من التراث الإسلامي

شرح ألفية ابن مالك

للشارح الأندلسي

أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري
الأندلسي النحوي البلاغي المالكي
من نحاة القرن الثامن الهجري

علق عليه وحققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه

الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد

الأستاذ بكلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي
عميد معهد إعداد الدعاة (الأسبق) بقنا

الجزء الرابع

الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر الشريف ت: ٥١٢٠٨٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

النداء

وَللمُــنَادَى النَّاء ، أَوْ كَالنَّاء « يَا »   وَأَيْ ، وآ ، كَــذا أَيـا ، ثـــمَّ هَـيَا
والهمــزُ للدَّانـِى ، ووَا لِمــنْ نُدِبْ   أَوْ يَا ، وغير « وا » لدى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

هذا الباب وضعه للنداء .

ولهذا : نصب المنادى ؛ لأنه منصوب على المفعولية فى المعنى .

وقد عـدد المصنف فى هذين البيتين حـروف النداء : ندبة كان [1] ، أو غيرها .

فبدأ أولا بغير الندبة : فذكر لنداء البعيد ، وما فى حكمه خمسة أحرف اشتمل عليها البت الأول ، وهى .

« يَا » كـقولك : « يـا زيد » و « أَيْ » كقـوك : « أَيْ زَيْدُ » و « هَيَا » كقولك : « هَيَا زَيْدُ » .

وقوله : « للناء » أى : للبعيد ، وحذف ياء « النائى » وهو جائز .

وقوله : « أو كـالناء » يعنى به : الساهى ، والنائم ؛ لأنهـما في حكم البعيد ، وإن قربا .

وحذف ـ أيضا ـ الياء من قوله : « أَوْ كَالنَّاءِ » .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أن الهمزة للقريب .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « كان » .

وإليه أشار بقوله : « والهمز للدانى » .

ثم ذكر أن « وَا » لمن ندب ، نحو : « وَازيْدُ » وكذلك « يَا » .

وإلى هذا أشار بقوله : « ووَا لِمَنْ نُدِبْ » نحو « وَازَيْدُ » وكذلك « يَا » .

وإلى هذا أشار بقوله : « ووَا لِمَنْ نُدِبْ ، أو يا » إلا أنه شرط فى « يَا » ألا ينادى بها المندوب ، إلا إذا أمن التباسه بغير المندوب ، نحو : « يا زَيْدَاه » فإن لحاق الألف ، والهاء فى آخره تعطى أنه مندوب .

بخلاف قولك : « يَا زيْدُ » : فإنه لو قصدت به الندبة لاحتمل أنه غير مندوب ؛ لأن « يا » تستعمل في غير الندبة ، ولا دليل ـ ها هنا ـ على كونه مندوبا .

وإلى هذا أشار بقوله : « وَغيْر « وَا » لَدَى اللَّبْس اجْتُنِبْ» « فغير « وَا » يعنى به : « يَا » .

وزاد الكوفيون [1] فى حرف النداء « آ » ـ بألف بعد الهمزة وقد ذكرها المصنف .

و « آى » ـ بألف ، ثم ياء ساكنة ـ ولم يذكرها المصنف .

وقسم المبرد حروف النداء غير تقسيم المصنف : فجعل « الهمزة ، ووای » للقريب ، و « أيا ، وهيا » للبعيد ، و « يا » لهما .

وقال ابن برهان : الهمزة للقريب ، و « آى » للمتوسط ، و « أيا ، وهَيَا » للبعيد ، و « يَا » للجميع .

---

(١) نقل المرادى عن شرح التسهيل قول ابن مالك : « لم يذكر آ ، وآى » إلا الكوفيون ، وروهما عن العرب ، الذين يثقون بعربيتهم ، ورواية العدل مقبولة » (المرادى ٣/٢٦٩) .

قوله :

وغيرُ مندُوبٍ ، ومُضْمَرٍ ، ومَا   جَــا مُسْتَغَاثا قد يعَرَّى ، فَاعْلَمَا

وَذَاكَ فى اسم الجنْسِ ، والمشار لَهْ   قلَّ : ومـن يمْنَعـهُ فانْصُرْ عاذلَهْ

تكلم فى هذا البيت على حذف حرف النداء : فذكر أن غير المنادى المندوب ، والمضمر والمستغاث ، وعليه نبه بقوله :

.... وَمَا   جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى ....

عن حرف النداء [1] .

وقوله : « فَاعْلَمَا » حشو .

والأصل : « فَاعْلَمَنْ » ثم أبدل من النون الألف .

فحصل من [2] مضمون البيت : أن كل منادى يجوز حذف حرف النداء منه ، إلا المندوب ، والمضمر ، والمستثنى .

أما المندوب فلأن المقصود هو تطويل الصوت ، وحذف حرف النداء ينافى ذلك .

وأما المضمر : فلأن المغنى عن حرف النداء بعد حذفه : هو تضمين معنى الخطاب في المنادي ، والخطاب في المضمر وضعي ، فلا يفهم منه أن الخطاب مضمن ، حتى يشعر بحذف حرف النداء .

وأما المستغاث : فلأن المراد تكثير الكلمة ، وامتدادها ؛ ليكون أحض على حصول الإجابة .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن حذف حرف النداء ، قليل فى اسم

(١) فى (ب) : « حذف » .   (٢) سقط من (جـ) الحرف : « منْ » .

الجنس ، والمشار له .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَذَاكَ فِى اسْمِ الجِنْسِ ، والمشارِ لَهْ قَلَّ ....

فالإشارة بقوله : « ذَاكَ » : إلى حذف حرف النداء .

ويعنى بالمشار له : اللفظ الدال على الشار ، وهو اسم الإشارة .

ونبه بقوله : « قلَّ » على قلة ما سمع من ذلك [1] .

قالوا فى اسم الجنس : « أَصْبِحْ لَيْل [2] » : أرادوا : يا ليل ، و « افْتَدِ مَخْنُوق [3] » أرادوا : يا مخنوق ، وفى الحديث : « ثَوْبِى حَجَر [4] » التقدير : يا حجر .

ومنه فى اسم الإشارة قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [5] .

التقدير : يا هؤلاء ، ثم قال :

.... ومن يمنعه فانصر عاذله

(١) والبصرون يمنعون حذف حرف النداء ، والكوفيون يجعلونه قياسا مطردا ، وقد سمع منه أبيات . انظر المرادى ٣ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٢) انظر قصة المثل ، ومضربه فى مجمع الأمثال للميدانى ١ / ٤١٦ .

(٣) « ضرب لكل مشفوق عليه ، مضطر . . . » انظر الميدانى ٢ / ٢٤ .

(٤) قاله ﷺ حكاية عن موسى ﷺ حينما فر الحجر بثوبه ، وذلك : حينما وضعه عليه ليغتسل . . .

(٥) من الآية ٨٥ من سورة البقرة .
وجاء فى تفسير الجلالين : « ثم أنتم يا هؤلاء » وعلق الجمل قائلا : « قوله : « ثم أنتم » أنتم : مبتدأ ، وتقتلون : خبره ، والنداء اعتراض بينهما » . (١ / ٧٢) .

يعنى : ومن يمنع حذف حرف النداء ، من اسم الجنس ، والمشار له فانصر من عذله .

ويظهر منه الجنوح إلى مذهب الكوفيين ؛ لأنهم جعلوا حذف حرف النداء من اسم الجنس ، والمشار له قياسا .

ويحتمل أن يريد المصنف : ومن يمنع ما ورد من ذلك - وإن قل - فانصر عاذله .

قوله :

وَابْنِ المعَرَّفَ المنَادَى المفْرَدَا ... عَلَى الَّذى فى رَفْعِه قَدْ عُهِدَا
وَانْوِ انْضِمَامَ مـا بنَوْا قَبْلَ النِّدا ... وَلْيجْرَ مُجْرَى ذى بِنَاء جُدِّدَا
والمفـردَ المنكـور ، والمُضَافَا ... وَشِبْهه انْصِبْ عَادِمًا خِلافَا

تكلم فى هذه الأبيات الثلاثة على ما يبنى من المنادى ، وما يعرب[(١)] ، فقال :

وابن المعرف المنادى المفردَا ....

فشرط ف بناء المنادى شرطين :

الأول : أن يكون معرفا ، يعنى : تعريف العلمية ، نحو : « يَا زَيْدُ » أو تعريف قصد ، نحو : « يَا رَجُلُ » .

الشرط الثانى : أن يكون مفردا .

يعنى بالإفراد - هنا - ألا يكون مضافا ، نحو : « يَا عَبْدَ الله » ولا مشبها بالمضاف ، نحو : « يَا طَالِعا جَبَلاً » .

(١) فى(ب) : « يعرف » .

وإنما يبنى العلم المفرد ، لتنزله تنزل ضمير المخاطب .

ثم نبه على أن بـناء هذا النوع من المنادى يكون على الصورة التى عـهد عليها رفعه :

فإن كان مـفرداً بنى على الضم ، نحو : « يا زيدُ » وإن كـان مثنى بنى على الألف ، نحو : « يَا زَيْدَانِ » وإن كان جمع مذكر سالم بنى على الواو ، نحو : « يا زَيْدُونَ » وإلى هذا أشار بقوله :

.... على الذى فى رفعه قد عهدا

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن العلم المفـرد : إن كان مبنيا قبل النداء ترك على حاله ، ونـوى ضمه ، نحـو : « سِيبَوَيْه » إذا نُودى [1] ، فإنه كان مبنيا قبل النداء ، فتتركه مبنيا على الكسر وتنوى ضمه عند النداء .

وَإِلَى هَذَا أشار بقوله :

وَانْوِ انْضِمَام مَا بَنَوْا قَبل النِّدَا ....

وقوله :

.... ولْيُجْرِ مُجْرَ ذِى بنَاءٍ جُدِّدَا

عنى : أنه يجرى مجرى معـرب ، تجدد بناؤه عند النداء ، فيحكم عليه بنصب محله ، وانضمام آخره تقديراً ، فـتقول : « يَا سيبَوَيْهِ » ـ بكسر الهاء ـ ثم تقول : « الظريفَ » ـ بالنصب ـ حملا على المحل « والظَريفُ » ـ بالرفع ـ حملا على الضم المنوى فى آخره .

ثم لما فرغ من المنادى المبنى ذكر المعرب ،وهو ثلاثة أنواع : المفرد النكرة :

---

(١) فى (ب) : « إذا نون » .

نحو : « يَا رَجُلاً » من غير قصد إليه ، ولا تعيين [1] .

والمضاف : نحو : « يَا عَبْدَ الله » .

والمشبَّه بالمضاف : نحو : « يَا أَحْسَنَ مِنْ زَيْدٍ » .

وذكر أن حكمها فى الإعراب النصب ، وإلى هذا أشار بقوله :

والمفردَ المنكور ، والمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ ....

ثم نبه على أنه [2] لا خلاف فى نصب ذلك .

وإنما نصبت ؛ لأنها مفعول « بأَدْعُو ، أو أُنَادِى » إلا أنه لا يجوز إظهار ذلك الفعل ؛ لنيابة حرف النداء عنه .

وقوله : « والمفرد المنكور » مَنْصوب بقوله : « انْصِبْ » .

قوله :

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ ، وافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ : أَزَيْدُ بنَ سَعيد لاَ تَهِنْ
والضمُّ ـ إن لم يَلِ الابْنُ عَلَمَا أَوِيلِ الابْنَ علمٌ ـ قد حُتِمَا

نبه فى هذين البيتين على حكم المنادى العلم ، إذا نعت « بِابْن » وكان الابن مضافا إلى علم كالمثال الذى مثل به .

فذكر أن المنادى ـ حينئذ ـ يجوز فيه الضم ، والفتح .

وإلى هذا أشار بقوله :

ونحوَ زَيْد ضُمَّ ، وافتحنَّ ... .

(١) فى (ب) : « فلا يتعين » .
وفى (جـ) : « ولا تعنى » .
(٢) فى (جـ) : « على أن » .

ثم كر المثال ، وهو :

.... أزيد بن سعيد ...

« فَزَيْد » : علم منادى مفـرد ، و « ابن » صفة له ، وهو مـضاف إلى علم ، ولـم يفصل بين « ابن ، وزيد » الذى هو الموصوف [1] .

وقد نبـه أن الضم ، والفتح لايجـوز إلاَّ فى نحو « زَيْد » الذى هو من نحو هذا المثال .

فـلا يجرى [2] الوجهان إلا فيما كان منـادى علـما موصوفا بابن متصـلا به ، والابن مضاف إلى علم .

فإن اختل شرط لـم يجـز إلا الضم : كما لو فصل بين المنادى ، وابن ، فـقيل : « يا زَيْدُ الظريف ابن عـمـرو » : فلا يجـوز فى « زيْد » ـ هنا ـ إلا الضم .

وقد نبـه فى البيت الثانى على لزوم الضم ، إذا لـم يكن المنادى علما . كقولك : « يا غلامُ ابن زيد » وإليه أشار بقوله :

والضمُّ إن لم يل الابنُ علمَا

« فالابن » فاعل « بيل » ، و« علمًا » مفعول .

وكذلك : إذا لم يكن الابن مضافا إلى علم ، نحو : « يا زَيدُ ابن غلام » وإليه أشار بقوله : « يَلِ الابنَ عَلَمٌ » .

« فالابن » مفعولمقدم ، و « علم » فاعل .

---

(١) فى (ب) : « وهو الموصوف » .

(٢) فى (أ ، ب) : « فلا تجرى الوجهان » .

فتقدير البيت : والضم قد حتم إن لم يكن الابن قبله علم، وبعده علم .

قوله :

وَاضْمُمْ ، أَوِ انْصِبْ ، ما اضْطِراراً نُوِّنَا   مِمَّـا لَـهُ اسْتِحْقَاقُ ضَـمٍّ بُيِّنَـا

نبـه فى هذا البـيت : أن الشاعـر إذا اضطر إلى تنوين المنـادى فله فيـه وجهان .

التنوين ـ مع بقاء الضم ـ : تشـبيها له بمرفوع ، غـير منصرف ، اضطر الشاعر إلى صرفه .

وهذا هو الأجود فيما كان علما .

أنشد سيبويه (١) :

٢٦٥ ـ سَلَامُ اللهِ يَا مَطرٌ عَلَيْها   وليْسَ عَلَيْكَ يا مَطَـرُ السَّلَامُ

---

٢٦٥ ـ (١) : البيت للأحوص ، وهو من الوافر .

وهو من شواهد الكتاب ١ /٣١٣ ، والمقتضب ٤ / ٢١٤ ، ٢٢٤ ، ومجالس ثعلب ٩٢ ، ٢٣٩ ، ٥٤٢ ، والأغانى ١٤ / ٦١ ، والجمل ١٦٦ ، وأمالى الزجاجى ٨١ ، والمحتسب ٢ / ٩٣ ، وابن الشجرى ١ / ٣٤١ ، والإنـصـاف ٣١١ ، والخزانـة ١ / ٢٩٤ ، والشـذور ١١٣ ، والمغنى ٣٤٣ (٢٦٠) والعينى ١ / ١٠٨ ، ٤ / ٢١١ ، والتصـريـح ٢ / ٢٧١ ، والهمع ٢ / ٨٠ ، والـدرر ٢ / ١٠٥ ، والأشمونى ٣ / ١٤٤ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٧٣ .

اللغة :

مطر : زوج أخت امرأة الأحوص ، أو امرأة كان يهواها . .

والمعنى :

يهدى الأحوص التحية على من يهواها ، ولا يلقى سلام الله على زوجها مطر . .

الإعراب :

« سلام الله » مبتدأ ، ومضـاف إليـه « يا » حرف نداء « مطر » منادى ، مبنى على الضم فى محل نصب ، ونون من أجل الضرورة « عليها » متعلق بمحذوف ، خبر المبتدأ « وليس » فعل ماض ناقص « عليك » متعلق بمحذوف خبر ليس « يا مطر » حرف نداء ، ومنادى « السلام » اسم ليس تأخر عن خبرها . . وجملة النداء : اعتراضية ، لا محل لها من الإعراب ، بين ليس ، واسمها ، وخبرها =

الوجه الثانى : التنوين ، مع النصب .

وهذا هو الأجود فيما كان نكرة مقصودة .

قال كثير .

٢٦٦ ـ لَيْتَ التحيَّةَ كَانَتْ لى ، فَأَشْكُرَهَا   مَكَان يا جملٌ « حُيِّيتَ يَا رَجُلُ »

يروى : « يا جملاً » بالتنوين ، والنصب .

ويروى : « يَا جَمَلٌ » بالضم ، والتنوين ، وهى أشْهَر .

= **والشاهد فى البيت :**

قوله : « يا مطر » الأول : حيث نون المنادى المفرد العلم للضرورة ، وأبقى الضم اكتفاء بما تدعو إليه الضرورة .

٢٦٦ ـ (١) كثير بن عبد الرحمن ، وقد شهر بعزة بنت حميد الضمرى حتى عرف بها .

والبيت من البسيط .

وهو من شواهد الجمل ١٦٤ ، وابن يعيش ١ / ١٢٩ ، والعينى ٤ / ٢١٤ ، والهمع ١ / ١٧٣ ، والدرر ١ / ١٤٩ ، والأشمونى ٣ / ١٤٤ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١ / ١٥٩ .

اللغة :

التحية : يريد تحية عزة لجمله عند التفرق من منى ، وقد حيت الجمل ، ولم تقرأ التحية على راكبه وهو كثير ؛ لأنها حلفت ألا تكلمه .

والمعنى :

ليت التحية ،وجهت إلى فأشكر عزة ، وليتها قالت :« حييت يا رجل » مكان إلقاء التحية على الجمل .

الأعراب :

« ليت » حرف تمن ، نصب « التحية » : اسم ليت ، وجملة « كانت لى » خبر ليت « فأشكرها » الفاء : فاء السببية ، وفعل مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا ، والضمير مفعوله ، والفعل المضارع منصوب « بأن » المضمرة بعد فاء السببية ، « مكان » ظرف منصوب بالفتحة « يا جمل » يا : حرف نداء « جمل » منادى ، مبنى على الضم فى محل نصب ، ونون للضرورة « حييت » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، ونائب فاعله « يا رجل » حرف نداء ، ومنادى .

والشاهد في البيت :

قوله : « يا جمل » حيث نونه مضموما ، ويروى بالنصب ، والمشهور الضم .

قوله :

وَباضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ « يَا ، وأَلْ »   إلاَّ مَعَ اللهِ ، ومَحْكِيِّ الجُمَلْ

نبه فى هذا البيت على أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء ، والألف ، واللام ، إلا اضطراراً ، نَحْو قوله [1] .

٢٦٧ ـ فَيَا الغُلاَمَانِ اللَّذان فَرَّا   إيَّاكُمَا أَنْ تعقِبَانَا شَرّاً

---

٢٦٧ ـ (١) : البيت من الرجز وقائله مجهول ، ويقول العينى : إنه من السريع وفيه : الخبن والكسف ٤ / ٢١٥ ، ٢١٦ شواهد العينى .

وهو من شواهد المقتضب ٤ / ٢٤٣ ، وابن الشجرى ٢ / ١٨٢ ، والإنصاف ٣٣٦ ، وابن يعيش ٢ / ٩ ، والمقرب ٣٧ ، ٨٥ ، والتصريح ٢ / ١٧٣ والهمع ١ / ١٧٤ ، والدرر ١/ ١٥١ ، والأشمونى ٣ / ١٤٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

إياكما : تحذير لهما ، تعقبانا ، وفى العينى : « تكسبانا » فى موضع « تعقبانا » والمراد : أحذركما من إلحاق شر بنا بسبب هو فراركما .

والمعنى :

ينادى القائل غلامين فرا ، وشردا ، ويحذرهما من عمل شر يعود على من خلفهما بألم ، وحسرة ، وغم .

الإعراب :

« فيا » الفاء : على حسب ما قبلها ، ويا : حرف نداء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الغلامان » منادى ، مبنى على الألف فى محل نصب ؛ لأنه مثنى ، « اللذان » صفة لقوله : « الغلامان » على اللفظ « فرا » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول ، « إياكما » إيا : منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوبا ، تقديره : أحذركما « أن » حرف مصدرى ، ونصب « تعقبانا » فعل مضارع ، منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، و « نا » مفعول أول ، وأن المصدرية ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور « بمن » المقدرة ، « شرا » مفعول ثان لقوله : « تعقب » .

والشاهد فى البيت :

قوله : « فيا الغلامان » حيث جمع بين حرف النداء ، وأل فى غير اسم الله تعالى ، وما سمى به من المركبات الإخبارية (الجمل) وذلك لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر .

وإنما لم يجز ذلك فى السعة كـراهـة الجمع بين أداتى تعريف ، وهما : « يَا ، وأَلْ » .

والبغداديون : يرون جواز ذلك فى السعة [1] ، وقالوا : كل اسم يجوز أن يدخله التنوين يجوز أن يدخله الألف ، واللام .

وقد أشار المصنف إلى أن مثل هذا لا يجوز إلا ضرورة بقوله :

وباضطرار خُصَّ جمع « يَا ، وَأَلْ » ....

ثم استثنى من ذلك اسم الله تعالى ، فيجوز أن تقول : يَا الله ـ مقطوع الألف ، وموصولها ـ .

والجملـة المحكيـة : فتقـول فى رجل مسمى بقولك : « الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ » : « يا المنطلقُ زيدٌ » وإلى ذلك أشار بقوله :

.... إلاَّ مَعَ الله ، ومحكىَّ الجُمَلْ

وإنما جاز ذلك فى هذين الموضعين ؛ لأن الألف ، واللام خرجتا عن التعريف .

قوله :

وَالأَكْثَرُ « اللَّهُمَّ » بالتَّعْوِيض وَشَذَّ « يا اللَّهمَّ » فى قَرِيض

نبه فى هذا البيت : على أن الأكثر فى اسم الله إذا نودى أن تعوض [2] الميم فى آخره من حرف النداء ، فتقول : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لى » .

وإليه أشار بقوله :

(١) سقطت العبارة الآتية من (جـ) : « كراهة الجمع بين أداتى تعريف ، وهما « يا ، وأل ، والبغداديون : يرون جواز ذلك فى السعة » .

(٢) فى (جـ) : « يعوض » .

والأكثر « اللَّهمَّ » بالتعويضِ ....

ثم ذكر أنه شذ فى الشعر الجمع بين حرف النداء والميم ، كقول الشاعر (1) .

٢٦٨ ـ إنّى إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ ، يَا اللَّهُمَّا

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وشذ يا اللَّهمَّ فىِ قَريضِ

والقريض : الشعر .

---

٢٦٨ ـ (1) : القائل : هو أمية بن أبى الصلت ، أو أبو خراش الهذلى (العينى ٤ / ٢١٦) والشاهد من الرجز .

وهو من شواهد النوادر ١٦٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٤٢ ، والمخصص ١ / ١٣٧ ، والمحتسب ٢ / ٢٣٨ ، وابن الشجرى ٢ / ١٠٣ ، والإنصاف ٣٤١ ، وابن يعيش ٢ / ٢١٦ والخزانة ١ / ٣٥٨ ، والمغنى ٢١٣ ، والعينى ٤ / ٢١٦ ، والتصريح ٢ / ١٧٢ ، والهمع ١ / ١٦٨ ، والدرر ١ / ١٥٥ ، والأشمونى ٣ / ١٤٦ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (أله ٣٦٢) .

اللغة :

حدث : أراد به الأمر الحادث ، الطارئ ، الذى يحتاج إلى عون ، ومساندة . ألم :نزل ، ووقع ، ودهم . . .

والمعنى :

كلما نزل بى كرب ، وألم بى خطب ، واعترتنى ضائقة ألجأ إلى الله تعالى ؛ ليكشف الضر ، ويزيل العسر .

الإعراب :

« إنى » إن : حرف توكيد ينصب الاسم ، ويرفع الخبر ، والياء : اسمه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « حدث » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : إنى إذا ألم حدث ألم ، وجملة الفعل المحذوف ، مع فاعله : فى محل جر بإضافة إذا إليها « ألم » فعل ، وفاعله مستتر ، والألف للإطلاق والجملة : مفسرة ، وجملة « أقول » من الفعل ، وفاعله المستتر جواب إذا ، وجملة الشرط فى محل رفع خبر إن « يا » حرف نداء « اللهم » الله : منادى ، والميم عوض عن النداء المحذوف ، وجملة النداء : فى محل نصب مقول القول « اللّهما » كما سبق .

والشاهد فيه :

قوله : « يا اللهم يا اللهما » حيث جمع بين حرف النداء ، والميم المشددة ، التى يؤتى بها للتعوض عن حرف النداء ، وهذا شاذ .

فصـل

تَابِـعَ ذِى الضَّمِّ ، المُضَـافَ دُونَ أَلْ أَلزِمْهُ نَصْـبًا ، كأَزَيْدُ ذَا الْحِيَـلْ

وَمَا سِوَاهُ ارفَعْ ، أَوِ انْصِبْ ، وَاجْعَلاَ كمستقلٍّ : نَسَقًـا ، وبَـدَلاَ

وَإِنْ يكُنْ مَصْحُوبَ « أَلْ » مَا نُسِقَا فَفِيـهِ وَجْهَـانِ ، ورَفْـعٌ يُنْتَقَى

هذه الأبيات الثلاثة تكلم فيها على تابع المنادى ، المبنى على الضم .

فذكر فى البيت الأول : أن تابع المنادى المضموم إن [1] كان مضافا ، غير معرف « بألْ » يعنى : التابع ، فهو لازم النصب .

وإلى هذا أشار بقوله :

تابع ذى الضم ، المضاف دون أل أ لزمه نصبا ....

فقوله : « ذى الضم » يعنى به : المنادى .

وقوله : « المضاف » دون « أل » يعنى به : التابع .

« فالمضاف » : مرفوع ؛ لأنه صفة « لتابع » أو منصوب ، إن جعلنا « تابع » منصوب بفعل مضمر ؛ لأنه من باب الاشتغال .

والضمير فى قوله : « ألزمه » عائد إلى قوله: « تابع » .

ثم مثل ذلك بقوله : « أَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ » :

« فزيد » منادى مضموم ، و « ذا » تابع مضاف ، عار عن « ألْ » فهو لازم النصب .

وبقى له الكلام على المضاف ، المعرف بالألف ، واللام والمفرد .

---

(١) فى (أ) : « انصب ، أو ارفع » .

(٢) فى (ب) : « إذا » .

فتكلم عليهما فى البيت الثانى ، فقال :

وما سواه ارفع ، أو انصب ...

يعنى : وما سوى المضاف ، العارى عن الألف ، واللام .

فدخل تحت [1] قوله : « المضاف ، المعرف بالألف ، واللام » نحو قولك : « يَا زَيْدُ الحسنُ الوجهِ » فيجوز فيه الرفع ، والنصب - وإن كان مضافا لأنه شبيه بالمفرد ؛ لكون الإضافة غير محضة .

ودخل تحت قوله : - أيضاً - : المفرد ، نحو : « يا زيدُ العاقلُ فيجوز فيه الرفع ، والنصب .

وهذا الذى ذكره من الكلام على التابع إلى هنا : هو حكم النعت ، والتأكيد ، وعطف البيان .

ثم شرع يتكلم على النسق ، والبدل :

فذكر أنهما فى حكم المنادى المستقل ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَاجْعَلاَ كمُسْتَقِلّ : نسقًا ، و بَدَلاَ

فقوله : « واجعلا » : الألف فيه بدل من النون الخفيفة .

وقوله : « كمستقل » ، أى : كالمنادى المستقل [2] .

فمقتضى كلامه : أن يجعل عطف النسق ، والبدل : كأنهما باشرهما حرف النداء : فتبنيهما حيث تبنى المنادى ، وتنصبهما حيث تنصب المنادى[3] ،

(١) فى (أ) : « تحته » .

(٢) سقط من (ب) : لفظ « المستقبل » .

(٣) فى (أ ، جـ) : « فتبنيها حيث يبنى المنادى ، وتنصبهما حث ينصب المنادى » .

فتقول :

« يا زيدُ ، وعمرو ، ويا أبا عبد الله محمد » : فتضم « عمرًا ، ومحمدًا » لأنهما علمان مفردان ، وحرف النداء فى حكم المباشر لهما ؛ فيبنيان على الضم .

وتقول [1] : « يا زيدُ وعبدَ الله » وَ « يَا زَيْدُ أَخَانَا » فتنصبهما ؛ لأن المعطوف ، والبدل - هنا - مضافان .

والمنادى المضاف منصوب .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن عطف النسق إذا كان معرفا بالألف ، واللام : جاز فيه الرفع ، والنصب ، والرفع هو المختار .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وإنْ يكن مصحوب « أل » ما نسقا .... البيت

وهذا الذى ذكره : من انتفاء الرفع هو مذهب الخليل ، وسيبويه ، والمازنى .

واختار أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس النصب .

وفرق المبرد ، فقال :

إن كانت الألف ، واللام للتعريف فالمختار النصب ؛ لأن المعرف بالألف واللام شبيه بالمضاف ، نحو : « يَا زَيْدُ ، والعاقلَ » وإن كانت الألف ، واللام لغير التعريف ، نحو : « يا زيدُ ، والعباسُ » فالمختار الرفع ، لعدم الشبه[2] بالمضاف .

---

(١) فى (جـ) : « فتقول » .

(٢) ف (جـ) : « لعدم تشبيهه بالمضاف » .

قوله :

وأيّها مصحوبَ أل بعد صفهْ   يلزم بالرفع لدى ذى المعرفهْ
وأيهـذا ، أيهـا الـذى وَرَدْ   ووصـفُ أىٍّ بِسَوى هذا يُرَد

تكلم فى هذين البيتين على صفة « أيّ » فى النداء :

فذكـر أن المنادى إذا كان « أيّاً » لزم أن يوصف باسم مـعرف بالألف ، واللام ، وإلى هذا أشار بقوله :

وأيها مصحوب أل بعد صفة   يلزم   ....

يريد : أن « أيّها » يلزم أن يكون بعده اسم، مصحوب « بأل» صفة له .

فقوله :« مصحوب أل » مبتدأ،و« صفة » منصوب على الحال و« يلزم » فى موضع الخبر .

والتقدير : وقوع مصحوب « ألْ » صفة ، بعد « أيها » لازم .

« فبعد » ـ فى البيت ـ مبنى على الضم ، لقطعه عن الإضافة .

وليس مضافا إلى صفة .

وإنما ألزمت (١) « أيّ » فى حال النداء الصفة ؛ لأنها قطعت عن الإضافة فبقيت مبهمة ،فألزموها الصفة ؛لتتخصص بها ،وجعلوا هاء التنبيه مع « أى » عوضا عما فاتها من الإضافة .

فإن كان المقصود بالنداء مؤنثا ألحقوها تاء التأنيث .

ثم قال المصنف : « بالرَّفْعِ لَدَى ذِى الْمَعْرِفَة » :

---

(١) فى (ب) : « التزمت » .

يعنى : أن الصفة التي تلزم « أيًّا » تكون مرفوعة عند أهل المعرفة .

وهذا تنكيت على من جوز فيها الوجهين ، وهو : المازنى ، والزجاج ، قاساه على وصف غيره من المنادى ، المبنى على الضم .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أن « أيّها » - أيضاً - يجوز وصفها باسم الإشارة ، وإليه أشار بقوله : « و أيُّهذَا » .

وبالذى من الموصولات ، وإليه أشار بقوله : « أيُّها الَّذِى وَرَد » .

ثم نبه على أن « أيًّا » لا توصف بغير ما ذكر ، وإليه الإشارة بقوله :

.... وَوَصْفُ « أَىٍّ » بِسوى هَذَا يُرَدّ

من الرد : وهو عدم القبول .

قوله :

وَذُو إشارَةٍ « كَأَىٍّ » فى الصِّفَهْ إنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ المعْرِفَهْ

نبه فى هذا البيت : على أن اسم الإشارة إذ جعل وصلة لنداء ما فيه الألف ، واللام ، كقولك : « يَا هَذَا الرَّجُلُ » كان بمنزلة « أىّ » فى لزوم الصفة المرفوعة ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَذُو إشارَةٍ « كَأَىٍّ » فى الصِّفَهْ ....

ثم نبه على أن جعل اسم (١) الإشارة بمنزلة « أىّ » فى لزوم الصفة المرفوعة : إنما يلزم إذا كان ترك الصفة يفوت به معرفة المشار إليه .

وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) فى (جـ) : « اللهم » .

....   إنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ المعرفَهْ

فالهاء فى « تركها » عائد إلى الصفة .

و « يفيت » من الفوات ، الذى هو : عدم الحصول .

فإذا قلت : « يَا هَذَا الرَّجُلُ » : فإن كان المشار إليه لا يعرف إلا بقولك : « الرَّجُل » تعين رفع « الرَّجُل » .

وإن كان المشار إليه معروفا بدون ذكر « الرجل » لم يكن اسم الإشارة بمنزلة « أيّ » فى لزوم رفع الصفة ، بل يجوز فيها الرفع ، والنصب .

قوله :

فى نَحْو : « سَعْدُ سَعْدُ لاوْسِ » يَنْتَصِبْ   ثَانٍ ، وَضُمَّ ، وافتَحْ أوَّلاً تُصِبْ

نبه فى هذا البيت على أن العلم المنادى ، إذا كرر لفظه ، واللفظ الثانى مضاف ، - كما مثل - تعين فى الثانى النصب ؛ لأنه مضاف .

وجاز فى الأول : الضم ، والنصب .

فالضم ؛ لأنه علم مفرد .

ومن نصبه ففيه اعتباران :

أما سيبويه : فيجعله مضافا إلى الاسم الذى بعد الثانى ، والاسم الثانى مقحم بينهما .

وأما المبرد : فيرى أنه مضاف إلى محذوف ، دل عليه ما أضيف إليه الثانى ، فالتقدير عنده : يا سعد الأوس سعد الأوس .

ومنهم من جعله مركبا مع الثانى « كخمسة عشر » : فيجعل فتحة الأول

فتحة بناء [1] .

وقد نبه المصنف على لزوم نصب الثانى بقوله : « يَنْتَصِبْ ثَانٍ » .

وعلى جواز الضم ، والفتح فى الأول بقوله : « وضمَّ ، وافتحْ أوَّلاً تصِبْ » .

ونقل حركة الهمزة من « أوس » إلى لام التعريف ، وكذلك همزة « أولا » إلى حاء « افتح » والروى من المصراعين مقيد ، أى : مسكن .

(1) انظر شرح المرادى ٣ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

المنادى

المضاف إلى ياء المتكلم

وَاجْعَلْ منادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا كَعَبْدِ عَبْـدِي عَبْدَ عَبْـدَا عَبْدِيا

هذا الباب [1] وضعه للكلام على المنادى ، إذا أضيف إلى ياء المتكلم .

وكثيرا ما يضاف المنادى إليها .

والمضاف إلى ياء المتكلم ، إما : صحيح ، وإما معتل .

ولم يتكلم على المعتل .

وشرع فى هذا البيت يتكلم على الصحيح ، إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، وإلى هذا أشار بقوله :

واجْعَلْ منادًى صح إِنْ يُضَفْ [2] لِيَا ....

ثم ذكر فيه خمسة أوجه :

فمراده : واجعل المنادى الصحيح ، إذا أضفته إلى ياء المتكلم على وجه من هذه الخمسة الأوجه ، المنبه عليها بالأمثلة ، فقال :

أولا : « كَعَبْدِ » ـ بحذف ياء الإضافة ، وإبقاء الكسرة دليلا عليها .

وهو أحسن الوجوه .

ثم قال **ثانيا :** « عَبْدِي » ـ بياء الإضافة ساكنة ـ .

---

(1) فى (ب) : « هذا البيت » .

(2) فى (ب) : « إن تضف ليا » .

ثم قال **ثالثا** : « عَبْدَ » ـ بفتح الدال وقلب ياء الإضافة ألفا ، بعد قلب الكسرة قبلها فتحة ، ثم حذف الألف ، وأبقى الفتحة دليلا عليها .

ثم قال **رابعا** : « عَبْدَا » ـ بألف بعد الدال ، وقد تقدم أصله .

ثم قال **خامسا** : « عَبْدِيَا » ـ بفتح ياء المتكلم .

وهذا هو الأصل .

والوجوه الأربعة تخفيف من هذا الأصل ؛ لكثرة دوره فى الكلام .

والألف بعد الياء من قوله : « عَبْدِيَا » هى وصل للروى ليست من الأوجه فى شىء .

وقد زادوا فى لغة المنادى ، المضاف إلى ياء المتكلم وجها سادسًا :

وهو ضم آخره ، قرئ ـ شاذًا ـ ﴿ رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [1] . ـ بضم الباء ـ .

وحكى يونس عن بعض العرب « يا أُمُّ لا تفعَلِى » ـ بضم الميم ـ .

قوله :

وفتحٌ أوْ كسرٌ ، وَحَذْفُ اليَا استمَر ۞ فى يَا ابْنَ أُمَّ ، يا ابنَ عَمّ لا مَفَر

نبه فى هذا البيت على حكم « ابْن عَمّ ، وابن أمّ » فى النداء :

فذكر أنه : يجوز فتح ميمها ، وكسرها [2] .

أما الفتح ، فوجهه : أن ياء الإضافة قلبت ألفا ، بعد أن قلبت الكسرة قبلها فتحة ، ثم حذفت الألف ، وتركت الفتحة دالة عليها .

---

(١) من الآية ٣٣ من سورة يوسف .

(٢) فى (ب) : « أو كسرها » .

وأما الكسر ، فوجهه : أنهم حذفوا ياء الإضافة ، وتركوا الكسرة دالة عليها ، فالتزموا ذلك فيهما تخفيفا ؛ لكثرة دورهما فى الكلام ، فلا يكادون ينطقون بالياء بعد الكسرة ، ولا بالألف بعد الفتحة إلا فى شذوذ ، نحو قول الشاعر [1] .

٢٦٩ ـ يَا ابْنَةَ عَمَّا لا تَلُومِى ، واهْجَعِى ....

وقد أشار المصنف إلى وجه الكسر ، والفتح فيهما ، ولزوم فتح الياء

---

٢٦٩ ـ (١) القائل : هو أبو النجم العجلى ، واسمه الفضل بن قدامة ، والشاهد من الرجز .

والشاهد من شواهد الكتاب ١ / ٣١٨ ، والنوادر ١٩ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٢ ، والمحتسب ٢ / ٢٣٨ ، والجمل ١٧٢ ، وابن يعيش ٢ / ١٢ ، ١٣ ، والعينى ٤ / ٢٢٤ ، والتصرح ٢ / ١٧٩ ، والهمع ٢ / ٥٤ ، والدرر ٢ / ٧٠ ، والأشمونى ٣ / ١٥٧ ، والشارح الأندلسى .

وبعد بيت الشاهد : لا يخرق اللوم حجاب مسمعى .

وقبل بيت الشاهد :

قد أصبحت أم الخيار تدعى ... علىَّ ذنبا كله لم أصنع

من أن رأت رأسى كرأس الأصلع ... ميزعنه قنزعا عن قنزع

جذب الليالى : أبطئى ، أو أسرعى ... أفناه قيل الله للشمس اطلعى

حتى إذا وارك أفق فارجعى

اللغة :

تلومى : من اللوم ، وهو العتاب فى تسخط ، مع توبيخ على أمر وقع ، واهجعى : من الهجوع ، وأصله : الرقاد فى الليل خاصة ، ويريد : ترك اللجاجة ، وأخذ الأمور بالتفاهم ، واللين . . .

والمعنى :

يا ابنة عمى ، ويا زوجى ، لا تكثرى من اللوم ، والمضى فى العتاب ، ونامى . .

الإعراب :

« يا » حرف نداء « ابنة » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة . ابنة : مضاف ، و « عما » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة « عم » مضاف ، وياء المتكلم ، المنقلبة ألفا ، مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « لا » حرف نهى « تلومى » مضارع مجزوم بلا الناهية ، وياء المتكلم فاعل ، واهجعى « الواو : حرف =

بقوله :

وفَتحٌ او كسرٌ ، وحَذْفُ الْيَا استَمر ....

وقوله : « لا مَفَرّ » يعنى : لا مفر من حذف الياء فيهما ، وهو حشو .

وأما غير « ابن أم ، وابن عم » من المنادى المضاف إلى ما أضيف إلى ياء المتكلم ، نحو : « يا ابن أخى ، وابن أختى » فلا يجرى فيه هذا الحكم ، بل لابد من إثبات ياء الإضافة .

قوله :

وَفِي النِّدَا أَبَتِ ، أُمَّتِ عَرَضْ واكْسِرْ أَوِ افْتَحْ ، وَمِنَ الْيَا التَّ عِوضْ

ذكر فى هذا البيت : أن مما عرض فى النداء « يَا أَبَتِ ، وَيَا أَمَّتِ » .

والأصل : يا أَبِى ، وَيَا أُمِّى : فحذفوا ياء الإضافة ، وألحقوا التاء فيهما عوضا عنها [1] .

ولأجل ذلك : لا يجمع بينهما ، وبين الياء ، فلا يقال : « يَا أَبَتِى ، ويا أمَّتى » .

وفى حركة التاء وجهان : الكسر ، والفتح ، والكسر أكثر [2] ، والفتح أقيس ؛ لأن التاء عوض عن الياء ، فينبغى أن تحرك بما هو الأصل فى تحريك

= عطف ، وفعل أمر ، وفاعله ، والجملة : معطوفة على الجملة التى قبلها . . .

والشاهد في البيت :

قوله : « يا ابنة عما » فقد أبدل أبو النجم الألف من الياء كراهة ، لاجتماع الكسرة ، والياء ، مع كثرة الاستعمال .

وذلك شاذ .

(١) سقط من (جـ) لفظ : « عنها » .

(٢) سقط من (جـ) : « والكسر أكثر » .

الياء ، وهو : الفتح .

وقد أشـار المصنف إلى اختصـاص هذا الحكم : « بالأَب ، والأمّ » فى النداء بقوله :

وفى النِّدا « أَبتِ ، أمَّتِ عَرَضْ » ....

فقـصر « النداء » ضرورة ، وأشـار إلى جواز الكسر ، والفـتح فى التاء بقوله : « وَاكْسِر ، أَوِ افتح » .

وأشار إلى أن التاء [1] عوض عن ياء الإضـافة بقوله : « ومن اليـا التا عوض » .

وقصر « الياء ، والتاء » ضرورة .

وفى ذكره أن التاء عـوض عن اليا تنبيه على عدم الجـمع بينهما : إذ لا يجمع بين العوض ، والمعوض عنه .

فأما قول الشاعر [2] :

٢٧٠ ـ يَا أُمَّتَا أَبْصَرنِى رَاكِبُ يسير فى مُسْحَنْفِــرٍ لاَحِبِ

فالألف ألف الاستغاثة ، ويمكن أن تكون الألف ، التى هى بدل من ياء

---

(١) فى (أ) : « وأشار إلى التاء عوض » .

٢٧٠ ـ (٢) البيت لصبية من الأعراب ، لم أجد من عينها ، والبيت من السريع .

وهو من شواهد المحتسب ٢ / ٢٣٩ ، وابن الشـجرى ٢ / ١٠٤ ، والعينى ٤ / ٢٢٦ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (أيا ٦٥) . .

اللغة :

أبصرنى : شاهدنى ، ورآنى ، راكب : من يركب البعير خاصة . مختار (ر ك ب) ، مسحنفر : من معانيه : الطـريق المستقيم ، قاموس (اسحنفـر) لاحب : اللحب الطريـق الواسـع كاللاحب » قاموس (اللحْب) . =

الإضافة .

جاء ذلك ضرورة .

ويسهل الجمع بينهما : أن الألف ليست عين الياء .

= **والمعنى :**

يا أمى : شاهدنى ، ورآنى راكب جمل يسير فى طريق واسع مستقيم . .

الإعراب :

يا : حرف نداء ، أو حرف نداء ، واستغاثة . . « أمتا » منادى منصوب بفتحة مقدرة على الياء المبدلة تاء ، لكثرة الاستعمال ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والألف لمد الصوت ، أو للاستغاثة ، أو هى بدل من ياء المتكلم ، المبدلة تاء لكثرة الاستعمال « أبصرنى راكب » فعل ماض ، ونون الوقاية ، ومفعول به ، وفاعل ، وهو : راكب « يسير » فعل مضارع . . وفاعله مستتر « فى مسحنفر » متعلق بيسير « لاحب » صفة .

والشاهد فيه :

قولها : « يا أمتَا » يمكن أن تكون الألف للاستغاثة ، ويمكن أن تكون الألف المبدلة من ياء الإضافة ويكون ذلك ضرورة .

انظر ما كتبناه عن الشاهد ، وعن الدراسة حوله فى كتابنا « الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية » الجزء الثالث ، وهو الشاهد رقم (١٧) .

أسماء

لازمت النداء

هذا الفصل ذكر فيه أسماء اختصت بالنداء ، وما ورد منها فى غير النداء شاذ يحفظ ، ولا يقاس عليه .

قوله :

وَ « فُلُ » بَعْضُ مَــا يخُصُّ بالنِّدَا ... « لُؤْمَانُ ، نَوْمَانُ » كَــذَا ، وَاطَّرَدَا

فى سَبِّ الأنْثَى وَزْنُ « يَا خَبَاث » ... وَالأَمْر هكَــذَا مِــنَ الثُّلاثِــى

وَشَاعَ فى سَـــبِّ الذكُورِ « فُعَلُ » ... وَلاَ تَقِسْ ، وَجُرَّ فى الشِّعْرِ « فُلُ »

عدد فى هذه الأبيات الثلاثة ما يختص بالنداء من الألفاظ ، وذكر ما يتعلق بها من أحكام .

فمما يختص بالنداء « فُلُ » .

وأصله : « فلان » وتقول للأنثى « فُلَة » ـ بالتاء ـ وليس ذلك ترخيم « فلان » [1] ؛ لأنه لو كان ترخيما لم يحذف منه الألف ؛ لأنه رباعى ، ولا يحذف من الرباعى إلا حرف واحد .

وقد أشار المصنف إلى اختصاص « فل » بالنداء بقوله :

وَ « فُلُ » بعض ما يخص بالنداء ....

ثم ذكر مما اختص بالنداء « لُؤْمَان » ـ بضم اللام ، وهمز ساكن بعدها ـ وهو : الكثير اللؤم ، وكذلك « مِلأَمان ، ومَلأَم » ولم يذكرهما المصنف .

---

(١) سقط من (جـ) : « فلان » .

ثم ذكر منها « نَوْمَان » ـ بفتح النون ، وسكون الواو ـ وهو : الكثير النوم .

وقد نص على « لؤمان » ونومان بقوله : « لؤمان ، نومان ، كذا » .

فالإشارة « بذا » إلى « فل » أى : حكمهما كحكمه فى الاختصاص بالنداء .

ثم ذكر أن مما يختص بالنداء : وصف الأنثى على وزن « فَعَال » قصداً للسب .

نحو : « يَا خبَاثِ ، يا فَجَارِ » إلا أن بناء هذا الوصف من كل فعل ثلاثى مقيس عند سيبويه .

وهو مبنى على الكسر ، تشبيها له « بنَزَالِ » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

فِى سَبِّ الانْثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ ....

فنبه بقوله : « واطرداً » على أنه مقيس .

ثم استطرد الكلام فى بناء الأمر من اثلاثى على وزن هذا الوصف .

فذكر أنه مقيس ـ أيضاً ـ وإلى هذا أشار بقوله :

.... **والأمرُ هكذاَ منَ الثلاثِى**

فالتشبيه راجع إلى الوزن ، والقياس ، لا إلى الاختصاص بالنداء .

وهذا الذى ذكره : من أن بناء هذ الوزن للأمر من الثلاثى مقيس هو مذهب سيبويه .

وغيره يراه موقوفا على السماع « فَنَزَالِ » عنده ، وما أشبهه مسموع .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أنه قد شاع [1] مما اختص بالنداء فى سب الذكور ما هو على وزن « فُعَل » ـ بضم الفاء ، وفتح العين ـ مبنيا على الضم ، نحو : « يَا غُدَرُ » و « يا فُسَقُ » و « يَا فُجَرُ » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وَشَاعَ فِى سبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ ....

ثم نبه على أن بناء هذا الوزن ليس بقياس ، فقال : « وَلاَ تَقِسْ » .

ثم نبه على أن « فُلُ » قد استعمل فىَ غير النداء ، مجروراً بحرف الجر ، فقال :

.... وَجُرَّ فى الشِّعرِ فُلُ

ومراده قول الشاعر [2] :

---

(١) سقط من (جـ) : « قد شاع » .

٢٧١ ـ (٢) القائل : هو أبو النجم العجلى ، والشاهد من الرجز .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٣٣ ، ٢ / ١٢٢ ، والمقتضب ٢٣٨ ، والجمل ١٧٦ ، والسمط ٢٥٧ وابن الشجرى ٢ / ١٠١ ، والمقرب ٣٨ ، والخزانة ١ / ٤٠١ ، والمغنى ١٥٤ ، والعينى ٤ / ٢٢٨ ، والتصريح ٢ / ١٨٠ ، والهمع ١ / ١٧٧ ، والدرر ١ / ١٥٤ . والأشمونى ٣ / ١٦١ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (لجج ١٧ ، فلن ٢٠٢) .

اللغة :

لجة : بفتح اللام ، وتشديد الجيم ـ : الجلبة ، واختلاط الأصوات فى الحرب .

المعنى :

قبل بيت الشاهد : تضل منه إبلى بالهوجل ....

شبه أبو النجم تزاحم الإبل ، ومدافعة بعضها بعضا ، وحجز العقلاء المتسرعينَ عن الوقوع فى عراك ، وقول العقلاء : أمسك فلانا عن فلان . =

٢٧١ ـ .... في لجة أمْسِكْ فلانا عن فل

فجر « فُل » بعن .

= **الإعراب :**

« فى لجة » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « تضل ... » « أمسك » فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوبا « فلانا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، « عن » حرف جر « فل » مجرور بعن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة . وجملة « أمسك ... » فى محل نصب مقول القول المحذوف ، الذى يقع نعتا للجة ، والتقدير : فى لجة مقول فى شأنها أمسك فلانا عن فلان .

والشاهد فيه قوله :

« عن فل » حيث استعمل « فل » فى غير النداء ، وجره بالحرف ، وذلك ضرورة ؛ لأن من حق استعمال هذا اللفظ ألا يقع إلا منادى .

الاستغاثة

إذا استُغِيثَ اسمٌ مُنَادًى خُفِضَا   باللَّامِ مَفْتُوحًا « كيَا لَلْمُرتَضَى »

وافتَح معَ المعطوفِ إنْ كرَّرْتَ « يَا »   وفِي سِوَى ذَلكَ بالكَسْرِ ائتيَا

نبه فى هذين البيتين على حكم الاستغاثة فى النداء .

فذكر أنك : إذا استغثت جررت [(١)] الاسم المستغاث به باللام . وفتحت اللام [(٢)] ؛ لأنَّ المستغاث به بمنزلة الضمير .

وإلى هذا أشار بقوله :

إذا استغيثَ اسمٌ منادًى خفضَا   باللاَّم مفْتُوحاً

فقوله : « اسم » نائب فاعل « لاستغيث » .

ومعناه : دعوته للنصرة ، والإغاثة [(٣)] .

وقوله : « مفتوحاً » حال من اللام .

ثم مثل المستغاث به بقوله : « يَا لَلْمُرْتَضَى » .

« فالمرتضَى » مستغاث به ، واللام مفتوح .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أنك إن عطفت على المستغاث مستغاثا آخر ،

---

(١) فى (جـ) : « حروف » .

(٢) سقط من (جـ) : « وفتحت اللام » .

(٣) سجل الشارح الأندلسى شطر البيت الأول ، فقال :

« إا استغثت اسم منادى خفضا »   ....

وجرى إعرابه على ذلك :

وقد صححت الإعراب على ما جرى عليه الشراح ، الذين اشتهرت شروحهم .

على أن ذلك لم يؤثر فى المعنى ، وإنما أثر فى إعراب كلمة « اسم » وكلمة « مفتوحا » فقط .

وكررت حرف النداء فتحت اللام ، مع المعطوف ـ أيضاً ـ كقولك : « يَا لزيدٍ ، و « يالَعَمْرو » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وافتح مع المعطوف إن كررت « يا » ....

يعنى : إن كررت « يا » التى للنداء .

ثم قال :

.... وَفى سِوَى ذَلِكَ بالكَسْر ائْتيَا

يعنى : وفى سوى ما ذكرته لك : من المستغاث به ، والمعطوف عليه إن كررت « يَا » تأتى بالكسر فى اللام .

فدخل فى ذلك : المستغاث من أجله ، كقولك : « يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرو » والمعطوف على المستغاث به، إذا لم تكرر « يَا » كقولك : « يَا لَزَيد، ولِعمرو » : فتكسر اللام من « عَمْرو » فى المثالين ؛ لأنه فى المثال الأول مستغاث من أجله ، وفى الثانى معطوف على المستغاث به [1] ، ولم تكرر معه « يَا » .

وقوله : « ائتيا » : الألف فيه بدل من النون الخفيفة .

واعلم أنك إذا وجدت اللام مكسور بعد يَاء النداء ، فالمستغاث به محذوف ، والمذكور هو : المستغاث من أجله ، بدليل كسر اللام ، كقولهم : « يَا لِلْعَجَب ، ويا لِلْمَاء ». الأصل: يالَلنَّاسِ لِلْعَجَب : فحذف المستغاث به ، وبقى المستغاث من أجله .

قوله :

---

(١) سقط من (جـ) لفظ « به » .

وَلاَمُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ ومثْلُهُ اسمٌ ذو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

نبه فى هذا البيت : على أن لام المستغاث به قد تحذف وتخلفه ألف فى آخره ، كقول الشاعر [1] :

٢٧٢ ـ يَا يَزِيدا لآملٍ نَيْلَ عِزٍّ وَغِنًى بعْـدَ فاقَـةٍ ، وهَـوَانِ

فاستغاث « بيَزِيد » وألحق الألف فى آخره عوضا من لام الاستغاثة : فإذا وجدت اللام عدمت الألف ، فتقول : « يَالَزَيدِ » وهذا هو الكثير .

وقد أشار المصنف : إلى أن الألف تخلف لام الاستغاثة بقوله :

ولاَمُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقبتْ أَلفْ ....

---

٢٧٢ ـ (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الخفيف . وهو من شواهد المغنى ٣٧١ (٢٦٧) والعينى ٤ / ٢٦٢ ، والتصريح ٢ / ١٨١ ، والأشمونى ٣ / ١٦٦ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

لآمل : لراج ، ومتوقع « نيل عز » تحصيله ، والوصول إليه ، فاقة : فقر وحاجة ، و « هوان » : ذلة ، وحقارة .

والمعنى :

يا يزيد : أنت الملجأ لراج ، وطالب نيل عز ، وغنى بعد فقر ، فاقة ، وهوان .

الإعراب :

« يا حرف نداء ، واستغاثة . . « يزيدا » مستغاث به ، مبنى على ضم مقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة المأتى بها لمناسبة ألف الاستغاثة فى محل نصب ، والألف عوض عن لام الاستغاثة ، التى تلحق المستغاث به « لآمل » اللام المكسورة لام المستغاث من أجله ، وهى حرف جر : و « آمل » مجرور بها وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار ، والمجرور متعلق « بيا » أو بالفعل المحذوف ، أو بحال محذوف ، وفاعل « آمل » ضمير مستتر فيه جوازا » « نيل عز » مفعول به ، ومضاف إليه ، « وغنى » عاطف ، ومعطوف على « نيل عز » « بعد » ظرف زمان ، بعد : مضاف ، و « فاقة » مضاف إليه ، «وَهَوان » عاطف ، ومعطوف على فاقة . . .

والشاهد فيه :

قوله : « يا يزيدا » حيث جاء بالمستغاث به مختتما بالألف ، لأنه لم يأت معه باللام المفتوحة ، وقد كانت الألف معاقبة لها .

ومعنى المعاقبة : ألا يجتمعا ، وأنه مهما وجدت الألف عدمت اللام ، وبالعكس .

وقد تعدم الألف ، واللام من المستغاث به ، كقول الشاعر :

٢٧٣ ـ أَلاَ يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْغَفَــلاتِ تَعْــرِضُ لِلأَرِيبِ

« فقوم » مستغاث به ، من غير لام ، ولا ألف .

ثم نبه على أن المتعجب منه يجرى مجرى المستغاث به فى أحواله ، فتفتح معه لام الجر ، وتعوض الألف منها : إن شئت فى آخره ، نحو قولهم : « يا لَلْعَجب » ـ بفتح اللام على معنى :

يا عجب احضر فهذا وقتك .

---

٢٧٣ ـ (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الوافر .
وهو من شواهد العينى ٤/ ٢٦٣ ، والتصريح ٢ / ١٨١ ، والأشمونى ٣ / ١٦ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

العجب : تأثر النفس ، وانفعالها بسبب ازدياد وصف فى المتعجب منه خفى سببه « الغفلات » : جمع غفلة ، وهى التى لا يلقى إليها المرء باله ، ولا يلتف إليها « تعرض » تنزل « الأريب » العاقل ، النابه .

والمعنى :

أستغيث بالقوم للعجب العجيب ، وللغفلات تعرض ، وتلم بالعالم بالأمور ، والمجرب لها . . .

الإعراب :

« ألا » : حرف تنبيه ، يستفتح به الكلام ، الذى له شأن استرعاء لانتباه المخاطب ، حتى يتلقاه فى اهتمام « يا » حرف نداء ، واستغاثة « قوم » مستغاث به ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة استغناء عنها بكسر ما قبلها « قوم » مضاف ، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه « للعجب » متعلق بياء أو بالفعل المحذوف الذى نابت « يا » عنه ، أو بمحذوف حال « العجيب » نعت للعجب « وللغفلات » الواو : حرف عطف ، واللام : حرف جر ، والغفلات مجرور بها ، والجار ، والمجرور معطوف بالواو على الجار ، والمجرور السابق ، « تعرض » فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا ، والجملة : فى محل نصب حال « للأريب » متعلق بقوله : « تعرض » .

والشاهد فيه :

قوله : « يا قوم » : فقد خلا لفظ المستغاث « قوم » من الألف ، ومن الألف ، ومن اللام ، فأعطى ما يستحقه لو كان منادى ، غير مستغاث .

الندبة

مَا لِلْمُنَادَى : اجْعَلْ لمندوبٍ ، ومَا ... نُكِّرَ لَـمْ يُنْدَبْ ، ولاَ مَـا أُبْهِمَا

ويُنْـدَبُ الموصُـولُ بالذى اشتَهَرْ ... « كبئرِ زَمْزَمٍ » يَلِى « وَامَنْ حَفَرْ »

نبه فى هذين البيتين على أن المندوب فى النداء يجعل له حكم المنادى ، غير المندوب :

فيبنى على الضـم إن كان مما يستحق ذلك ، وينصب إن كان مـضافا ، وينون ضرورة على الوجهين المذكورين فى المنادى المبنى .

فمن تنوين المندوب ضرورة قول الراجز (١) :

٢٧٤ ـ .... وَافَقْعَسًا ، وَأَيْنَ مِنِّى فَقْعَسُ ؟

---

٢٧٤ ـ (١) الشاهد مجهول القائل ، وهو من الرجز .

وهو من شواهد مـجالس ثعلب ٥٤٢ ، والمقرب ٣٩ ، والعـينى ٤ / ٢٧٢ ، والهمع ١ / ١٧٢ ، ١٧٩ ، والدرر ١ / ١٤٨ ، ١٥٥ ، والأشمونى ٣ / ١٦٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

فقـعس : اسم حى من أسد « كروس » اسم رجل ـ وفى الأصل ـ الكـروس : الرجل الغليظ . . وقد أغار كروس على إبل الشاعر .

ومن ذلك : ندب قائلا : « وافقعسا » .

والمعنى :

بعد الشاهد : .... أ إبلى يأخذها كروَّس ؟

يندب الراجز فقعسًا ، ويقول : أين منى فقعس ؟ فقد ذهب ، وولى ، وصار إلى النهاية التى يصير إليها كل حى . .

الإعراب :

« وا » حرف نداء ، وندبة « فـقعسـا » منادى مندوب ، اضطر الراجز إلى تنوينه منصـوبا ، ويجوز ضمه . . . « وأين » أين اسم استفهام عـن المكان ، والاستفـهام للاستبعاد فى محل رفع خبر مقـدم « منى » متعلق بمحذوف ، تقديره : أين صار منى فقعس « فقعس » مبتدأ مؤخر .

والشاهد فيه :

قوله : « وافقعسًا » حيث نصب المندوب ، ونونه ، وهو قوله : « فقعسا » كما يفعل فى المنادى . وذلك على سبيل الضرورة .

وإلى استعمال المندوب استعمال المنادى أشار بقوله : « ما لِلْمُنادَى اجْعَلْ لمندُوب » .

وقد تقدم ذكر ما يندب به من حروف النداء .

ثم نبه المصنف على أنه لا يندب نكـرة ، ولا مبهم من المعارف كـأسماء الإشارة ، والموصولات ، ما لم تكن الصلة مـشهورة ، ولا اسم الجنس المفرد عن الإضافة ؛ لأن هذا كله لا يحصل منه [1] قصد النادب ، فإن قصده إظهار التفجع على معين ، ولا يحصل ذلك إلا بالعلمـية ، أو بالإضافة التى تعينه ، ويجرى هذا المجرى الموصول ، إذا كانت صلته مشهورة .

وقد نبه المصنف على ما لا يندب بقوله :

.... ومَا نكّر لم ينْدَبْ ، ولاَ ما أُبهِمَا

ثم استـثنى من المبهـمات فى البيت الثـانى الموصول ، إذا كـانت صلته مشهورة .

وإلى هذا أشار بقوله :

ويُنْدَبُ الموصُولُ بالذى اشْتَهَرْ ....

يعنى : ويندب الاسم الموصول بصلة قد اشتـهرت ثم مثل ذلك بقوله : « وَامَنْ حَفَرَ بئْرَ زَمْزَمَاه » .

« فمَنْ » اسم موصـول ، وصلته : « حفر بئر زمـزم » وهى معلومة ؛ لأن ذلك لا ينسب إلاَّ لعبد المطلب .

فكأنه فى قوة : « وَا عبد المطلباه » .

---

(١) فى (جـ) : « فيه » .

ولم يسع للمصنف المثال فى النظم ، فعبر عنه بقوله :

.... « كبئر زَمْزَم » يلى « وامَنْ حفَرْ »

قوله :

وَمُنْتَهى المنْدُوبِ صِلْهُ بالألِفْ مَتْلُوّهَا إن كَانَ مثْلَهَا حُذِفْ

كذَاكَ تَنْوِين الذِى بِهِ كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ ، أَوْ غَيْرِهَا ، نِلْتَ الأَمَلْ

اعلم أن استعمال المندوب على نوعين :

الأول : أن يستعمل استعمال المنادى غير المندوب .

وقد ذكر ذلك فيما تقدم .

وشرع فى هذين البيتين يذكر النوع الثانى ، وهو أن تلحق الألف فى آخر الاسم المندوب .

وإلى هذا أشار بقوله :

ومنْتَهى المندُوب صِلْهُ بالألِفْ[1] ....

فإن كان مفردا لحقت الألف فى آخره ، كقولك : « وَا زَيْدَاه » وإن كان مضافا ألحقت فى آخر المضاف إليه ، تقول : « وَا عَبْدَ الْملكَاه » .

وإن كان موصولا ألحقت فى آخر الصلة تقول: « وَامَنْ نَصَرَ محمَّداه » .

ويجوز إلحاق هاء السكت ، بعد الألف فى الجميع[2] ـ كما فى المثل ـ .

ثم نبه على أن ما قبل ألف الندبة : إن كان ألفا مثلها حذف ، وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) فى (أ) : « صله بألف » .

(٢) فى (جـ) : « فى الجمع » .

.... متلوّها إنْ كَانَ مثلَها حُذِفْ

يعنى : متلو ألف الندبة ، إن كان ألفا مثلها حذف ؛ لالتقاء الساكنين .

فإذا قلت : « وَامُوسَاه » .

فهذه الألف فى آخره هى ألف الندبة ، والألف الأصلية حذفت .

ثن نبه فى البيت الثانى : على أنه يحذف التنوين - أيضاً - لأجل ألف الندبة من صلة المندوب ، أو غيرها .

يعنى : كذاك يحذف تنوين الشىء الى كمل به المندوب وبين الشىء يكمل به المندوب بقوله : « مِنْ صِلَةٍ ، أَوْ غَيْرِهَا » .

فمثال حذف التنوين من الصلة : قولهم : « وَامَنْ نصرَ محمَّداه » الأصل : « محمداً » .

فحذف التنوين من آخر الصلة ، لأجل ألف الندبة .

وغير الصلة : كالمضاف إليه ، فتقول : « وَاغُلاَمَ زَيْدَاه » [1] .

الأصل : غُلاَم زَيْدٍ : فحذف التنوين من « زَيْدٍ » لأجل ألف الندبة .

وقوله : « نلْتَ الأَمَل » - حشو - .

قوله :

وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِه مُجَانِسَا   إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا

نبه فى هذا البيت : على أن شكل الحركة التى فى آخر المندوب يجب أن تقلب ألف الندبة إلى مجانس تلك الحركة ، إذا خيف اللبس : بإبقاء الألف ، التى للندبة .

---

(١) فى (ب) : « وغلام زيداه » .

فإذا ندبت « فتى » مضافا إلى ضمير المؤنثة المخاطبة قلت « وَافَتَاكِه » فتقلب ألف الندبة ياء ، لتجانس كسرة الكاف فرارا من اللَّبْس ؛ لأنك لو تركت ـ هنا ـ ألف الندبة على حالها لانفتحت الكاف ، فكان يلتبس بخطاب المذكر .

وكذلك : لو كان « الفتى » مضافا إلى ضمير المذكر الغائب لقت : « وَافَتَاهُوه » .

فتقلب ألف الندبة واوا ، لتجانس ضمة الهاء ؛ لأنك لو فتحت الهاء لأجل ألف الندبة لا لتبس بضمير الغائبة . وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

والشكلَ حَتْماً أَوْلِه مُجَانِسَا ....

يعنى : وشكل الحركة فى آخر المندوب : أولها حرفا مجانسا لها ، فإن لم تكن الألف تجانسها فاقلبها إلى حرف مجانس .

ثم بين أن ذلك مشروط بوقوع اللبس ـ كما تقدم ـ .

وإلى هذا الشرط أشار بقوله :

.... **إِنْ يكُنِ الفتحُ بوَهْمٍ لاَبِسَا**

ففهم من كلامه : أنه إذا للم يكن ثَمَّ لبس فتح آخر المندوب ؛ لأجل الألف ، وتركت على حالها ، فتقول : فيمن اسمه : « قَامَ الرجُل » : « وَاقَامَ الرَّجُلاَه » فتصير ضمة آخره فتحة ؛ إذ لا لبس .

وكذلك : ما أشبهه .

قوله :

---

(١) سقط من (جـ) : « وافتاكيه » .

وَوَاقِفاً زِدْ هاءَ سَكْتٍ إنْ تُرِدْ وَإنْ تَشَأْ فالمدُّ ، وَالْهَا لاَ تَزِدْ

نبه فى هذا البيت : على أنك إن [1] أردت زيادة هاء السكت فى آخر المندوب جاز[2] بشرط الوقف ، وأن يكون المندوب قد ألحق فى آخره ألف الندبة .

وقد أشار المصنف إلى اشتراط الوقف بقوله : « وَوَاقِفًا » .

ويفهم الشرط الآخر من كون كلامه فى هذه الأبيات فما آخره ألف الندبة .

فتحصل من هذا : أنه لا تلحق هاء السكت فى غير وقف إلا شذوذا ، كقول الشاعر [3] .

---

(١) فى (ب) : « إذا » . (٢) فى (جـ) : « وجاز » .

٢٧٥ ـ (٣) : الشاهد من الشواهد المجهولة القائل ، وهو من الرجز ، ويقول العينى : إنه من الهزج ، وفيه الخرم (٤ / ٧٣) العينى . والشاهد من شواهد العينى ٤ / ٢٧٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

عمرو : أراد به الشاعر : عمرو بن الزبير بن العوام (رضى الله عنهما) وقد مات فى سجن أخيه عبد الله بن الزبير (رضى الله عنهما) أيام ولايته على الحجاز .

والمعنى :

أتوجع ، وأندب عمرو بن الزبير (رضى الله عنهما) .

الإعراب :

« ألا » أداة تنبيه ، يستفتح بها الكلام . . « يا » حرف نداء ، وندبة « عمرو » منادى ، مندوب ، مبنى على الضم فى محل نصب « عمراه » توكيد لفظى للمنادى المندوب ، ويجوز أن يكون تابعا على اللفظ ، أو المحل ، فيرفع ، أو ينصب ، والمانع من ظهور الحركه : اشتغال المحل بالألف ، المجلوبة لأجل الندبة ، لأجل مناسبة الألف ، والهاء : للسكت ، و « عمرو » معطوف على عمرو الأول ، بالواو : العاطفة ، « ابن » ، صفة له « الزبيراه » مضاف إلى ابن ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، التى تستوجبها الألف ، المزيدة للندبة ، والها : للسكت .

والشاهد فيه :

قوله : « عمراه » حيث زيدت الهاء ، التى تجتلب للسكت ، فى حالة الوصل ، للضرورة .

٢٧٥ ـ أَلاَ يَا عَمْرو عَمْرَاهُ   وَعَمْــرُو بْــنَ الزُّبَيْــرَاهُ

ولا تلحق ـ أيضاً ـ دون ندبة قبلها .

ثم نبه المصنف على أنه إن شئت اكتفيت بألف الندبة فوقفت عليها ، ولم تلحق هاء السكت .

وإلى هذا أشار بقوله :

....   وَإِنْ تَشَأْ فالمدُّ ، وَالْهَا لا تَزِدْ

يعنى : وإن تشأ فالمد زد ، ولا تزد هاء السكت .

فقوله : « لا تزد » من الزيادة ، ضد النقصان .

وقوله : « إن ترد » : هو من الإرادة .

قوله :

وَقَائِـلٌ : وَاعَبْــدِيَا ، وَاعَبْــدَا   مَنْ فِى النِّدَا اليا ذا سُكُونٍ أَبْدَى

نبه فى هذا البيت : عن أن من يقول : « يا عَبْدِى » ـ فى النداء ـ بسكون ياء الإضافة ، إذا ألحق ألف الندبة ، إما أن يقول :

« يا عَبْدِيَا » : فيحرك الياء ، ويلحق بعدها الألف .

وإما أن يقول :

« وَاعَبْدَا » : فيحذف الياء ، ويلحق الألف ، فتنفتح الدال وإليه أشار بقوله :

وقائلٌ : واعبديَا ، واعبدا

ثم قال :

.... مَنْ فى النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

فبين أن الذى يقول هذا :

هو من يبدى فى النداء ياء ساكنة ، فيقول [1] .

« يا عَبْدى » .

فتقدير كلامه : من أبدى فى النداء ياء ، ذا سكون .

يعنى بالياء : ياء الإضافة ، فى مثل « يا عَبْدِى » .

« فياء » مفعول « بأبدى » .

« وذا » : صفة لياء .

والفاعل « بأبدى » عائد على « مَنْ » .

و « مَنْ » فاعل « بقائل » أو مبتدأ .

و « قائل » خبر مقدم .

والتقـدير : من أبدى فى النداء ياء الإضافة ، ذات سكون ، فيـقول فى الندبة : « وَاعَبْدِيَا ، وَاعَبْدَا » .

وقصر فى البيت « الندا ، ويا » ضرورة .

(١) فى (ب) : « فتقول » .

الترخيم

تَرْخِيماً احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى		كَيَا سُعَا ، فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا

هذا الباب : وضعه للكلام على الترخيم .

فذكر أن حذف آخر المنادى يسمى ترخيما ، وإلى هذا أشار بقوله :

ترخيماً احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى		....		....

و « ترخيماً » مفعول من أجله .

والتقدير : احذف آخر المنادى ؛ لأجل الترخيم .

ثم مثل الترخم بقوله : « يَا سُعَا » وبين [1] أنه ترخيم « سعاد » .

وللترخيم شروط تأتى :

قوله :

وجَـوِّزَنْه مُطْلَقــاً فى كلِّ مَا		أُنِّثَ بالْهَـا ، والَّذى قَدْ رخِّمَا

بِحَذْفِهَــا وَفِّرْهُ بَعْدُ ، واحْظُلاَ		تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلاَ

إِلاَّ الرُّبَاعِىَّ ، فما فَوْقُ العلَمْ		دُونَ إضَـــافَةٍ ، وإسْنَادٍ مُتَـم

نبه فى هذه الأبيات على مسائل الترخيم :

الأولى : أن ما فيه تاء التأنيث يرخم مطلقا ، وإلى هذا أشار بقوله :

وجوزنْه مطلقاً فى كلِّ ما		أُنِّثَ بالْهَا		....		....

فالضمير فى « جوزنه » عائد على الترخيم .

وقولـه : « مطلقًا » يعنى : سـواء مـا كـان فى هـاء التأنيث ثنائى اللفظ

(١) فى (جـ) : « بين » .

« كثبة » أو أكثر ، وسواء كان علما ، أو غير علم .

المسألة الثانية : أن الذى رخم بحذف هاء التأنيث، لا يحذف منه غيرها؛ لأن التاء فى الكلمة كلمة أخرى : فحذفها لا يستتبع حذف ما قبلها .

وإلى أن هاء التأنيث لا يحذف معها غيرها فى الترخيم أشار بقوله :

.... وَالَّذِى قد رُخِّمَا

بحذفها ، وفِّرْهُ بَعْدُ ....

أى : بعد حذف هاء التأنيث ، أى : لا تحذف منه غيرها .

المسألة الثالثة : أن ترخيم الاسم الذى ليس فيه هاء التأنيث ممنوع ، إلا أن يكون : علما زائدا على ثلاثة أحرف ، غير مضاف ، ولا مركب تركيب إسناد .

وقد أشار إلى منع الترخيم فى الاسم الذى ليس فيه هاء التأنيث إلا بالشروط المذكورة بقوله :

.... وَاحْظُلاَ تَرخيمَ مَا مِنْ هَذِى الْهَا قَدْ خَلاَ

فقوله : « احْظُلاَ » معناه : امنع ، والألف فيه بدل من النون الخفيفة .

وقوله : « مِنْ هَذِهِ الْهَا » يعنى بها : هاء التأنيث .

وقصر الهاء ضرورة .

ثم أشار إلى الشروط المذكورة بقوله :

إلاَّ الرُّبَاعِىّ .... البيت .

(١) سقط من (ب) لفظ : « حذف » .

فقوله : « فـما فوقُ » يعنى : فما فوق الرباعى ، وقطعـه عن الإضافة المنوية ، وبناه على الضم .

وقوله : « الْعَلَم » بدل من قوله : « الرُّبَاعِيّ » .

فمراده : إلا العلم الرباعى ، فما فوقه :

فلا [1] يرخم ثلاثى ، نحو : « عُمَر » ولا غير علم ، وإن كان أزيد من ثلاثة ، نحو : « دِرْهَم » .

وقوله :

دُونَ إضافة ، وإسناد مُتِمّ

أشـار بذلك : إلى ألا يكون مضـافا « كـعَبْدِ الله » ولا مركب تركـيب إسناد « كَبَرَقَ نَحْرُهُ » .

وأما المركب تركيب المزج : فـيرخم بحذف الكلمة الأخيرة منـه ، فيقال فى « حضر موت » : « يا حضر » ؛ لأنهم جعلوا الكلمة الثانية كتاء التأنيث .

وقوله : « متم » يريد : إسناد الفعل إلى الفـاعل ، والمبتدأ إلى الخبر ؛ لأنه الإسناد الذى تتم به الفائدة .

قوله :

وَمَعَ الآخِرِ احْـذِفِ الَّذِى تَـلاَ ... إنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّـلاَ

أَرْبَعَةً ، فَصَاعِدًا ، والخلفُ فى ... وَاوٍ وَيَاء بهمَـا فَتْحٌ قُفِـى

نبه فى هذين البـيتين : على أنه يحـذف مع الآخر فى الترخـيم الحرف الذى قبله ، بشـرط أن يكون حرف مد ولين زَائِداً ، مكملا أربعـة أحرف دون

---

(١) فى (ب) : « ولا يرخم » .

الحرف الآخر ، فتكون الكلمة إذًا خماسية ، نحو : « عثمان ، ومنصور ، ومسكين » .

وقد أشار المصنف إلى حذف ذلك بقوله :

ومع الآخر احذف الذى تلا

يعنى الذى تلا الآخر .

ثم شرط أن تكون الحرف الذى تلا الآخر حرف مد ، ولين ، زائدا ، فقال : « إن زيد لينا ، ساكنا » .

ثم شرط ـ أيضاً ـ أن يكون مكملا أربعة أحرف ، فصاعداً ، وذلك نحو « عمران » فالألف حرف لين ، زائدة ، ساكنة ، مكملة أربعة أحرف .

فقد استوفت الشروط .

فإذا رخمت حذفتها ، مع النون ، فتقول : « يا عمر » .

وهذا متفق عليه .

وكذلك الواو ، والياء [1] ، إذا استوفت هذه الشروط .

ثم نبه المصنف على أن الواو ، والياء مختلف فى حذفهما ، مع الآخر ، إذا كانا بعد فتحة ، نحو : « فرعَوْن ، وغرنَيْق [2] » ـ بفتح النون ـ .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... والخلف فى واو ، وياء بهما فتح قفى

ومعنى « قفى » : تبع ، وهو مبنى لما لم يسم فاعله .

---

(١) سقطت من (ب) كلمة : « والياء » .

(٢) « غرنيق ـ بالضم ـ .. الكركى ، أو طائر يشبهه .. » قاموس (الغرنوق) .

وقوله : « ومع الآخـر » يضبط بفتح العين من « مَع » ونقل حـركة [1] همزة الاخر إلى اللام .

والضمير فى « زيدَ » عـائـد إلى تلا ، و « لينا » حـال مـن الضمير فى « زيدَ » .

و « أربعة » ـ فى أول [2] البيت ـ مفعول « بمكملا » .

قوله :

والعجز احْذِفْ مِنْ مركَّبٍ وقَلّ   تَرْخيمُ جُمْلَةٍ ، وذَا عَمْـرو نَقَل

نبـه فى هذا البيـت : على أن المركب تركيب مـزج يحـذف عجـزه فى الترخيم ، فتقول فى « مَعْدِ يكرب »: يَا مَعْدى ، وفى « اثْنَا عَشَرَ » يا اثْنَى ، فتحذف الألف مع العجز .

قال سيبويه : لأنه بمنـزلة نون مسلمين ، فكما تحذف الواو مع النون فى الترخيم ، فكذلك تحذف الألف ـ هنا ـ مع العجز .

ثم نبـه المصنف على أن المركب إذا كـان جملة قـل ترخيـمه « كـشَابَ قَرْنَاهَا » .

ونبه على أن سيبويه نقل هذا .

وإليه الإشارة بقوله : « وذا عمرو نقل » .

وذلك : أن سيبويه نص على منعه فى باب الترخيم ، وقال ما يدل على جوازه فى باب النسب .

---

(١) سقط من (أ) لفظة : « حركة » .

(٢) فى (جـ) : « أربعة البيت » .

ففهم أن ذلك فى لغة قليلة .

قوله :

وَإنْ نَوَيْتَ ـ بَعْدَ حَذْفٍ ـ مَا حُذِفْ فَالْبَاقِىَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ
واجعلْهُ إن لم تَنْوِ محذُوفًا كَمَا لو كَانَ بِالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا
فقلْ على الأوَّلِ فى ثمودَ « يَا ثَمُو » ، و « يَا ثَمِى » عَلَى الثانى بيَا
والتزمِ الأولَ فى « كَمُسْلِمَهْ » وجوِّزِ الوجْهين فى « كَمَسْلَمَهْ »

تكلم فى هذه الأبيات على حكم المرخم بعد ترخيمه ، فذكر وجهين : الأول : أن ينوى ما حذف ، فيبقى ما قبل المحذوف على حاله ، قبل الحذف .

وهذا هو الوجه الذى بدأ به ، فقال :

وإن نويت بعد حذف ما حذف ....

يعنى : وإن نويت المحذوف من الإسم ، بعد حذف ما حذف فى الترخيم استعملت الباقى من الإسم على حاله قبل الحذف ، فتقول ، فى « ثَمُود » : « يَا ثَمُو » ـ بواو ـ ولا تحتاج [1] إلى قلبها ياء ، لأنك قد نويت الباقى ، فليست الواو واقعة آخرا .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... فَالْبَاقِى اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيه أُلِفْ

يعنى : بما فيه ألف قبل الحذف .

فإن كان حرفا صحيحا تركته على حركته ، أو سكونه ، وإن كان حرف لين لم تغير [2] بقلب ، ولا إبدال .

(١) فى (جـ) : « ولا يحتاج » . (٢) فى (ب ، جـ) : « لم يغير » .

ثم نبه على الوجه الثانى :

وهو ألا تنوى ما حذفت فى الترخيم ،فيصير الباقى بمنزلة آخر الكلمة : فإن كان واو ساكنا بعد ضمة قلبته ياء ؛ لأنه لا يوجد فى الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبله ضمة ، فتقول فى « ثمو » : « يَا ثَمِى » .

وتقول فى « صميان »: اسم رجل « يَا صَمَا » لأنك لما حذفت الألف ، والنون فى الترخيم بقيت الياء متحركة بعد فتح الميم ، فوجب قلبها ألفا ، إذ ليس بعدها ما يمنعها من الإعلال .

وتقول فى « جعفر » على هذه اللغة : « يا جَعْفُ » ـ بضم الفاء ؛ لأن الفاء صارت بمنزلة الأخير .

وقد أشار المصنف إلى هذا الوجه الثانى بقوله :

واجعله إن لم تنو محذوفا .... البيت

ثم بين الحكم فى الوجه الأول ، وفى هذا الوجه ، فقال :

فقل على الأول فى « ثمود » يا ثمو ....

أى : على لغة من نوى المحذوف .

ثم قال :

.... ويا « ثمى » على الثانى بيا

أى : على لغة من لم ينو .

ثم ذكر فى البيت الرابع : أن ما فى آخره تاء التأنيث ، التى للفرق بين المذكر ، والمؤنث « كـمُسلِمة » ـ بضم الميم ، وكسر اللام ـ إذا رخمته ألزمت فيه الوجه الأول ، فتترك الميم بعد حذف التاء مفتوحة ، ولا تضمها ، لأنك

لو ضممتها لالتبس بنداء المذكر الذى لم يرخم .

وإلى هذا أشار بقوله :

والتزم الأول فى « كمسلمة » .

ثم نبه على أنه إن كانت التاء [1] ليست للفرق كالتاء فى « مَسْلَمة » ـ بفتح الميم ، واللام ـ : اسم رجل جاز الوجهان ، لعدم اللبس .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

.... وجوز الوجهين فى « كَمَسْلمهْ »

قوله :

وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يصْلُحُ نَحْو : أحمَدَا

نبه فى هذا البيت : عل أن الترخيم قد يقع فى غير النداء ضرورة ، ولكن بشرط أن يصلح المرخم للنداء . ومثله « بأحمدا » .

فمن ذلك قول امرئ القيس :

٢٧٦ ـ لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ ، وَالْخصَرْ

---

(١) فى(جـ) : « الباء » .

٢٧٦ ـ (٢) البيت من الطويل .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٣٣٦ ، والعنى ٤/ ٢٨٠ ، والهمع ١ / ١٨١ ، والدرر ١ / ١٥٧ ، والأشمونى ٣ / ١٨٤ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٤٣ .

اللغة :

تعشو إلى ضوء ناره : تراها من بعيد ، فتؤمها « الخصر » شدة البرد .

والمعنى :

يمدح امرؤ القيس طريف بن مالك ، مستخدما أسلوب المدح ، ويقول : إنه نعم الجواد الكريم ، الذى تقصد ناره ليلة الجوع ، واشتداد البرد ، وهو الوقت الذى يبخل فيه الناس .

أراد : مالك ، فرخمه فى غير نداء ، وتركه كاسم تام على لغة من لم ينو ، ونونه .

وهذا متفق عليه فى الضرورة .

وأجاز سيبويه : أن يرخم على لغة من نوى ، وأنشد (1) :

٢٧٧ ـ أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالكُم رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنـك شَاسِعَةً أُمَامَا

= **الإعراب :**

« لنعم » اللام : للتوكيد « نعم » فعل ماض للمدح « الفتى » فاعل نعم « تعشو » فعل مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا ، تقديره : أنت والجملة : فى محل نصب حال من فاعل «نعم » ، « إلى ضوء » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « تعشو » ضوء : مضاف ، و « نار » مضاف إليه ، نار : مضاف ، والضمير مضاف إليه « طريف » خبر لمبتدأ محذوف ، وجوبا ، أو مبتدأ خبره الجملة قبله وهو المخصوص بالمدح « ابن » نعت « لطريف » « ابن » : مضاف ، و « مال » مضاف إليه ، والأصل : مالك ، فحذف آخره ضرورة « ليلة » ظرف زمان ، متعلق بقوله : « تعشو » ليلة : مضاف ، و « الجوع » مضاف إليه « والخصر » عاطف و ومعطوف على الجوع .

والشاهد فيه :

قوله : « مال » حيث رخم « مالك » من غير أن يكون منادى اضطرارا ، لأن الاسم يصلح للنداء .

٢٧٧ ـ (1) الشاعر : هو جرير بن عطية بن الخطفى ، والبيت من الوافر .

وهو من شواهد الكتاب ١/٣٤٣ ، والنوادر ٣١ ، والجمل ١٨٩ ، وابن الشجرى ١ / ١٢٦ ، ٢/٧٩ ، ٩١ ، والإنصاف ٣٥٣ ، والخزانة ١/٣٨٩ ، والعينى ٤ / ٢٨٢ ، ٣٠٢ ، والتصريح ٢ / ١٩٠ ، والأشمونى ٣ / ١٨٤ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٥٠٢ .

اللغة :

أضحت : جاء الفعل بمعنى صار ، بمعنى : التحول ، والانتقال . . حبالكم : يريد أواصر الألفة ، وروابط المحبة ، « رماما » : أراد : بالية منبتة ، « شاسعة » : يريد : بعيدة . . . « أماما » أراد : أمامة .

والمعنى :

لقد رمت حبال ودكم ، وتقطعت أواصر ألفتكم ، وصارت أمامة شاسعة بعيدة المنال منكم . . .

الإعراب :

« ألا » حرف تنبيه ، لاستفتاح الكلام « أضحت » فعل ماض ناقص وتاء التأنيث « حبالكم » اسم أضحى ، ومضاف إليه « رماما » خبر « أضحى » « وأضحت » الوار : عاطفة ، وفعل ماض =

ومنع المبرد ذلك [1] .

وروى عجز البيت :

وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا

ورواية لا تقدح فى رواية .

وقوله : « مَا لِلنِّدَا يَصْلُح » تحرز به مما لا يصلح للنداء ، كالاسم الذى فيه الألف ، واللام .

وقد غلَّطُوا من جعل قول الشاعر [2] :

٢٧٨ ـ قواطنا مكة من ورق الحمى

= ناقص ، وتاء التأنيث ، « منك » متعلق بقوله :« شاسعة » ، « شاسعة » خبر « أضحى » « أماما » اسم أضحى ، تأخر عن خبرها ، مرفوع بضمة مقدرة على الحرف المحذوف للترخيم ، الواقع فى غير النداء ضرورة .

والشاهد فيه :

قوله : « أماما » فقد رخم « أمامة » فى غير النداء ضرورة وتركها مفتوحة .

(١) موقف المبرد من رواية البيت ، ومن الاستشهاد: منع المبرد ما أجازه سيبويه ، وزعم ـ كما قال الأعلم : « يزعم أن الرواية فيه : « وما عهد كعهدك يا أماما » وأن عمارة بن مقبل بن بلال بن جرير أنشده هكذا » .

ويرد الأعلم على المبرد ، وينصر شيخ النحاة بقوله : « وسيبويه أواثق من أن يتهم فيما رواه » ١ / ٣٤٣ الكتاب .

والشارح الأندلسى يقف موقفا : يرتضى فيه كلام سيبويه ، ولا يقدح فى رواية المبرد ، ويقول : « ورواية لا تقدح فى رواية » .

٢٧٨ ـ (٢) : القائل : هو العجاج ، والشاهد من الرجز ، وهو من أرجوزة طويلة ، انظر العينى ٣ / ٥٥٤ ، ٥٥٥ .

والشاهد من شواهد : الكتاب ١/ ٨ ، ٥٦ ، والقالى ٢ / ١٩٩ ، والخصائص ٢/ ١٣٥ ، ٤٧٣ ، والمحتسب ١ / ٧٨ ، والإنصاف ٥١٩ ، وابن يعيش ٦ / ٧٤ ، ٧٥ ، والعينى ٣ / ٥٥٤ ، ٤ / ٢٨٥ ، والتصريح ٢ / ١٨٩ ، والهمع ١ / ١٨١ ، ٢ / ١٥٧ ، والدرر ١/١٥٧ ، ٢/٢١٨ ، والأشمونى ٢ / ١٩٩ ، ٣/١٨٣ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (حمم ٤٨) وديوانه ٥٩ . =

ترخيم ضرورة ؛ لأن « الحمى » فيه الألف ، واللام ، فلا يجوز ترخيمه ضرورة ؛ إذ لا يصلح للنداء .

= **اللغة :**

قواطنا : جمع قاطنة : ساكنة ، مكة : البلد الحرام ، ورق : جمع ورقاء ، أنثى الأوراق ، أراد الحمام الأبيض له إلى سواد ، الحمى : أصله : الحمام .

والمعنى :

سواكنا ، وأوالفا مكة ، بلد الله تعالى الحرام من ورق الحمام .

الإعراب :

« قواطنا » ويروى فى موضعه « أوالفا » .

والنصب على الحال من قول العجاج : « القاطنات البيت غير الريم » ، « مكة » مفعول به ، لاسم الفاعل « أوالفا » « من » للبيان حرف جر « ورق » مجرور « بمن » ورق . مضاف ، و « الحمى » مضاف إليه . . .

والشاهد فيه :

قوله : « الحمى » : فقد غلطوا من جعل ذلك من المنادى المرخم ؛ لأن فيه الألف ، واللام .

ويقول الأعلم الشنتمرى :

« وفى ذلك أوجه :

أحسنها عندى ، وأشبهها بالمستعمل من كلام العرب : أن يكون اقتطع بعض الكلمة للضرورة ، وأبقى بعضها لدلالة المبقى على المحذوف منها ، وبناها بناء « يد ودم » وجبرها بالإضافة ، وألحقها الياء فى اللفظ ، لوصل القافية » .

شواهد الأعلم ١/ ٨ بأسفل كتاب سيبويه .

الاختصاص [1]

الاخْتِصَـــاصُ : كنِـداءِ دُونَ يَـــا   كَـأَيُّهَـا الْفَتَـى بِإِثْـــر ارْجُـونِيَـا
وَقَدْ يُـرى ذَا دُونَ « أَيٍّ » تِلْوَ « أَلْ »   كمثْلِ « نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ »

هذا الفصل تكلم فيه على الاختصاص .

فذكر أنه شبيه بالنداء .

ووجه الشبه : كونه منصوبا بإضمار فعل لا يظهر كالمنادى .

والفعل : قولك : « أَخُص » .

وقد أشار إلى الشبه بقوله : « الاختصاص كنداء » ثم فرق بينهما بقوله « دُونَ يَا » .

يريد : أن المخصوص كالمنادى [2] ، إلا أنه دون حرف النداء ، وفرق - أيضاً - بينهما : أن المخصوص لا يقع فى ابتداء الكلام ، بخلاف المنادى .

ويفهم هذا من قوله : « بإثر ارْجُونِيَا » : حيث جعل المخصوص بعد شىء يتقدمه .

وفرق - أيضاً - بينهما : بأن المخصوص يعرف بالألف ، واللام بخلاف المنادى .

ويفهم هذا من قوله : « تِلْوَ أَلْ » [3] .

---

(١) «ما جىء به على صورة هى لغيره توسُّعًا . » ٤ / ٦٢ المرادى والباعث عليه : فخر ، أو تواضع أو زيادة بيان . انظر ٤ / ٦٢ المرادى .

(٢) فى (أ) : « كالنداء » .

(٣) ذكر الشارح الأندلسى بعض الفروق بين النداء ، والاختصاص وانظر الباقى فى ٤ / ٦٢ ، ٦٣ شرح المرادى .

وقد مثل المصنف المخصوص « بِأَيُّهَا الْفَتَى » .

والتقدير : ارجونى أيها الفتى ، « فأيها الفتى » هو المخصوص ؛ لأنه عل تقدير : أخص .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن المخصوص أتى بعد الألف ، واللام ، من غير أن يتقدمه « أىّ » وإلى هذا أشار بقوله :

وقد يُرَى ذَا دونَ « أىْ » تِلْوَ « ألْ » .

ثم مثله بقوله :

.... نَحنُ العربَ أَسْمَى مَنْ بَذَلَ

« فنحن » مبتدأ ، و « أسخى » خبره ، و « العرب » منصوب « بأخص » .

وقد يجىء المخصوص مضافا إلى ما فيه الألف ، واللام كقوله (عليه السلام) :

« نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لا نُورَثُ » :

« فمعاشرَ » مفعول « بأخص » .

التَّحْذِيرُ ، وَالإِغْرَاء

« إِيَّاكَ وَالشَّرَّ » وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ ، بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انسُبْ ، وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

إِلاَّ مَعَ الْعَطْفِ ، أَوِ التكْرَارِ « كَالضَّيْغَمَ كَالضَّيْغَمَ الضيغم ياذَا السَّارِى »

هذا الفصل تكلم فيه على التحذير ، وعقب به الاختصاص ؛ لأجل ما بينهما من المناسبة : فى النصب بفعل مضمر .

فذكر أن باب التحذير : إن كان « بإِيَّاك » فإنه ينصب بفعل مضمر ، لا يجوز إظهاره .

وقد أشار إلى نصبه بقوله :

« إِيَّاك والشَّرَّ » ونحوه نصب .

ونبه على أن الفعل الناصب ـ ها هنا ـ لا يجوز إظهاره بقوله : « ما استتاره وجب » .

يعنى : نصب « إياك » ونحوه فى حال كونه محذراً ، بفعل لا يجوز إظهاره .

« فمحذراً » اسم مفعول ، وهو حال من « إِيَّاكَ » فى البيت .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن النصب بفعل وجب استتاره ، منسوب « لإِيَّاك » وإن لم يكن ثَم عطف ، فتقول : « إِيَّاكَ الأسدَ » :

فلا يجوز إظهار الفعل الناصب ، كما لم يجز مع العطف فيما تقدم من قوله : « إِيَّاكَ ، والشَّر » .

(١) التحذير : « هو تنبيه المخاطب على مكروه ، يجب الاحتراز منه » المرادى ٤ / ٦٦ .

وإلى هـذا أشار بقولـه : « ودونَ عَطْفٍ ذَا [١] . لإيَّا انْسُبْ » فالإشارة « بِذَا » إلى ما تقدم من النصب بفعل واجب الاستتار .

وقوله : « لإيَّا » يعنى : « لإياك » .

فحصـل من هذا : أن المحذر « بإياك » ينصب بفعل واجب الاسـتتار ، سواء عطف ، أو لم يعطف .

ثم قال : وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ لَزِمَا

يعنى : وما سوى المحذر « بإياك » لا يلزم إضمار الفعل الناصب له .

فتقول : « نَفْسَكَ الشَّرَّ » التقدير : جنب نفسك الشر .

وإن شئت أظهرته .

ثم استثنى من ذلك : أن يكون معطوفا ، أو مكررا فإنه ـ حينئذ ـ يجب إضمار الفعل الناصب .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

إِلاَّ مَعَ العطفِ ، أَوِ التكْرَارِ ....

ومثل المكرر بقوله : « الضَـيْغَمَ الضَّيْغَمَ » فالضيغم [٢] وهو : الأسد ، منصوب بفعل لا يجوز إظهاره ؛ لأن التكرار نائب [٣] عن ذكر الفعل .

وقوله : « يَاذَا السَّارِى » : تتميم .

ومثال المعطوف : « نَفْسَكَ ، وَالشَّرَّ » : فلا يجوز ـ هنا ـ إظهار الفعل ؛ لأن العطف نائب عنه .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « ذا » . (٢) فى (جـ) : « والضيغم » .
(٣) فى (جـ) : «ثابت » .

قوله :

وَشَــذَّ « إِيَّايَ » وَ « إِيَّاهُ » أَشَــذْ   وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ من قَاس انْتَبَذْ

نبه فى هذا البيت : على أن التحذير للمتكلم شاذ .

ومنه قـولـهم : « إِيَّاى ، وأن يَحْذِفَ أحـدُكم الأرْنَبَ » (١) وإليه أشار بقوله : « وَشَذَّ إِيَّايَ » .

ثم نبه على أن أشَذَّ من هذا :

وقوع التحذير للغائب ، ومنه :

« إِذَا بَلَغ الرَّجُلُ الستينَ فإيَّاهُ ، وَإِيَّا الشَّوَابّ » .

فشذَّ من وجهين :

تحذير الغائب ، وإضافة « إِيَّا » إلى الظاهر .

وإليه أشار بقوله : « وإِيَّاهُ أَشَذّ » .

ثم ذكر أنه من جعل هذا لشـاذ قياسا ، فقـد تنحَّى عن طريق القصد ، وهو المراد بقوله :

....   وَعَنْ سبيل الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

وَ « انْتَبَذ » من النبذ ، وهو : الطرح .

قوله :

وَكَمَحذِّرٍ بِلاَ « إِيَّا » اجْعَلاَ   مُغْرًي بِهِ فى كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ

نبه فى هذا البيت على حكم الإغراء .

(١) هذا أثر عن سيدنا عمـر بن الخطاب (رضى الله عنه) : والأثر بتـمامه : « لتـذك لكم الأسل، والرماح ، وإياى ، وأن يحذف أحدكم الأرنب » .
يطلب الرحمة فى الصيد ، والذبح ، ويحذر من الوحشية فى رمى الحيوان الضعيف بحجر ، ونحوه.

فذكر : أنّ المغرى به كالمحذر بغر « إيًّا » فى كل ما فصله من الحكم .

فيجوز إظهار الفعل ، مع المغرى به ، إن لم يكن معطوفا ، أو مكررا ، كحكم المحذر بغير « إيًّا » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله : « وكمحذّرٍ . . . . البيت » والألف من « اجْعَلاَ » بدل من النون الخفيفة .

وقوله : « فى كل ما قد فصلا » [1] .

وقوله : فى كل ما قد فصل من الحكم فى المحذر بغير « إيَّاكَ » ومعنى الإغراء : حضُّ المخاطب على أمر يحمد به ، كقول الشاعر [2] :

٢٧٩ ـ أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلى الهَيْجا بِغَيْرِ سِلاَحِ

« فأخاك » منصوب بفعل مضمر ، من باب الإغراء ، أى : ألزم .

(١) فى (جـ) : « فصلا » .

٢٧٩ ـ (٢) : الشاعر : هو إبراهيم بن هرمة ، أو مسكين الدرامى كما يقول العينى ٤ / ٣٠٥ ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد : الكتاب ١/ ١٢٩ ، والخصائص ٢/ ٤٨٠ ، والخزانة ١/ ٤٦٥ ، والشذور ٢٢٢ والعينى ٤/ ٣٠٥ ، والتصريح ٢/ ١٢٥ ، والهمع ١/ ١٧٠ ، ٢ / ١٢٥ ، والدرر ١ / ١٤٦ ، ٢ / ١٥٨ ، والأشمونى ٣ / ١٩٢ ، والشارح الأندلسى ، وملحقات ديوان ابن هرمة ٢٦٣ ، وديوان مسكين ٢٩ .

اللغة :

الهيجا : يريد : الحرب . . .

والمعنى :

الزم أخاك ، واحرص على نصرته ، وبره ، فإن الذى لا أخا له كمن يذهب إلى المعركة ، ويخوض غمارها دون التسلح بسلاح .

الإعراب :

« أخاك » أخا : مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره : ألزم أخاك ، أخا : مضاف ، والكاف مضاف إليه « أخاك » تأكيد للأول « إن » حرف توكيد ، ونصب « مَنْ » اسم إن : اسم موصول « لا » نافية للجنس « أخا » اسم لا ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « له » متعلق بمحذوف خبر « لا » والجملة : لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، « كساع » متعلق =

وقد يجوز رفع المغرى به ، والمحذر ، بغير « إيَّاكَ » على أنه خبر مبتدأ ، قال الشاعر [1] :

٢٨٠ ـ إنَّ قَوْمًا منهم عُمَيرٌ ، وأشْبَا ... هُ عُمَيْــرٍ ، ومنهُــمُ السَّفَّـــاحُ
لَجَدِيــرُونَ بالوفــــاء ، إذَا قَـا ... لَ أَخو النَّجْدَة : السِّلَاحُ السِّلَاحُ

= بمحذوف خبـر « إنّ » « إلى الهيجا » متعلق بقوله : سـاع ، « بغير » متعلق بساع ـ أيـضاً ـ ، غير مضاف ، و « سلاح » مضاف إليه .

والشاهد فيه :

قوله : « أخاك أخاك » فقد ذكرهما الشاعر على سبيل الإغراء ، وهذا النوع يجب معه حذف العامل لأنه كرر اللفظ المغرى به .

٢٨٠ ـ (١) : القائل مجهول ، والبيتان من الخفيف .

والأول من شـواهد الخصـائص ٣/ ١٠٢ ، ومـعانى الفـراء ١/ ١٨٨ ، والعـينى ٤/ ٣٠٦ ، والدرر ١/ ١٤٦ ، والأشمونى ٣/ ١٩٣ ، والشارح الندلسى .

والثانى من شواهد العينى ٤/ ٣٠٦ ، والهمع ١/ ١٧٠ ، والدرر ١/ ١٤٦ ، والأشمونى ٣/ ٦٩٣ .

اللغة :

جديرون : حريون ، ولائقون ، النَّجدة : « القتال ، والشجاعة » قاموس (النجدة) .

والمعنى :

إن عصبة ، ورجالا منهم عمير ، وأشباهه ، وأضرابه ، ومنهم السفاح العظيم لحقيقون بالوفاء لهم ، والقتال تحت رايتهم إذا دعا أخو الشجاعة ، والقتال ، وقال : السلاح السلاح .

الإعراب :

« إن قوما » : إن ، واسمها ، « فيهم عمير » جار ، ومجرور خبر مقدم ، ومبتدأ مؤخر ، والجملة : فى محل نصب ، صفة لقوم « وأشباه عميـر » الواو : عاطفة ، ومعطوف على ما قبله ، وعمير : مضاف إليـه « ومنهم السفاح » الواو : عاطفـة ، وجملة من جار ، ومجـرور خبر مقدم ، ومـبتدأ مؤخر ، معطوف على الجملة التى قبلها ، « لجديرون » اللام : للتأكيد ، وخبر إن « بالوفاء » جار ، ومجرور متـعلق بقوله : « جديرون » « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ضـمن معنى الشرط « قال أخو النجدة » فعل مـاض ، وفاعله ، ومضاف إل الفاعل ، والجملة : فى مـحل جر ، بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، دل عليه قـوله : لجديرون بالوفاء « السلاح » مغرى به مرفوع ، و« السلاح » توكيد له : والسلاح السلاح : مقول القول .

والشاهد :

قوله : « السلاح الـسلاح » فقد جاء المغـرى به وهو « السلاح السلاح » مرفـوعا ، مع أنه مكرر ، فيـكون واجب النصب ، وقد عـدل عنه إلى الرفع لضرورة الشـعر ، والعـرب ترفع ما فـيه مـعنى التحذير ، وإن كان حقه النصب .

أسماء

الأفعال ، والأصوات

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كشَتَّان ، وَصَهْ   هُو اسْمُ فِعْلٍ ، وَكذَا أَوَّهْ ، وَمَهْ

هذا الباب تكلم فيه على أسماء الأفعال ، والأصوات .

فبدأ بأسماء الأفعال ، فذكر أن الذى ناب عن الفعل ، معنى ، واستعمالا ، هو : اسم الفعل .

وإنما قلنا « استعمالا » : لتخرج المصادر ، والصفات العاملة عمل الفعل ؛ لأنها نائبة عن الفعل فى المعنى ، لا فى الاستعمال ، بخلاف أسماء الأفعال ، فإنها مثل الفعل فى الاستعمال ، فتكون عاملة ، لا معمولة .

والمصادر ، والصفات تعمل ، ويعمل فيها ، وتخالف الفعل فى الاستعمال .

ومثل أسماء الأفعال بأربعة :

« شَتَّان » ، ومعناه : بَعُدَ ، فهو اسم فعل ماض .

و « صَهْ » ، ومعناه : اسكت ، فهم اسم فعل أمر .

و « أَوَّه » ، بمعنى : أتوجع .

و « مَهْ » ، بمعنى : اكفف .

ففهم من تمثيله : أن اسم الفعل يأتى بمعنى الماضى ، والحال ، والأمر .

قوله :

وَمَا بِمَعْنَى « افْعَلْ » « كآمِينَ » كَثُرْ   وَغَيْره « كَوَىْ ، وهَيْهَات » نَزُرْ

لما أفهم بتمثيله فى البيت المتقدم : أن اسم الفعل يكون للماضى ، والحال ، والأمر ، نبه فى هذا البيت على أن إتيانه بمعنى الأمر هو الأكثر ، ومثله « بآمِين » ومعناه : استجب .

ثم نبه على [1] أن إتيانه لغير الأمر نزر ، أى : قليل ، وإلى ذلك أشار بقوله :

.... وغيره « كَوَىْ ، وهَيْهَات » نزر

يعنى : وغير الأمر .

فدخل تحته الحال ، والماضى .

ومثل الحال « بَوَىْ » ومعناه : أتعجب ، ومثل الماضى « بِهَيْهَات » ومعناه « بَعُدَ » .

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسمَائه عَلَيْكَا وَهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا
كَذَا رُوَيْدِ ، بَلْهَ : نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلاَنِ الخفضَ مَصْدَرَيْنِ

نبه فى هذين البيتين : على أن من أسماء الأفعال ما يكون فى الأصل جارا ومجرور ، ومثله « بعَلَيْكَ ، وَإِلَيْكَ » قال الله تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [2] . معناه : الزموا .

وتقول : « إِلَيْكَ عَنِّى » أى : تنحٍّ .

ومنها ما يكون فى الأصل ظرفا ، وهو المراد بقوله :« وَدُونك » تقول : « دُونَكَ زَيْدًا » .

---

(١) سقط من (أ ، ب) لفظ : « على » .

(٢) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة .

ولا يغرى بالظروف ، والمجرورات إلا المخـاطب ، وأما قولهم : « عَلَيْه شخصًا لَيْسَنى » فشذوذ .

وكذلك قولهم : « عَلَيَّ » بمعنى : أولنى .

وأشذ من هذا : ما حكى الأخفش من قولهم :« عَلَيَّ عبد الله زَيْدًا » : فأغرى بالظاهر .

ثم قال فى البيت الثانى :

كذا [1] رُوَيدَ ، بَلْهَ : ناصبيْنِ [2] ....

فذكر من أسْماء الأفعال « رُوَيْد » وهو مصدر فى الأصل ،من أَرْوَدَهُ : إذا أمهله ، وكان أصله : إِرْوَادًا .

ولكن صغر تصغير ترخيم .

وذكر ـ أيضاً ـ « بَلْه » ومعناه : دَعْ .

ويستعمل « بله ، وَرُوَيْد » استعمالين .

أحـدهما : أن يكونا اسـمى فعل ، فـيـبنيا ، ولا ينونا ، وتنصب مـا بعدهما بهما ، وإلى هذا الاستعمال أشار المصنف بقوله : « نَاصبَيْن » [3] .

الاستعـمال الثانى : أن يسـتعملا مصـدرين ، فيعربان ، ويخـفض ما بعدهمـا على الإضافة ، فتقـول : « رُوَيْدَ زَيْدٍ » و « بَلْهَ عَمْرٍو » ـ بالخفض ـ فى زَيْدٍ ، وعمروٍ » .

(١) سقط من (ب) لفظ : « كذا » .

(٢) فى (ب) : « فعلين » .

(٣) فى (أ) : « ماضيين » .

وإلى هذا الاستعمال أشار المصنف بقوله :

.... وَيَعْمَلاَنِ الخفضَ مَصْدَرَيْن

ويجوز ـ أيضًا ـ فى « رُوَيْد » إذا استعمل مصدرًا أن ينون ، وينصب ما بعده ، كما ينصب بالمصدر ، الذى هو بدل من اللفظ بالفعل .

فمضمون كلامه إلي ها هنا : أن أسـماء الأفعال ، منها ما هو اسم فعل فى الأصل « كَهَيَات » ومنها ما هو منقـول عن ظرف ، أو مجرور « كَعِنْدَكَ ، وَعَلَيْكَ » ومنها ما هو منقول [1] عن مصدر « كرُوَيْد » .

ولم يذكر ـ هنا ـ المشتق من الفعل « كَنَزَالِ » بمعنى : انْزِل .

قوله :

وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِـنْ عَمَـلْ ... لَهَا ، وأَخِّرْ مَا لِذِى فيهِ الْعَمَلْ

نبه فى هذا البيت : على [2] أن ما للأفعال من العمل يكون لأسمائها :

فإن كان الفعل قاصرا كان اسمه قاصراً ، فكما تقول :

« بعُد زيدٌ » تقول : « هَيْهَاتَ زيدٌ » .

وإن كان الفعل متعديا بحرف جر كان اسمه كذلك .

ولأجل هذا عدى « حَيَّهل » على ثلاثة أوجه :

بالبـاء كقـولهم : « إذَا ذُكِرَ الصَّالحونَ فـحيَّهل بِعُمَرْ » ، لأن مـعناه : فعجِّل بعُمَر .

---

(١) سقط من (ب) ما يأتى :

« عن ظرف ، أو مجرور « كعندك ، وعليك ، ومنها ما هو منقول » .

(٢) سقط من (أ) لفظ : « على » .

وبعَلَى : كقولهم : « حَيَّهَلْ علَى الخَيْر » ، لأنه بمعنى : أقبل . ويغير حرف جر : كقولهم : « حَيَّهَل الثَّريدَ » لأنه بمعنى : ائت .

وقد أشار المصنف إلى أن اسم الفعل يعطى عمل فعله بقوله :

وَمَا لما تنُوبُ عَنْهُ منْ عَمَلْ لَهَا ....

يريد : وما لما تنوب عنه أسماء الأفعال من العمل فهو ثابت لها ، ثم قال :

.... وأَخّرْ مَا لذِى فيهِ الْعَمَلْ

يريد : أن ما عملت فيه أسماء الأفعال لا يجوز تقديمه عليها . فلا تقول : « زَيْدًا دَرَاكِ » إلا عند الكسائى .

فالإشارة بقوله : « ذى » إلى أسماء الأفعال .

قوله :

وَاحكُمْ بتَنْكِير الّذِى يُنَوّنُ مِنْهَا ، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بيِّنُ

لما كانت أسماء الأفعال من قبيل الأسماء لم تخل من أن تكون معرفة ، أو نكرة [1] ، كسائر الأسماء .

فمنها : ما لزم التعريف « كنَزَالِ [2] ، وبَلْه » نظيره المضمرات .

ومنها ما لزم التنكير « كَوَيْهًا ، [و] وَاهًا » نظيره : أَحَد ، وعَرِيب ، وَديَّار .

وثلاثتها بمعنى واحد .

(١) فى (ب) : « لم يخل من أن يكون معرفة ، أو نكرة » .
(٢) فى (جـ) : « كنزل » .

ومنها : ما استعمل تارة معرفة ، وتارة نكرة « كَصهْ » و « مَهْ » .

وقد نبه المصنف : على أن ما نون منها فهو منكر ، وإليه أشار بقوله :

وَاحْكُم بتنكير الَّذِى يُنَوَّنُ ....

وما لم ينون فهو معرف ، وإليه أشار بقوله :

....وتعريفُ سِوَاهُ بيِّنُ

قوله :

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يعقْلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ
كذَا الذِى أَجْدى حِكَايَةً كقَبْ والزمْ بِنَا النَّوْعَينِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

لما فرغ من الكلام على أسماء الأفعال شرع يتكلم على أسماء الأصوات ، وجعلها على قسمين :

أحدهما : ما هو خطاب ما لا يعقل ، وهو الصوت .

والثانى : حكاية الأصوات .

فتكلم فى البيت الأول على الأصوات ، فقال :

ومَا به خُوطب مَا لاَ يَعْقِلُ .... البيت

فجعل اسم الصوت[1] الذى يخاطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل ، فى كونه دالاً على الفعل .

وذلك : إما للزجر : « كهَلاً » للخيل ، و « عَدَسْ » للبغل [2] : فهما

(١) فى (جـ) : « اسم للصوت » .
(٢) سقط من (جـ) لفظ : « البغل » .

دالان على معنى : « كف ، أو انزجر [1] » .

وإما للدعاء ، نحو : « دَجْ » للدَّجَاج ، و « بَس » للغنم .

وأمثال هذا كثير موضعه كتب اللغة .

ثم تكلم فى البيت الثانى على حكاية الأصوات :

فذكر أن الذى يفيد حكايـة صوت يجرى هذا المجرى ، وإلى ذلك أشار بقوله :

كَذَا الَّذِى أَجْدَى حِكَايَةً ....

ومعنى « أَجْدَى » : أعطى .

ومثله : « بِقَب » وهو : حكاية صوت السيف ، إذا ضرب به .

وأمثال هذا كثير .

ثم نبه على أن بناء النوعين واجب .

وإليه أشار بقوله :

.... وَالْزَمْ بنَا النوعَيْن فَهْوَ قَدْ وجَب

يعنى بالنوعين : أسماء الأصـوات ، وحكاية الأصوات ، وقصر « بنا » ضرورة .

وإنما قلنا : إن ألفـاظ النوعين أسماء ؛ لأنهـا مسـتقلة [2] بالدلالة على معناها .

فليست بحروف .

وهى غير دالة على الزمان ، فليست بأفعال .

فتعين أن تكون [3] أسماء .

---

(1) فى (ب) : « ارجز » . (2) فى (جـ) : « مستعملة » .

(3) فى (جـ) : « يكون » .

نونا

التوكيد

للفعْلِ توكيدٌ بنُونَيْنِ هُمَا　　كنُونَى : اذْهَبَنَّ ، واقْصِدَنْهُمَا

يؤكدان افْعَلْ ، ويفْعَلْ آتيَا　　ذَا طلَب أوْ شَرْط امَّا تَاليَا

أوْ مُثْبَتًا فى قَسَمٍ مُستقْبَلاَ　　وقَلَّ بعدَ « مَا ، ولَمْ » وبَعْدَ « لا »

وغيرِ إمَّا من طَوَالبِ الجزَا　　وآخر المؤكَّدِ افتح كابْرُزَا

هذا الباب تكلم فيه على « نُونَى التَّوكيد » : الشديدة والخفيفة .

فذكر أنهما يؤكدان الفعل ، وإليه أشار بقوله :

للفعل توكيد بنونين . . . .

ثم مثلهما ، فقال :

. . . .　　. . . .　　. . . .　　كنونَى اذْهَبَنَّ ، واقْصِدَنْهُمَا

« فاذهبنَّ » تمثيل للشديدة ، وَ « اقْصِدَنْهُمَا » تمثيل للخفيفة .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أنهما مخصوصان بتأكيد صيغة « افعل » التى للأمر ، و « يفعَل » التى للمضارع ، بشروط ذكرها .

وإلى الصيغتين المذكورتين أشار بقوله :

يؤكدان افعل ، ويفعل . . . .　　. . . .　　. . . .　　. . . .

وجاء « بيفعل » مسكنا ضرورة .

ثم شرع فى الشروط فى صيغة « يفعل » : فشرط فيه أن يكون « آتيا » أى : مستقبلا ، ذا طلب ، كقولك : « لتَضْربن » ـ بلام الأمر ـ .

و « لا تذهبَنّ » ـ فى النهى ـ ، و «هل تضربن » ؟ ـ فى الاستفهام ، أو وقعا بعد شرط ، ويكون ذلك الشرط [1] « إمَّا » كقوله تعالى : ﴿ فإمَّا ترينَّ من البَشر أحَدًا ﴾ [2] .

وإليه أشار بقوله :

.... أوْ شَرطًا اِمَّا تاليَا

فمعنى « تاليَا » : تَابعَا ، و « شَرْطًا » مفعول مقدّم « بتاليَا » و « إمَّا » بدل من قوله : « شَرْطًا » .

فتقدير الكلام : ذا طلب ، أو تالياً شرطا ، وهو « إمَّا » .

ثم ذكر فى البيت الثالث شرطا رابعاً ، وهو قوله :

أَوْ مثبتًا فى قَسَم مُسْتَقْبَلاَ ....

نحو : « والله لَتَذْهَبَنَّ غَدًا » : « فتَذهبَنَّ » فعل مثبت مستقبل ، وقع جوابا للقسم .

فلو كان غير مثبت لم يجز تأكيده بالنون فى القسم ، كقولك : « والله لا يقُومُ زيدٌ » وكذلك لو كان حالا ، وإن كان مثبتا ، كقولك : « والله لأَ أَقُومُ الآنَ » .

ومنع البصريون أن تقع الحال جوابا للقسم ، وقالوا : يستغنى عنه بالجملة الاسمية .

وأجاز الكوفيون وقوعه جوابا للقسم ، واستدلوا عليه بقراءة من قرأ

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « الشرط » .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة مريم .

« لأقسم [1] » : بجعل اللام للتأكيد ، ولا : نافية .

ثم ذكر أن تأكيـد « يَفْعَل » بالنونين قليل بعد « مَا » الزائدة ، و « لَمْ » وَ« لاَ » النافية .

وإليه أشار بقوله :

.... وقلَّ بعْدَ « مَا » و « لَمْ » وَبعْدَ « لاَ »

فمثاله بعد « مَا » الزائدة قول الشاعر [2] :

٢٨١ ـ قَليلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّك وَارِثٌ ....

« فما » زائدة .

---

(١) من الآية الأولى من سورة القيامة والبلد .

٢٨١ ـ (٢) الشاعر : هو حاتم الطائى ، والبيت من الطويل . والبيت من شواهد العنى ٤ / ٣٢٨ ، والتصريح ٢ / ٢٠٥ والهمع ٢ / ٧٨ ، والدرر ٢ / ٩٩ ، والأشمونى ٣ / ٢١٧ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٠٨ .

وبيت حاتم بتمامه .

قليلا به ما يحمدنك وارث إذا نال مما كنت تجمع مغنما

اللغة :

يحمدنك : « الحمد : ضد الذم .. والحمد أعم من الشكر . » مختار (ح م د) ، والمراد : يثنى عليك بما تستحق . . .

والمعنى :

قليلا به حمد الوارث إياك . . . وحاتم حض على البذل ، والسخاء . . .

الإعراب :

« قليلا » نعت لمنعوت محذوف ، يقع مفعولا مطلقا منصوبا لفعل محذوف ـ أيضاً ـ والتقدير : يحمدك حمداً قليلا « به » متعلق بحم « ما » زائدة « يحمدنك » فعل مضارع ، مبن على الفتح ، لإتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وهى حرف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف المخاطب مفعول به « وارث » فاعل ، يحمد مرفوع بالضمة الظاهرة .

والشاهد فيه :

قوله : « ما يحمدنك » حيث أكد الفعل « يحمدنك » بنون التوكيد بعد « ما » الزائدة .

ومنه فى النثر : « بعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ » (1) .

وهو عندهم كثير .

لكنه قلله المصنف بالنسبة إلى غيره .

واشترطوا : ألا يكون « مَا » بعد « رُبّ » فإن جاء فهو قليل جدا ، قال الشاعر (2) :

٢٨٢ ـ ربَّما أَوْفَيْتُ فى عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شِمَالاَتُ

ومثاله بعد « لَمْ » قول الشاعر (3) :

---

(1) من أمثال العرب، وضرب فى الحث على ترك البطء والمراد: اعمل كأنى أنظر إليك، ويقول الميدانى : « وما صلة دخلت التأكيد ، ولأجلها دخلت النون فى الفعل » مجمع الأمثال للميدانى ١/١٠٦ .

٢٨٢ ـ (2) الشاعر : هو جذيمة الأبرش ، ملك الحيرة ، يتحدث عن سرية أسرى بها ، أو انقطاعا عرض له من جيشه .

والبيت من المديد .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ١٥٤ ، والنوادر ٢١٠ ، والمقتضب ٢/١٥ وابن يعيش ٩/ ٤٠ ، والمقرب ٨٦ ، والمغنى ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ (١٣٤ ، ٢٤٥) والعينى ٣/٣٤٤ ، ٤/٣٢٨ ، والتصريح ٢/٢٢ ، ٢٠٦ ، والهمع ٢/٣٨ ، ٧٨ والدرر ٢/٤١ ، ٩٩ ، والأشمونى ٣/٢٣١ ، ٣/٢١٧ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

أوفيت : أشرفت ، علم : جبل ، شمالات : ريح تهب من ناحية القطب .

والمعنى :

ربما أشرفت على جبل ، منقطعا عن جيشى ، تهب على ريح الشمال ، رافعة ثوبى .

الإعراب :

« ربما » كافة ، ومكفوفة « أوفيت » فعل ، وفاعل « فى علم » جار ، ومجرور ، متعلق بأوفيت « ترفعن » فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « ثوبى » مفعول به ، ومضاف إليه « شمالات » فعال مرفوع بالضمة الظاهرة .

والشاهد فيه :

قوله : « ربما . ترفعن » حيث أكد الفعل المضارع بالنون وهو قليل جدا ؛لأن « مَا » بعد « رُبَّ » .

٢٨٣ ـ (3) القائل هو ابن حبابة اللص، أو أبو حيان الفقْعَسِىّ، أو عبد بنى عبس ، أو العجاج، أو مساور العبسى ، وهو من الرجز . والأول من شواهد الكتاب ٢ / ١٥٢ ، والنوادر ١٣ ، وابن الشجرى ١/ ٣٨٤ =

٢٨٣ - يَحْسَبُه الجاهلُ مَالَمْ يَعْلَمَا   شَيْخـاً عَلَى كُرْسِيـِّه مُعَمَّمَـا

أراد : « ما لم يعلمن » : فأبدل من النون ألفا .

ومثـاله بعد « لا » النافيـة ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾(١) .

وإنما جوزوا تأكيـد الفعل بعد هذه الثلاثة ؛ لأنهم شبـهوا « ما » الزائدة بلام التأكيد ، وشبوا النفى بالنهى .

ثم ذكر فى البيت الرابع : أن مما قَلَّ : تأكيـد « يَفْعَل » بعد غير « إمَّا »

= والإنصاف ٦٥٣ ، وابن يعيش ٩/ ٤٢ ، والمقرب ٨٦ ، والخزانة ٤/ ٥٦٩ ، والمغنى ٣٢٩ ، والعينى ٤/ ٣٢٩ والتصريح ٢/ ٢٠٥ والهمع ٢/ ٧٨ ، والدرر ٢/ ٩٨ ، والأشمونى ٣/ ٢١٨ ، والدمنهورى ٨٩ ، والشارح الأندلسى ويزيد الثانى على ما تـقدم فى الأول أنه من شواهد مجلس ثعلب ٦٢١ ، وينقص عنه أنه ليس من شواهد النوادر .

اللغة :

يحسبه : يظنه ، والضمير عائد إلى القمع ، الذى امتلا بالثمال . . .

والمعنى :

شبه القمع ، والرغوة التى تعلوه بشيخ معمم جالس على كرسى . . .

الإعراب :

« يحسبـه » فعل مضارع ، مرفوع لتـجرده من الناصب والجازم ، والهاء ، مفـعول أول « الجاهل » فاعل ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « ما » مصدرية « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « يعلما » فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التـوكيد الخفيفة ، المنقلبة ألفا للوقف ، فى محل جـزم والفاعل مستـتر « شيخـا » المفعول الثانى لقـوله : « يحسب » « على كرسـيه » جار ، ومجرور ، مضاف إليه ، والجار ، والمجرور ، متعلق بمحـذوف صفة لقوله : « شيخا » « معمما » صفة ثانية لقوله : « شيخا » .

والشاهد فيه :

قوله : « لم يعلما » حيث أكد الفعل المضارع المنفى « بلم » وأصل لم يعلما : لم يعلمن ، فقلبت النون ألفا للوقف .

وهذا التوكيد لا يجوز عند سيبويه إلا فى الضرورة .

(١) من الآية ٢٥ من سورة الأنفال .

من أدوات الجزاء ، وإليه أشار بقوله :

وغير « إمَّا » من طوالب الجزا ....

« فغير » معطوف على « لاَ » فى آخر البيت المتقدم .

فالتقدير : وبعد « لاَ » وبعد غير « إمَّا » .

فمثال توكيد الفعل بعد غير « إما » من أدوات الجزاء ، قول الشاعر[1] :

٢٨٤ ـ فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فزَارَةُ تُعْطِكُم ومَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

أراد : تمنعن .

فأكد بالنون بعد « مهما » .

---

٢٨٤ ـ (١) : القائل : هو عوف بن الخرع ، أو الكميت بن ثعلبة ، أو ابن معروف ، والأصح أنه لعوف بن الخرع ، والبيت من الطويل . وهو من شواهد الكتاب ١٥٢/٢ ، والخزانة ٥٥٩/٤ ، والعينى ٣٣٠/٤ ، والتصرح ٢٠٦/٢ والهمع ٧٩/٢ ، والدرر ١٠٠/٢ والأشمونى ٢٢٠/٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :
فزارة : هو فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان ، من فزرت الشىء إذا صدعته . انظر العينى ٣٣١/٤ .

والمعنى :
مهما تشأ فزارة إعطاءً تعطكم ، ومهما تشأ منعه تمنعكم .

الإعراب :
« فمهما » الفاء : عاطفة ، « مهما » اسم يتضمن معنى الشرط « تشأ » فعل الشرط ، مجزوم بالسكون « فزارة » فاعل ، مرفوع بالضمة « تعطكم » فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله مستتر جوازا ، وكم مفعول به . . .
إعراب الشطر الثانى كالشطر الأول ، والضمير فى « منه » يعود إلى ابن دارة المذكور فى البيت الذى قبله (انظر العينى ٣٣١/٤) .

والشاهد فيه :
قوله : « تمنعا » والأصل : « تمنعن » حيث أكد بالنون الخفيفة ، ثم أبدلها ألفا للوقف ، وقد أكد لتوكيد الجزاء .

ولا يؤكد « بفعل » فيى غير ما ذكر إلا شاذاً .

فمن ذلك قوله : (١)

٢٨٥ ـ لَيْتَ شِعْرِى ، و أَشْعُرنْ إذَا مَا قربُوهَــا مَنْشُــورةً ، وَدُعيــتُ

فأكد « أشعر » من غير شرط من الشروط المتقدمة .

ثم نبه على كيفية آخر الفـعل المؤكد بباقى هذا البيت ، وما يأتى بعده ، فقال :

.... وآخرَ المؤكَّدِ افتحْ كَابْرُزَا

---

٢٨٥ ـ (١) الشاعر : هو السموءل بن عاديا اليهودى ، والبيت من الخفيف .

وهو من شواهد العينى ٤/ ٣٣٢ ، والأشمونى ٣ / ٢٢١ ، والشارح الأندلسى ، والأصمعيات ٨٦ برواية « وقربت » .

اللغة :

ليت شعـرى : يريد : ليتنى أشعـر ، وأدرك ، وأعلم . قربوها : يريد : صحـيفة أعـماله فى يوم الحساب ، ودعيت : يريد : ودعيت إلى قراءتها ، والتعرف على أعماله المسجلة فيها . . .

والمعنى :

يقول السـموءل : ليتنى أشعـر ، وأعلم إذا ما قربت منى صحـيفة أعمـالى ، وأخذها الملك الكريم ووضعها فى يدى ودعانى لقراءة ما فيها . . .

الإعراب :

« ليت » حرف تمن ، ونصب « شعرى » اسم ليت ، وهو مصدر ، أضيف إلى فاعله ، وهو الياء ، وهو مصدر : شعرت أشعر شعرا ، والأصل : ليتنى أشعر ، أى أعلم « فأشعر المقدر ناب عن خبر ليت ، كما نابت الياء فى شعرى عن اسم ليت ـ كما يقول العينى ـ ٤/ ٣٣٣ ، « أشعرن » أشعرن : فعل مضارع ، وفاعله مستتر وجـوبا ، ونون التوكيد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « قربوها » فعل ، وفاعل ومفعول به « منـشورة » حال ، « ودعيت » الواو واو الحال ، وفعل مبنى للمجهول ، ونائب فـاعله ، والجملة : معطوفة على التى قبلهـا ، والجملة : ف محل نصب حال بتقدير قد ، أى : وقد دعيت . .

والشاهد فيه :

قوله : « وأشعرن » حـيث أكد بالنون التيهى للتوكيـد وهى الخفيفة ، والفعل مـثبت خال من معنى الطلب ، والشرط ، ونحوهما ـ وهو فى غاية الشذوذ .

فنبه على أن الفعل المؤكد يفتح آخره إذا كان مثل « ابرزْ » يعنى : مسندا إلى المفرد، المذكر : ظاهرا كان، مثل: « ليقدمنَّ زيدٌ » أو ضمرا مثل « اضْرِبن »: صحيحا كان الفعل ـ كما مثلنا ـ أو معتلا ، « كاخشين واغزون » .

والفتح قبل النون هو الأصل ؛ لأنهم جعلوا الفعل بعدها مركبا « كخَمْسَةَ عَشَر » إلا أن يمنع من الفتح مانع [1] ، فيعدل إلى غيره .

وها هو يذكر ذلك .

وَاشْكُلْهُ قَبلَ مضْمَر لَيْنٍ بِمَا — جَانَس من تَحركٍ قَدْ عُلِمَا
والمضمرَ احْذِفَنَّهُ إلا الألِفْ — وَإنْ يكنْ فى آخِرِ الْفِعْل ألِفْ
فاجعَلْهُ منه ـ رافعًا غيرَ الْيَا — والواوِ ـ يَاءً ، كاسْعَيَنَّ سعْيَا
واحْذِفْهُ منْ رَافع هَاتين ، وَفى — وَاو ، وَيا شكلٌ مُجَانسٌ قُفِى
نحوُ :« اخْشَيِنْ يا هندُ ـ بالكسرِ ـ» وَيا — قَوْمِ اخشوُنْ » واضمُمْ ، وَقسْ مُسوِّيا

نبه فى البيت الأول من هذه الأبيات :على أن آخر الفعل المؤكد بالنون : إن كان مسندا إلى ضمير ، وكان ذلك الضمير حرف لين، حرك آخر الفعل بحركة تجانس الضمير : ينفتح إن كان الضمير ألفًا، مثل : « والله لتضربان » ويضم إن كان واوا مثل : « والله لتضربُن » .

وتحذف الواو ـ كما سيذكر .

ويكسر إن كان الضمير ياء ، مثل : « يا هند لا تضربِن » .

وتحذف الياء ـ على ما يأتى ـ

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « مانع » .

واشكله قبل مضمر لينٍ بما   جانس من تحرك ....

فقوله : « واشكله » :

معناه : حرك آخر الفعل ، وقوله : « لين » بدل من مضمر .

فدخل تحت قوله : « لين » الضمير ، إذا كان ألفا ، أو واوا ، أو ياء ـ كما مثلنا ـ .

وقوله : « بما جانس [1] » يعنى : بما جانس الضمير ، الذى هو حرف لين .

وقوله : « قد علم » حشو .

ولما تكلم على آخر الفعل ، مع [2] الضمير ، الذ هو حرف لين ، تكلم فى البيت الثانى على حكم ذلك الضمير : فذكر أنه يحذف مالم يكن ألفا ، وتبقى الحركة المجانسة دالة عليه ـ كما مر التمثيل فى البيت قبل هذا ـ [3] .

وسبب الحذف : التقاء الساكنين ، وهما : الضمير ، والنون الخفيفة ، أو الضمير ، والنون الأولى من الشديدة .

وقد أشار إلى أن الضمير يحذف إذا كان حرف لين مالم يكن ألفا بقوله:

والمضمر احذفنّه إلاّ الألفْ ....

هذا حكم الفعل الصحيح الآخر ، مع الضمير ، الذى هو حرف لين .

ثم أخذ يتكلم فى الفعل المعتل الآخر ، وكيف حكمه مع الضمير ،

---

(١) فى (جـ) : « بمجانس » .

(٢) سقط من (ب) : « على آخر الفعل مع » .

(٣) سقط لفظ : « هذا » من (أ) .

الذى هو حرف لين .

فذكر أن الفعل إذا كان آخـره ألفا قلبت الألف ياء ، إن كان ذلك الفعل رافعا لغير الاء ، والواو .

وقد أشار إلى الفعل الذى آخره ألف بقوله :

.... وإن يكن فى آخر الفعل ألف

ثم نبه على الحكم فى ذلك ، فى البيت بعد ، فقال :

واجعله منه رافعا غير اليا والواو ياء

فالضمير فى « اجعله » عائد على الألف،وفى « منه » عائد إلى الفعل ، و « رافعًا » حال من الضمير فى « منه » .

وقوله : « غيراليا ، والواو » مفعول « برافعا » .

وقوله : « يا » مفعول باجعله .

فتقـدير الكلام : واجعل الألف من آخر الفعل ياء فى حـال كون الفعل رافعا غير الياء ، والواو .

ثم مـثل ذلك بقـوله : « اسْعَيَنَّ » : كـان الأصل : اسـعى ـ بالألف ـ فقلبت الألف ياء ؛ لأن الفعل رافع غير الياء ، والواو .

وإنما المرفوع به ضمير المخاطب .

وقوله : « سَعَيًا » تتميم .

وكذلك تقـول فى التثنية : « اسعـيان ، فتـقلب الألف من اسعى ياء ؛ لأن الفعل رافع لألف ، وهى [1] غير الياء ، والواو ، كما شرط .

---

(١) فى (جـ) : « وهو » .

وأطلق المصنف جعل الألف ياء ، ولم يفرق بين الألف المنقلبة عن ياء «كيخشى» والألف المنقلبة عن واو « كيرضى » لأنهما فى الانقلاب ياء فى هذا الباب سواء .

فتقول : « اخشين ، وارضين » .

ولما فرغ من الفعل الذى آخره ألف ، إذا رفع غير الياء ، والواو ، تكلم عليه إذا رفعهما ، فقال :

واحذفه من رافع هاتين ....

يعنى : واحذف الألف من كل فعل رافع لهاتين ،يعنى : الواو ، والياء .

ونبه على أن نفس الواو ، والياء يحركان بحركة تجانسهما :

فتضم واو الضمير ، وتكسر ياؤه .

وإلى هذا أشار بقوله :

وفى واو ، ويا شكل مجانس قفى

ومعنى : « قفى » : اتبع .

وقصر « يا » ضرورة .

ثم مثل ذلك فى البيت الآخر ، فقال : « اخشين يا هند » ـ بالكسر ـ فقوله : « اخشين » مثال للياء ، حركها بمجانسها ، وهى الكسرة وحذف ألف « يخشى » وألحقها النون الخفيفة .

ثم مثل الواو بقوله : « اخشون »: فحرك الواو بمجانسها وهى الضمة ، وحذف ألف « يخشى » وأتى بالنون الخفيفة .

وقوله : « واضمم » نص على ضم الواو ، كما نص على كسر الياء .

---

(١) سقط من (ب) لفظ : « وقس » .

قوله : « وَقِس (١) مُسَوِّيًا » حشو .

ومراده : قس على ما ذكرت لك ما سواه ، وشابهه .

قوله :

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بعْدَ الأَلِـفْ لكنْ شديدةٌ ، وكسرها أُلِفْ

نبه فى هذا البيت : على أن النون الخفيفة لا تقع بعد ألف ، فلا تلحق الفعل المسند إلى ضمر التثنية .

هذا هو مذهب سيبويه ؛ لأنه لا يجوز اجتماع ساكنين :

الأول منهما : حرف مد ، ولين فى غير الوقف ، إلا أن يكون مدغما « كدواب » .

وأجاز يونس لحاق النون الخفيفة بعد الألف ، وتكسر لالتقاء الساكنين .

ويحتمل أن يكون منه قراءة ابن ذكوان ﴿ **وَلاَ تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ** ﴾ (١) ـ بكسر النون ، وتخفيفها ، على أن « لا » للنهى ، والواو للعطف ، وإن كانت الواو للحال ، ولا للنفى ، فالنون للرفع .

وإلى عدم وقوع الخفيفة بعد الألف أشار بقوله :

ولم تقع خفيفة بعد الألف

ثم أشار إلى وقوع الشديدة بعد الألف ، وأنها تكسر (٢) ـ حينئذ ـ بقوله :

.... لكن شديدة ، وكسرها ألف

وقوله : « وكسرها ألف » هو من الألفة .

---

(١) من الآية ٨٩ من سورة يونس .

(٢) سقط من (جـ) لفظ : « تكسر » .

قوله :

وَأَلِفًا زِدْ قبلَهَا مؤكـدَا   فِعْلاً إلى نُونِ الإناث أُسْنِدَا

نبه فى هذا البيت : على أنك إذا أكدت الفعل المسند إلى نون الإناث « كيضربن » : زدت بين نون التوكيد ، ونون الإناث ألفا ، كراهية اجتماع الأمثال ، فتقول : « اضربنانّ » وتكسر النون ـ على ما تقدم ـ .

ولا تكون النون ـ هنا ـ إلا شديدة ، على ما مر من مذهب سيبويه .

ويجوز أن تكون خفيفة ، على ما مر من مذهب يونس .

وقد أشار المصنف إلى إدخال الألف بين نونى التأكيد ، والإناث بقوله :

« وألفا زد قبلها » فالهاء فى « قبلها » : عائد على نون التأكيد .

ثم نبه عل أن ذلك لا يكون إلا إذا أسند الفعل إلى نون الإناث بقوله :

....   فعلا إلى نون الإناث أسندا

« فَفِعْلاً » مفعول بقوله : « مؤكدا » .

قوله :

واحذفْ خفيفةً لساكنٍ رَدِفْ   وَبَعْدَ غَيْرِ فتحَةٍ إذَا تَقِفْ

وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فى الْوَقْفِ مَا   منْ أجْلِها فى الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

وأَبدلَنْهَا بعْدَ فتْحٍ أَلِفَا   وَقْفًا ، كما تقول : فى « قِفَنْ قِفَا »

نبه فى البيت الأول : أن نون التأكيد الخفيفة تحذف فى موضعين :

أحدهما : إذا كان بعدها ساكن ، مثل : « اخرج اليوم » التقدير : اخرجن : عاملوها معاملة حرف المد ، واللين فى حذفه لالتقاء الساكنين ،

نحو : « يرى الرجل » وإلى هذا أشار بقوله :

واحذف خفيفة لساكن ردف .

ومعنى « ردف » جاء بعدها .

الثانى : إذا وقف عليها ، وكان قبلها ضمة ، أو كسرة ، فتقول فى الضمة : « اخرجوا » فتحذف النون الخفيفة ، وتزاد واو الضمر [1] التى كانت حذفت لأجل النون .

وتقول فى الكسر : « اخرجى » : فتحذف النون الخفيفة وترد ياء الضمير المحذوفة ، لأجل النون .

وقد أشار المصنف إلى حذف النون فى الوقف ، إذا كان قبلها ضمة ، أو كسرة بقوله :

بعد غير فتحة إذا تقف

وأشار إلى إعادة المحذوف قبلها بقوله :

واردد إذا حذفتها فى الوقف ما .... البيت

يعنى : واردد إذا حذفت النون الخفيفة فى الوقف ما كان قد يحذف من الفعل لأجل النون فى الوصل .

وقد تقدم تمثيل ذلك .

فالضمير فى قوله : « من أجلها » عائد على النون [2] .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن النون الخفيفة : إن كانت بعد فتحة لا تحذف وقفا ، بل تبدل ألفا ، فتقول ، فى : « قِفَن » ـ كما مثل ـ « قفا » .

(١) سقطت العبارة الآتية من (جـ) : « اخرجوا ، فتحذف النون الخفيفة ، وتزاد واو الضمير » .

(٢) فى (ب) : « عائد إلى الفعل » .

ما لا ينصرف

الصَّــرْفُ تَنْوِيـنٌ أَتَى مُبَيِّنَا　　　معنًى بِهِ يكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا

هذا الباب : وضعه لبيان ما لا ينصرف من الأسماء .

فشــرع فى هذا البيت [١] . بين مــا ينصرف من الأســماء ، لأنه الأكــثر والأصل .

وإذا علم ما ينصرف علم أن الباقى لا ينصرف ؛ إذ ليس ثَمَّ قسم ثالث .

فذكر أن المنصرف من الأسماء : ما يقبل التنوين الدالة على زيادة الاسم فى التــمكن ؛ لأنه جــعل الصــرف هو : التنوين ، ومــا دخله الصــرف فهــو منصرف .

ويرد عليه [٢] : أن الاسم المنصــرف : هو الذى يدخله هذا التنوين الذى ذكر ، بابُ « مُسْلِمَات » قبل التسمية به ؛ لأنه لا يدخله تنوين تمكن .

وإنما يدخله تنوين [٣] لمقابلة .

وقد أشار المصنف إلى أن الصرف هو التنوين ، الدال على أمكنية الاسم بقوله : « الصرف تنوين » . . البيت .

وقوله : « أمكن » يدل على أن ثَم من الأسماء متمكنا غير أمكن .

والتمكن : هو بقاء الاسم على أصله من الإعراب :

---

(١) فى (أ) : « الباب » .

(٢) فى (أ ، ب) : « على » .

(٣) سقط من (جـ) : « تمكن ، وإنما يدخله تنوين » .

فإن قبل الألف ، واللام ، أو التنوين فهو المتمكن الأمكن ، وإن لم قبلهما - مع كونه معربا - فهو المتمكن غير الأمكن .

وهو غير المنصرف .

والصرف : من الصريف ، وهو الصوت .

ولهذا جعلوا التنوين هو الصرف، لما يحدث عند النطق به من الصوت .

وموجب الصرف فى الأسماء : شبهها [1] بالفعل فى فرعيته ، وذلك : أن الفعل فرع من وجهين :

أحدهما : لفظى ، وهو كونه مشتقا من المصدر .

والثانى : معنوى ، وهو كون وجوده فرعا عن وجود الفاعل . فإذا صار الاسم فرعا من وجهين ، أو من وجه يقوم [2] مقام وجهين أشبه الفعل ، فيمنع من الألف ، واللام ، والتنوين ، كما يمنع منه الفعل .

قوله :

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً مَنَعْ   صَرْفَ الَّذِى حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

لما بين الصرف شرع يبين ما يمنع من الصرف .

وقسم الممنوع من الصرف إلى قسمين :

قسم يمنع مطلقا : سواء كان معرفة ، أو نكرة ، وهو الذى بدأ به المصنف ، وهو خمسة أنواع ، وقسم يمنع إذا كان معرفة وينصرف إذا كان نكرة .

وهو سبعة أنواع :

---

(١) فى (ب) : « تشبهها » .

(٢) فى (ب) : « تقوم » .

فمجموع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا .

فذكر المصنف فى هذا البيت : أن مما لا ينصرف مطلقا : ما فيه ألف التأنيث : مقصورة « كحبلى » أو ممدودة « كحمراء » .

فهذا : لا ينصرف معرفة ، ولا نكرة ؛ لأن التأنيث بالألف تأنيث لازم ، وذلك : أن الصيغة التى هى فيه لا توجد للمذكر .

وإنما للمذكر صيغة أخرى برأسها ، فجعلوا التأنث بالألف مما يقوم مقام علتين ، لأنها تشتمل على التأنيث ، ولزومه . فحيث وجدت امتنع الاسم من الصرف بمجردها .

وقد أشار المصنف إلى أن الألف للتأنيث تمنع مطلقا بقوله :

فألف التأنيث مطلقا منع صرف الذى حواه كيفما وقع

أى : معرفة ، أو نكرة ، وهو معنى قوله : « مطلقا » .

وقال : « ألف التأنييث » ولم يعين المقصورة ، ولا الممدودة .

ويحتمل أن يكون « مطلقا » راجع لذلك كله [1] .

قوله :

وَ زَائِدَا فَعْلاَنَ فى وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بتَاءِ تأنيثٍ خُتِمْ

هذا البيت ذكر فيه النوع الثانى مما يمتنع صرفه مطلقا ، وهو : الوصف الذى فيه ألف ، ونون زائدتان ، نحو : « سكران » بشرط : ألا يقبل تاء التأنيث .

وإلى زيادة الألف ، والنون أشار بقوله : « وزائدا فعلان » .

ونبه على اشتراط عدم قبوله لتاء التأنيث بقوله :

(١) سقط من (جـ) لفظ : « كله » .

.... سلم من أى يرى بتاء تأنيث ختم

إنما منع الصرف فى [1] مثل « سكران » لأن فيه علتين :

إحداهما معنوية ، وهى : الوصف .

والثانية لفظية ، وهى زيادة الألف ، والنون .

وهما فرعان لأن أصل الاسم [2] ألا يكون فيه زيادة ، وألا يكون مشتقًّا ، ولم يجعلوا الوصف مقام علتين :

إذ فيه فرعية من جهة المعنى - كما تقدم - .

ومن جهة اللفظ ، إذ هو مشتق من المصدر ؛ لأنه باشتقاقه من المصدر لم يبعد منه ، إذ لم يخرج عن كونه اسما ، فلم يعتبروا فرعية الاشتقاق .

فلهذا : صرفوا نحو « عالم » .

والألف والنون فى « فعلان » عندهم نظير ألفى حمراء .

ولهذا اشترطوا : ألا يقبل تاء التأنيث؛ لأنه إذا قبلها خرج عن مشابهة « حَمْرَاء » ، إذ : يصير مذكره ، ومؤنثه بلفظ واحد .

واعلم أنهم شرطوا فى [3] منع « فَعْلاَن » أن يكون مؤنثه على « فَعْلَى » موجودا .

ومنهم من اشترط [4] انتفاء «فعلانة» وإن لم توجد « فعلى » « فسكران » ممتنع باتفاق ، إذ « فعلى » موجودة ، و « فعلانة » منتفية .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « فى » .

(٢) سقط من (ب) لفظ : « الاسم » .

(٣) فى (ب) : « من » .

(٤) فى (ب) : « شرط » .

و « ندمان » منصرف باتفاق ، إذ : « فعلانة »موجود و«فعلى» غير موجود .

واختلفوا فى « لحيان » :

فمن اشترط انتفاء « فعلانة » منعه الصرف ، لوجود شرطه .

ومن اشترط وجود « فعلى » صرفه ، لعدم وجود شرطه .

واعلم أن كل وصف جاء على « فعلان » للمذكر ، فمؤنثه على وزن « فعلى » على اللغة الفصيحة .

إلا ألفاظ ندرت ، ذكرها ابن مالك منظومة ، دون شرح .

وقد نظمتها بشرحها ، وزدت فى آخره ما لم يرد فيه [1] « فعلى » ولا « فعلانة » .

وهى :

كل فعلان فهو أنثاه فعلى ... غير وصف النَّدِيم بالندمان

ولذى البطن جاء حبلان أيضاً ... ثم دخنان للكثير الدخان

ثم سيفان للطويل ، وصوجا ... ن لذى قوة على الحملان

ثم صحوان ، إن حوى اليوم صحوا ... ثم سخنان ، وهو سخن الزمان

ثم موتان للضعيف فؤادا ... ثم علان ، وهو ذو النسيان

ثم قشوان للذى قل لحما ... ثم نصران جاء فى النصرانى

(١) وقد نقل عنه الصبان فى حاشيته على الأشمونى ، فقال : « وقد نظم الألفاظ الاثنى عشر التى فى نظم المصنف ، الشارح الأندلسى ، مع زيادة تفسيرها ، فقال . . . » .
انظر حاشية الصبان علي الأشموني ٣ / ٢٣٢ / ٢٣٣ .
وانظر ما نظمه الصبان عن المرادى ٣ / ٢٣٣ .
وانظر المرادى ٤ / ١٢٢ .

ثـــم مصـــان فى اللئيـــــم وفى لحــيـيان رحمـــــان يفقــد النـــوعــان

قوله :

وَوَصْفٌ اصْلِىٌّ ، وَوَزْنُ أَفْعَلاَ   ممنـوعَ تأنيـث بتَا : كأَشْهَــلاَ

وَأَلْغِــينَّ عَــارِضَ الْوَصْفِيَّـةْ   كأربَــعٍ ، وَعَــارِضَ الاسْمِيَّهْ

فَالأدْهَمُ : القَيدُ لكونِه وُضِــعْ   فى الأصْلِ وَصْفًا انصرافُه مُنِعْ

وأَجْدلٌ ، وأَخْيَــلٌ ، وأَفْعَـى   مَصْرُوفة ، وقَــدْ ينَلْنَ المنْعَـا

ذكر فى هذه الأبيات النوع الثالث [1] : مما يمنع صرفه مطلقاً .

وهو : ما كـان فيـه وصف أصلى ، وكان على وزن الفـعل المضارع ، بشرط أن يكون ممتنعا من قبول تاء التأنيث .

وقد أشار المصنف إلى اشتراط أصلية الوصف بقوله :«ووصف اصلىّ» .

وتحرز بذلك : مما عرض فيه الوصف ، بعد أن لم يكن ـ كما سيأتى فى البيت الثانى .

وأشار إلى أن يكون على وزن الفعل المضارع بقوله : « ووزن أفعل » .

وإلى اشتراط عدم قبوله لتاء التأنيث بقوله : « ممنوع تأنيث » [2] .

وقصر « التاء » ضرورة .

ثم مثل بقوله :« أشهل » وهو وصف أصلى على وزن الفعل المضارع ، غير قابل للتاء .

(1) سقط من (جـ) لفظ : « الثالث » .

(2) العبارة الآتية ساقطة من (جـ) : « وأشـار إلى أن يكون على وزن الفعل المضارع بقوله : « ووزن أفعل » وإلى اشتراط عدم قبوله لتاء التأنيث بقوله : « ممنوع تأنيث » .

فلا يقال للأنثى « أشهلة » .

والشهلة [1] : من ألوان العين .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الوصف إذا كان عارضا ألغى ، فلا يعتبر فى منع الصرف .

وإلى ذلك أشار بقوله :

وألغينَّ عَارضَ الوصْفيهْ

وكذلك إذا كانت الاسمية عارضة [2] ألغيت ، فلم تعتبر فى إخراج اللفظ عن الوصفية .

وإليه أشار بقوله : « وعارض الاسمية » :

يريد : ألغين عارض الاسمية ، فهو معطوف على عارض الوصفية .

ومثل عارض الوصفية « بأربع » تقول : « مررت بنسوة أربع » فتعربه وصفا ، وليس فى الأصل بوصف ؛ لأنه اسم عدد [3] .

ولكن عرضت فيه الوصفية ، فلم تعتبر .

ولأجل هذا : صرفت .

ولما قرر أن عارض الوصفية ، وعارض الاسمية غير معتبرين ، ذكر فى البيت الثالث الحكم المترتب على عدم اعتبارهما .

---

(١) **الشهلة :**

« الشهلة ـ بالضم ـ أقل من الزرق فى الحدقة ، وأحسن منه ، أو أن تشرب الحدقة حمرة ، وليست خطوطا كالشكلة . . . »

قاموس (الشَّهَل) .

(٢) فى (أ) : « عارضية » .

(٣) فى (جـ) : « عدو » .

فنص على أن « أدهم » وفسره بالقيد : لما وضع - فى الأصل - وصفا منع من الصرف .

ولم يضره عروض الاسمية : لجعله اسما لقيد .

وبين أن « أجْدَل » وهو : اسم لطائر ، و« أخْيَل » لطائر ، ذى خيلان ، و« أَفْعَى » لضرب من الحيات .

لما وضع - فى الأصل - اسما لم يعتبر عروض الوصفية له فصرفت .

ثم ذكر أن من الناس من يمنعها الصرف لمحًا [1] للوصفية فيها : لأن « أَجْدَل » يمكن أن يكون من « الجَدْل » وهو « الشدة » .

ولم يقصد به أولا الاسمية .

وكذلك : « أخْيَل » يمكن أن يكون مأخوذا من الخيول ، وهو الكثير الخيلان .

وأما « أَفْعَى » فذلك فيها بعيد، إذ ليس ثَمَّ مادة ترد فى الاشتقاق إليها .

وإنما ملاحظة الوصف فيها عند من منعها باعتبار أنها إذا ذكرت تصور أنها كثيرة الشر .

والصرف - فى الثلاثة - أكثر .

وقد جاء منع الصرف ، قال الشاعر [2] .

---

(١) فى (أ) : « ملاحظة » .

٢٨٦ - (٢) الشاعر : هو القطامى ، ويقال : هو جعفر بن علية الحارثى من قصيدة من الطويل .
وهو من شواهد العينى ٤ / ٣٤٦ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

العقيليين : جمع عقيلى ، منسوب إلى عقل « لقيتهم » : يريد فى معركة « فراخ » : جمع فرخ : الصغير من الطيور « القطا » جنس من فصيلة الحمام ، والقمارى ، والدباسى . « أجدل » من =

٢٨٦ ـ كأنَّ العُقَيْليِّينَ يومَ لقيتُهُمْ فِراخُ الْقَطا لاَقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

وقال فى منع صرف « أَخْيَل » (١) .

٢٨٧ ـ ذَرِينى ، وَعِلْمى بالأُمورِ ، وَشِيمَتى فَمَا طَائِرِى يَوْمًا عَلَيكِ بأَخْيَلاَ

وقد أشار المصنف إلى حكم « أدهم » بقوله : « فالأدهم : القيد » ـ البيت ـ وإلى حكم « أجدل ، وأخيل ، وأفعى » بقوله :

« وأجدل ، وأخيل ... » البيت .

= جوارح الطير الصيادة ، « بازيا » متطاولا ، من بزا عليه : تطاول .

والمعنى :

يشبه الشاعر العقليين يوم لقائهم فى معركة ، وفشلهم ، وجبنهم ، وفرارهم بصغار القطا لاقت صقرا صائدًا .

الإعراب :

« كأن » حرف تشبيه ، ونصب « العقيليين » اسم « كأن » « يوم » ظرف زمان ، متعلق بكأن ، لتضمنها معنى أشبه . .

« لقيتهم » فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، والجملة : فى محل جر بإضافة يوم إليها « فراخ » خبر كأنّ « فراخ » مضاف ، والقطا « مضاف إليه « لاقين » فعل ، وفاعل « أجدل » مفعول به للفعل « لاقى » « بازيا » بدل من « أجدل » أو معطوف عليه بعاطف مقدر ، ويجوز أن يكون نعتا ، ويكون الشاعر قد ضمنه معنى « جارح ، أو كاسر ، أو مختطف . . »

والشاهد فيه :

قوله : « أجدل » فقد منعه من الصرف على قلة لمحا للوصفية .

٢٨٧ ـ (١) : الشاعر : هو حسان بن ثابت الأنصارى (رضى الله عنه) والبيت من الطويل .

والبيت من شواهد العينى ٣٤٨/٤ ، والتصريح ٢ / ٢١٤ ، والأشمونى ٣ / ٢٣٧ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (خيل ٢٤٣) وديوانه ٣٥٢ .

اللغة :

ذرينى : اتركينى ، وقد استعمل من هذه المادة المضارع ، وأما الماضى فقد أهملته العرب ، وأماتته واستعملت العرب الأمر ، ومنه قول شاعر الرسول الأمين . « شيمتى » خلقى ، وسجيتى ، وطبعى « أخيلا » الأخيل : طائر أخضر على جناحيه لمع من لون يخالف لون سائر لونه ، ويقال : إنه الشقراق ، والعرب تتشاءم به ، يقال : أشأم من أخيل انظر الصبان ٣ / ٢٣٧ .

والمعنى :

اتركينى مع علمى بالأمور ، وخبرتى ، وتجربتى ، فما كنت شؤما عليك فى يوم من الأيام . =

قوله :

وَمَنْـعُ عَدْلٍ مَـعَ وَصْـفٍ مُعْتَبَرْ   فى لَفْظِ مَثْنَى ، وَثُلاَثَ ، وَأُخَر

وَوَزْنِ مَثْنَى ، وثُـلاَثَ كَهُـما   مِنَ وَاحِـدٍ ، لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَـمَا

نبه فى هذين البيتين على النوع الرابع مما يمتنع صرفه مطلقا .

وهو ما فيه وصف ، مع عدل .

والعدل على قسمين :

عدل « أُخَر » ونحوه ، وهو جمع « أُخْرَى » للإناث فى مقابلة « أُخَر » جمع « آخر » للذكور .

و « أخر » معدول عندهم : عن[1] الألف ، واللام ؛ لأن حق « أخرى » التى مذكرها « آخر » أن تكون بالألف ، واللام « كالكُبْرَى » [2] .

أو بالإضافة ، أو « بمن » كمذكرها ، وحكم الجمع حكم المفرد ، ولا

= **الإعراب :**
« ذرينى » ذرى : فعل أمر ، مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والنون نون الوقاية وياء المتكلم مفعول به « وعلمى » الواو : واو المعية علم : مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم : مضاف إليه « بالأمور » جار ، ومجرور ، متعلق « بعلم » ، « وشيمتى » الواو : حرف عطف « شيمة » معطوف على « علمى » وياء المتكلم مضاف إليه « فما » الفاء : للتعليل ، و « ما » نافية « طائرى » طائر : مبتدأ ، ومضاف إليه ، أو اسم « ما » النافية ومضاف إليه « يوماً » ظرف زمان ، متعلق بقوله : « أخيل » ، « عليك » متعلق « بأخيل » ، « بأخيلا » الباء : حرف جر زائد ، و « أخيل » خبر المبتدأ ، أو خبر « ما » العاملة عمل ليس ، وهى الحجازية .

والشاهد فيه :
قوله : « بأخيلا » وقد منع صرفه ـ على قلة ـ لمحا للوصفية .
والسر فى منع الصرف : تضمين الوصفية ، أى التلون ، أو التشاؤم . وانضم إلى ذلك وزن الفعل . .

(١) سقط من (جـ) لفظ : « عن » .
(٢) سقط من (جـ) لفظ : « الكبرى » .

إضافة ، ولا « من » .

فتعين أن تكون بالألف ، واللام .

ولما لم توجد فيه حكم [1] بأنه معدول عنها .

والقسم الثانى من العدل ، وهو : عـدل العدد ، وقد أشار المصنف إلى أن الوصف ، مع العدل معتبر .

ونبه على العدل فى العدد بقوله : « وأخر » .

ثم ذكر فى البـيت الثانى: أن وزن « مثنى ، وثلاث » يجـرى من واحد إلى أربع .

فالضمير فى قوله : « كهما » راجع إلى مثنى ، وثلاث .

يريد : أن وزن المعدول فى العدد من واحـد إلى أربع يجىء كوزن مثنى ، وثلاث .

وفى هذا اللفظ ما يرى من التكليف فى المعنى ،فإنه يقتضى تشبيه الشىء بنفسه ،ومن إدخال كاف التشبيه على الضمير،مع أنه ليس بلفظ ضمير الجر .

إذ لو كان ضمير جر لكان له فى الضرورة مخلص .

فحاصل كلامه أن يقال :« أُحَاد ، ومَوْحَد ، وثُنَاء ، ومَثْنَى ، وثُلاَث ، ومَثْلث ، ورُباعَ ، ومَربْع .

هذا الذى ذكره المصنف هو الذى كثر سماعه .

وقد سمع قليلا :« عُشَار ، ومَعْشَر ، ومَخْمَس » ولم يسمع « خُمَاس » وقاس الزجاج ، والكوفيون ما بقى من العشرة على ما سمع منها والذى سمع

(١) فى (أ) : « فحكم » .

من هذه الألفاظ إنما جاء نكرة .

وقول المصنف : « فَلْيُعْلَمَا » حشو .

والألف فيه : بدل من النون الخفيفة .

قوله :

وَكُنْ لجمعٍ مُشْبِه مفَاعِــلاَ ... أو الْمفَاعِيــلَ بِمَنْـعٍ كَافِلاَ

وَذَا اعْتِلال منـه كالجـوارِى ... رَفْعًا ، وجرًّا أجـره كسَارِى

ولسَرَاويـلَ بهـذَا الجمْـعِ ... شَبَـهٌ اقتضَى عمُـومَ المنْـعِ

وإنْ بِهِ سُمِّىَ ، أو بما لَحِقْ ... بِـهِ فالانْصِرافُ مَنْعُهُ يَحِـقّْ

نبه فى هذه الأبيات على النوع الخامس مما لا ينصرف [1] مطلقا ، وهو النوع الآخر منها .

فذكر أن كل جمع أشبه « مَفَاعِل» ـ بلا ياء ـ « كدرَاهِم » أو « مَفَاعِيل » ـ بياء ـ « كدنَانير » فإنه لا ينصرف [2] .

وقد أشار إلى ذلك بقوله : « وكُنْ لجمعٍ ... » البيت .

« فكَافلاً » خبر « كُنْ » .

والتقدير : كن كافلا بمنع صرف الجمع الذى أشبه «مفاعل، أو المفاعيل » .

وقد مثل بالوزنين المذكورين .

فيؤخذ من كلامه : أن هذا الجمع يشترط فيه : أن يكون مفتوح الأول ، ثالثه ألف ، ليست عوضا عن ياء النسب ، ورابعه مكسور ، وخامسه إن كان

---

(١) فى (جـ) : « بما ينصرف » .

(٢) سقط من (جـ) : « فإنه لا ينصرف » .

أزيد من خمسة ياء ساكنة .

وإنما منع هذا الجمع من الصرف ؛ لأن فيه علتين :

إحداهما [1] : لفظية ، وهى الصورة التى ذكرناها .

والثانية : معنوية ، وهى الدلالة على الجمع .

وهما فرعان؛ لأن الأصل الإفراد ، وألا يكون للجمع نظير فى المفردات .

وهذا الوزن الذى ذكرناه لهذا الجمع . إذا تتبعت الآحاد لم تجد له فيها نظيرا .

أما « عُذَافِر » [2] . فمضموم الأول .

وأما « يَمَان » فالألف فيه عوض عن ياء النسب .

وأما « تَدَافُع » [3] فرابعه مضموم .

وأما « كرَاهِيَة » فخامسه ياء غير ساكنة .

وإذا لحقت هذا الجمع تاء التأنيث صرف ؛ لأن هذه التاء تقوى جانب الاسمية ، فيضعف شبه الفعل ، الموجب لصرف .

ثم تكلم المصنف فى البيت الثانى على هذا الجمع إذا كان مثل الآخر ، وهو نوعان :

أحدهما : ما صار آخره ألفا « كَعَذَارَى » فتقدر الحركات فيه ، ولا ينون أصلا .

---

(١) فى (أ ، ب) ، « أحدهما » .

(٢) عذافر : الجمل الشديد .

(٣) فى (أ ، ب) : « فدافع » .

الثانى : ما آخره ياء ساكنة « كجوار » وهو الذى تكلم عليه المصنف ، وإليه أشار بقوله :

وذا اعتلال منه كالجوارى ....

فذكر أنه يعامل فى الرفع ، والجر معاملة « سَارٍ » ، فتقدر فيه حركة الرفع ، والجر ، وينون .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... **رَفْعًا ، وجراًّ أَجْرِهِ كَسَارِى**

ففهم أن النصب يظهر ، فتقول : « رأَيْتُ جَوَارِىَ » ولا ينون ؛ لأن التنوين عندهم فى الرفع ، والجر عوض عن الياء المحذوفة .

وهى فى النصب قد وجدت فلا تحتاج إلى عوض .

وذهب[1] الأخفش : إلى أن تنوينه تنوين تمكين ؛ لأن صورته بعد حذف الياء قد صارت على لفظ « جناح » وصار له نظير فى الآحاد .

وذهب الزجاج إلى أنه عوض عن الحركة .

وهو مردود ، بعدم التعويض منها فى المقصور ، الذى لا ينصرف ، وهو أولى .

وذهب المبرد إلى أن فى غير المنصرف تنوينا مقدرا ، بدليل رجوعهم إليه عند الضرورة ، فقدروه فى « جَوَارٍ » موجودا وحذفوا الياء لأجله ، وعوضوا منها التنوين .

ورد : بأن حذف الساكن لالتقاء ساكن[2] متوهم لا نظير له .

---

(١) فى (ب) : « فذهب الأخفش » . (٢) فى (جـ) : « لالتقاء الساكنين » .

فإن قيل : لِمَ لَمْ يظهر الجر فى مثل « جَوَارٍ » كما ظهر النصب ، لأنه فتحة مثله ؟

فالجواب : أن الفتحة تثقل إذا نابت عن حركة ثقيلة ، فلما نابت عن الكسرة عوملت معاملتها .

ثم ذكر المصنف فى البيت الثالث : حكم ما جاء على هذا الجمع ، وهو يدل على المفرد ، وذلك « كسراويل » وإليه أشار بقوله :

وَلِسَرَاوِيلَ بهذا الْجَمْعِ شَبَهٌ ....

ثم ذكر أن ذلك الشبه اقتضى عموم منع الصرف له .

ومن جعل « سَرَاوِيل » يدل على المفرد كالمصنف فهو عنده أعجمى ، إذ ليس فى الآحاد العربية نظير هذا الجمع ، ومن جعله « سروالة » فلا إشكال .

ثم ذكر فى البيت الرابع : أن هذا الجمع ، إذا سمى به ، أو بما لحق به ، يعنى : « سراويل » استحق منع الصرف بعد التسمية، كما كان يستحقها قبل .

وإنما منعوه بعد التسمية اعتباراً للفظ الجمع ، وإن صار دالا على المفرد ـ حينئذ ـ .

قوله :

والعلمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تركيبَ مَزْجٍ ، نحو : مَعْدِ يكربَا

لما فرغ من الأنواع الخمسة التى لا تنصرف نكرة ، ولا معرفة ، شرع فى الأنواع السبعة ، التى لا تنصرف معرفة ، وتنصرف نكرة .

فذكر فى هذا البيت منها العلم المركب .

وإليه أشار بقوله :

والعلم امنع صرفه مركبا

وشرط فى التركيب : أن يكون تركيب مزج .

وهو : أن تجعل الكلمتين كالكلمة الواحدة ، وتنزل الثانية منزلة تاء التأنيث ، فيفتح ما قبلها ، إلا أن يكون آخر الأولى معتلا ، فيسكن تخفيفا « كمَعْديكرِب » وقد أشار المصنف إلى اشتراط تركيب المزج بقوله : « تركِيبَ مَزْجٍ » ومَثل « بمَعْدِيكرِب » .

قوله :

كذَاكَ حَاوِى زَائدَىْ فَعْلاَنَا ... كغَطَفَانَ ، وَأَصْبَهَانَا

تكلم فى هذا البيت فى النوع الثانى مما لا ينصرف فى حال المعرفة .

وهو العلم الذى فى آخره الألف ، والنون ، الزائدتان .

وإليه أشار بقوله :

كذاكَ حَاوِى زَائِدَىْ فَعْلاَنَ

يريد : لا ينصرف إذا كان علما ، ومثله « بغَطَفَان » وهى : اسم حى من العرب [1] ، و « أَصْبَهَان » وهو : اسم بلد .

قوله :

كَذَا كؤَنثٌ بهَاء مُطْلَقَا ... وَشَرْطُ منع الْعَارِ كونُه ارْتَقَى

فَوْقَ الثَّلاَث ، أَوْ كجُورَ ، أو سَقَرْ ... أَوْ زَيْد اسمَ امرأَة ، لا اسْمَ ذكَرْ

وَجْهَانِ فى الْعَادِمِ تَذْكيراً سَبَقْ ... وعُجْمةً « كهندَ » والمنعُ أحقْ

(١) غطفان : « وغطفان ـ محركة ـ حى من قيس . . » قاموس (غطف) .

تكلم فى هذه الأبيات على النوع الثالث مما لا ينصرف فى حال المعرفة ، وهو العلم المؤنث :

فإن كان فيه هاء تأنيث منع صرفه مطلقاً ، وإلى هذا أشار بقوله :

كذا مؤنثٌ بهاءٍ مُطْلَقَا ....

يعنى : كـذاك يمنع صرف المؤنث ، إذا كـان علماً ، وفـيه هاء التـأنيث مطلقاً ، سواء : كان ثلاثيا ، أو أزيد :

مؤنث فى اللفظ مـذكر فى المعنى « كحَمـزَة » أو مؤنث اللفظ والمعنى « كعَائِشَةَ » .

ثم نبه على أن العارى عن تـاء التأنيث يشترط فى تحتم منع صـرفه أحد أربعة أشياء .

أحدها [1] : أن يكون زائدا على ثـلاثة أحـرف ، ليكون الحـرف الرابع يقوم مقام تاء التأنيث « كزَيْنَب » : اسم امرأة ، و « عَنَاق » اسم رجل ، فهو بمنزلة « حَمزَة » وإلى هذا أشار بقوله :

.... وشرط منع العار كونه ارتقى

فوق الثلاث [2] ....

يعنى : العارى عن تاء التأنيث .

وحذف ياء « العارى » وهو لغة .

الثانى : أن يكون مـسكن الوسط : أعجميـا ، نحو : « جُور » وهو : اسم بلد ، و « شَاه » كذلك .

---

(١) فى (أ) : « إحداهما » . (٢) فى (ب) : « فوق ثلاث » .

فهذا : يتحتم منع صرفه ؛ لأن فيه ثلاث علل : العجمية ، والتأنيث ، والعلمية .

فإحدى العلل تقاوم خفة الوسط ، وتبقى العلتان تمنعان الصرف وقد نبه عليه بقوله : « أو كجور » .

الثالث : أن يكون ثلاثيا ، محرك الوسط ، نحو : « سَقَر » اسم جهنم (أعاذنا الله منها) .

فهذا يتحتم منع صرفه ؛ لأن حركة الوسط تقوم مقام الحرف الرابع .

وإليه أشار بقوله : « أَوْ سَقَر » .

الرابع : أن يكون ثلاثيا ، مسكن الوسط ،وهو اسم مذكر فى الأصل ، ثم نقل ، فسمى به مؤنثا « كزيد » اسم امرأة .

فهذا : يتحتم منع صرفه على قول الجمهور .

وجوز فيه الوجهين : عيسى بن عمر ، والجرمى ، والمبرد .

وإنما قال الجمهور بعدم صرفه حتما : لأنه لما نقل من التذكير إلى التأنيث حصل له بذلك نقل ، عادل خفة الوسط ، فبقيت العملية ، والتأنيث المعنوى .

وقد أشار إليه بقوله :

.... أو زيد اسم امرأة ، لا اسم ذكر

ثم ذكر فى البيت الثالث ما فيه وجهان عند الجمهور [1] ، وهو الثلاثى الساكن الوسط ،الذى ليس بأعجمى ،ولا منقول عن مذكر «كَهِنْد» :اسم امرأة .

(١) سقط من (أ) : « عند الجمهور » .

فالجمهور : عل أن فيــه وجهين : الصرف ، وتركه ، ومنع الصرف هو الكثير .

وحكى السيرافى عن الزجاج ، وجوب عدم صرفه ، وقد أشار المصنف إلى هذا النوع بقوله :

وجهان فى العادم تذكيرا سبق وعجمة

فجرى فى ذلك على مذهب الجمهور .

ثم نبه على أن منع الصرف هو الأحسن بقوله : « والمنع أحق » .

قوله :

والعجميُّ الْوَضْعِ ، وَ التَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ صـرفُهُ امتنَعْ

تكلم فى هذا البت على النوع الرابع مما لا يـنصرف فى حال المعـرفة ، وهو العلم العجمى « كإبْرَاهِيم » .

ويشترط فيه ثلاث شروط [1] .

أحدهما : أن يكون وضعه عجمـيا، تحرزا من « جَوَار » لو سمت العجم به .

الثانى : أن يكون علما عند العجم ، فلو لم يكن عندهم علما ، ولكن العرب جعلته علما فلم يعتبر فى منع الصرف ، كما [2] سمى رجل « بلجام » لأنه ، وإن كان لفظا عجميا ، فليس بعلم عندهم .

الثالث : أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، فلو كان ثلاثيا ، سواء كان

(١) فى (جـ) : « ويشترط فيه ثلاث لغات » .

(٢) سقط من (جـ) لفظ « كما » .

متحرك الوسط « كَشَتَر » أو مسكنه « كنوح » تحتم صرفه على المشهور .

ومنهم من أجراه مجرى المؤنث الثلاثى : فحتم المنع فى المحرك الوسط ، من التأنيث ، لأنها أمر معنوى ، والتأنيث لفظى فى الغالب .

وقد أشار المصنف إلى هذا النوع بقوله :

والعجمى الوضع ، والتعريف ... . **البيت**

ومراده بالتعريف : تعريف العلمية .

ومـراده بعـجـمـة الوضع ، والتـعـريف : ألا يكون عـربى الوضع ، والتعـريف ، ولكن استعمـلته العجم بعد أن نطقـت به العرب ، واستعـملته معرفة .

وأشار إلى اشتراط الزيادة على الثلاثة بقوله : « مَع زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ » .

المعنى : مع زيادة .

فمراده « بزَيْد » : المصدر ، فهو بفتح الزاى .

ثم بين الحكم بقوله : « صَرْفُه امْتَنَعْ » .

قوله :

كذاكَ ذُو وَزْنٍ يخُصُّ الْفعْـلاَ   أَوْ غَالبٍ « كَأَحمد ، ويَعْلَى

تكلم المصنف فى هذا الـبيت : على النوع الخـامس مما لا ينصـرف فى حال المعـرفة ، وهو ما فيـه العملية ، مع وزن الفعل المخـتص ، أو الغالب ، وإليه أشار المصنف بقوله :

كذَاكَ ذُو وَزْنٍ يخُصُّ الفِعْلَ   أَوْ غَالبٍ ....

يعنى : كـذاك يمنع صرف ذى وزن يخص الفـعل ، أو ذى وزن غالب على الفعل ، إذا كان علما .

ومثل « بأحْمَد ، ويَعْلَى » وهمـا وزنان غالبان علـى الفعل . ولم يمثل الوزن المختص .

واعلم أن الوزن المختص : هـو الذى لا يوجد فى الأسمـاء ، وإن وجد نادرًا فلا يخرج الوزن بذلك عن الاختصاص .

فـمن النـادر « دُئِل » فى اسم دابة [1] ، و « تبشـر » اسـم طائر ، و« ينجلب » اسم خرزة ، و « خضَّم » اسم رجل ، و « شمّر » لفرس .

وكذلك : لو وجد فى الأسماء الأعجـمية لم ينصرف « كبقم » [2] اسم صبغ .

وأما الوزن الغالب فغلبيته باعتبارين :

إما أن يكون أكـثر فى الفعل « كإثمـد » و « اصبع » [3] و « أبْلُم » [4] فإنها أكثر فى فعل الأمر منها فى الأسماء .

وإما أن كـون فى أوله همزة تدل على معنى فـى الفعل ، ولا تدل على معنى فى الاسم « كأفكل ، وأكْلُب [5] » فإن نظيرهما فى الأسماء كثير ، كما هو فى الفـعل ، ولكن جعل الهـمزة لمعنى هو الغـالب ، كما هى فـى الفعل المضارع .

---

(١) دئل : « . . . ودويبّة كابن عرس » قاموس (دأل) .

(٢) البقم : صبغ معروف ، وهو العندم . . معرب » مختار (ب ق م) .

(٣) اصبع : انظر لغاته فى مادة (ص ب ع) مختار . . .

(٤) أبلم : سعف المقل .

(٥) أفكل : للرعدة ، وأكلب : جمع كلب تكسير للقلة .

فمن هنا : جعل هذا الوزن غالبا فى الفعل .

ولو غير وزن الفعل إلى وزن موجود فى الأسماء كثيرا « كُرِّدَ ، وقِيل » مبنيان لما لم يسم فاعله صرفا ، إذا [1] ما سمى بهما ، وكذلك : لو سمى بنحو « امرئ » صرف ؛ لأن حركة العين تتبع حركة اللام ، والإتباع لا يكون فى الفعل .

قوله :

وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِى أَلِفْ زِيدَتْ لإلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

نبه فى هذا البيت على النوع السادس مما لا ينصرف فى حال المعرفة .

وهو الاسم [2] . الذى زيدت فيه ألف الإلحاق مقصورة ، إذا صار علما « كأَرْطَى » : اسم شجرة .

فلو سميت به رجلا امتنع صرفه للعلمية . وشبه ما فيه ألف التأنيث المقصورة ؛ لأن « أرطى » كوزن « سكْرَى » وكثيرًا ما يلحق الشبيه بشبيهه .

وقد منع سيبويه صرف « شاجيم » : اسم رجل ؛ لأنه على وزن « هَابيل ، وقَابِيل » .

ومنع أبو على صرف « حَمدون » للعلمية ، وشبه العجمة ؛ لأن مثل هذه الزيادة التى فى آخره لا تكون إلا فى الآحاد الأعجمية . فلو كانت ألف الإلحاق ممدودة « كعلياء » لم يمتنع صرفه ، ولو صار علماً ، إلا أن يسمى به مؤنثا ، فيمنع للعلمية ، والتأنيث لا لألف الإلحاق .

فقول المصنف .

---

(١) فى (ب) : « إن » وفى (أ) : « إلى » .

(٢) سقط من (ب) لفظ : « الاسم » .

وَمَا يصِيرُ علماً منْ ذِى أَلِف ....   البيت

إنما يريد ألف الإلحاق المقصورة .

قوله :

والعَلَــمَ امنعْ صَــرْفَه إن عُدِلاَ   كَفُعَـلِ التوكيــد ، أو كثُعَـلا
والعْدلُ ، والتعريفُ مانعا سَحَرْ   إذَا به التعــيينُ قصـــدًا يُعْتَبَر

تكلم [1] فى هذين البـيتـين على النوع السابـع مما لا ينصرف فى حـال المعرفة وهو : ما فيه علمية ، وعدل .

وإليه أشار بقوله :

والْعَلَمَ امنعْ صرفَهُ إنْ عُدِلاَ

ومثل بثلاثة أمثلة : منها فى البيت مثالان ، وهما قوله :

« كفُعَلِ التوكيد ، أَوْ كثُعَلاَ » .

والمثال الثالث : فى البيت الثانى .

ولكل واحد من هذه الأمثلة فى العدل وجه :

أمـــا « فُعَل » فى التوكيد : فالمراد بـه : « جُمَع » وتوابعـه ، وهى : « كُتَع ، وبُصَع ، وبُتَع » :

فهذه لا تنصـرف لأنه معرفة بالإضـافة إلى ضمير المؤكـد بها ، وحذف الضمير للعلم به ، واعتبرت الإضافة نية ، فأجرى على اللفظ حكم التعريف، فأشبه العلم [2] : فى كون تعريفه بأمر معنوى .

(١) فى (جـ) : « تكلم الشيخ فى هذين البيتين » .
(٢) فى (ب) : « الكلم » .

وفيه ،مع هذا التعريف العدل عن « جَمْعَاوَات » لأنه كان حقه أن يجمع بالألف ، والتاء ، كما جمع مذكره بالواو ، والنون حيث قالوا « أجمعون » .

وقيل : هو معدول على « جَمَاعَى » كصحَارَى ، وقيل : عن « جُمْع » كحمر .

والأول أظهر .

وأما « ثُعَل » : وهو علم لجنس الثعلب فلا ينصرف للعلمية ، والعدل عن « ثاعِل » ومثل « عُمَر » عن « عَامِر » و « زُفَر » عن « زَافِر » .

وهذا هو العدل المتوهم : لأنهم لما سمعوا هذه الأعلام غير مصروفة لم يمكنهم ترتيب منع الصرف على سبب واحد ، وهو : العلمية .

فاحتاجوا إلى توهم سبب ثان،ولم يجدوا مناسبا إلا العدل عن«فاعل» .

ثم تكلم فى البيت الثانى على المثال الثالث ، وهو « سَحَر » إذا قصد من يوم بعينه .

فذكر أن فيه العدل ، والتعريف ، وإلى ذلك أشار بقوله :

والعدل ، والتعريف مانعا سحر ....

ثم نبه على شرط التعيين بقوله :

إِذَا بِهِ التعيينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

فأما التعريف فيه [1] : فإنه لما كان معينا استحق أن تكون تعريفه بالألف ، واللام ، أو الإضافة [2] ، إذ ليس بعلم ، ولا مضمر ، ولا مبهم ، ثم

(١) سقط من (جـ) لفظ : « فيه » .

(٢) سقطت العبارة التالية من (أ) :« إذ ليس بعلم ، ولا مضمر ، ولا مبهم ، ثم عروه عن الألف ، واللام ، والإضافة » .

عروه عن الألف ، واللام ، والإضافة فأشبه العلم : فى التعريف بغير أداة .

ومن هنا : يفهم عدله : فإنه حقه أن يكون « السَّحَر » : بالألف ، واللام ، فعدل عنهما .

وأما من رأى أنه مبنى على الفتح ، وهو : صدر الأفاضل فمردود : بأن ادعاء البناء ادعاء خلاف الأصل .

ولو كان مبنيا لم يترك مفتوحا ؛ لأنها حركته فى حال الإعراب ، نظيره « قبل ، وبعد » وأيضاً : فإن البناء يقتضى تضمن الألف ، واللام ، إذ هو الموجب عنده للبناء ، وذلك على خلاف الأصل ، لأن المتضمن يخرج اللفظ عن معناه بزيادة فيه .

فالحق مع مدعى الأصل ، وهو الإعراب .

قوله :

وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ « فَعَالِ » عَلَمَا ... مؤنَّثًا ، وهـوَ نَظِيرُ جُشَمَا

عِنْدَ تَمِيمٍ ، وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرا ... منْ كلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أثَّرَا

نبه فى هذين البيتين على مسألة « حَذَامِ » ، وما أشبهها ، وعلى مالا ينصرف فى حال التعريف ، إذا نكّر .

فأما « حَذَامِ » فهى عند الحجازيين مبنة على الكسر ، لشبهها « بنَزَالِ » فى الوزن ، والعدل ، والتعريف ، والتأنيث ؛ لأن « نَزَالِ » عندهم علم مؤنث بدليل قول الشاعر [1] :

٢٨٨ ـ وَلأَنْتَ أَشجَعُ منْ أُسَامَةَ إِذَا ... دُعِيتَ نَزَالِ ، ولُجَّ فى الذُّعْرِ

٢٨٨ ـ (١) : الشاعر : هو زهير بن أبى سلمى ، والبيت من الكامل .

وهو من شواهد الكتاب ٢ /٣٧ ، والمقتضب ٣ / ٣٧٠ ، والجمل ٢٢٨ ، وابن الشجرى ٢/ ١١١ =

وهو عند بنى تميم معرب غير منصرف ، ما لم يكن فى آخره راء ، فإنهم يوافقون فيه الحجازيين فى الغالب .

وموجب منع الصرف : العلمية ، والعدل عن « فَاعِلَة » .

وإلى مذهب الحجازيين فى بنائه أشار المصنف بقوله :

وَابْنِ عَلَى الكَسْرِ « فَعَالِ » عَلَمَا مؤنَّثًا ....

ثم نبه على مذهب التميميين ، فقال :

وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا

= والإنصاف ٥٣٥ ، وابن يعيش ٤ / ٢٦ ، ٥٠ ، ٥٢ ، والخزانة ٣ / ٦١ ، والشافية ٢٣٠ ، والشارح الأندلسى ، والدمنهورى ٥٢ ، وديوانه ٨٩ .

اللغة :

أسامة : « يقال للأسد أسامة » المختار (أ س م) . دعيت : طلبت ، نزال : انزل للمبارزة على الأرض ، أو من الإبل . . . الذعر : الفزع ، وشدة الخوف .

والمعنى :

شجاعتك ، وجرأتك تفوق الأسد عندما تدعى لعراك على الأرض ، واشتد لذلك الذعر ،والفزع .

الإعراب :

رواية البيت في الكتاب ، والمقتضب ، والجمل : « ولنعم حشو الدرع أنت . . » ولأنت أشجع » الواو : على حسب ما قبلها واللام موطئة للقسم ومبتدأ ، وخبر ، « من أسامة » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « أشجع » « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ضمن معنى الشرط « دعيت » فعل ماض ، وتاء التأنيث ، والجملة : فى محل جر ، بإضافة إذا إليها « نَزَال » اسم لقوله : « انزل » وهو نائب الفاعل ، وهو اسم مؤنث لدخول التاء فى الفعل . . . وهو دعيت ، مبنى على الكسر ، انظر الأعلم ٢ / ٣٧ بأسفل الكتاب « ولج » الواو : حرف عطف ، وجملة « لج » من الفعل ، وناب فاعله ، معطوفة على الجملة قبلها « فى الذعر » جار ومجرور ، متعلق بقوله « لج » وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام .

والشاهد في البيت :

قوله : « نَزَال » على مذهب الحجازيين .

« فنزال » علم مؤنث ، مبنى على الكسر .

عند تميم ....

منظره « بجُشَم » فى إعرابه ، ومنع صـرفه ؛ لأجل العلميـة ، والعدل عن « جَاشِم » .

ثم أخذ يتكلم على مسألة مالا ينصرف فى حال المعرفة ،إذا نكر فذكر : أن كل ما كانت العلمية ، وليس ثم ما يخالفها .

وقد أشار إلى هذا بقوله :

.... واصرفَنْ ما نكّرا مِنْ كلِّ ما التعريفُ فيه أَثَّرَا

وشـرط أن يكون التعـريف مؤثـرا ، تحرزا من الأنواع الخـمسـة ، التى تقدمت فى أول الباب ؛ لأن التـعريف فيها غـير مؤثر ، فهى غيـر منصرفة ، سواء كانت معرفة ، أو نكرة .

فتكون العلمية المؤثرة فى الأنواع السبعة الأخيرة .

وأما باب « أَحْمَر » ـ مما كان فى الأصل وصفا .

فمـذهب سيـبويـه : أنه إذا نكر بعـد العلمية منـع من الصرف ، لوزن الفعل ، والوصف .

ومذهب الأخـفش : أنه مصروف ؛ لأن الوصف قد ذهب بالعلمـية ، فلا يعود بعد التنكير .

هذا الذى قرره الأخفش فى حواشبه على الكتاب ، ورجع عنه فى كتابه الأوسط .

قوله :

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِى إِعْرَابِهِ نَهْـجَ جَوَارٍ يَقْتَـفِى

تكلم فى هذا البيت على غير المنصرف ، إذا كان منقوصا ، فذكر أنه يجرى مجرى « جَوَارى » فَيُنَون فى الرفع ، والجر ، وتحذف ياؤه ، وتحرك الياء بالفتح فى حال النصب ، ولا ينون وسواء كان علما ،« كقاضٍ » : اسم امرأة ، وغير علم « كأُعَيْم » تَصغير أعمى .

ولذلك : أطلق [1] المصنف ، فلم يعين علما ، ولا غيره .

وخالف عيسى بنَ عمر ، والكسائى ، ويونس فى العلم ، نحو : « قاض » : اسم امرأة ، فألزموه حذف التنوين ، وفتحوا الياء فى الجر ، كفتحها فى النصب ، واحتجوا بقول الشاعر [2] :

٢٨٩ ـ قَدْ عَجِبَتْ مِنِّى ، وَمِنْ يُعَيْلِيَا   لَمَّا رأَتْنِى خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا

وذلك : عند الخليل ، وسيبويه محمول على الضرورة .

فالضمير فى قول المصنف : « مِنْهُ » عائد على مالا ينصرف .

---

(١) فى (جـ) : « أطلقا » .

٢٨٩ ـ (٢) **الشاعر** : هو الفرزدق ، والشاهد من الرجز .

والأول : من شواهد الكتاب ٢ / ٥٩ ، والمقتضب ١ / ١٤٢ ، والخصائص ١ / ٢٦ ، ٣ / ٥٤ ، والمنصف ٢/ ٦٨ ، ٧٩ ، والعينى ٤ / ٣٥٩ ، والتصريح ٢ / ٢٢٨ ، والهمع ١ / ٣٦ ، والدرر ١ / ١١ ، والأشمونى ٣ / ٢٧٣ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (علا ٣٢٨) .

والثانى : من شواهد الكتاب ٢ / ٥٩ و المقتضب ١ / ١٤٢ ، والمصنف ٢ / ٦٨ ، والعينى ٤ / ٣٥٩ ، والتصريح ٢ / ٢٢٨ ، والدرر ١ / ١١ ، والأشمونى ٣ / ٢٧٣ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (علا ٣٢٨) .

والمعنى :

قد عجبت منى ، كما عجبت من « يعيليا » لما رأتنى على خلاف العهد بى ، فقد رأتنى رث الهيئة ضعيفا ، متجافيا ، منكمشا .

الإعراب :

« قد » حرف تحقيق « عجبت » فعل ماض ، والتاء ، تاء التأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هى « منى » متعلق بعجبت ، « ومن » الواو : حرف عطف ، ومن : حرف جر =

و « نهج » منصوب « بيقتفى » .

وهو : الطريق ، ومعنى « يقتَفى » : يتبع .

قوله :

وَلاضْطِرَارٍ ، أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ   ذُو الْمَنع ، والمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

نبه فى هذا البيت : على أنه يجوز صرف مالا ينصرف للضرورة ، أو للتناسب .

وهذا متفق عليه .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

ولاضطرار ، أوتناسب صرف   ذوا المنع   ....

فأما الاضطرار فهو كثير ، لا يحصى .

وأما التناسب : فمنه قوله تعالى : ـ فى قراءة نافع ـ : ﴿ سَلاسِلاً وَأَغْلالاً ﴾ (١) .

= « يعيليا » مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة ، نيابة عن الكسرة ، لأنه اسم لا ينصرف للعلمية ، ووزن الفعل ، والألف فيه : للإطلاق « لما » ظرف زمان بمعنى حين ، أى : لما حينية : ظرف فى محل نصب « بعجب » « رأتنى » فعل ماض ، وتاء التأنيث ، ونون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به . « خلقا » حال من ياء المتكلم ، إن قلنا : إن رأى بصرية ، ومفعول ثان ، إن قلنا : إنّها علمية « مقلوليا » نعت لقوله : « خلقا » منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة « رأى ... » فى محل جر بإضافة « لما » الحينية إليها .

والشاهد فيه :

قوله : « يعليا » حيث فتح الياء من يعيليا ، مصغر « يعلى » ولم ينونه ، لأنه لا ينصرف للعلمية ، ووزن الفعل ، وذلك على مذهب : عيسى ، والكسائى ، ويونس ، وأما الخليل ، وسيبويه فإنهما يجعلان ذلك من قبيل الضرورة .

(١) من الآية ٤ من سورة الإنسان .

فصرف « سلاسل » ؛ لتناسب « أغْلاَلاً » .

ومنه : « وَلا يَغُوثا ، ويَعُوقَا » [1] على قراءة الأعمش .

صرف « يغوثا ، ويعوقا » ؛ ليناسب « ودا ، وسواعا ، ونسرا » .

ثم ذكر أنه قد يمنع صرف الاسم المنصرف ضرورة .

وإليه أشار بقوله :

.... والمصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِف

وهذا الذى ذكره هو مذهب الكوفيين ، والأخفش ، وأبى على ، واستدلوا عليه بقوله [2] :

٢٩٠ ـ وَمَا كَانَ حِصْنٌ ، وَلاَ حَابِسٌ يفُوقَانِ مِرْدَاسَ فى مَجْمَعِ

---

(١) يشير إلى الآية ٢٣ من سورة نوح .

٢٩٠ ـ (٣) **الشاعر :** هو العباس بن مرداس (رضى الله عنه) من أبيات يخاطب فيها الرسول العظيم ؛ لأنه أعطى من مغانم حنين أقل مما أخذ الذين ألف الرسول الأمين قلوبهم ، ومنهم : عيينة ابن حصن ، والأقرع بن حابس . . والبيت من المتقارب .

انظر القصة كاملة ، والدراسة حولها فى كتابنا الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية ، الشاهد رقم (٢٢) . والبيت من شواهد الإنصاف ٤٩٩ ، والخزانة ١ / ٧٣ ، ١٢٢ ، والعينى ٤ / ٣٦٥ والتصريح ٢ / ١١٩ ، والهمع ١ / ٣٧ ، والدرر ١ / ١١ ، والأشمونى ٣ / ٢٧٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

حصن : والد عيينة ، وحابس : والد الأقرع ، مرداس : والد العباس .

والمعنى :

ما كان والد عيينة ، ووالد الأقرع يفوقان أبى مرداس فى مجمع . . .

الإعراب :

« وما » الواو : على حسب ما قبلها ، ما : نافية ، ويروى « فما » فى موضع : « وما » « كان » فعل ماض ناقص يرفع الاسم ، وينصب الخبر « حصن » اسم كان ، مرفوع ، وعلامة رفعة الضمة =

وله شواهد غيره [1] .

ومذهب سيبويه : أن ذلك لا يجوز ضرورة .

= الظاهرة « ولا » الواو : حرف عطف ، ولا : لتأكيد النفى « حابس » معطوف على « حصن » ، مرفوع بالضمة الظاهرة « يفوقان » فعل مضارع من الأفعال الخمسة مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل ، فى محل رفع الجملة : خبر كان فى محل نصب ، « مرداس » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة « فى مجمع » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « يفوقان » .

والشاهد في البيت :

قوله : « مرداس » حيث منعه من الصرف ، مع أنه اسم مصروف للضرورة ؛ لأنه لا توجد فيه إلا العلمية ، وه غير كافية وحدها فى منع الصرف .

(١) انظر ٤ / ١٧١ شرح المرادى .

ويقول المرادى عن مذهب المجيزين « واختاره المصنف ، وهو الصحيح ؛ لثبوت سماعه » ٤ / ١٧١ المرادى » .

إعـراب

الفعـل

ارْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ   مِنْ نَاصِبٍ ، وجَازِمٍ كَتَسْعَدُ

المعرب من الأفعال : قد تقدم فى أول الكتاب .

ووضع هذا الباب على « إعـراب الفعل » ، وهو : الرفع ، والنصب ، والجزم .

فذكر أن الفعل المضارع إذا تجرد عن الناصب ، والجازم رفع . وإلى هذا أشار بقوله :

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ   مِنْ نَاصِبٍ ، وجَازِمٍ ....

« فيجرد » فعل مضارع ، مبنى لما لم يسم فاعله .

ومثل الفعل المضارع بقـوله : « كتُسْعَدُ » وهو ـ أيضاً ـ مبنى لما لم يسم فاعله [1] .

وظاهر كلامه : أن الرافع للفعل المضارع ، هو : تجريده عن الناصب ، والجازم ؛ لأنه رتب الرفع على التجريد .

وهو مذهب الكوفيين .

ومذهب البصريين : أن الرافع له وقوعه موقع الاسم .

وصحح ابن المصنف[2] مذهب الكوفيين ، واعتذر عما اعترض عليه به :

---

(١) اختار ذلك الشارح الأنـدلسى لذوقه البلاغى ، ورعاية لموسيقـا البيت والشراح الذين اطلعت على شروحهم ضبطوا « تسعـد » بالبناء للفاعل . وهذا الفعل يتعدى بتغير حـركة عينه . . انظر المصباح المنير ، مادة (سعد) .

(٢) انظر ص ٦٦٤ ، ٦٦٥ من كتاب شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم بتحقيقنا .

من أن التجريد أمر عدمى : بأن التحريد : هو الإتيان بالفعل على حالته الأولى ، قبل أن يدخل عليه ناصب ، أو جازم .

فهو صفة وجودية .

واعترض على مذهب البصريين : بأن وقوع الفعل المضارع فى موضع الاسم :

إن أرادوا وقوعه فى الموضع الصالح للاسم ، فذلم باطل ؛ لأنه لو كان ذلك لارتفع المضارع بعد « إن » الشرطية ؛ لأنه موضع صالح للاسم .

وإن أرادوا[1] . أن الرافع للفعل وقوعه فى موضع هو للاسم بالأصالة : سواء : استعمل فيه الاسم « كـيَقُومُ زَيْدٌ » : فإن « يقوم » وقع موقع المبتدأ ، واستعمال الاسم فيه كثير ،ومنع من استعمال الاسم فيه« كجعَلَ زيدٌ يتكلّم » .

وذلك باطل ؛لأنه لو كان الموجب لرفعه ذلك لامتنع رفعه بعد « لو » ، وحروف التخصيص ؛ لأنه موضع ليس للاسم بالأصالة .

وذلك باطل .

قوله :

وبلَنْ انصِبْهُ ، وكَىْ ، كَذَا بِأَنْ ... لاَ بعْدَ عِلْمٍ ، والَّتِى منْ بعْدِ ظَنّْ
فانصبْ بهَا ، والرَّفْعَ صَحِّحْ ، واعتَقِدْ ... تخفيفَها مِنْ « أَنَّ » فَهْوَ مطَّرِدْ
وبعضُهمْ أَهْملَ « أَنْ » حملاً عَلَى ... مَا أختِهَا حيثُ استحقَّتْ عَمَلاَ
ونَصَبُوا بِإِذَنْ المستقْبَلاَ ... إن صدِّرَتْ ، والفعلُ بعدُ مُوصَلاَ
أَو قَبلهُ اليمينُ ، وانصِبْ ، وارفَعَا ... إِذَا إِذَنْ مِن بعْدِ عَطْفٍ وقَعَا

(١) فى (جـ) : « أراد » .

لما فرغ من الكلام على رفع الفعل المضارع شرع يتكلم فى نصبه .

فعــدد من نواصبه فى البـيت الأول ، من هذه الأبيات الخمــسة « لَنْ ، وكَىْ ، وأَنْ » :

فأمــا « لَنْ » : فتنصب الفـعل المضارع ، وتخلصــه للاستقـبال ، كــما تنصب « لا » الاسم .

واختلف فيها :

فقيل : إنها مركبة من « لاَ » و « أَنْ » .

وقيل [1] : إنها غير مركبة .

وأما « كى» فتكون حرفا جاراًّ،وقد تقدم الكلام عليها فى باب « الجر » .

وتكون مصدرية ،وتؤول ـ مع الفعل ـ بالمصدر ، وهى:الناصبة للفعل .

وإذا انتصب الفـعل بعدها احتمل أن تكون المصــدرية ، فتكون هى التى تنصب الفعل بنفسها .

وهذا هو الأكثر .

واحتمل أن تكون الجارة،فيكون الفعل منصوبا « بأَنْ » مضمرة فتكون [2] « أنْ » والفعل فى موضع جـر « بكَىْ » إلا أن يدخل على « كَىْ » لام الجر ، فـيتـعين أن تكون هى المصدرية ، كـقوله تعـالى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ [3] .

---

(١) فى (جـ) : « قيل » .

(٢) فى (أ) : « فيكون » .

(٣) من الآية ٢٣ من سورة الحديد .

وقد تكون مختصرة من « كيْفَ » قال الشاعر [1] :

٢٩١ ـ كى تَجْنَحُونَ إلَى سِلْمٍ ، وَمَا ثُئرتْ قَتْلاَكُمُ ، ولَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمِ ؟

وأما « أن » فتنصب الفعل بنفسها ، وهو بعدها مخلص للاستقبال ، فإن كان الفعل الذى قبلها فعل علم تعين أن تكون « أنْ » مخففة من الثقيلة ، فيرتفع بعدها ، نحو قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [2] .

التقدير : علم أنه سيكون .

---

٢٩١ ـ (١) : الشاعر : لم أجد من عينه ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد المغنى ١٨٢ ، ٢٠٤ (١٨٢ ، ١٨٩) والعينى ٤ / ٣٧٨ ، والهمع ١ / ٢١٤ ، والدرر ١ / ١٨٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تجنحون : تميلون سلم : سلام ، وصلح ، ثئرت :يقال : « ثأر القتيل ، وبالقتيل » : أى قتل قاتله « مختار (ثأر) لظى : نار ، الهيجاء : الحرب ، تضطرم : تشتعل ، وتشب ، وترتفع . . .

والمعنى :

كيف تميلون إلى سلام ، ولم تأخذوا بثأر قتلاكم ، ونار الحرب مازالت مشتعلة ؟

الإعراب :

« كى » اسم استفهام « تجنحون » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل « إلى سلم » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : تجنحون ، « وما » الواو :واو الحال ، وما:نافية « ثئرت » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث « قتلاكم » قتلى نائب الفاعل ، قتلى : مضاف و « كم » مضاف إليه ، والجملة : فى محل نصب حال .

« ولظى » الواو : واو الحال « لظى » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره للتعذر ، لظى : مضاف « الهيجاء » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « تضطرم » فعل مضارع ، مرفوع للتجرد بالضمة الظاهرة ، وفاعله مستتر جوازا ، تقديره : هى والجملة : من الفعل ، والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ ، وخبره فى موضع نصب حال .

والشاهد فيه :

قوله : « كى » فقد جاء بمعنى « كيف » : اسم استفهام .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

.... كذا بأن لا بعد علم ....

فإن خرج العلم الواقع بعدها مخرج غير العلم انتصب الفعل بعدها ، قال ذلك سيبويه فى قولهم : « لاَ أَعْلَمُ إلاَّ أَن تَفْعَلَ » .

وذكر أن المعنى : لا أشير إلاَّ بأن تفعَلَ .

ثم ذكر المصنف حكم « أَنْ » إذا وقعت بعد الظن ، فقال :

.... والتى من بعد ظنّ

فانصب بها ، والرفع صحيح ....

« فالتى » مبتدأ « فانصب بها » فى موضع الخبر .

فتحصل من كلامه : أنها إذا وقعت بعد الظن جاز فيها وجهان :

نصب الفعل بعدها ، ورفعه .

وصحح المصنف الرفع ، فقال : « والرَّفْعَ صحِّحْ » .

ونبهك أنك إذا رفعت الفعل بعدها تعتقد أنها المخففة من « أنَّ » المشددة، وأن ذلك مطرد ، وإليه أشار بقوله : « فَهْوَ مُطَّرِدْ » .

ومعنى الاطراد: أنه متى ارتفع الفعل بعدها يعتقد أنها مخففة من الثقيلة .

فبين حكم « أنْ » إذا وقعت بعد العلم ،وحكمها إذا وقعت بعد الظن .

وسكت عما عدا ذلك : فهو باق على النَّصب .

ومتى جاءت بعد غير علم ، وغير ظن انتصب الفعل بعدها ، كقولك : « أُرِيدُ أن تحْسِنَ » .

ثم نبـه فى البيت الثـالث : على أنَّ « أنْ » قد تهـمل ، حيث تسـتحق العمل ، حملا على « مَا » المصدرية ؛ لأنها أختها .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وَبَعْضُهم أَهْمَلَ « أَنْ » حَمْلاً عَلَى مَا أُخْتِـــها .... البيت .

ومن إهمالها قول الشاعر [2] :

٢٩٢ ـ أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحكمَا مِنِّى السَّـــلاَم ، وألاَّ تُشْعِــرَا أَحَـدَا

٢٩٢ ـ (١) **الشاعر** : لم أجد من عينه ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد مجلس ثعلب ٣٩٠ ، والمنصف ١/ ٢٧٨ والإنصاف ٥٦٣ ، وابن يعيش ٧ / ١٥ ، ٨ / ١٤٣ ، والمغنى ٣٠ ، ٦٩٧ (٣٧) والعينى ٤ / ٣٨٠ ، والتصريح ٢ / ٢٣٢ ، والأشمونى ٣ / ٢٨٧ ، والخزانة ٣ / ٥٥٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تقرآن : من قـرأت السلام أقرؤه قـراءة : أى : ألقيت ، وقلت والمراد : أنه طلب قـراءة السلام ، وإلقاءه على أسماء . . « السلام » أراد التحية بإطلاق ، ويحكما: مصدر ، يراد به ، رحمة لكما ، وإشفاقا بكما « ألا تشعرا أحدا » ألا تكلما أحدا برسالتى إليها ، وإلقاء التحية عليها .

والمعنى :

طلب الشاعر من مخـاطبيه أن يبلغا تحيته إلى محـبوبته أسماء فى كتمان ، وسـرية ، وقد كان بهما متلطفا ، وعليها شفيقا فى استعمال « ويحكما » .

الإعراب :

« أن » حرف مصدرى مهمل ،مبنى على السكون،لا محل له من الإعراب « تقرآن » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون ، والألف فاعل « على أسـماء » جار ، ومجرور ، متعـلق بقولـه : « تقرآن » « ويحكما » ويح : مفعـول مطلق ، لفعل محذوف من معناه ، أى : رحمـتكما رحمة . . ويح : مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة : اعتراضية ، لا مـحل لها من الإعراب « منى » جار ، ومجـرور ، متـعلق بتقرآن « السـلام » مفـعول به لقولـه : تقرآن « وألا » الأصل : أن لا ، أن : المصدرية ، ولا النافـية : حدث إبدال ، ثم إدغام « تشـعرا » فعل مضارع منصـوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، والألف فاعل . « أحدا » مفعول به .

والشاهد فيه :

استعمال « أن » المصدرية ، غير المخففة استعمالين : أهمل عملها فى أحدهما تقرآن ، وأعملت فى الثانى « ألا تشعرا » .

فرفع « تقرآن » وأهمل « أنْ » وكان حقهـا أن تعمل ، وأعملها فى آخر البيت ، حيث قال : « وألا تشعرَا أحدَاَ » .

ثم ذكر فى البيت الرابع ، والخامس من نواصب : « إِذَنْ » فقال :

وَتَصبُوا بإِذَنْ الْمُسْتَقْبَلاَ .... البيتين .

واعلم أن « إِذَنْ » حرف جواب لجملة مقدرة بشرط ، كقولك :

« أُكْرِمْكَ » فَتقول : « إِذَنْ أُحْسن إِلَيْكَ » .

وقد كون الشرط ظاهرا كقول الشاعر (١) :

٢٩٣ ـ لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها وأمكننى منهـا إِذَنْ لا أُقيلُـهَا

---

٢٩٣ ـ (١) الشاعر : هو كثير عزة ، وقد تمنى أن يكون كاتبا لأمير عبد العزيز بن مروان ، فلم يجبه ؛ لأنه لا يحسن الكتابة ، . . . ، وأعطاه جائزة ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الكتاب ١/٤١٢ ، والجمل ٢٠٥ ، وابن يعيش ٩ / ١٣ ، ٢٢ والخزانة ٣ / ٢٨٠ ، ٤/ ٤٥٠ ، عرضا ، والشذور ٢٩٠ ، والمغنى ٢١ (٢٤) والعينى ٤/ ٣٨٢ ، والتصريح ٢ / ٤٣٤ والهمع ٢ /٧ ، والدرر ٢ / ٥ ، والأشمونى ٣ /٢٨٨ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢ / ٧٨ .

اللغة :

بمثها : يريد : قول عبد العزيز له : احتكم . . . أقيلها : يريد أطلب أن أكون كاتبه .

والمعنى :

لئن مدحت الأمير ، وقال لى : احتكم ، وتمن على ـ كما سبق ـ لأطلبن أن أكون كاتبه ، ولا أترك هذه الأمنية محاولا تحقيقها .

الإعراب :

« لئن » اللام موطئة للقسم ، وإن شرطية « عـاد » فعل ماض ، فعل الشرط ، فى محل جزم « لى » متـعلق بعاد « عبد العـزيز » فاعل ، ومضـاف إليه « بمثلها » جـار ، ومجرور ، ومضـاف إليه « وأمكننى » الواو : حرف عطف ، وفعل ماض ، ونون الوقاية ، والياء مفـعول به ، والفاعل مستتر جوازا « إذن » حرف جواب ، وجزاء « لا » نافية « أقيلها » أقيل : فعل مضارع ، مرفوع ، وفاعله مستتر وجوبا ، وها : مفعول به ، والجملة : لا محل لها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف استغناء عنه بجواب القسم .

=

وذكر المصنف لإعمالها شروطا :

الأول : أن يكون الفعل بعدها مستقبلا ، وقد مر .

فلو كان بمعنى الحال لم تعمل فيه كقول القائل : « أُحبُّك » فتقول له : « إذَنْ أُصَدِّقُكَ » : فترفع ؛ لأن المراد : تصديقك له فى الحال .

ثم شرط : أن تكون مصدرة فى الجملة وأن يكون الفعل بعدها متصلا بها .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

إنْ صُدِّرَتْ ، والفعلُ بعدُ مُوصَلاَ

يعنى : إن كانت « إِذَنْ » فى صدر الجملة ، وكان الفعل الذى دخلت عليه موصلا بها .

« فالفعل » مبتدأ ، و « بعد » ظرف فى موضع الخبر ، و « موصلا » منصوب على الحال .

والتقدير : والفعل مستقر بعد فى حال كونه موصلا بها .

فلو وقعت « إِذَنْ » متوسطة فى الجملة لم تعمل ، كقولك : « أَنَا إِذَنْ أُكْرِمُكَ » ؛ لأنها توسطت بين المبتدأ ، والخبر .

وكذلك : لو توسطت بين ذى جواب ، وجوابه ، كقولك: « إنْ تكْرِمْنِى إِذَنْ أُكْرِمُكَ » :

= **والشاهد فيه :**

قوله : « إذن لا أقيلها » حيث رفع الفعل المضارع بعد « إذن » لأنها غير مصدرة ، والشرط لعملها : أن تكون فى صدر الكلام .

انظر ٢ / ٢٣٥ التصريح .

فلو فصلتها عن الفعل بقسم لم يعد فصلا ، وانتصب الفعل بعدها ، كقولك : « إِذَنْ والله أُكرمَكَ » .

فإن فصلتها بغير قسم ارتفع الفعل بعدها ، كقولك :

« إِذَنْ أنا أكرمُك » .

وقد أشار المصنف إلى أن اليمين لا يعد فصلا بقوله :

« أو قبلَهُ اليمين » .

ثم نبه على أن « إِذَنْ » إذا وقعت بعد حرف العطف جاز فيها الإلغاء ، والإعمال .

وإلى ذلك أشار بقوله :

. . . . وانصب ، وارفعا إِذَا إِذَنْ مِنْ بعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

وإلغاؤها أجود ، وبه جاءت قراءة السبعة فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [1] وقرئ فى الشاذ : « وَإِذنْ لاَ يَلْبَثُوا . . » ـ بحذف النون ـ على إعمال « إِذَنْ » . والألف فى قوله : « ارْفَعَا » بدل من نون التأكيد الخفيفة .

قوله :

وبَيْنَ لاَ ، ولاَمِ جرٍّ التُزِمْ إظْهَارُ « أَنْ » نَاصِبةً ، وإِنْ عُدِمْ

« لاَ » « فَأَن » اعْمِلْ مظهِراً أو مضمراً وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا

(١) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء .

وفى حاشية الجمل ٢ / ٦٤٠ « قرأ العامة برفع الفعل . . . وعدم إعمال « إذَنْ » . . لأنها وسطت بين المعطوف ، والمعطوف عليه وأنها متوسطة بين قسم محذوف ، وجواب . . والتقدير : والله إذن لا يلبثون . . وقرأ أبى بحذف النون ، فنصبه بإن عند الجمهور ، وبأن مضمرة عند غيرهم » .

نبه فى هذين البيتين على أنَّ « أنْ » الناصبة للفعل ، إذا وقعت بن لام الجر ، و« لاَ » وجب إظهارها كقوله تعالى : ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾[1] .

وإلى هذا أشار بقوله :

وبين لا ، ولام جرّ التزم إظهار « أَنْ » ناصبةً ....

ثم نبه على أنه إن عدم « لاَ » جاز إظهار « أَنْ »[2] وإضمارها فتقول : « جئتُكَ لِتُكْرِمَنِى » .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَإِنْ عُدِمْ

« لا » فأن اعمل مظهرا أو مضمرا ....

فقوله : « لا » - فى أول البيت - مفعول ، لم يسم فاعله « بعدم » فى آخر البيت .

ونقل حركة همزة « أَعْمِل » إلى نون « أنْ » .

و « مظهرا ، ومضمرا » اسما فاعل ، حالان من فاعل « أَعْمِلْ » .

ثم نبه على أن « أَنْ » إذا وقعت بعد لام الجر ، وقبلها « كَانَ » منفية ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾[3] .

وجب إضمارها ، وإلى ها أشار بقوله :

وبعْدَ نفى كان حتماً أُضْمِرَا

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٢) سقط من (جـ) الحرف : « أن » .

(٣) من الآية ١٧٩ من سورة آل عمران .

والألف فى « أضمْراَ » بدل من النون الخفيفة .

فتلخص من كلام المصنف : أن « أنْ » بعد لام الجر على ثلاثة أقسام :

واجبة الإظهار : وهو : إذا اقترنت « بِلاَ » .

وواجبة الإضمار : وهو : إذا وقع قبلها « كَانَ » المنفية .

وجائزة الإظهار ، والإضمار : وهو : إذا عدم الأمران .

ولام الجر الواقعة بعد « كَانَ » المنفية تسمى لام الجحود وهى زائدة لتوكيد النفى .

وفيما عدا ذلك : تسمى لام « كَىْ » .

وقد تجىء زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ [1] .

قوله :

كَذَاكَ بعْدَ « أَوْ » إذا يصلح فى مَوْضِعِها حتَّى أو إلاَّ أنْ خَفِى

لما ذكر فى البيت قبلُ « أنَّ ، أنْ » يجب إضمارها بعد لام الجر الواقعة بعد « كان » المنفية استمر على ذكر المواضع [2] التى يجب فيها إضمار « أنْ » .

فكر فى هذا البيت : أنها واجبة الإضمار ، إذا وقعت بعد « أو » التى يصلح فى موضعها « حَتَّى ، أو إلاَّ » .

وإلى هذا أشار بقوله : « كذاك بعد « أو » . . البيت .

فالإشارة « كذَاكَ » [3] إلى ما تقدم من حكم لزوم إضمار « أنْ » والضمير « فى موضعها » عائد إلى « أو » وقوله : « . . . » فعل ماض ،

(1) من الآية٢٦ من سورة النساء . (٢) فى (جـ) : « المواقع » .

(٣) فى (جـ) : « بذلك » .

يعنى : كذاك خفى لفظ « أن » بعد « أو » إذا صلح فى مكانها « حتَّى » أو « إلا أن » .

ومراده : « حَتَّى » التى بمعنى « إِلَى »[1] لا التى بمعنى « كَىْ » .

فكأنه قال : إذا صلح فى مكانها « إلى » أو « إلاَّ أَنْ » .

والفرق بين الموضعين :

أن « أَوْ » إن كان ما قبلها مما ينقضى شيا فشيئا فهى بمعنى « إِلَى » كقولك : « لأنتظرنَّك ، أو تجىء » التقدير : إلى أن تجىء .

وإن كان ما قبلها على خلاف ذلك فهى بمعني « إلاَّ أن »[2] . كقولك : « لأقتلنَّ الكافرَ ، أَوْ يُسْلِم » التقدير : إلا أن يسلم .

والفعل المنصوب « بأنْ » بعد « أَوْ » فى تأويل مصدر ، معطوف على مصدر الفعل الذى قبل « أَوْ » ليعطف المصدر على مثله .

فإذا قلت : لألزمنَّكَ ، أو تقضينى دينى » :

فالتقدر : ليكونن منى لزوم ، أو قضاء منك .

قوله :

وبَعْدَ « حَتَّى » هكَذَا إضْمارُ « أَنْ » حَتْمٌ « كجُدْ حَتَّ تَسُرَّ ذَا حَزَنْ »

وتلوَ حتى « حَالاً » اوْ مؤوَّلاَ بِهِ ارفَعَنَّ ، وَانْصِبِ المستقْبَلاَ

نبه فى هذين البيتين: على أنه يجب إضمار « أَنْ » بعد « حَتَّى » وإليه أشار بقوله :

(١) فى (أ) : « إلاَّ » .
(٢) سقط من (أ) : « أن » .

وبعد « حتَّى » هكذا إضمارُ « أنْ » حَتْمٌ [1] ....

ثم مثل ذلك بقوله :

.... جُدْ حتَّى تسرُّ ذَا حَزَنْ

التقدير : حتى أن تسرَّ .

« فجُدْ » فعل أمر : من الجود ، ضد البخل .

و « تسرَّ » [2] فعل مضارع للمخاطب ، وهو من السرور .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الفعل المضارع ، إذا وقع بعد « حتَّى » : إن كان بمعنى الحال ، أو مؤولا به فحكمه الرفع .

وإليه أشار بقوله :

وتلوَ « حتَّى » حَالاً ، اوْ مَؤوَّلاَ به ارْفعَنَّ ....

فمثال الحال ، قولك : « سألْتُ عَنه حتَّى لاَ أحْتَاج إِلَى سؤَال » .

أى : لا أحتاج الآن إلى سؤال .

ومثال المؤول بالحال قوله تعالى فى قراءة نافع : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ [3] . ـ بالرفع ـ .

ومعنى المؤول بالحال : أن يكون الفعل قد وقع ، ولكن يقدر التلبس به فى الحال .

وإذا كان الفعل حالا أو مؤولا به كانت « حتَّى » ابتدائية ، ولذلك

---

(1) فى (جـ) : « حتى » . (2) فى (ب) : « يسر » .

(3) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

وسقط من (جـ) لفظ : « وزلزلوا » .

يرتفع الفعل بعدها .

ثم نبه المصنف على أن الفعل الواقع بعد « حتى » إن كان مستقبلا نصب ، وإلى هذا أشار بقوله « وانصب المستقبل » :

يريد : المستقبل الحقيقى، أو المؤوَّل : فمثال « الحقيقي لأتبعنَّ زيدًا حتَّى أُدْرِكَهُ » .

ومثال المؤول بالمستقبل ، قوله تعالى - فى قراءة نافع - : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[1] بالنصب .

ومعنى تأويله بالمستقبل : أن يقدر اتصاف الفعل بالعزم على الفعل ، فيصير كالمستقبل ؛ إذ لا يعزم إلا على مستقبل .

وإذا نصب الفعل بعد « حتى » كانت بمعنى « إلى » أو بمعنى « كى » .

فمثال الأول : « لأسيرَنَّ[2] حتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ » .

ومثال الثانى : « لأتُوبَنَّ حتى يغفرَ الله لى » أى : كى يغفر الله لى .

فإذا كانت بمعنى « إلَى » فما بعدها غاية لما قبلها ، كما فى المثال ، وإذا كانت بمعنى « كَيْ » كان ما قبلها سببا لما بعدها .

قوله :

وَبَعْـدَ فَا جَـوَابِ نَفْيٍ ، أوْ طَلَبْ   مَحْضَيْنِ « أَنْ » وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ
والـواوُ كَالْفا إنْ تفدْ مفهُـومَ مَـعْ   كَلاَ تكُـنْ جَلْدًا ، وتظهـر الجـزعْ

نبه فى هذين البيتين : على أَنَّ « أَنْ » تنصب واجبة الاستتار ، بعد الفاء

(١) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .
(٢) فى (جـ) : « لأيسرن » .

فى جواب النفى ، والطاب المحضين .

وإلى هذا أشار بقوله :

وبعدَ فَا جوابِ نفى أوْ طَلَب   مَحْضَيْن   ....

واحترز بقوله : « محضين » من النفى ، الذى ليس بخالص ، وهو النفى الذى يقترن به « إلاَّ » ، نحو قولك : « مَا تَأْتينَا إلاَّ فَتُحدِّثُنَا » ومثله دخول حرف النفى على « زَالَ » نحو : « مَا تَزَالُ تأتينا فتحدثُنا » فالفعل ـ هنا ـ مرفوع بعد الفاء ؛ إذ ليست فى جواب نفى محض .

وتحرز ـ أيضاً ـ بقوله : « مَحْضَيْن » من الطلب بأسماء الأفعال ، أو بما هو فى صورة الخبر .

فمثال الأول : « مَهْ [1] فأُحدِّثُك » .

ومثال الثانى : « حَسْبُكَ الْحَدِيثَ [2] ، فينَامُ النَّاسُ » : فالفعل مرفوع فى المثالين ؛ لأن الطلب فيهما غير خالص ؛ لأنه فى الأول ليس بفعل ، وفى الثانى جملة اسمية : صورتها الخبر ، ومعناها الطلب .

وأجاز الكسائى نصب الفعل ـ ها هنا ـ نظرا إلى المعنى .

وقول المصنف :

.... « أن » وسترُها حتمٌ نَصَبْ

« أنْ » فيه : مبتدأ ، و « نصب » فعل ماض ، فاعله ضمير يعود إلى « أن » والفعل ، والفاعل فى موضع خبر المبتدأ .

---

(١) فى (جـ) : « منه » .

(٢) فى (ب) : « حسبك من الحديث » .

وقوله : « وسترُها حَتْمٌ » جملة من مبتدأ ، وخبر فى موضع الحال من فاعل « نصب » ، و « بعد » فى أول البيت ، متعلق « بنصب » .

والتقدير : وأنْ نصبت فى حال كون سترها حتم بعد فاء الجواب فى النفى ، والطلب المحضين .

وقصر « فَا » للضرورة .

ودخل تحت قوله : « طَلَب [1] » :

الأمر : نحو : « انْزِلْ فأُكرِمَكَ » .

والنهى : نحو : « لا تَدْنُ من الأسَدِ فتسلَمَ » .

والدعاء : نحو : « اغفِرْ لَنَا فَنَدْخلَ الجَنَّةَ » .

والاستفهام : نحو : « أتَزُورُنَا فَأُحْسِنَ إلَيْكَ » ؟

والعرض : نحو : « ألاَ مَاءَ بَارِد فأرْوَى » .

والتحضيض : نحو : « هَلاَّ فعلتَ خيرًا فَتفُوزَ » .

والتمنى : نحو : « لَيْتَ لى مَالا فأنْفِقَ منه » .

فتحصل من هذا :

أن الفاء ينصب الفعل المضارع بعدها فى الأجوبة الثمانية : سبعة فى الطلب ، وواحد فى النفى .

وقد حملوا « لعلَّ » على « لَيْتَ » فنصبوا الفعل المضارع بعد الفاء فى جوابها ، ومنه قراءة حفص ﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ موسَىٰ ﴾ [2] وقوله تعالى :

---

(١) فى (أ) : « والطلب » .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة غافر .

﴿ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ ﴾ (١) ـ بالنصب فيهما ـ .

وهما فى السبع .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أن الواو مثل الفاء : فى نصب الفعل بعدها ، بإضمار « أَنْ » فى الأجوبة الثمانية .

وشرط فى الواو أن يفهم منه الجمعية ، وإلى ذلك أشار بقوله : والواو كالفا إن تفد مفهوم مَعْ .

ومفهوم « مع » هو معنى الجمعية ، ثم مثل لذلك بقوله :

.... لا تكنْ جَلْدًا ، وتظهَر الْجَزَعْ

أى : لا تجمع جلداً ، مع جزع ، فإنهما متنافان .

ومنه قوله (٢) :

٢٩٤ ـ لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ ، وَتَأْتِىَ مثله عارٌ عَلَيْك ـ إِذَا فَعَلْتَ ـ عَظِيمُ

---

(١) من الآية ٤ من سورة عبس .

٢٩٤ ـ (٢) القائل : هو أبو الأسود الدؤلى ، أو للأخطل ، أو لسابق السبربرى ، أو للطرماح ، أو للمتوكل البتى ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٢٤ ، والمقتضب ٢/ ٢٥ ، والجمل ١٩٨ ، وحماسة البحترى ١٧٤ ، والمؤتلف ١٧٩ ، ومعجم المرزبانى ٤١٠ ، وابن يعيش ٧ / ٢٤ ، والخزانة ٣ / ٦١٧ ، والمغنى ٣٦١ (٢٦٤) والشذور ١٣٨ ، ٣١٢ ،أدب الدنيا . . . ١٨ ، والعينى ٤/ ٣٩٣ ، والتصريح ٢/ ٢٣٨ ، والأشمونى ٣/ ٣٠٧ ، والشارح الأندلسى ، وملحقات ديوان أبى الأسود ١٣٠ .

اللغة :

وتأتى : وتفعل ، عار :« والعار »: كل شىء لزم به عيب وعيره الأمر ، ولا تقل بالأمر ، تعايروا : عير بعضهم بعضا » قاموس (العير) .

والمعنى :

لا تنه أيها المعلم عن فعل ، وخلق ، مع إتيانك مثله ، فإنك إن فعلت ذلك لم يسمع نصحك وخالف قولك فعلك ، ولزمك العار العظيم ، الذى تعاب به . =

ومنه فى الاستفهام (١) :

٢٩٥ ـ أتبيتُ ريَّانَ الجفُون منَ الْكَرَى　　وَأَبِيت منكَ بلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ ؟

= **الإعراب :**

« لا » حرف نهى « تنه » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الألف . . والفاعل : مستتر تقديره أنت ، « عن خلق » متعلق بقوله : « تنه » و « تأتى » الواو : للمعية ، وتأتى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا ، بعد واو المعية . . . « مثله » مفعول به ، ومضاف إليه « عار » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هذا عار « عليك » متعلق بقوله : « عار » ، « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ضمن معنى الشرط « فعلت » فعل ، وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب « إذا » محذوف ، دل عليه الكلام « عظيم » نعت لقوله : « عار » .

والشاهد فيه :

قوله : « وتأتى » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو « تأتى » بأن المضمرة وجوبا ، بعد واو المعية ، فى جواب النهى .

٢٩٥ ـ (١) القائل : هو الشريف الرضى ، والبيت من التمثيل ، لا من الشواهد ؛ لأن الشريف الرضى ممن لا يستشهد بشعره ؛ لأنه من المولدين ، والبيت من الكامل ، وانظر ما قاله أبو حيان عنه ٢ / ١٧ الهمع وهو من شواهد المغنى ٦٦٨ ، والهمع ٢/ ١٣ ، والدرر ١٠ ، والأشمونى ٣ / ٢٠٧ ، ويس ١/ ١٨٤ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١ / ٤٩٧ .

اللغة :

أتبيت : « وبات يفعل كذا يبيت ، ويبات ، بيتا ، وبياتا ، ومبيتا ، وبيتوتة ، أى يفعله ليلا . » قاموس (البيت) .

الكرى : النوى . . ليلة الملسوع : مثل فى قمة الشدة ، والمعاناة . . .

والمعنى :

أتقضى ليلك هادئا ، هانئا ، قرير العين نائما ، وأبيت منك كما يبيت الملسوع ، يتلظى بحرارة السم وضراوته ؟

الإعراب :

« أتبيت » الهمزة للاستفهام ، حرف مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب . تبيت : فعل مضارع من بات الناقصة، يرفع الاسم ، وينصب الخبر، والاسم مستتر فيه وجوبا « ريانَ » خبر تبيت ، ريان : مضاف ، و « الجفون » مضاف إليه « من الكرى » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : ريان ، « وأبيت » الواو : واو المعية ، أبيت « بللة الملسوع » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر أبيت ، ليلة : مضاف ، والملسوع : مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

والشاهد فيه :

قوله : « وأبيت » فقد نصب الفعل المضارع بعد واو المعية ، المسبوقة بالاستفهام .

ومنه فى الأمر : « اضربْهُ وتَرَفَّقَ » أى : اضربه مع الرفق .

وفى الدعاء : « أَحْيِنَا بخَيْرٍ وتغْفِرَ لنا » أى : اجمع لنا بين ذلك .

وفى العرض : « ألا نطعمُكَ وتنزلَ منزلاً حَسَنًا » أى : تجمع بين الإطعام ، والمنزل الحسن .

وفى التحضيض : « هَلاَّ تَسِير وَتُسْرِعَ » أى هلا تجمع بين السير ، والإسراع . وفى التمنى : « ليْتَ لى زَوْجًا وتُوَافِقَنِى » أى ليت لى زوجا ، مع حصول الموافقة .

وفى النفى : « ما تَزُورُنَا وتهدىَ شيئا » أى : ما تحصل منه زيارة مع الإهداء .

قوله :

وَبَعْدَ غيرِ النَّفْى جزمًا اعْتمِدْ | إنْ تَسْقُطِ الْفَا ، والجزاءُ قد قُصِدْ
وشرطُ جزْمٍ بعد نَهْى أن تضع | « إن » قَبْلَ « لاَ » دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

نبه فى هذين البيتين : على أنك إذا أسقطت الفاء من الأجوبة الثمانية ، غير النفى انجزم الفعل فى جوابها ؛ لأن ما عدا النفى من الأجوبة طلب ، والطلب فيه معنى الشرط [١] .

فيجزم الفعل فى جواب الشرط المقدر [٢] .

فإذا قلت : « قُمْ أُكْرِمَكْ » .

فالتقدير : إنْ تقُمْ أكرِمك .

---

(١) فى (ب) : « الشرط ، الشرط » .

(٢) انظر الجازم فى ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ شرح المرادى .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وبعدَ غيرِ النفيِ جزمًا اعتَمِدْ إنْ تسقط الفا ....

وقصر الفاء ضرورة .

ثم نبه على أن ذلك لا يكون إلا إذا قصد بالفعل الجواب ، فإن لم يقصد به جواب رفع ، كقـولك : « أَعْطِ تريدُ وجْهَ الله » : فإن « تريدُ » ـ هنا ـ لم يقصد به الجواب ، وإنما قصد به الحال .

التقدير : أعط مريدًا وجه الله .

وإنما استـثنوا النفى من الأجوبة الثـمانية ؛ لأنه يقـتضى تحقـيق العدم ، والطلب شـرط فى المعنى ، والشرط يـقتـضى الشك فى العدم ، والوقـوع ، والشك مناف للتحقيق ، فـلا يفهم الشرط من النفى ؛ لأن الشىء لا يفهم من منافيه .

ثم نبـه المصنف فى البـيت الثـانى : أن شـرط جـزم جـواب النهى إذا أسقـطت الفاء : أن يصح المعنى مع دخـول « إنْ » الشرطيـة ، على « لاَ » ، فتقول : « لا تشتُم الناسَ تُحمَدْ » « فـتحمد » ـ هنا ـ مجزوم ؛ لأنه يصح أن تدخل « إنْ » على « لاَ » فتقول : « إلاَّ تشتم الناسَ تحمدْ » .

بخلاف قولك : « لاَ تَدْنُ مِنَ الأسَدِ يأكُلُكَ » .

« فيأكلُكَ » مرفوع ؛ لأنك لو أدخلت « إنْ » على « لاَ » فقلت : « إلاَّ تدن من الأسد يأكلك » [1] لم يصح المعنى .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

---

(١) سقطت العبارة الآتية من (جـ) : « فيأكلك مرفوع ، لأنك لو أدخلت « إن » على « لا » فقلت : إلا تدن من الأسد يأكلك » .

وشرطُ جَزْم بَعْدَ نَهْيٍ ... البيت .

فقوله : « دُون تخالفٍ يَقَعْ » .

يريد : دون تخالف يقع فى المعنى ، يقتضى عدم الصحة .

وهذا الذى جرى عليه المصنف هو مذهب الجمهور .

وذهب الكسائى : إلى جزم جواب النهى بعد إسقاط الفاء مطلقا . ويقدر بحسب المعنى .

فحيث يصلح مع إبقاء « لا » أبقيت ، كقولك : « لاَ تدْن منَ الأسَدِ تَسْلَمْ » .

فيقدر ـ هنا ـ « إلاَّ تدن . . . » لصلاح المعنى .

وحيث لا تصلح بقاء « لا » تسقطها ، كقولك : « لا تدنُ من الأسد يأكلْك » : فيأكلْك » عنده مجزوم ، وقدر « إنْ » دون « لا » فيقول : « إنْ تَدْنُ مِنَ الأسَدِ يأكُلكَ » [1] .

قوله :

وَالأَمْرُ إنْ كَانَ بغيْرِ « افْعَلْ » فَلاَ   تنْصِبْ جَوَابَهُ ، وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ

نبه فى هذا البيت على أن الأمر إن كان بغير صيغة « افْعَل » انجزم جوابه ، مع إسقاط الفاء ، ولا ينتصب بعد الفاء ، ـ وقد تقدم ـ .

فتقول : « مَهْ أُحْسِنْ إلَيْكَ » ـ بجزم « أُحْسِنْ » ـ ، ولا تقل : « مَهْ فأُحْسِنَ » ـ بالنصب ـ .

---

(١) انظر شبهة الكسائى ، والرد عليه فى ٤ / ٢١٤ شرح المرادى ، وانظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ٢/ ١٢٧ .

وقد أشار المصنف إلى عدم نصب الجواب بعد الفاء ، إذا كان الأمر بغير « افْعَل » بقوله :

وَالأمرُ إنْ كانَ بغير « افْعَلْ فَلاَ تَنْصِبْ [1] جَوابَهُ ....

وإلى جزم الجواب ، بعد إسقاط الفاء بقوله :

.... وجَزْمَهُ اقْبَلاَ

والألف فى « اقْبَلاَ » : بدل من النون الخفيفة .

قوله :

والفعلُ بَعْدَ الْفاءِ فى الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إلَى التَّمنِّى يَنْتَسِبْ

به فى هذا البيت على مذهب الفراء : فى إلحاق الترجى بالتمنى .

فكما ينتصب الفعل بعد الفعل فى جواب التمنى ، كذلك ينتصب بعد الفاء فى جواب الترجى .

وليس ما ذهب إليه الفراء ببعيد ؛ لأن الرجاء داخل تحت الطلب .

والعرب تنصب بعد الفاء فى أجوبة الطلب .

هذا : مع السماع الثابت ، وهو ما تقدم من القراءة المتواترة ، عند ذكر الأجوبة .

قوله :

وَإنْ عَلَى اسْمٍ خَالصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ « أَنْ » ثَابتًا أوْ مُنْحَذِفْ

نبه فى هذا البيت : على أن الفعل إذا عطف على اسم خالص نصب

---

(١) فى (جـ) : « ينتصب » .

(٢) انظر ٤ / ٢١٨ شرح المرادى .

« بأنْ » : ثابتةً ، أو منحذفة .

فقوله : « خَالصٍ » : أى : غير شبيه بالفعل .

فمثال الاسم الخالص قولها [1] :

٢٩٦ ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ ، وتَقرَّ عَيْنِى   أَحَبُّ إِلىَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

---

٢٩٦ ـ (١) القائلة : هى ميسون بنت بحدل الكلبية ، زوج معاوية (رضى الله عنه) وأم ابنه : يزيد ، والبيت من الوافر .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٤٢٦ ، والمقتضب ٢ / ٢٧ ، والجمل ١٩٩ ، والمحتسب ١/ ٣٢٦ ، وابن الشجرى ١/ ٢٨٠ ، وابن يعيش ٧ / ٢٥ ، والخزانة ٣ / ٥٩٢ ، ٦٢١ ، والمغنى ٢٦٧ ، ٢٨٣ ، ٢٦١ ، ٤٧٩ ، ٥٥١ (٢٢٤ ، ٢٦٤) والشذور ٣١٤ ، والعينى ٤ / ٣٩٧ ، والتصريح ٢ / ٢٤٤ ، والهمع ٢/ ١٧ ، والدرر ٢/ ١٠ ، والأشمونى ٣ / ٣١٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

لُبس : استعمال ما يلبس ، عباءة : كساء معروف ، يلبسه الأعراب ، ويقال : عباية « تقر عينى » : تثبت ، وتبرد ، وتريد : السرور ، والارتياح « الشفوف » : جمع شف : الثياب الرقيقة ، التى تحكى ما تحتها . .

والمعنى :

ولبس عباءة فى باديتى ، وسكون نفسى بما حولى ، مما ألفته من مظاهر البداوة أحب إلى من الملابس الناعمة الرقيقة ، التى تشف ما وراءها، وتبرز ما تحتها . . .

الإعراب :

« ولبس » الواو : عاطفة ، حرف ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب : لبس : مبتدأ ، مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، لبس : مضاف ،و « عباءة » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة رفعه الضنة الظاهرة « وتقر » الواو : حرف عطف « تقر » فعل مضارع ، منصوب بأن المضمرة بعد الواو العاطفة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، « عينى » فاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « زحب » خبر المبتدأ ، الذى هو « لبس » ، « إلى » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « أحب » ، « من لبس » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « أحب » لبس : مضاف ، و « الشفوف » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

والشاهد في البيت :

قولها : « وتقر عينى » حيث نصبت الفعل المضارع « بأن » مضمرة جوازًا ، بعد واو العطف ، التى تقدمها « لُبس » وهو اسم خالص من التقدير بالفعل .

« فتقرَّ » منصوب « بأن » المضمرة ، ولو كانت مظهرة لكان أحسن .

وإنما نصبوا « بأن » لتكون ـ مع الفعل ـ بتأويل المصدر ، فيصح عطف المصدر على المصدر .

ومثال عطف الاسم غير الخالص : « الطَّائرُ فيغضبُ زيدٌ الذُّبابَ » « فيغضب » ـ هنا ـ مرفوع ؛ لأن الطَّائرُ اسم فاعل شبيه بالفعل ، لوقوعه صلة الألف ، واللام ، فهو اسم غير خالص ، إذ التقدير : الذى يطير ، فيغضب زيدٌ الذُّبابُ .

وقول المصنف : « أنْ » فاعل « تَنصبه » و « ثابتًا » حال من « أن » و« منحذف » معطوف عليه ، فهو حال .

التقدير : ينصبه لفظ « أنْ » فى حال كونه ثابتا ، أو منحذفا .

ووقف على « منحذف » بالسكون ، ولم يبدل من التنوين ألفا ، على لغة من وقف على المنصوب كالمرفوع ، والمجرور . من غير إبدال .

قوله :

وَشَذَّ حَذْفُ « أَنْ » ونَصْبٌ فى سِوَى مَا مرَّ ، فاقْبلْ منْهُ ما عَدْلٌ رَوى

لما بين حيث يجوز حذف « أَنْ » وحيث يجب : نبه فى هذا البيت على أنها قد تحذف شذوذًا ، فى غير الأماكن التى ذكر .

وإلى ذلك أشار بقوله :

وَشَذَّ حَذْفُ « أَنْ » وَصْبٌ فى سِوَى مَا مَرَّ ....

يعنى وشذ حذف « أن » مع بقاء النصب فى غر ما مر من الأماكن .

ثم قال :

.... فاقبل منه ما عدل روى

فنبه على أنه لا يقبل من حذفها ـ فى غـير ما مر ـ إلا ما ورد [illegible] فيوقف عنده ، ولا يقاس عليه .

فمن ذلك قولهم فى المثل : « تَسْمَعَ بالْمُعَيْدِىِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرا[illegible] » فيمن رواه بنصب « تَسْمَعَ » .

وسمع من بعضهم : « خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ » ـ بنصب « يأخذك » ـ يريد : قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكَ .

---

(١) ورد المثل فى مجمع الأمثال للميدانى (١ / ١٣٦ ، ١٣٨)
« تَسْمَعُ بالمعيدىّ خيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »
ويقول الميدانى : « ويروى : « لأن تسمع بالمعيدى خير » .
وأن تسمع ويروى : « تسمع بالمعيدى لا أن تراه » والمختار « أن تسمع »
يضرب لمن خبره خير من مرآه » .
وقد ذكر الميدانى الروايات ، ثم ذكر قصته .
انظر ١ / ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨

عـــوامل

الجـــــزم

بــلاَ ، وَلاَمٍ طَالِبًا ضَـعْ جَزْمَـا فِى الفِعْـلِ ، هكَذَا بِلَـمْ ، وَلَمَّا
وَاجْزِمْ بِإِنْ ، وَمَنْ ، ومَا ، ومَهْمَا أَىٍّ كَـذَا أَيَّـان أَيْـنَ إِذْمَـا
وحيثمـا أَنَّـى ، وَحَـرْفٌ إِذْمَـا كإِنْ وَبَاقِـى الأدَوَاتِ أَسْمَـا

هذا الباب : وضعه جوازم الفعل المضارع ، فقال :

بلاَ ، ولامٍ طالباً ضَعْ جَزْمَا فِى الْفِعْلِ ....

فذكر أنّ « لاَ » ، « واللاَّم » تجزم [1] بهما ، إذَا قصدت بهما الطلب .

ومراده : « لاَ » التى للنهى ، أو الدعاء ، كقولك : « لاَ تفْعَلْ شرا » وفى الدعاء : « لاَ تُعَذِّبْنَا بالنَّارِ » .

ومراده باللام : « لام الأمر ، والدعاء »: كقوله تعالى : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ [2] .

وفى الدعاء : « لتغفر لَنَا رَبَّنا » .

ولام الأمر ، والدعاء مكسورة : فإن وقعت بعد الفاء ، والواو كان المختار تسكينها .

ولذلك : أجمع القراء عليه ، إلاَّ فى قوله تعالى : ﴿ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [3] .

---

(١) فى (ب ، جـ) « يجزم بهما » . (٢) من الآية ٧ من سورة الطلاق .
(٣) من الآية ٢٩ من سورة الحج .

وقوله تعالى : ﴿ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ (١) .

وإن وقعت بعد « ثمَّ » كان الحكم بالعكس .

ولأجل هذا قرأ به بعضهم ، دون بعض .

وتدخل هذه اللام على الفعل المضارع مطلقا ، إلا أن ذلك مع فعل المخاطب ، المبنى للفاعل ، كقول (عليه السلام) : « لتأخذوا مَصَافَّكُمْ » (٢) .

وإنما قل ذلك عندهم : لأنهم استغنوا عن ذلك بصيغة « افْعَل » .

ثم ذكر أن من الجوازم « لَمْ ، ولَمَّا » .

فامَّا « لَمْ » : فتنفى الفعل المضارع ، وتصير معناه ماضيا ، ولا يلزم اتصال نفى فعلها بالحال .

وأما « لَمَّا » : فالمراد بها : النافية ، لا التى بمعنى « حِين » كقولك : « لَمَّا قَامَ زَيْدٌ قامَ عمروٌ » .

ولا التى بمعنى « إلاَّ » كقوله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (٣) ـ فيمن قرأه مشددا ـ .

فالجازمة إذَنْ : هى « لَمَّا » النافية .

وهى « كَلَمْ »فى صرف المضارع إلى الماضى،إلا أن نفيها متصل بالحال .

وهذه الجوازم التى ذكرها فى البيت هى التى تجزم فعلا واحداً .

ثم عدد فى البيت الثانى ، والثالث : الجوازم الشرطية .

---

(١) من الآية من سورة العنكبوت .

(٢) انظر المرادى ٤ / ٢٢٨ ، وانظر كذلك ضبط لام الأمر . . ٤ / ٢٢٩ ، وما بعدها ـ المرادى .

(٣) من الآية ٤ من سورة الطارق .

وهي التي تجزم فعلين .

فبدأ « بإنْ » لأنها أصل باب الشرط ، وما عـداها ملحق بها ، لتضمنها معناها .

وتقضي « إنْ » وسائر أخواتها جملتين :

الأولى : يقـال لها شـرط ، والثـانيـة : جزاء ، نحـو : « إنْ تكرِمْنِي أُكرِمْكَ » ـ وسيأتي ذلك ـ .

ثم ذكر بعد « إنْ » « مَا » كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تفعلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ (١) .

ثم ذكر « منْ » كقوله تعالى : ﴿ من يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾ (٢) . ثم ذكر « مهما » كقوله تعالى : ﴿ مهْمَا تأْتنا به مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) .

ثم ذكر « أيًّا » نحـو قـوله تعـالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى ﴾ (٤) .

ثم ذكر « متَى » نحو : « متَى تقُمْ أقُمْ » .

ثم ذكر أيَّان » نحو : « أيَّانَ تَفْعَلْ أفعَلْ » .

ثم ذكر «أيْنَ» نحو قوله تعالى: ﴿ أيْنَمَا تكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾(٥) .

ثم ذكر « إذْما » نحو : « إذْمَا تَقُمْ أَقُمْ » .

---

(١) ... ١٩١ من سورة البقرة .
(٢) من الآية ١٢٢ من سورة النساء .
(٣) ... ١٣٢ من سورة الأعراف .
(٤) من الآية ١١ من سورة الإسراء .
(٥) ... ٧٨ من سورة النساء .

ثم ذكر فى البيت الثالث بقيتها ، وهما : « حيثُما ، وأنَّى » كقولك : « حيثما تجلسْ أجْلِسْ » و « أنَّى تَذْهَبْ أَهَبْ » .

ثم نبه على أن « إِذمَا » حرف « كإِنْ » وأن باقى أدوات الشرط مما ذكر أسماء .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَحْرفٌ إذْمَا كإنْ ، وباقى الأدوات أسما

وهذا الذى ذكره المصنف من إنَّ « إِذْمَا » حرف : هو الأصح .

ومن قال بذلك : رأى أنها سلبت الدلالة على الزمان الماضى ، وقرنت « بمَا » الزائدة لزوما [1] ، فدخل معنى الحرف ، وهو « إِنْ » .

من الناس من جعلها اسما ، باقية على أصلها .

ومذهب المصنف - أيضاً - فى أن باقى الأدوات أسماء هو الأصح .

واستثنى بعضهم « مَهمَا » فجعلها حرفا .

قوله :

فعلَيْن : يَقْتَضِين شَرْطٌ قُدِّمَا يتْلُو الجزاءُ ، وَجَوابًا وُسِمَا

ومَاضِيَيْن ، أَوْ مُضَارعَيْن تُلْفيهما ، أَوْ مُتَخَالفَيْن

وبَعْد مَاضٍ رفْعُكَ الْجزَا حَسَنْ وَرَفْعُه بعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

نبه فى هذه الأبيات : على أن أدوات الشرط الجازمة تقتضى فعلين :

يقال للأول : شرط ، وللثانى : جزاء ، وجواب .

وقد أشار إلى اقتضاء هذه الأدوات فعلين بقوله :

(١) فى (جـ) : « ولزوما » .

« فِعلَيْن يَقْتَضين » .

والنون من « يقتضين » فاعل ، راجع إل أدوات الشرط الجازمة .

وأشار إلى أن الفعل الأول يسمى شرطا بقوله : « شرط قدّم » وأشار إلى أن الثانى يسمى جزاء ، وجوابا بقوله : « يَتْلُو الْجَزَاءُ ، وجوابًا وُسِمَا » .

« فالجزاء » فاعل « بيتْلُو » .

والتقدير : يتلوه الجزاء .

والضمير المحذوف من « يتلوه » عائد على الشرط .

ومعنى « يتلوه » : يتبعه ، و « جَوَابا » منصوب « بوُسِم » .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أن هذين الفعلين ، الواقعين فى الشرط ، والجزاء .

إما : مضارعيين ، وهو : الأصل ، كقوله تعالى ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ ﴾ (١) .

والجزم فى الفعل الأول فى هذه الصورة حتم .

وأما الثانى : فالجزم فيه هو المشهور .

وقد جاء رفعه شاذا فى قراءة طلحة : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ (٢) - برفع يدرككُم - .

وإما أن يكونا ماضيين ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾(٣)

---

(١) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٧٨ من سورة النساء .

(٣) من الآية ٨ من سورة الإسراء .

فالفعلان فى موضع جزم .

وهذه الصورة : تلى الصورة الأولى فى الكثرة .

وإما أن يكونا مختلفين :

يشتمل على صورتين :

إحداهما : أن يتقدم الماضى ، ويتأخر المضارع : فجزمه هو الأكثر .

ويجوز رفعه ، وعليه قول الشاعر (١) :

٢٩٧ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ   يقُولُ : لاَ غَائِبٌ مَالِى ، وَلاَ حَرِمُ

---

٢٩٧ - (١) **الشاعر :** هو زهير بن أبى سلمى ، المزنى فى هرم بن سنان المرى ، وهو من البسيط .

البيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٣٦ ، والمقتضب ٢/ ٦٨ والمحتسب ٢/ ٦٥ ، والإنصاف ٣٦٤ ، وابن يعيش ٨/ ١٥٧ ، والمغنى ٤٢٢ (٢٨٣) والشذور ٣٤٩ ، والعينى ٤/ ٤٢٩ ، والتصريح ٢/ ٢٤٩ ، والهمع ٢/ ٦٠ ، والدرر ٢/ ٧٦ ، والأشمونى ٤/ ١٧ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٥٣ .

اللغة :

خليل : صاحب خلة ، أى : فقر ، والمراد : فقير محتاج ، مسأله : طلب العطاء ، حرم : محرم ممنوع .

والمعنى :

إن وفد على هرم بن سنان يوم مسألة فقير محتاج ، مختل الحال ، فإنه يرده بما أمل منه ، ولا يعتذر بغياب مال أو بحرمان السائل من العطاء .

الإعراب :

« وإن » الواو : على حسب ما قبلها « إن » حرف شرط جازم ، يجزم فعلين أولهما فعل الشرط ، والثانى جوابه ، وجزاؤه ، « أتاه » أتى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف ، فى محل جزم فعل الشرط ، وضمير الغائب مفعول به فى محل نصب ، والضمير عائد إلى هرم بن سنان « خليل » فاعل « أتى » مرفوع بالضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب « بأتى » يوم مضاف ، و « مسألة » مضاف إليه « يقول » فعل مضارع جواب الشرط ، مرفوع بالضمة الظاهرة « لا » نافية « غائب » مبتدأ ، « مالى » فاعل « بغائب » سد مسد خبره ، ويجوز أن يكون « غائب » خبرا مقدما ، و« مالى » مبتدأ مؤخر ، مال : مضاف ، وياء المتكلم ، مضاف إليه « ولا » الواو : عاطفة « لا » زائدة لتأكيد النفى « حرم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا أنت حرم . =

ومذهب سيبويه : فيما ورد من مثل هذا بالرفع : أنه مؤخر من تقديم ، وليس بجواب .

والجواب محذوف والتقدير : يقول : إن أتاه خليل يوم مسألة يقل ، وحذف الجواب لدلالة يقول الأول عليه .

ومذهب المبرد : أن الفاء محذوفة ، وهى فى الجواب .

والتقدير : فهو يقول :

وهذه الصورة تلى الصورة الثانية فى الكثرة .

الصورة الثانية : من المختلفين :

أن يتقدم المضارع ، ويتأخر الماضى .

وهذه الصورة أقل الصور .

ولابد من الجزم فى المضارع فى هذه الصورة ، كقول الشاعر [1] :

٢٩٨ ـ مَنْ يكدْنى بسيِّئٍ كُنْت منْهُ   كَالشَّجَا بَيْـنَ حَلْقِـهِ ، وَالوَرِيـدِ

= **الشاهد فى البيت :**

قوله : « يقول » حيث رفع جواب الشرط ، لكون فعل الشرط ماضيا ، وهو قوله : « أتاه » .

ونفصل ذلك بعض تفصيل ، فنقول :

يرى بعض المتأخرين : أن رفع الجزاء فى هذه الحالة أحسن من جزمه ، وليس ذلك صحيحا .

ويرى سيبويه : أن الرفع على تقدير حذف الجواب ، وتقدير الكلام : يقول : لا غائب مالى ، إن أتاه خليل يقل ذلك ، فالجواب محذوف لدليل . ويرى المبرد : أن الرفع على تقدير الفاء ، وتكون جملة الجواب اسمية . والتقدير : إن أتاه خليل يوم مسألة فهو يقول :

وذهب جماعة : إلى أن عمل الأداة لما لم يظهر أثره فى فعل الشرط ، لمضيه ضعف عن العمل فى الجواب ، فجاء مرفوعا .

وانظر الدراسة المستفيضة عن الشاهد فى كتابنا الكواكب الدرية ، الجزء الثالث رقم الشاهد (١٨) .

٢٩٨ ـ (١) الشاعر : هو أبو زيد الطائى ، والبيت من الخفيف . .

وقد أشار المصنف إلى هذه الصور الأربع بالبيت الثانى ، حيث قال :

وَمَاضِيَيْنِ ، أَوْ مُضَارِعَيْن .... البيت .

وكان حقه أن يقدم المضارعين ، لأصالتهما ، ولكن حكم عليه النظم .

ودخل تحت قوله : « أو متخالفين » : الصورتان ، الأخيرتان .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن رفع الجزاء إذا كان الشرط ماضيا حسن .

وإلى ذلك أشار بقوله :

وَبَعْدَ مَاضٍ رفعُك الجزا حسن ....

= وهو من شواهد المقتضب ٢/ ٥٩ ، والمقرب ٥٩ ، والخزانة ٣/ ٦٥٤ ، والعينى ٤/ ٤٢٧ ، والأشمونى ٤/ ١٧ ، والشارح الأندلسى ، وجمهرة القرشى ٢٦٣ ، وديوانه ٥٢ .

اللغة :

الشجا : ما ينشب فى الحلق من عظم ، أو غيره ، الوريد : « عرق تزعم العرب أنه من الوتين ، وهما وريدان ، مكتنفا صفحتى العنق ، مما يلى مقدمه ، غليظان » المختار (ورد) .

والمعنى :

من يدبر لى سوءا ، أو يلحق بى ضررا كنت منه مثل الشجا ، الناشب فى الحلق ، والوريد .

الإعراب :

« من » اسم شرط جازم . . مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « يكدنى » يكد : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً « كنت » كان الناقصة ، والتاء اسم كان ، والفعل الناقص فى محل جزم جواب الشرط « منه » متعلق بمحذوف « كالشجا » متعلق بمحذوف خبر كان « بين » ظرف ، متعلق بالخبر ، بين : مضاف ، و« حلق » مضاف إليه ، حلق : مضاف ، والضمير : مضاف إليه « والوريد » عاطف ، ومعطوف على « حلقه » .

الشاهد فى البيت :

قوله : « يكدنى . . كنت » حيث جاء فعل الشرط فعلا مضارعا ، وهو : « يكدنى » وجاء الجزاء فعلا ماضيا « كنت » على قلة ما ورد من ذلك .

يريد : أنه حسن بالنسبة إلى رفع الجزاء ، إذا كان الشرط مضارعا .

وأما بالنسبة إلى الجزم فالجزم أحسن ـ كما تقدم ـ .

ثم نبه على أن رفع الجزاء إذا كان الشرط مضارعا ضعيف وإلى ذلك أشار بقوله :

.... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

يعنى : رفع الجزاء ، بعد شرط مضارع وهن ، أى : ضعف .

قوله :

وَاقرُنْ بِفَا حَتْماً جواباً لَوْ جُعِلْ شَرْطاً لإِنْ ، أَوْ غَيْرِها يَنْجَعِلْ

وتخلُفُ الفاءَ إِذَا المُفَاجَأهْ كإِنْ تجد إذا لنَا مكَافأهْ

نبه فى هذين البيتين على حكم الفاء فى جواب الشرط :

فذكر أن الجواب إن كان مما لا يجوز أن يجعل شرطا ، « لإِنْ » وأخواتها فلابد من اقترانه بالفاء .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

واقرنْ بفَا حتماً جواباً لو جُعِلْ .... البيت .

وقصر « بفا » ضرورة .

وقوله : « لإنْ » أو غيرها ، أراد بغيرها : أخواتها من أدوات الشرط .

والجواب الذى لا يصح أن يجعل شرطا : هو الفعل الماضى غير المتصرف ، نحو : « إِنْ تقُمْ فَلَيْس زَيْدٌ بقَائمٍ » .

---

(١) فى (ب) : « ماضيا » .

أو فعل طلب ؛ نحو : « إنْ لَقيتَ زَيْداً فبلِّغْهُ رِسَالَتِى » أو الفعل غير المجرد من « قَدْ » ، و « لام » التأكيد : ماضيا ، أو مضارعا ، نحو : « إنْ تقمْ فقدْ قَامَ زَيدٌ » أو « فقد يَقُومُ زَيْدٌ » .

ومثال لام التأكيد : « إنْ تَقْم فَلَقَدْ قَامَ زَيْدٌ » أو « فليقومنَّ » .

أو النفى « بإنْ » أو « مَا » نحو: « فإنْ ذَهَبْ زَيدٌ » أو « فما ذهب زيدٌ » أو « فإن يذهب زيد» أو فما ذهب زيد » .

والجملة الاسمية نحو : « إن تَقم فَأنَا قَائمٌ » .

فإن جاء شئ من هذه المواضع من غير فاء فهو ضرورة .

قال الشاعر [1] :

٢٩٩ ـ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ الله يَشْكُرُها ....

---

٢٩٩ ـ(١) : **الشاعر :** هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت (رضى الله عنه) أو حسّان نفسه ، أو كعب بن مالك ، والبت من البسيط .

والشاهد من شواهد الكتاب ١/ ٤٣٥ ، ٤٥٨ ، والنوادر ٣١ ، والمقتضب ٢/ ٧٢ ، ومجالس العلماء للزجاجى ٤٣٢ ، والخصائص ٢/ ٢٨ ، والمنصف ٣/ ١١٨ ، والمحتسب ١/ ١٩٣ ، وابن يعيش ٩/ ٢ ، ٣ ، والمقرب ٥٩ ، والخزانة ٣/ ٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٤/ ٤٥٧ ، والمغنى ٥٦ ، ٩٨ ، ١٣٩ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٥١٧ ، ٤٣٦ ، ٦٤٧ (٦٥ ، ١٠٠ ، ١٥٩) والعينى ٤/ ٤٢٣ ، والتصرح ٢/ ٢٥٠ ، والأشمونى ٤/ ٢٠ ، والشارح الأندلسى ، والبت ليس فى ديوان حسان (رضى الله عنه) والبيت بتمامه :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشرُّ بالشرِّ عنْد الله مثْلاَن

اللغة :

الحسنات : يريد بذلك : ما حسن من قول ، أو فعل .. بميزان الشرع ، ومنهجه ...

والمعنى :

من يعمل الصالحات ، وهو مؤمن فإن الله (عز وجل) يشكر عمله ، ويضاعف له الجزاء منة منه ، وكرما ، وتفضلا ، وتوددا ... =

فحذف الفاء ، والتقدير : فالله يشكرها .

وقد جاء فى الصحيح : « فإن جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها » .

المراد : وإن لم يجئ فاستمتع .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن « إذا » التى للمفاجأة قد تأتى عوضا عن الفاء فى الجواب لما بينهما من المناسبة ، لكونهما لا يقعان ابتداء .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (1) .

التقدير : فهم يقنطون .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وتخلف الفاء إذَا المفاجأة ....

« فالفاء » مفعول « بتخلف » و «إذا » الفاعل .

ثم مثل بقوله :

.... إن تَجد إذَا لَنَآ مُكَافَأَة

التقدير : فلنا مكافأة .

= **الإعراب :**

« من » اسم شرط جازم . . فى محل رفع مبتدأ « يفعل » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم « بمَنْ » وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله مستتر جوازا ، تقديره هو « الحسنات » مفعول به ، منصوب بالكسرة . . . « الله » لفظ الجلالة مبتدأ ، وجملة يشكرها : من الفعل ، والفاعل المستتر ، والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ ، وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

والشاهد فيه :

قوله : « الله يشكرها » حيث حذف الفاء ضرورة ، وكان عليه أن يقول : فالله يشكرها

قوله :

والفعلُ منْ بعدِ الجزا إن انْ يقترِنْ   بالفا أو الواوِ بتثْليث قَمِنْ
وجَزَمٌ ، أو نصب لفعْلٍ إثْرَ فَا   أوْ واو انْ بالجُملتيْنِ اكْتنفَا

نبه في هذين البيتين على مسألتين :

الأولى : إذا عطف فعل مضارع بالفاء ، أو بالواو على الجـــزاء المجزوم جاز فيه ثلاثة وجوه ·

الجزم : عطفا علي الجزاء ·

والرفع : على الاستئناف ·

والنصب : على تقدير " أن " لأن الجزاء غير محقق الوقوع فأشبه الاستفهام ، فجعل الواقع بعده كالواقع في جواب الاستفهام ·

وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى : ﴿ **يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ** ﴾ [1] ·

فالجزم : عطف علي « يُحَاسِبْكُم » ·

والرفع : على الاستئناف [2] ·

والنصب : على تقدير « أنْ » ·

وهي في غير السبع ، والأوليان في السبع ·

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

والفعل من بعد الجزا إن يقترن .... البيت ·

فقصر « الجزاء » ضرورة ، وكذلك « الفاء » ·

---

(١) من الاية ٢٤ من سورة البقرة ·

(٢) يعزز ذلك ما جاء في تفسير الجلالين (١ / ٢٣٦) « عطفا على جواب الشرط » · ويؤكد ذلك العلامة الجمل (١/ ٢٣٧) « والرفع علي الاستئناف » ·

وقوله : « بتثليث قمن » : تنبيه علي الوجوه الثلاثة المذكورة ومعنى « قمن » : حقيق .

وعين العطف بالفاء ، والواو تحرزا من العطف « ثُمّ » فإنه لا يجوز فيه إلا الرفع ، والجزم، ويمتنع النصب .

المسألة الثانية : مما ذكره : حكم المعطوف ، إذا توسط بين الشرط ، والجزاء .

وعليها تكلم في البيت الثانى :

فيجوز فيه: الجزم بالعطف على فعل الشرط، والنَّصب علي إضمار «أنْ» فتقول : « إنْ تكرمْنى ، وتكن معى[1] أحسن إليك » .

« فأحسن » هو الجزاء و « تكن » هو المعطوف على فعل الشرط ،

فيجوز فيه : الجزم ، والنصب .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وَجَزْمٌ،اوْ نَصبْ لفعل[2] إثر فَا أَوْ واَوٍ ...... البيت .

فعين العطف بالفاء والواو تحرزا من العطف « بثُمَّ » لأن النصب لايجوز معها .

وقصر «الفاء » ضرورة .

ثم نبه على أن المعطوف يكون بين جملتى الشرط ، والجزاء بقوله : « إنْ بالجُملتين اكتُفاَ » .

---

(١) فى (أ) : « معنا » .

(٢) فى (ج) : « بفعل » .

يعني : جملتى الشرط ، والجزاء .

ونقل حركة همزة « إنْ » إلى تنوين « واو » .

قوله :

والشَّرطُ يُغْنِى عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يأتِى إنِ الْمعَنَى فُهِمْ

نبه فى هذا البيت على أن الجزاء قد يحذف ، ويستغنى عنه بالشرط ، إذا كان الجزاء معلوما ، وقد أشار إليه بقوله :

والشرطُ يغنى عن جَوَاب قد عُلِم ....

ثم ذكر فى بقية البيت : أن العكس قد يجوز ، وهو حذف الشرط ، وإبقاء الجزاء ، ولابد - أيضاً - أن يكون مفهوما .

وإلى ذلك أشار بقوله :

.... والعكسُ قَدْ يأتي إنِ المعنَى فُهِمْ

أما حذف الجزاء فعلى وجهين :

أحدهما أن يتقدم على الشرط ماهو الجواب فى المعنى ، نحو « أُقْسِمُ إنْ تَقُمْ » .

والثانى : ألا يتقدم شىء من ذلك ، ولكن يكون الجواب معلوما من المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِن اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ ﴾(1) .

التقدير : فافعل .

فحذف جواب الشرط للعلم به .

---

(1) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام .

وأمَّا حذف الشرط فهو قليل ، وقد نبه على قلته بقوله : « قَدْ يَأْتِى » .

وحذفه : إما مع حرف الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾(١).

التقدير : إن افتخرتم بقتلهم ، فلم تقتلوهم ، فحذف « إِنْ» مع فعل الشرط بعدها .

وإما أنْ يحذف الشرط ، وتترك أداته كقول الشاعر (٢).

٣٠٠ ـ فَطَلِّقْهَا ، فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

أراد : وإلا تطلقها يعل :

---

(١) من الآية ١٧ من سورة الأنفال .

٣٠٠ - (٢) :القائل : هو محمد بن عبد الله الأنصارى ، المعروف بالأحوص والبيت من الوافر .
وهو من شواهد الكتاب ١/١٩٥ ، والإنصاف ٧٢ ، واالمقرب ٦٠ ، والمغنى ٦٤٧ (٣١٩)
والشذوذ ٣٤٣ ، والعينى ٤ / ٤٣٥ ، والتصريح ٢ / ٢٥٢ والهمع ٢/٦٣ ، والدر ٢/ ٧٨ ،
والأشمونى ٤/٢٥ ، ويس ١/١٩٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

كفء : نظير ، ومكافئ ، ومماثل ، مفرق : وسط الرأس ، الحسام : السيف ، من الحسم .

والمعنى :

طلق هذه الحسناء ، فلست لها نظيرا ، وإن لم تفعل ضربت بالسيف على مفرق رأسك ، وفارقتها بالموت .

الإعراب :

« فطلقها » الفاء : على حسب ماقبلها « طلق » فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوبا ، وضمير الغاذبة مفعول به « فلس » الفاء : حرف دال على التعليل ، ليس ، فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسم «ليس » «لها» جار ، ومجرور متعلق بقوله : كفء « بكفء » الباء : حرف جر زائد ، وكفء ، خبر ليس منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « وإلا » الواو : حرف عطف ، إلا مؤلفة من « إنْ » الشرطية ، ولا النافية ، وفعل الشرط محذوف ، يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإلا تطلقها « يعل» فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والضمة قبل الواو =

فحذف « تطلقها » (١) وأبقى «إن » .

وهذا كثير بالنسبة إلى الأولى .

وقد يحذف الشرط ، والجزاء معا ، وتترك أداة الشرط ، قال الشاعر (٢):

٣٠١ ـ قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَاسَلْمَى وإِنْ كَـــانَ فَقِيــراً مُعْدِمًا قَالَتْ : وإن

أرادت : وإن كان فقيراً معدمـا فأنا راضية به .

قوله :

= دليل على والواو «مفرقك » مفعول به ، ومضاف إليه « الحسام » فاعل ، مرفوع بالضمة .

والشاهد فيه :

قوله : « وإلاَّ يَعْلُ » حيث حذف فعل الشرط ، ولم يذكر في الكلام إلا الجواب ، والتقدير : وإلا تطلقها يعل . .

(١) سقط من (أ) لفظ : « تطلقها » .

٣٠١ - (٢) القائل : هو الراجز رؤية ، والشاهد من الرجز .

والشاهد من شواهد المقرب ٦٠ ، والخزانة ٣ / ٦٣٠ ، والمغنى ٦٤٩ (٣١٦) والعينى ١ / ١٠٤ ، والتصريح ١ / ١٩٥ ، والهمع ٢ / ٦٢ ، والدرر ٢ / ٧٨ ، والأشمونى ١ / ٣٣ ، ٤ / ٢٦ ، والشارح الأندلسى ، وملحقات ديوانه ١٨٦ .

اللغة :

سلمى ، وسليمى : لواحدة ، معدما : من العدم : عدم الوجد .

والمعنى :

قالت بنات العم لسلمى : ماترين : إن كان فقيرا مملقا ؟ فأجابتهن سلمى : لقد رضيت به مع فقره ، وعدمه .

وجاء الشاهد ضمن مايلي :

قالت : سليمي : ليت لي بعلا يمن يغسل جلدي ، وينسيني الحـــزن

وحاجة ما إن إليـها من ثمـــن ميسـورة قضـاؤها منـــه ، ومـن

قالت بنات العـــم ياسلمى ، وإن كان فقيراً معدما ، قالــت : وإن

الإعراب :

« قالت » فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « بنـات » فاعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة « بنات » :مضاف « العم» مضاف إليه،مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « يا » =

وَاحْذِفْ لَدَيَ اجْتِمَاعِ شَرْطٍ،وَقَسَمْ جَــوَابَ مَا أَخَّــرْتَ فَهُــو مُلتَزَمْ
وَإِنْ تَوَالَيَــا ، وَقَبــلُ ذو خَبَــــرْ فَالشَّـــرطَ رَجِّــحْ مُطْلَقاً بلاَ حَذَرْ
وَرُبَّمــا رُجِّــحَ بَعْــــدَ قَسَــمِ شَرْطٌ بِــلاَذِى خَبَرٍ مُقَـــدَّمِ

هذه الأبيات نبه فيها على حكم جواب الشرط ، والقسم ، إذا اجتمعا

فذكر أنهــما إذا اجتمعــا تحذف جواب المؤخر منهمــا ، وتأتى بجواب المقدم فتقول : « إِنْ تُكْرِمنى واللّه اكرمْكَ » .

فتجزم « أُكْرِمْكَ »؛لأنه جــواب الشرط، وتحـذف جـواب القسم لتأخره .

وتقول في العكس : « وَاللَّه إنْ تكْرِمنيِ لأُكْرِمَنَّكَ » :

« فَلأُكرِمنَّكَ » جواب القسم ، وحذف جواب الشرط لتأخره .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

= حرف نداء « سلمى » منادى « وإن » حرف شرط جازم. « كان » فعل ماض ناقص ،فعل الشرط، واسم كان مستتر « فقيرا » خبر كان « معدما » صفة لخبر كان ، أو خبر ثان لها ، وجواب الشرط محذوف ، دل عليه ماتقدم من الكلام ، والتقدير : وإن كان فقيرا معدما ترضين به « قالت » فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث والفاعل مستتر ، يعود على سلمى ، « وإن » إن : شرطية ، حذف شرطها ، وجوابها ، لأن الكلام يدل عليه ، والتقدير : وإن كان فقيرا معدمــا رضيته ، أو فأنا به راضية ، وجملتا الشرط ، والجواب فى موضع نصب مقول القول .

والشاهد فيه :

حذف الشرط ، والجزاء معا ، وبقاء أداة الشرط ، والتقدير : وإن كـان فقيرا معدما فأنا راضية به ، أو وإن كان فقيرا معدما رضيته ، انظر ٤ / ٣٥ الأشمونى .

وقد لحظ لنا أن الشارح الأندلسى قال : « وإنَ ، وَإنَ » ولـم يلحق التنوين ، الذى يطلق عليه تنوين الغالى من : الغلو والإفراط .

وعدم إلحاق التنوين ثابت في المخطوطات كلها .

وذلك : لأن التنوين في ذلك زائد علي الوزن ، وأن الـوزن لا يستقيم إلا بحذفه ، ومـن ذلك أهمله : انظر ١/ ٣٣ حاشية الصبان .

واحْذِف لدىَ اجْتمَاعِ شَرْطٍ ، وقَسَمْ .... البيت .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الشرط ، والقسم ، إذا اجتمعا ، وكان قبلهما ما يحتاج إلى خبر رجح الشرط : سواء كان متقدما ، أو متأخرا فيذكر [1] جواب القسم ، فتقول : « زَيدٌ واللَّه إنْ تكرِمْهُ يكرمْك » :

« فيكرمْكَ » جواب الشرط ، وإنْ كان متأخرا ، وحذف جواب القسم ، وإن كان متقدما ؛ لأنه قد ترجح الشرط لكونه خبرا عن المبتدأ المتقدم .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وإنْ توَاليَا ، وقَبل ذُو خَبَرْ فالشَّرْطَ فالشَّرْطَ رَجِّحْ .. البيت .

« فالشرط » مفعول « برجِّح » و « مطلقاً » يعنى به : سَواءتقدم الشرط أو تأخر .

ومعنى « تواليا » جاء أحدهما بعد الآخر .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن الشرط قد ترجح - مع تأخيره - من غير تقدم ذى خبر : فيذكر جوابه : ويحذف جواب القسم .

إلا أن ذلك قليل .

ومنه قوله [2] :

٣٠٢ - لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادقاً أَصُمْ فى نَهارِ الْقَيْظِ للشَّمْسِ بَادِياَ
وأَرْكَبْ حِمَاراً بيْنَ سَرْجٍ ، وفَرْوَةٍ وَأُعر منَ الخَاتَامِ صُغْرىَ شمَاليَا

(١) فى (ج) : « فتذكر جوابه » .

٣٠٢ - (٢) : القائلة : امرأة من عقيل ، وهما من الطويل .

والأول: من شواهد الخزانة ٤ / ٣٥٨ ، والمغنى ٢٣٦ (٢٠٨) والعينى ٤/ ٤٣٨ ، والتصريح =

«فأصمْ» جواب الشرط ، وإن كان القسم قد تقدم، من غير تقدم ذى خبر .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وربما رجح بَعْدَ قَسم .... البيت .

= ٢ / ٢٠٤ ، والهمع ٢ / ٤٣ ، والدرر ٢ / ٥٠ ، والأشمونى ٤ / ٢٩ ، والشارح الأندلسى والثانى من شواهد : التصريح ٢ / ٢٥٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

القيظ : شدة الحر ، وحمار الصيف ، السرج : ما يوضع على الدابة ، فروة : الفروة : التى تلبس. . .والجمع الفراء « مصباح (فرى) ، الخاتام : لغة فى الخاتم

والمعنى :

تتنصل الشاعرة من شيء قيل ، فتقول : لئن كان ما نسب إلى اليوم صادقا لأعذبن نفسى بالصوم فى أشد أوقاته ، وبالتعرض للفح الشمس ، وتعذيب النفس : بركوب حمار على سرج ، وفروة ، ولأنزعن عنى زينة التختم ، وغير ذلك .

الإعراب :

« لئن » اللام : موطئة للقسم « إنْ » حرف شرط جازم ، « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط «ما » اسم موصول ، اسم كان فى محل رفع « حدثته » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائب هو المفعول الثانى لقوله : « حُدِّثَ » والمفعول الثالث محذوف ، والتقدير : إن كان الذى حدثته واقعا ، والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول « اليوم » ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة « صادقا » خبر كان ، منصوب بالفتحة « أصم » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله مستتر وجوبا ، « فى نهار » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « أصم » نهار : مضاف و « القيظ » مضاف إليه « للشمس » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « باديا » « باديا » حال من فاعل « أصم »
منصوب بالفتحة الظاهرة .

« وأركب » الواو : حرف عطف ، وأركب : فعل مضارع ، وفاعله مستتر ، والعطف على « أصُمْ » والمعطوف على مجزوم « حماراً » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « بين » ظرف مكان ، منصوب بالفتحة الظاهرة . بين : مضاف ، و « سرج » مضاف إليه . . مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، « وفروة » الواو : حرف عطف ، فروة : عطف على سرج « وأعر » الواو :حرف عطف ، وأعر عطف على قولها : أركب ، وفاعل أعر مستتر وجوبا « من الخاتام » جار ومجرور ، متعلق بقوله : أعر « صغرى » مفعول به لأعر ، صغرى : مضاف ، و « شماليا » مضاف إليه .

فنبه « ربُّماَ » على قلة ذلك .

و « بعد » ظرف مضاف إلى « قسم » .

و « شرط » مفعول لم يسم فاعله « برجح » .

والتقدير : وربما رجح شرط واقع بعد قسم .

= والشاهد فيما تقدم :

ترجيح الشرط مع تأخيره ، وذكر جوابه من غير تقدم ذي خبر ، فقد قالت : أصم .

وذلك على مذهب الفراء .

والجمهور يمنعون ذلك ، وتأولوا ماورد على جعل اللام زائدة .

انظر ٤ / ٢٩ شرح الأشموني .

فَصـــل « لَو »

«لَوْ»: حَرْفُ شَرْطٍ فى مُضِىٍّ، وَيقلّ ... إِيلاَؤُهَـــا مُسْتَقْبَلاً ، لَكنْ قُبِلْ
وَهْىَ فى الاخْتصاَصِ بِالْفِــعْـــلِ ... كَـإِنْ لكنَّ لَو أَنَّ بهَا قَدْ تَقْتَرِنْ
وَإِنْ مُضَـــارِعٌ تَلاَهَـــا صـــُرِّفَا ... إِلَى الْمُضِىِّ،نحوُ:لَو يَفِى كَفَى

ذكر فى هذا الفصل حكم « لَو » .

فذكر أنها من أدوات الشرط ، وأنها لا يليها إلاّ الماضى : لفظا، ومعنى وإلى هذا أشار بقوله :

« لَوْ » : حرفُ شرطٍ فى مُضِى . . . .

ثم ذكر أن المستقبل معنى يقع بعدها قليلاً .

وهو ـ مع قلته ـ مقبول ؛ لثبـوته فى الكتاب العـزيز ، قال اللّه تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ (١) .

ومنه قول الشاعر(٢) :

٣٠٣ ـ وَلَوْ أَنَّ لَيْلَـى الأَخْيَلِّيَةَ سَلَّمَتْ ... عَلَىَّ ، وَدُونِـى جَندلٌ ، وَصَفَـائحُ

« فتـركـوا » فى الآية ـ و « سلمت » ـ فى البيت ـ : ماضـيـان وهما فى المعنى مستقبلان .

---

(١) من الآية ٩ من سورة النساء .

٣٠٣ ـ (٢) الشاعر : هو توبة بن الحُمَيِّر الخفاجى فى محبوبته ليلى الأخيلية ، والبيت من الطويل .
وهو من شـواهد القالى ١ / ١٩٧ ، والمغنـى ٢٦١ (٢٢٠) والعينى ٤٥٣/٤ ، والهـمع ٢ / ٦٤ ، والدرر ٢/ ٨٠ ، والأشمونى ٣٨/٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

جندل : حجر . . صفائح : الحجاة العاض ، التى تكون على القبور . . .

وإلى هذا أشار بقوله :

ويَقِل إيلاَؤُهاَ مُسْتَقْبَلاً ، لكنْ قُبِلْ

فقوله : « مُسْتَقبَلاً » يعنى به : معنى .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن « لَوْ » تساوى « إن » فى الاختصاص بالفعل إلا أن « لَوْ » يجوز أن يقع بعدها « أَنَّ » المفتوحة كقوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ ﴾ [1] .

وقد أشار المصنف إلى مساواتها « لإنْ » فى الاختصاص بالفعل بقوله :

وهى فى الاختصاص [2] بالفعل « كإِنْ » .

وإلى جواز اقترانها « بأنَّ » بقوله :

= **والمعنى :**

لو أن محبوبتى ليلى الأخيلية سلمت على ، وأنا ميت فى قبرى وقد حجبتنى عنها الأحجار ، والجنادل . . .

وجواب « لَوْ » فى البيت الذى يلى هذا البيت ، وهو قوله :

لسلمت تسليم البشاشة ، أو زقا إليها صدى من جانب القب صائح

الإعراب :

« لو » حرف امتناع لامتناع « أنَّ » حرف توكيد ، ونصب « ليلى » اسم « أن » ، « الأخيلية » نعت لليلى « سلمت » فعل ماض ، والتاء علامة تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر جوازا ، تقديره : هى ، يعود إلى « ليلى » والجملة : فى محل رفع خبر « أن » ومابعدها فى تأويل مصدر إما : فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : ولو ثبت تسليم ليلى ، وإما مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولو تسليم ليلى ثابت « ودونى» الواو واو الحال ، دون ، ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، دون مضاف وياء المتكلم مضاف ليه « جندل » مبتدأ مؤخر ، « وصفائح » عاطف ، ومعطوف على جندل والجملة فى محل نصب حال .

والشاهد فيه :

وقوع الفعل المستقبل فى معناه بعد «لو » ولكنه قليل ، ومع قلته فهو مقبول .

(١) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٢) سقط من (ج) الآتى : « لإنَّ فى الاختصاص بالفعل ، بقوله : « وهى فى الاختصاص »

.... لكن « لو » أَنَّ بها قَدْ تَقْتَرِنْ

« فلو » اسم « لكن » و « أن » مبتدأ ، و « بها » قد تقترن ، خبره . والجملة من المبتدأ ، والخبر خبر لكن .

ونبه على القلة فى ذلك بقوله : « قَدْ تَقْتَرِن » .

وإذا وقعت « أَنْ » بعدها :

فسيبويه : يجعله مبتدأ ، فتكون الجملة الاسمية قد وقعت بعد « لو » كقوله : « لَوْ ذَاتُ سوارَ لَطَمَتْنِى » [(١)] .

وعلى هذا التأويل : يكون من قبيل القليل .

ومنهم: من يجعل « أنْ » بعد « لَوْ » فاعلا بفعل مقدر، تقديره :« ثبت » ليخرج بذلك عن أن يليها الجملة الأسمية .

ثم نبه فى البيت الثالث: على أن « لَو»: إن وقع بعدها المضارع :لفظا فهو مصروف المعنى إلى الماضى ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ [(٢)] .

---

(١) هذا مثل من الأمثال السائرة:

والمعنى : كما يقول الميدانى ٢ / ١٢٢ : « أى » : «لو لطمتنى ذات سوار » لأن « لو » طالبة للفعل داخلة عليه ، والمعنى : لو ظلمنى من كان كفؤا لى لهان على، ولكن ظلمنى من هو دونى »

والشارح الأندلسى قد عرض ـ هنا ـ احتمالين لوقوع « أنْ » بعد « لو » :

الاحتمال الأول : وهو ما عليه إمام أهل الصناعة : سيبويه ، فإنه يجعل الأمر من قبيل الجملة الأسمية ، تكون « لو » بذلك قد خرجت عن اختصاصها بالفعل ، ويكون ذلك من قبيل القليل الذى أشار إليه الناظم .

الاحتمال الثانى ك أن تكون « لو » باقية على اختصاصها بالفعل ، ويكون التقدير : ثبت مثلا ، وما أشبه ذلك ، وذلك التأويل حتى لا تخرج « لو » عن اختصاصها بالفعل إلى الدخول على الجملة الاسمية

(٢) من الآية ٧ من سورة الحجرات .

وقول الشاعر [1] :

٣٠٤ ـ لَوْ يَسْمَعُونَ كَماَ سَمِعْتُ كَلاَمهاَ خَرُّوا لعزَّةَ رُكَّعًا ، وَسُجُـــوداَ

وإلى هذا أشار بقوله :

وإنْ مضارعٌ تَلاَهاَ صُرِّفاَ إلَى الْمضِيِّ ....

ثم مثل ذلك بقوله :

.... لو يفي كَفَى

٣٠٤ ـ (١) **الشاعر** : هو كثير عزة ، والبيت من الكامل .

وهو من شواهد الخصائص ١ / ٢٧ ، والعينى ٤ / ٤٦٠ ، والأشمونى / ٤٢ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١ / ٦٥ .

اللغة :

خروا : « . . . وَخَرَّ لله ساجداً يخِرُّ ـ بالكسر ـ خرورا : أى : سقط » مختار (خ ر ر) .

ركعا : « الركوع : الانحناء وبابه « خَضَعَ » ومنه : ركوع الصلاة ، وركع الشيخ : انحنى من الكبر » مختار (ر ك ع) .

وقبل البيت قوله :

رهبان مدين ، والذين عهدتهم يبكون من حذر العذاب قعودا

يقول : إن رهبان مدين ، والعباد . . . لو سمعوا حلاوة كلام عزة ، كما سمعت لخروا لها راكعين ساجدين ، من وقع الحديث ، وحلاوة الصوت .

الإعراب :

« لو » حرف امتناع لامتناع « يسمعون » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون والواو فاعل ، والجملة شرط « لو » « كما » الكاف : حرف جر ، وما : مصدرية « سمعت » فعل وفاعل « كلامها »مفعول به ، ومضاف إليه ، والجار ، والمجرور نعت لمصدر محذوف ، والتقدير : يسمعون سماعا مثل سماعى « كلامها » مفعول به تنازعه الفعلان قبله ، وها: مضاف إليه « خروا » فعل ، وفاعل ، والجملة : لا محل لها من الإعراب جواب « لو » وجملتا الشرط والجواب خبر « رهبان » « لعزة » متعلق بخروا « ركعا » حال من الواو فى خروا ، و « سجودا » عطف على ركعا .

والشاهد فيه :

قوله : «لو يسمعون » حيث وقع الفعل المضاع بعد « لو » فصرفت معناه إلى المضى ، وصار التقدير التقدير : « لو سمعوا » .

أمّا، ولولا، ولوما

«أمَّا» كَمَهْمَا يكُ منْ شَيْءٍ ، وَفَا ... لتِلْـوِ تلْوِهاَ وُجُوباً أُلِفَـا
وَحَذْفُ ذِى الْفَاقلَّ فى نثْرٍ إذا ... لَمْ يَكُ قولٌ مَعَهاَ قَدْ نُبِذاَ

هذا الفصل وضعه للكلام على « أماَّ » ـ بفتح الهمزة، وتشديد الميم[1] ـ وعلى « لَوْلاَ و « لَوْمَا » .

فتكلم فى هذين البيتين على « أمَّا » .

وهى عندهم حرف تفـصيل ، فذكـر أن معنى « أماَّ » : مهـما يكن من شىء » : فهى عوض عن أداة الشرط ، وفعله .

فإذا قلت : « أمَّا زَيْدٌ فقائمٌ » :

فالتقدير : مهما يكن من شىء فزيد قائم .

وإلى هذا أشار بقوله:

أما كمهما يك من شىء ... .

ثم ذكر أن الفاء تجعل فى تلو تلوها ، فتقول : « أمَّا عَمرٌو فَقَائمٌ »

فالفاء : دخلت على « قـائم » وهو تلْو « عَمْرو » الذى هو تلو « أما » وكـان الأصل أن تأتى الفـاء بعـدها ، فتـقـول : « أمَّا فـعَمْرٌوقَائمٌ » ولكنهم استقبحوا هذا اللفظ ؛ لأنه صورة عطف علـى غير معطوف : ففصلوا بينها ، وبين الفاء : إما بجـزء الجواب ـ كما فى المثال ـ وهو المبتـدأ ، ويجوز الفصل بالخبر ، فتقول : « أمَّا قائمٌ فَعَمْروٌ » .

وقد يفصلون بمعمول يكون الجواب تفسيراً لعامله ، كقولك : « أما زيداً

(1) فى (ب) : « وبتشديد الميم ».

فَاضْرِبْهُ » .

وقد يفصلون بالشرط كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ (١) .

ولا يقع الفعل فصلا بينها ، وبين الفاء ؛ لأنه يتوهم أنه فعل الشرط ، وأنها ليست بنائبة عن فعل الشرط .

وقد أشار المصنف إلى فصلها عن الفاء بقوله :

.... وَفاَ لتلو تلوِهاَ وجُوباً أُلِفاَ

فقصر « الفاء » وهى مبتدأ .

و « ألف » ـ فى آخر البيت ـ فعل ماض ، مبنى لما لم يسم فاعله ، من الألفة ، وهو فى موضع خبر المبتدأ ، الذى هو قوله :« وفا » .

والتقدير : والفاء ألفت وجوبا فى تلو تلو« أمّا » .

ونبه بقوله : « وجوبا » : على أن الفاء لازمة ، لا يجوز حذفها إلا حيث يذكر بعد .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن حذف هذه الفاء ، إذا كان هناك قول محذوف جائز ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾(٢) .

التقدير : فيقال لهم : أكفرتم ؟ فحذفت الفاء مع القول .

فإن حذفت فى غير ذلك فنادر : يحفظ ، ولا يقاس عليه .

---

(١) الآيتان : ٩٠ ، ٩١ من سورة الواقعة .

وفى المخطوطات : (أ ، ، وجـ) فأما . .) والذى فى المصحف « وأماَّ » .

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران .

ومنه فى صحيح البخارى : « أَماَّ بَعْدُ : ماَ بَالُ أَقْوَامٍ » .

التقدير : فما بال أقوام .

وقد أشار إلى أن حذف هذه الفاء ـ مع حـذف القول فى النثر ـ جائز ، وأنه إذا لم يكن هناك قول محذوف قليل [1] بقوله :

وحذف ذى الفا قلَّ فى نثر .... البيت

وقصر « الفاء » ضرورة .

وقوله : « نبذ » معناه : طرح .

قوله :

لَولاَ ، ولَوْ ماَ يلْزَمَانِ الابتداَ ... إذاَ امْتنَاعاً لوُجُود عَقَداَ

وَبهماَ التحضيضَ مِزْ ، وَهَلاَّ ... أَلاَّ أَلاَ ، وَأَوْلِيَنْهاَ الفعلاَ

وَقَدْ يَليها اسمٌ بفعل مُضْمَرِ ... عُلِّقَ ، أوْ بظاَهرٍ مُقَدَّرِ

نبه فى هذه الأبيات على أن « لَوْلاَ ، ولَوْماَ » يلزمان وقوع المبتدأ بعدهما إذا أريد بهما امـتناع شىء ، لوجود غيره ، كقولك . « لَوْلاَ زَيْدٌ لقـاَمَ عمروٌ » . والمراد : امتناع قيام « عَمْرٍو » لأجل وجود « زَيْدٍ » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

لَوْلاَ ، ولَوماَ يلزمان الأبْتدا .... البيت .

فقوله : « يَلْزَمَانِ الأبْتِـداَ » يريد : يلزمان وقوع المبتدأ بعـدهما ، وخبر ذلك المبتدأ

---

(١) الحاصل : أن حذف الفاء على ثلاثة أضرب : كثير ، ونادر ، وضرورة .
انظر ٤ / ٢٨٦ شرح المرادى

لا يظهر ، وقوله :

.... إذاَ امْتناَعاً بوجُود عقَد

يعنى : إذا عقدا امتناعا بوجود [1] أى : ربطا .

فالألف فى « عَقَدَاَ » فاعل ، راجع إلى « لَوْلاَ ، ولَوْمـاَ » و « امتناعاً » مفعول « بعَقَداَ » .

وقد تقدم بيان انعقاد الامتناع بالوجود فى المثال .

ثم نبه فى البيت الثانى : عـلى أن « لَوْلاَ ، ولَوماَ » يكونان للتحضيض على الشىء ، إذا وليهما الفعل .

وتساويهما [2] فى ذلك «هَلاَّ وألاَّ ، وألاَ » كقولك : « لَوْلاَ نَزَلْتَ عنْدَنَا » وَ « لَوْمْا زُرتْنَاَ » و « هَلاَّ أتيتَناَ » و « أ لاَّ رافَقْتَناَ » و « ألاَ أقمتَ عِنْدَنَاَ » تريد بذلك كله : التحضيض على الفعل .

وقد أشار المصنف إلى ما ذكر بقوله :

وَبِهِماَ التحضيضَ مِزْ .... البيت .

فالضمير فى « بِهماَ » عائد إلى « لَوْلاَ ، ولَوْماَ » .

و « التحضيض » مفعول مقدم « بِمزْ » .

« وَهَلاَّ » وما بعده معطوف على الضمير فى « بهماَ » .

ولم يكرر الخافض ، والتقدير ، ومز التحضيضَ بِهماَ ، وبِهَلاَّ .

ثم نبه على أنها يلزم أن يقع الفعل بعدها بقوله :

---

(١) سقط من (ب) قوله : « يعنى » : ذا عقدا امتناعا بوجود »

(٢) فى (ب) : « ويساويهما » .

.... وَأَولِينْهاَ الْفِعْلاَ

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن أدوات التحضيض قد يليها اسم معلق بفعل مضمر ، أو بفعل ظاهـر ، مؤخر . فمثال الأول قول الشاعر : (١)

٣٠٥ ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضلَ مَجْدِكُمْ بَنِى ضَوْطَـرىَ ، لَوْلاَ الْكَمِى الْمُقَنَّعَا

التقدير : لولا تعدون عقر الكمى المقنعا .

---

٣٠٥ ـ (١) **الشاعر** : هو جرير بن عطية بن الخطفي ، أو الأشـهب بن رميلة ، والبيت من الطويل وهو من شواهد الكامل ١٥٨ ، والجـمل ٢٤ ، والخصائص ٢ / ٤٥ ، وابن الشـجري ١/ ٢٧٩ ، ٢٣٤ ، ٢ / ٢١٠ ، وابـن يعـــيش ٢ / ٢٣٨ / ١٠٢ ، ٨ / ١٤٤ ، والـدرر ١ / ١٣٠ ، والأشموني ٤ / ١ ، والشارح الأندلسي ، واللسان (ضطر) وديوان جرير ٣٣٨ .

اللغة :

عقر : يقال : عقر الناقة : ضرب قوائمـها بالسيف ، ليسهل نحرها . . النيب : جمع ناب : الناقة المسنة ، مجدكم : عزكم ، وشرفكم ، ضوطري : الرجل الضخم ، الذي لاغناء عنده ، الكمي : الشجاع ، المتكمي في السلاح ، المقنعا : الذي علي ظهره البيضة والمغفر

والمعني :

إنكم يا بني ضوطري تعدون عـقر النيب المسنة ، التي لا يرجي نسلها أفضل مـجدكم ، هلا تعدون قتل الفرسان ، والشجعان أفضل مجدكم ؟

الإعراب :

« تعدون » فعل مضارع لتجرده من الناصب ، والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل « عقر » مفعول أول « عقر » : مضاف ، و « النيب » مضاف إليه « أفضل » مفعول ثان لقوله : « تعدون » أفضل : مضـاف ، « مجدكم » مجد : مضاف ، و « كم » مـضاف إليه « بني » منادي بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا بني ، منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، بني : مضاف ، و « ضوطري » مضاف إليه « لولا » أداة تحضيض « الكميَّ » مفعول أول لفعل محذوف ، يدل عليه ما سبق ، أي : لولا تعدون قتل الكمي . « المقنعا » صـفة « للكمي » والمفعول الثاني محذوف يدل عليه سابق الكلام .

والتقدير : لولا تعدون الكمي المقنع أفضل مجدكم . . .

والشاهد في البيت :

قولـه : « لولا الكمي المقنعا » حـيث ولي أداة التحـضيض اسم منصـوب ، فجـعل منصوبا بفـعل محذوف ، لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا علي الأفعال .

فحذف « تعدون » لتقدمه ، فرفع الاسم بعد « لولا » مثال الثاني :
« هَلاَّ زَيْداً ضَرَبْتَ » التقدير : هلاَّ ضربت زيداً .
وقد أشارالمصنف إلي المسألة الأولي بقوله :

وقَدْ يليها اسم بفعل مُضْمَرِ عُلِّقَ ....

وإلى الثانية بقوله :

.... أو بظاهر مؤخر

وتقدير البيت : قد يليها اسم علق بفعل مضم ، مقدم ، أو بفعل ظاهر مؤخر .

الإخبارُ

بالذى ، والألف ، واللام

مَا قيلَ : « أخبرْ عنْهُ بالَّذى » خَبَرْ عَنِ الَّـذى مُبتـدَأً قَبْـلُ استقَــرَ

وَمــاَ سواهُمــاَ فَوَسِّطْــهُ صلــَهْ عَائُدهــاَ خَلْفُ مُعْطى التكْملــهْ

نحـوُ : « الـَّذي ضَرَبْتُهُ زيدٌ » فَذاَ «ضَرَبْتُ زيداً » كانَ فَادْرِ المأخَذاَ

نبه فى هذا الباب على حكم الإخبار .

وهو باب عند النحويين بمنزلة باب الأبنية عند التصريفيين .

فكما يقال على جهة الامتحان : كيف تبنى من نحو : « ضرب » مثل « جَعْفَر » وما أشبهه ؟

كذلك يقال : كـيف تخبر (١) عن هذا الاسم بالـذى ، فكمـا أنه لا يحسن أن يبـنى من اللفظة غيرهـا إلا من نبغ فى علم التصـريف ، كذلك لا يعرف ما حقيقة الإخبار بالذى إلا من نبغ فى علم العربية .

واعلم أن قولهم : « كيف تخبر عن هذا بالذى ؟

ظاهره أن يجعل الاسم مبتدأ ، والذى خبرا عنه والأمر بالعكس .

وإنما المراد : كيف تعـبر عن هذا : بأن تجعله خبرا ، بـسبب جعل الذى مبتدأ عنه .

فالباء في « بالذى » سببية ، لا للتعدية .

وقد نبه المصنف(١) : على أن الاسم المقول فيه : أخبر عنه بالذى معناه : أنه يستقر خبرًا عن الذى ، وتجعل الذى مبتدأ ، فقال :

(!) فى (ب) : « كيف يخبر » .

ما قيلَ : « أخبر عَنْهُ بالَّذِى» خَبَرْ   عَنِ الَّذِى ....

« فما » مبتدأ ، و « قيل أخبر عنه بالذى » صلته ، و « استقر » خبر عن المبتدأ ، و « خبر » منصوب على التمييز ، والعامل فيه « استقر » ووقف على « خبر » كما يوقف على المرفوع ، والمجرور ، و « عن الذي » متعلق « بخبر » و « مبتدأ » حال من « الذى » و « قبل » .

نبه به على جعل « الذى » فى أول الكلام .

ولم يكتف بذلك بقوله : « مبتدأ » لأن المبتدأ قد يكون مؤخرا فتقدير البيت : الاسم المقول فيه : أخبر عنه بالذى استقر خبرا عن الذى فى حال كون الذى مبتدأ قبل .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أنه إذا جعلت الذى مبتدأ ، والاسم الذى يقال [(٢)] عنه [(٣)] أخبر عنه بالذى خبرا جعلت ما سواهما من الكلام صلة للذى ، متوسطة بين الخبر ، والمبتدأ .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وَمَاَ سِوَاَهُمَاَ فوسِّطه صِلَهْ ....

ثم نبه على أنك تجعل العائد من الصلة إلى الموصول ضميرا فى مكان الاسم الذى اخترته ، وجعلته خبرا عن الذى.

وإلى هذا أشار بقوله :

.... عَاَئدهُاَ خَلْفَ مُعطىِ التَّكْمِلَهْ

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « المصنف » .

(٢) فى (جـ) : « فقال » .

(٣) فى (أ) : « فيه » .

و « معطى التكملة » هو الخبر ، لأنه به تكمل الفائدة .

ثم مثل ذلك فى البيت الثالث ، فقال :

نحوُ : « الَّذى ضَرَبْتُهُ زَيدْ » ....

فنص على كيفية الكلام فى الإخبار عن زيد ، من قولك :

« ضَربت زيداً » : فجعلت أول كلامه « الذى » مبتدأ ، وأخرت زيداً ، وجعلته خبراً ، وجعلت فى مكان زيد ضميراً يخلفه ، فقلت : « ضَرَبْتُهُ » .

وجعلت « ضربته » صلة متوسطة بين « الذى » و « زيد » .

وقد نبه المصنف علـى أصل الكلام ، فقال :« فَذاَ : ضَرَبَت زَيداً كَانَ » يعنى : أن قوله : « الذى ضربته زيدٌ » كان أصله : « ضربت زيداً »

وقوله : « فادر المأخذا » يعنى : فاعرف مأخذ باب الإخبار مما مثلته لك

قوله :

وباللَّذَيْنِ ، والذين ، والَّتى أَخْبِرْ مُراَعِياً وِفـاَقَ الُمثْبَـتِ

نبـه فـى هذا البـيت : على أنـك توافق بين الاسم المخبـــر به ، وبين الموصول ، الذى جعلته مبتدأ .

فإن كان الاسم المخبر به مثنى جعلت المبتدأ الموصول مثله ، فتقول : اللَّذاَنِ ضَربَتهما الزيدان » .

وإن كان مجموعا قلت : « الَّذين ضَربتُهم الزَّيْدُون » .

وإن كان مؤنثا قلت : « الَّتى ضَرَبْتُهاَ هِنْد » .

وكذلك فى التثنية ، والجمع ، وإلى ذلك أشار المصنف [1] . بقوله :

وباللذيْن ، والذين ، والتى أخبر ....

ثم بين أن سبب الموافقة المراعاة لحق الاسم ، المخبر عنه ، لأنه يصير خبراً ، وحق المخبر أن يطابقه مبتدؤه ، وإلى هذا

أشار بقوله :

.... مراعيًا وفاق المثبت

ومراده « بالمثبت » : المخبر عنه ، وهو : الاسم الذى صار خبرا (قوله)

قَبُولُ تأخير ، وتعريف لِماَ أُخْبَر عنه ـ ها هنا ـ قَدْ حُتِماَ
كَذاَ الغِنَى عَنْهُ بأجْنبِى اوْبمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَراَعِ ماَ رَعَواْ

نبه فى هذين البيتين على شروط الاسم ، الذى يصح الإخبا رعنه .

فذكر منها أربعة شروط :

الأول : أن يصح تأخيره ، فلا يخبر عما لا يجوز تأخيره ، كالأسماء التى تستحق الصدر ، وهى : أسماء الاستفهام ، وما أشبهها .

الثانى : أن يقبل التعريف ، فلا يخبر عن الحال ، والتمييز ، لأنه لابد أن يجعل الضمير فى مكان المخبر عنه ، فيؤدى إلى أن يصير الحال ، والتمييز

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « المصنف » .

ضميرا ، وهما لا يكونان معرفة .

وقد أشار إلى هذين الشرطين بقوله :

قبولُ تأخير ، وتَعَرْفٍ .... البيت .

الشرط الثالث : جواز الاسغناء عنه بأجنبى : فلا يخبر عن ضمير عائد على اسم فى الجملة، التى هو فيها ؛ لأنه إنما يخلفه مثله ، فيحتاج إلى أن يعود إلى ماكان الأول إليه عائدا . ونحن نريد أن يرجع الموصول ، الذى تجعله مبتدأ ، فإن أعدته لما كان يعود أولا بقى الموصول بلا عائد .

وإن أعدناه إلى الموصول بقى ما كان يعود إليه بلا ضمير .

وإن أعدناه لهما لزم إعادة الضمير إلى شيئين .

ومثال ذلك : الهاء من قولك : « زَيْدٌضربته » .

الشرط الرابع : جواز الاستغناء عنه بمضمر ، فلا يخبر عن موصوف ، دون صفة ، ولا عن مضاف دون المضاف إليه ، ولا عن مصدر عامل ، دون معموله .

فلا يخبر عن « زيد » وحده من قولك : « قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ » لأنه يصير « الذى قام العاقل زيد » : فيلزمه أن يكون « العاقل » صفة للضمير ، الذى فى « قام » والضمير لا يوصف .

فإن أردت جواز ذلك فأخبر عن « زيد » مع صفته ، فنقول : « الَّذِى قَامَ زَيْدٌ العاقل » .

وكذلك : لا تخبر عن « غلام » وحده من قولك :

« قَامَ غُلاَمُ زَيْدٍ » لأنه يلزم إضافة الضمير إلى « زَيْد » .

وكذلك لا تخبر عن القرب وحـده من قولك: «حسن القرب من زيد[(١)] لأنه يلزم إعمال الضمير فى المجرور .

وقد أشار إلى الشرط الثالث ، والرابع بقوله :

كذا الغنى عنه بأجنبى ، اوْ بمضمر شرط ....

فنقل حركة همزة « أو » إلى تنوين أجنبى ، ثم قال : « فراع مارعوا »

أى : فراع ما رعوا من الشروط .

قوله :

وَأَخْبَـرُوا ـ هُنَاَ ـ بألْ عَنْ بَعْضِ مَـا يَكُــونُ الْفعــلُ فيـــه قَدْ تقدّمـا
إنْ صَحَّ صَـوْغُ صِلَةٍ منه « لأل » كصَوْغِ « واقٍ» منْ وَقَى اللّه الْبَطَلْ
وإن يكـنْ مَارَفَعَـتْ صِلَـةُ ألْ ضميـرَ غَيْرِهَاَ أُبينَ ، وانْفَصَـل

نبه فى هذه الأبيات على كيفية الإخبار « بألْ » :

فذكـر أنه يخـبر « بأل » عن جـزء الجملة ، التى تكون مـصدرة بفـعل وجزؤها زيد .

---

(١) العبارة الآتية ساقطة من (جـ) : « لأنه يلزم ضافة الضمي إلى زيد ، وكذلك : لا تخبر عن القرب وحده من قولك : حسن القرب من زيد » .

فإذا أخبرت[1] عن « زيـد » بالألف ، واللام قـلت: « القـــائمُ زَيْدٌ » فجعلت فى « القائم ضميراً » يخلف « زَيْداً » وهو عائد إلى الألف، واللام ، واللام ، وصغت من « قام » اسم فاعل جعلته صلة « أل » .

وقد أشار المصنف إلى الإخبار « بألْ » عن جزء الجملة[2] .المصدرة بفعل بقوله :

وأخبروا ـ هنا ـ بأل عن بعض ما .... البيت .

« فهنا » إشارة إلى باب الإخبار .

وقوله : « ما » يعنى به : الجملة ، و« بعض » يعنى به ـ : جزء الجملة ونبه بقوله :

.... يكُون فيه الفعل قد تقدما

على تصدر الجملة بالفعل .

ثم نبه فى البيت الثانى : أنه يشترط فى الفعل ، الذى صدرت به الجملة المخبر عن جزئها : أن يكون متصرفا ، بحيث يصاغ منه اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، ليكون صلة « لأل » .

وقد مثل ذلك بقوله : « وقَى اللّه البَطَل » .

« فوقى » فعل متصرف ، يصح منه صوغ صلة « لأل » .

فإذا أخبرت عن اللّه تعالى [3] .قلت : « الواقى الْبطَلَ اللّه » .

---

(١) فى (جـ) : « قال أخبرت » .

(٢) فى (جـ) : « خبر الجملة »

.(٣) سقط من (أ) لفظ : « تعالى » .

وإن أخبرت عن البطل قلت : « الواقيه اللّه الْبَطَل » .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن الضمير المرفوع بصلة « ألْ » : إن كان عائداً إلى الألف ، واللام لم يبرز .

وإن كان عائداً إلى غيرها ، فتكون الصفة جارية على غير من هى له برز ومثال ذلك أن تقول : « بلغت رسَالةً إلى زَيْد » :

فإن أخبرت عن التاء فى « بلغت » قلت : « المبَلِّغُ رِسالَةً إِلَى زَيْد أناَ »

ففى قوله : « المبلغ » ضمير فاعل ، تقديره ، هو ، ولم يبرز ؛ لأنه عائد إلى الألف ، واللام .

فالصفة جارية على من هى له .

فإن أخبرت عن الرسالة قلت : « المبلِّغُها أناَ إلى زَيْدٍ رسالة » ـ بكسر اللام من « مبلِّغها » .

فيبرز الضمير المرفوع ، بقولك :« المبلغ » ؛ لأنه غير عائد إلى الألف، واللام .

فالصفة جارية على غير من هى له .

وإلى ذلك أشار المصنف بقوله :

وإن يكن مارفعت صلة « أل » .... البيت .

ومعنى قوله : « أبين ، وانفصل » : أبرز ، وفصل .

العَـــــدَد

ثَلاَثَةً ـ بالتاَّء ـ قُــلْ لِلْعَشَرَهْ ... فِي عَــدِّ ماآحــاده مُذَكَّرَهْ

فى الضِّدِّ جَرِّدْ ، والمميزَ اجْرُرِ ... جَمْعـــاً بلفــظِ قلّةٍ فيِ الأكْثَـرِ

هذا الباب : وضعه للعدد .

وأصل العدد : من الثـلاثة إلى العشرة : أن يكـون بالتاء كله ؛ لأنه فى معنى [1] . « جماعـة » والجماعة مؤنثة ، إلا أنهم أرادوا أن يفـرقوا بين عدد المذكر والمؤنث : فجـعلوا المذكر بتاء ، والمؤنث بغـير تاء ؛ لأن المذكر أصل ، والمؤنث فرع عنه .

ومجىء المؤنث بـالعلامة أصل ، ومـجيئـه بغير عـلامة فـرع : فأعطوا الأصل للأصل ، والفرع للفرع .

وقد نبه المصنف على أن عدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة بالتاء ، فقال

ثلاثة بالتاء ـ قل للعشرهْ..... ..... البيت

ونبه على أن عدد المؤنث بغير تاء ، فقال : « فيِ الضدِّ جَرِّدْ » يعنى : فى المؤنث جدِّدْ لفظ العدد عن التاء .

---

(١) فى (أ) : « المعنى جماعة »

ثم شرع يتكلم فى تمييز العدد :

فنص على أنه يكون مجرورا، وإليه أشار بقوله : « والمميزَ اجْرُرِ » وأنه يكون بلفظ جمع القلة فى الأكثر ، وإليه أشار بقوله :

.... **جمعا بلفظ قلة فى الأكثر**

فتقول : « عِندِى تِسْعَةُ أَفْراسٍ » :

« فأفراس » مجرور ، وهو جمع قلة .

وغير الأكثر : هو أن يجىء بلفظ جمع الكثرة ، مع وجود جمع القلة ، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثَلاثَةَ قُرُوء ﴾ (1) : « فقروء » جمع كثرة مع أنه قد وجد جمع القلة ، وهو : « أقراء» (2) .

فإن لم يوجد جمع القلة استغنى عنه بجمع الكثرة ، ويكون من إطلاق الكثرة ، والمراد به القلة ، فتقول : « عِنْدِى خَمْسَةُ رِجاَل » لأنه لم يوجد « لرجل » جمع قلة .

واعلم أن تأنيث المعدوه : إنما المعتبر فيه لفظه : إن كان اسما وقد تقدم مثاله .

وإن كان صفة اعتبر بحسب وصفه المقدر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ (3) .

---

(1) من الآية ٢٢٨ من سوة البقة .

(2) أقراء : « والقرء فيه لغتان : الفتح ، وجمعه قروء ، وأقرؤ مثل : فلس ، وفلوس ، وأفلس ، والضم ، ويجمع على أقراء مثل : قفل ، وأقفال ، المصباح (قرى) . وفي لسان العرب ، مادة (قرأ) : « والقرء ، والقرء : الحيض ، والطهر ـ ضد ـ وذلك : لأن القرء الوقت ، فقد يكون للحيض ، والطهر . . . »

(3) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام

ذكر « عَشرْ » بعدم التاء ؛ لأن المقصود الموصوف المحذوف ، وهو « الَحسنَاَت » .

والتقدير : عَشْر حَسَنات أمثالها .

قوله :

وَمَـــائـةٌ ، والأَلْفَ للْفَرْدِ أَضِفْ   ومـــائةٌ بالجـــمْعِ نَزْراً قَد رُدِفْ

نبه فى هذا البيت على أن المائة ، والألف : إنما يميزان بمفرد مجرور .

وإلى ذلك أشار بقوله :

ومائةٌ ، والألفَ للفرد أضِف

ثم نبه عليٍ أن المائة : قـد يجيء تمييزها مجـموعا ومنه قـراءة حمزة ، والكسائى : ﴿ولَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ (1) .

وإلى ذلك أشار بقوله :

ومائةٌ بالجمع نزراً قد رُدِف

ومعنى « ردف » اتبع ، وهو مبنى لما لم يسم فاعله .

وقد جاءت المائة مميزة بْمفَردٍ منصوب ، قال الربيع الفزارى (2) :

---

(1) من الآية ٢ من سورة الكهف .

٣٠٦ ـ (2) **الشاعر :** هو الربيع بن ضبع الفزاري ، أو يزيد بن ضبة كما في الكتاب فى المرة الثانية ، والبيت من الوافر .

وهو من شـواهد الكتـاب ١٠٦/١ ، ٢٩٣ ، والمقتـضب ٢ / ١٦٩ ، ومـجالس العلمـاء ٣٣٢ ، والمعمرين ٧ والجمل ٢٤٦ ، وابن يعـيش ٦ / ٢١ ، والمقرب ٦٦ ، والخزانة ٣ / ٣٠٦ ، والعينى / ٤٨١ ، والهـمع ١ / ٢٣ ، والدرر ١ ٢١٠ ، والتـصـيح ٢ / ٢٧٣ ، والأشـمـونى / ٦٧ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (فتا ٣) .=

٣٠٦- إذاَ عـاَشَ الْفَتَىَ مِائَتَيْن عَامـاً   فَقَدْ ذَهَبَ المســرَّةُ ، وَالْفَتَاءُ

قوله :

وَأَحَدَ اذْكُر ، وصِلَنْهُ بِـعَشَرْ   مُرَكَّبـا قـاصـدَ مَعْدُود ذكَرْ
وقلْ لَدَى التـأنيث إحْدَى عَشْرَه   والشـينُ فـيـهـا عَنْ تميم كَسْرَهْ
ومَعَ غـيـرِ أَحَدٍ ، وإحْدَى   مَامَعَـهُمَا فـعَلْتَ فـافـعَلْ قَصْداَ
ولثـلاثةٍ ، وتسـعـةٍ ، وَمَاْ   بينَهـمـا إنْ رُكِّبَا مـاَ قُدِّمـا

اللغة :

المسرة : الفرحة ، واللذة ، والفتاء : الشباب ، والقوة .

والمعنى :

إذا عمر المرء ، وعـاش مائتين عاما ، فـقد انتهت لذاته ، وولت مسراته ، وذهـب شبابه ، وحلت متاعب شيخوخته . .

الإعراب :

« إذا » ظرف لما يستـقبل من الزمان ، خافض لشطه منصـوب بجوابه « عاش » فعل مـاض ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، « الفتى » فاعل عاش ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، منع من ظهوها التعـذر ، « مائتين » مفعول به منصوب باليـاء نيابه عن الفتحة ، لأنه مثنـى « عامًا » تمييز ، وجملة عاش فى محل جر بإضافة ذا إليها « فـقد » الفاء : واقعة فى جواب الشط « قد » حرف تحقيق « ذهب » فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « المسـرة » فاعل ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، « والفتاء » عاطف ، ومعطوف على المسرة . وجملة : فقد ذهب . . « لامحل لها من الإعراب جواب « إذا » .

الشاهد فى البيت :

قوله : « مائتين عاما » حيث نصب التمييز ، وكان من حقه أن يجره بالإضافة فيقول : مائتى عام ، وهو شاذ ، لا يقاس عليه ، انظر ٤ / ٦٧ الأشمونى .

لما فــرغ من المعدود المفــرد تكلم فى المركب ، وهو من : أَحَدَ عَشَرَ إلى تَسْعَةَ عَشَرَ .

والقاعــدة فى المركب : أن تعطى [1] .الأول من التذكيــر ، والتأنيث ما كان له فى حال الإفراد ، وتجعل الثانى بعكس ماكان له فى حال الإفراد .

فإذا ركبت الواحد مع العشرة ، وأردت به الذكور قلته : « أحَدَ عَشرَ »

فتأتى « بأحدَ » مذكرا ، لأن حكمــه فى حال الإفراد التذكير ، إذا أريد به المذكر ، وتخلى عــشر من التاء بعكســها فى حال الإفراد ؛ لأنهــا فى بالتاء للمذكر .

وقد نبه المصنف على ذلك ، فقال :

وأحدَ اذكرْ، وصلَنْه بعَشَر مركّباً ....

ثم بين أن هذا الحكم إنما يكون إذا كان المعدود ذكرا [2] .

ثم نبه على أنه إذا كــان المعدود مؤنثا أتيت بلفظ « إحْدى» كــما هو فى حال الإفراد ، وألحقت التاء فى العشــرة ـ بعكس ذلك فى حال الإفراد ،فتقول : « إحْدَى عشرةَ امْرأةً » .

وقد نبه على ذلك بقوله :

وقلْ لدَى التأيث إحْدى عَشَرَةْ [3] ....

ثم نبه على أن شين عشرة مع المؤنث فى التركيب تكسر عند تميم ، ولغة غيرهم الإسكان كما لفظ به المصنف .

---

(١) فى (ب) : « أن يعطى » .

(٢) فى (جـ) : « مذكا » .

(٣) العبارة الآتية ساقطة من (جـ) : « وقد نبه على ذلك بقوله : « وقل لدى التأنيث إحدى عشرة»

ثم نبه في البيت الثالث : على أنك تفعل مع غير « أَحَدٍ ، وإِحْدَى » .

ومراده : اثنان ، واثنتان مافعلت مع « أَحَدٍ ، وَإِحْدَى » [1]

من الحكم المتقدم : في التذكير ، والتأنيث :

فيذكر مع المذكر ، ويؤنث مع المؤنث ، فتقول : « اثنا عشر رجلا واثنتى عشرة امرأة » .

والدليل على أن[2] . مراده بغير « أحَدٍ ، وإحدى » اثنان، واثنتان فقط ، ذكره بعد ذلك حكم الثلاثة إلى التسعة .

فالضمير في قوله : « ومعهما » عائد إلى « أحد ، وإحدى » .

ثم ذكر في البيت الرابع حكم الثلاثة إلى التسعة في التركيب ، فقال :

ولثلاثة ، وتسعة ، وما بينهما ....

أراد : من الأربعة إلى الثمانية .

ونبه على أن ذلك يحكم له بما تقدم ، من الحكم في حال الإفراد .

فتأتى بالثلاثة ، وأخواتها إلى التسعة في التركيب بتاء مع المذكر وتخلى اللفظ الثاني ، وهو العشرة من التاء ، فتقول :

« عندى ثلاثة عشر رجلا [3] » وتعكس في المؤنث ، فتقول : « عندى ثلاث عشرة امرأة » .

والله أعلم .

قوله :

---

(١) العبارة الآتية ساقطة من (جـ) : « ومراده اثنان ، واثنتان مافعلت مع أحد وإحدى »

(٢) في (أ) « والدليل على مراده » . (٣) سقط من (ب) لفظ : « رجلا » .

وأوْلِ عَشَـــرَةَ اثْنَتَى ، وعَشَرا اثْنَىْ ،إذاَ أُنْثَى تَشَا ، أَوْذَكَراَ
والْيَا لغَيـرِ الَّرفْعِ ،وارفعْ بالأَلِفْ والْفَتْحُ فىِ جُزْأَىْ سِواَهُماَ أُلِفْ

لما تكلم على « اثَنى عَشـرَ » فى التذكيـر ، والتأنيث استـتبع الكلام فى ذلك من الثلاثة لى التسعة فى التركيب ، ثم عاد إلى الكلام فى إعراب « اثْنَى عَشَرَ » :

فذكر أنها تعرب بالياء فى غير (١) .الرفع ، وترفع بالألف :

فإعرابها إذن إعراب المثنى (٢) . ، وإلى هذا أشار بقوله :

والياَ لغير الَّرفْع ، وارفعْ بالألِفْ ....

وقصر « اليا » ضرورة .

ثم نبه على أن مابقى من المركبات، غير « اثَنىَ عَشَر » و « اثْنَتَى عَشَرة » يبنى جزؤه على الفتح طلبا للتخفيف ، إذا المكب قد ثقل ، لطوله ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... والفتحُ فى جُزْأَى سواهُما أُلِفْ

فالضمير فى « سواهما » عائد على « اثنى عشر ، وأثنتى عشرة » .

وإنما بنيت هذه المركبات من الأعداد ؛ لأنها تضمنت واو العطف .

فإذا قلت : « خمسةَ عَشرَ » فالأصل : خَمسةٌ ، وعَشر .

هكذا فى الجـميع إلا « اثْنَى عَشَرَ » فإن صـدَره معـرب ،وعجزه مـبنى

(١) فى (جـ) : « فى حال الرفع » .
(٢) فى (أ ، جـ) : « التثنية » .

لأنهم أجروه مجرى التثنية ، ووقع عـجزه موقع الحرف ، الذى هو نون التثنية فبنى .

قوله :

وَمَـيِّزَ الْعشْرِينَ للـتِّسـعْينا بواَحِـد ، كَأَرْبَعينَ حـيناَ
ومَـيِّزوا مُركَبـاً بمثل مـاَ مَيِّزَ عشـرونَ ، فـسَوينْهُمـاَ
وإن أُضِـيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَى البِناَ ، وعـجزٌ قـدْ يُعْرَبُ

ذكر فى هذه الأبيات ثلاثة مسائل :

الأولى : تمييز العدد من « عشرين إلى تسعة ، وتسعين » .

فذكر أنه مفرد ، منصوب ، تقول : « عِنْدِى عشرُون رجلاً »

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

ومِيزِ العِشرْ ين للتِّسعْيناَ بواحِد ....

يعنى : بواحد منصوب ، واكتفى عن بيان النصب بالمثال ، وهو قوله : « أُربعَين حيناً » .

وقد يقع المميـز فى هذا النوع « بجمع » إذا كان صادقـا على كل واحد من العدد ، كقوله تعالى : ﴿ وقَطَّعْنَاهم اثنتي عشْرَةَ أَسبَاطًا﴾ (١) .

المراد : « اثنتى عشرة فرقة ، كل فرقة منها أسباط (٢) .

---

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

(٢) سقط من (ب) : « كل فرقة منها أسباط » .

المسألة الثانية : تمميز المركب ، وهو منصوب مفرد ، كتمييز « عشرين » وإليه أشار بقوله :

وميزوا مركبا بمثل ما ... ... البيت .

فتقول : « عندى أحد عشر رجلا » .

هكذا إلى تسعة عشر .

المسألة الثالثة : إضافة العدد المركب : فذكر أنه إذا أضيف يبقى على بنائه ، فتقول : « هَذاَ خَمَسَةَ عَشرَ » ـ بفتح الصدر ، والعجز ، وإلى هذا أشار بقوله :

وإن أُضيفَ عددٌ مركَّبُ يَبْقَى الْبِناَ ....

وقص « البناء » ضرورة .

ثم نبه على أن من العرب : من يعرب عجز المركب فى الإضافة .

قال سيبويه : وهى لغة رديئة ، فيقال : « هذه خَمْسة عَشْرِكَ » : ببناء الصدر ، وإعراب العجز ، وإليه أشار المصنف بقوله :

.... وعجزٌ قَدْ يُعْرَبُ

قال وأما الكوفيون : فيعربون الصدر ، والعجز ، فيقولون : « هذا خمسة عشر » : فيرفعون الخمسة ، ويجرون العشرة : بإضافة الخمسة إليها قوله :

وصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ ، فَمــاَ فَوق إلَى   عَشــَرةَ ، كَفـاعــلٍ مــنْ فَعــَلاَ
واخْتمهُ فى التـأنيث بالتاً ، وَمَتَى   ذَكَّرْتَ ، فاذكُرْ فـاعــلاً بغَيرْتــاَ
ون تــرُدْ بَعْضَ الَّذى مــنــه بُنى   تُضــِـفْ إليـه مثْــلَ بَعْضٍ بيّــنِ
وإن تُردْ جــــعْلَ الأقَلَّ مِثْلَ مَا   فـوقُ ، فـحكمُ جَاعلٍ له احْكُمـاَ

نبه فى هذه الأبيَات على بناء اسم الفاعل من لفظ الاثنين إلى العشرة » وإلى ذلك أشار بقوله :

وصُغْ من اثنين ، فمـا فوقُ إلى   عَشَرة ، كــــفــــاعــلٌ من فَعَلاَ

يعنى : صغ منها كـوزن « فَاعِل » المصوغ من « فعل » فتـقول : ثانٍ ، وثَالِث . . إلى عَاشرِ » .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أنه إن أردت به مذكرا جئت به دون تاء ، وإن أردت به مؤنثا ألحقته التا ء، ولاتجرى به مجرى العدد .

وقد أشارالمصنف إلى ذلك بقوله :

واخْتمهُ فى التأنيث بالتاً ... ... البيت .

وقصر « التاء » ضرورة .

فتقول للمذكر : « ثان » كما تقول : « ضاَرب » وتقول للمؤنثة [1] : « ثَانية » كما تقول : « ضاَرِبة » .

---

(١) فى (ب) : « للمؤنث » . . .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أنك إن أردت به بعض الذى اشتققته منه استعملـته مضافا ليه ، ليس إِلاّ ، فتـقول : « ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ ، وَارَبَعُ أربعَةٍ » وما أشبه ذلك .

ولايجوز ـ هنا ـ نصب الثانى ، وتنوين الأول ؛ لأن المراد أحد الثلاثة ، وأحد الأربعة ، والشىء لا يعمل فى نفسه .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

وإن تُرْ بعضَ الذى منه بُنِى .... البيت .

أى : بعض الذى منه اشتق ، فاستعمله مضافا إلى مااشـتق منه ، كما تستـعمل البعض ، وكمـا تقول : « هَذاَ بَعْضُ ثلاَثَةٍ » ـ بالإضافة ، لاغـير ـ فكذلك تقول : « هَذاَ ثَالثُ ثَلاَثَةٍ » بالإضافة ، لا غيرٍ ـ .

ثم نبه فى البيت الرابع : على أنه إذا كان مرادك به ، إلحاق العدد الأقل بما فوقه جـاز الوجهان : الإضافة ، والنصب ، مع تـنوين الأول ، فهو بمنزلة اسم الفاعل ، العامل ، فتقول :

« هذا رابع ثلاثة » ـ بالإضافة ـ و « رابع ثلاثـة » ـ بالنصب ـ فالثلاثة : هى الأقل .

ومرادك : أن الموصوف « برابع (١) » هو الذى صيرها لما فوقها ، وهى الأربعة .

فمعْنى قولك : « رابع ثلاثة » : هو الذى صارت به الثلاثة أربعة .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

---

(١) فى (جـ) : « بتابع » .

وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق .... البيت .

المعنى : وإن ترد جعل العدد الأقل مثل الذى فوقه فاحكم له بحكم اسم الفاعل ، الذى هو « جاعل » .

فإن شئت أضفت ، ون شئت نونت ، ونصبت .

فكمـا تقول : « هذا جـاعل ثلاثة أربعة » فكذلك تقـول : « هذا رابع ثلاثة » وكذلك فى الإضافة .

ـ وقد تقدم مثال ذلك ـ .

والألف فى « احكما » : بدل من نون التوكيد .

قوله :

وَإنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِى اثْنَيْنِ   مُرَكَّبًا ، فَجِىءْ بِتَرْكِيبَيْنِ
أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ   إلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِى يَفِى
وشاع الاسْتِغْنَا بِحادِى عَشَرا   ونحوه ، وقبلَ عشرينَ اذكُراَ
وبابه الْفَاعِلَ مِنْ لفْظِ العَدَدْ   بحالَتَيْهِ قبلَ واوٍ يُعْتَمَدْ

نبه فى هذه الأبيـات على بناء اسم الفاعل من العدد المكب ، فـذكر أن ذلك يستعمل على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تأتى بتركيبين : المركب الأول مضاف إلى الثانى ، فتقول : « هَذاَ حادِى عَشَر ، أَحَدَ عَشرَ » .

فاللفظ الأول ، والثانى مبنيان ؛ لأن أحدهما قد ركب مع الآخر ، والثالث ، والرابع - أيضا - مبنيان ، لأن أحدهما قد ركب مع الآخر .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وإن أردت مثل ثانى اثنين   مركبا ، فجىء بتركيبين

واسم الفاعل: إذا بنى من المركب لا يراد به: إلا أنه بعض ما بنى منه ، فلا يكون مضافا .

الوجه الثانى : أن يحذف العجز من المركب الأول ، فيزول تركيبه ، ويعرب الصدر ، وهو المصوغ على وزن « فَاعِل » فتقول : «حَادِى أَحَدَ عَشَرَ » . وإن كان المراد مؤنثا ، قلت [١] : « حَادِيَة إِحْدَى عَشَرَة » وتضيفه إلى المركب الثانى ، فقد أشار المصنف إلى هذه الصور بقوله :

أَوْفَاعِلٍ بحالتيه أَضِفِ   إِلَى مركَّبٍ   ....

فقوله : « بحالتيه » : إشارة إلى حالتى : التذكير ، والتأنيث .

وقوله : أضِف إلى مركَّبٍ » يعنى : إلى المركب الثانى [٢] .

فتقدير الكلام : أو أضف وزن « فاعِلٍ » بحالتيه : تذكيره ، وتأنيثه إلى المركب الثانى .

ثم نبه على أن المقصود [٣] من الصورة الأولى توفيه لك هذه الصورة الثانية ، وإليه أشار بقوله : « بما تنوى يفى » .

الصورة الثالثة : أن تأتى بمركب واحد : صدره : هو المصوغ على وزن

---

(١) سقط لفظ : « قلت » من (جـ)

(٢) العبارة من قوله : « يعنى إلى المركب الثانى » ساقطة من (جـ)

(٣) فى (أ) : « ثم نبه على المقصود ».

« فاعل » فتقول : « حادى عشر » وهو مختصر من الصورة الأولى : فحذف عجز المركب الأول ، وصدى الثانى ، وكب ما بقى .

وقد أشار المصنف إلى هذه الصورة بقوله :

وشاع الاستغنا بحادى عشرا ....

أى : شاع الاستغناء بهذه الصورة عن الأولى ، والثانية .

وقوله : « ونحوه » يعنى : « ثانى عشر ، إلى تاسع عشر »

فهذه الصورة من أربعة ألفاظ :

الأولان : مركب مستقل ، والباقيان : مركب ثان [1] ،والمركب الأول مضاف إلى الثانى .

الصورة الثانية : ثلاثة ألفاظ ؛ لأنه حذف عجز المركب الأول ، وأضيف ما بقى منه إلى المركب الثانى .

الصورة الثالثة : لفظان مختصران من المركبين فى الصوة الأولى ، وقد تقدم بيانه .

واللفظ الأول فى الصور الثلاث هو المصوغ على وزن « فَاعِل » وهو مبنى فى الأولى ، والثالثة ، معرب فى الثانية .

ثم نبه المصنف على أنه إذا عطفت « الْعِشْرِين » فما فوقها إلى « تِسْعِين »

تذكر قبلها المبنى على « فَاعِل » من لفظ العدد بحالتيه : من التذكير ، والتأنيث ، وتعطف « العِشرين » فما فوقها عليه ، فتقول فى المذكر :

---

(١) فى (أ) : « ثانى » .

« حادى وعشرون » وفى المؤنث : « حادية وعشرون » .

هكذا الى التسعين .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

.... وقبل عشرين اذكرا

وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالَتيْه ....

يعنى : من التذكير ، والتأنيث .

ثم نبه على أن العطف بالواو ، لاغير [1] ، فقال : « قبل واو يعتمد » وقوله : « اذكرا » : الألف فيه بدل من نون التأكيد الخفيفة .

وقوله : « وبابه » معطوف على « عشرين » .

والمراد به : « ثلاثون » إلى « تسعين » .

---

(١) فى (جـ) : « ثم نبه على العطف بالقول ، ولا غير ، وق سقط من (ب) لفظ : « أن » .

كَم ، وكَأَىٌّ ، وكَذا

مَيِّزْ فى الاستِفْهَامِ « كَمْ » بمثل ما   مَيَّزْت « عشْرين » كَكَم شَخْصاً سَما
وأجِز انْ تجُرَّه منْ مُضْمراً   إنْ وليت « كَمْ » حَرْفَ جرٍ مُظْهَرَا
واستَعملَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ   أوْمائةٍ « ككم رِجالٍ ، أو مَرَهْ »

هذا الباب : وضعه « لِكَمْ ، وكَأَىٍّ، وكَذاَ » .

وهو [1] فى الحقيقة من فضول العدد ؛ لأن هذه الألفاظ الثلاث [2] كنايات عن عدد مبهم .

فتكلم فى هذه الأبيات على « كَمْ » :

فذكر أنها إن كانت استفهاميةتمييزها كتمييز العشرين ، فيكون مفردا منصوبا ، وإلى هذا أشار بقوله :

ميز فى الاستفهام « كم » بمثل ما   ميزت « عشرين » ....

ثم مثل ذلك بقوله :

....   كم شخصاً سَمَا

ثم نبه فى البيت الثانى : على أنه يجوز أن يجر تمييز « كم » الاستفهامية « بِمنْ » مضمرة ، بشرط أن تكون « كم » قد [3] جرت بحرف الجر .

---

(١) فى (ب) : « وهى »

(٢) فى المخطوطات (أ ، ب ، جـ) الثلاثة ، ولعل الشاح الأنلسى أاد لفظة فذكر « ثلاث » لذلك

.(٣) سقط من (ب) : « قد) . .

فتقول : « بكم درهم بعت » ؟ والتقدير : بكم من درهم بعته خلافا لمن جعل جره بالإضافة[1] .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وأجرِ ان تجره « من » مضمرا .... البيت .

يعنى: أجز أن تجر تمييز« كم » الاستفهامية « من » فى حال كونك مضمرا لها.

فالهاء فى « أن تجره » عائد إلى تمييز « كم » و « مِنْ » فاعل « بتجر » و « مضمرا » حال من الفاعل ، فى « أجز » فهو ـ بكسر الميم ـ لأنه اسم فاعل. ثم نبه فى البيت الثالث: على أن « كم » الخبرية يجر[2] تمييزها فيكون : إمّا جمعا كتمييز « العشرة » أو مفردا ، كتمييز « المائة » وقد أشار إلى ذلك بقوله :

واستعملنها مخبراً « كَعَشرهْ » أو مائة ....

ثم مثل تمييزها المجموع « بكم رجالٍ » وتمييزها المفرد بقوله : « أومرهْ » -يريد : أو كم مرأة ، فنقل حركة الهمزة إلى الراء .[3]

وقد فهم من كلامه : أن « كمْ » للتكثير : استفهامية كانت ، أو خبرية لأنه قد جعلها بمنزلة العدد الكثير ، وفهم ـ أيضا ـ من كلامه : أنها اسم

(١) انظر المذاهب فى ٤/ ٣٢٦ شرح المرادى .
(٢) فى (أ) : « تجر » .
(٣) سقط من (ب) « يريد : أو كم مرأة » .

لدخول حرف الجر عليها .

وقد يحمل تمييز « كم » الخبرية على الاستفهامية [1] ، فينصب .

ويجوز الفصل بين « كمْ » وتمييزها بالظرف ، والمجرور .

كَكَم « كأيٍّ »،وكذا ، وينتصب   تمييز ذَيْنِ ، أوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

نبه فى هذا البيت على حكم « كَأَيٍّ ، وكَذَاَ » .

فذكر أنهما كمثل « كم » الخبرية فى الدلالة على التكثير ، والافتقار إلى التمييز .

إلا أن تمييز « كأىّ » و « كَذاَ » منصوب .

تقول « كأين رَجُلا رأيته » و « رأيت كذا رجُلاً » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

ككم « كأىّ ، وكَذاَ ، وينتصب   تمييز ذين ....

ثم نبه على أنه تجر تمييزها « بِمنْ » [2] . وهو أكثر فى « كأىٍّ » قال تعالى: ﴿ وكأَيٍّ مِّن نَّبِيٍّ ﴾[3] ، ﴿ وكأَيٍّ مِّن قَرْيَةٍ ﴾ [4] .

وقد أشار المصنف إلى جر تمييزها « بمِنْ » بقوله :

.... وَبِهِ صِلْ « مِنْ » تُصِبْ

فالضمير فى « به » راجع إلى التمييز .

---

(١) انظر وجه الاتفاق ، والافتراق بين « كم » الاستفهامية ، والخبرية وقد فصل ذلك المرادى ٤ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٢) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ٨ من سورة الطلاق .

و« مِنْ » مفعول « بصِلْ » .

والمراد : من الجارة .

واعلم أن « كَذاَ » من هذه الثلاث تنفرد بأنها لا تلزم الصدر .

الحكاية

احْكِ بأَيٍّ مـا لمنكُـور سُئِـلْ عنْهُ بهـاَ فى الْوَقْف ، أَوْ حين تَصِلْ
وَوَقْفًا احْكِ مـا لمنكور « بمَنْ » والنُّونَ حـرِّكْ مُطْلَقـاً ، وأَشْبِـعَنْ
وَقُـلْ مَنَانِ ، وَمَنَيْنِ بَعْـدَ لَـيِ إلْفـاَنِ بـابنَيْنِ ، وَسَكِّـنْ تَعْدِلِ

هذا الباب : وضعه للحكاية :

فتكلم أوَّلاً : عَلَى الحِكَايةِ « بأَىّ » :

فذكر فى البيت الأول : أنه يُحْكَى بها ما كان موضُوعاً لنكَرة « كرجُل » وإلى هذا أشار بقوله :

احْكِ بأَىّ مَالمنكور سئلْ عَنْهُ بهاَ ....

ثم بين أن الحكاية « بأىّ » تكون فى الوقف ، وفى الوصل ، وإليه أشار بقوله :

.... فى الوقْفِ ، أَوْ حِينَ تَصِلْ

ولابد من أن تـوافق بين المحكى به ، والمحـكى عنه : فى الإعـراب ، والتذكير ، والتأنيث .

فإذا قيل : « قَامَ رَجُلٌ » قلت : « أىٌّ » بالرفع ، وإن كان أنثى قلت : « أيةٌ » وإن كـان منصـوبا قـلت : «أيّاً » وفى الأنثى « أيَّةً » وإن كـان مجروا قلت : « أىٍّ » وفى الأنثى « أَيَّةٍ » .

وكذلك تقول فى التـثنية : « أيَّان » و « أيتاَن » ـ فى الرفع ـ و « أَيَّيْن » و « أَيَتَيْن » ـ فى النصب ، والجر .

---

(١) فى (جـ) : « فينشأ عنها » . (٢) فى (جـ) : « ويحكى .

(٣) فى (جـ) : « فمن ذكر » .

وتوافق ـ أيضاً ـ فى الوصل ، والوقف .

ثم تكلم فى البيت الثانى على الحكاية « بمَنْ » فقال : نه يحكى بها ما وضع لنكرة « كأىٍّ » إلاَّ أنه لا يكون ذلك إلاَّ فى الوقف .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَوَقْفاَ احْكِ ما لمنكورٍ « بمَنْ »

ثم نبه على أنك تحرك النون من « مَنْ » مطلقا ، يعنى : سواء كانت حكاية مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور .

ثم نبه بقوله : « وأشبعَنْ » : على أنك تشبع حركه النون ، فتنشأ [1] . عنها واو فى حكاية المرفوع ، وألف فى حكاية المنصوب ، وياء فى حكاية المجرور ، وتحكى [2] . بحركة النون فى « مَنْ » حركة المحكى .

فإذا قيل : « قَامَ رَجُلٌ » قلت : « مَنُو » ـ بواو بعد ضمة النون ، وإن كان منصوبا قلت : « مَنا » وإن كان مجروراً قلت : « منى » .

ولابد ـ أيضاً ـ من الموافقة فى التذكير ، والتأنيث ، والإفراد والتثنية ، والجمع ـ وقد تقدم مثال المذكر ـ ويأتى الكلام على الباقى .

ثم نبه فى البيت الثالث : على حكاية المثنى المذكر « بمَنْ » فذكر أنك توافقه [3] . فى التثنية ، والإعراب .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وقل : منان ، ومنين بعد لى إلفان بابنين ....

يريد : أنك تقول : « منان » ـ بالألف ، إذا حكيت تثنية ، مرفوعة

---

(١) فى (جـ) : « نبهك » . (٢) فى (أ) : « على أنه » .

نكرة ، مثل « لى إلفان » وتقول : « مَنِين » ـ بالياء ـ إذا حكيت مثنى : منصوبا ، أومجروا .

وذكر له مثالا واحداً مجروراً ، وهو « بابنين » واكتفى به ، لاستواء لفظ المنصوب ، والمجرور .

ثم نبَّه [1] .على أنك [2] .تسكن النون ، لأن الحكاية « بمَنْ » لا تكون إلا وقفا ، وإليه أشار بقوله : « وسكِّنْ تَعْدِلِ » .

وإنما حرك النون من « مَنَانِ» فى البيت ضرورة .

قوله :

وقل لمن قـــالَ أَتَتْ بنتٌ : مَنَهْ	والـنُّونُ قَبْلَ تـا المثـنَّى مُسْكَنَهْ
والفتحُ نَزْرٌ ، وَصِلْ التَّا والألِفْ	بمَنْ بإثْرِ ذاَ بنســــوة كَلِفْ
وقـل « مُنـونَ ، ومنينَ » مُسْكَناَ	إن قيـل : جاَ قـومٌ لقــومْ فُطَنَاَ
وَإِنْ تَصِلْ فلفظُ مَنْ لا يَختلفْ	ونـادرٌ « مَنونَ » فى نَظْمٍ عُرِفْ

تكلم فى هذه الأبيات فى حكاية المؤنث ، مفردا ، أو تثنية ، أو جمعا وعلى حكاية جمع المذكر ، وعلى حكم « مَنْ » إذا وصل بها كلام :

فذكر أن المؤنثة الواحدة ، يقال فى حكايتها : « مَنَهْ » ـ بفتح النون ، وسكون الهاء ، وإليه أشار بقوله :

وقل لمن قالت أتت بنت : « مَنَهْ » .

ثم نبه على أنه إن كانت الحكاية لتثنية المؤنث سكنت النون قبل التاء وإلى هذا أشار بقوله :

.... والنُّون قَبلَ تاَء المثنَّى مُسكْنَه

يريد : نون « مَنْ » ، وتاء التأنيث التى فى تثنية المؤنث ، فتقول : « منتان » : جوابا لمن قال : « عِنْدِى جاَرِيتاَن » .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن فتح نون « مَنْ » قبل تا ءالتأنيث فى تثنية المؤنث نزر .

ثم نبه على أن حكاية جمع المؤنث هى أن تلحق الألف ، والتاء بعد نون « مَنْ » جوابا لمن قال : « عندى نسوة » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

... وصل التاء ، والألف « بمَنْ » ....

ثم مثل ، فقال :

.... بإثر « ذا بنسوة كلف »

يريد : إنما يكون بإثر كلام من قال : « ذا بنسوة كلف » وما أشبهه .

ثم ذكر [(١)] فى البيت الثالث ، حكاية جمع المذكر : فنبه على أنه تلحق [(٢)] بعد نون « مَن » واوا ـ رفعا ـ وياء نـصبا ، وجرا ، وتسكن

(١) فى (جـ) : « نبه » .

(٢) فى (ب) : « يلحق » .

نون الجمع ، وإلى هذا أشار بقوله :

وقل « منون ، ومنين » مسكنا ....

يعني : مسكنا لنون الجمع .

ثم ذكرأن ذلك إنما يقال جوابا لمن قال : « جاء قوم لقومٍ فطنا »

« فمنون » راجع « لقوم » المرفوع ، و « منين » وراجع « لقوم » المجرور واكتفى به عن تمثيل النصب ، إذ اللفظ واحد .

ثم نبه فى البيت الرابع : على أنك إن وصلت « بِمَنْ » كلاما لم يختلف لفظة « مَنْ » بإلحاق علامة غيرها كيف كان المحكى ؛ لأن الحكاية التى تقدمت صورها بالاختلاف إنما هى مختصة بالوقف .

وقد أشار إلى ذلك بقوله : وإن تصل فلفظ « مَنْ » لا يختلف

فإذا قيل : « قَامَ رَجُلٌ » قلت : « مَنْ يا هَذاَ » وكذلك لو قيل :

« رَجُلان » أو « رجال » قلت : « مَنْ يَاهَذا » فِي الجميع .

ثم نبه المصنف أنه قد شذ لحاق العلامة فى الوصل

ومنه قوله : (١)

---

٣٠٧ ـ (١) البيت سمير بن الحارث ، أو لتأبط شرا ، وهو من الوافر .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٤٠٢ ، والنوادر ١٢٣ ، والحيوان ١ / ١٧٦ ، ٣٢٨ ، / ١٩٧ ، والمقتضب ٢ / ٣٠٧ ، والجمل ٣٢٠ ، والخصائص ١ / ١٢٩ ، وابن يعيش / ١٦ ، والمقرب ٦٥ ، والخزانة ٢ / ٣ ، والعينى / ٤٩٨ ، ٧ ، والتصريح ٢/ ٢٨٣ ، والهمع ٢ / ١٧ ، ٢١١ ، والدرر ٢ / ٢١٨ ، ٢٣٧ ، والأشمونى ٤ / ٩٠ ، ٢٢٠ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

منون أنتم ؟ : من أنتم ؟ عموا ظلاما : تحية المساء ، ودعاء ، مثل : عم صباحا ، وقد أبدلها الإسلام بتحيته : « السلام عليكم » .

والمعنى :

أتوا نارى التى أوقدتها لهداية الضال ، وإطعام الجائع ، فقلت لهم : من أنتم ؟ فقالوا : نحن الجن فقلت لهم : عموا ظلاما ، أى : حييتهم ، ودعوت لهم بطيب الإقامة ليلا

٣٠٧ ـ أتوا نارى ، فقلت : منون أنتم ؟ فقالوا الجن : قلت : عموا ظلاما

فشذ البيت من وجهين :

فإنه حكى مقدرا لم يذكر ، وألحق العلامة فى الوصل .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

.... وَنَادِرٌ « منُونَ » فِي نَظْمٍ عُرِفْ

يريد بالنظم : البيت المذكور .

قوله :

والْعَلَمَ احكيَنَّه من بعْدِ « مَنْ » إنْ عَرِيتْ عن عَاطفٍ بها اقترنْ

تكلم فى هذا البيت على حكاية العلم : فـذكر أن العلم يحكى « بمَنْ » بشرط ألا تقترن « مَنْ » بحرف عطف .

فإذا قيل : « قَامَ زَيْدٌ » قلت : « مَنْ زَيْدُ » بالضم ـ وإذا قيل : « رأَيتُ زَيْداً » ـ بالفتح ـ وإذا قيل : « مررتُ بزيدٍ » قلت : « مَنْ زَيدِ » بالكسر ـ .

الإعراب :

« أتوا » فعل ، وفاعل « نارى » مفعول به ، ومضاف إليه ، فقلت : الفاء : للترتيب الذكرى ، وفعل ، وفاعل « منون أنتم » مبتدأ ، وخبر ، والجملة : فى محل نصب مقول القول ، « فقالوا » فعل ، وفاعل ، « الجن » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : نحن الجن ، والجملة : فى محل نصب مقول القول « ظلاما » تمييز محول ، أى : ملحوظ ، أو منصوب على الظرفية ، أى : فى ظلامكم .

والشاهد فى البيت :

فلو أدخلت حرف العطف على « مَنْ » بطلت الحكاية ، وقلت : « ومَنْ زيد» - بالرفع - فى كل حال .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

والعلم احكينه من بعد « من » .... البيت .

وهذا الذى ذكره المصنف فى الحكاية : هو مذهب الحجازيين .

وأما التميميون : فإنهم لا يحكون ، سواء صحب « مَنْ » حرف عطف أو لا

وأجاز يونس حكاية غير العلم من المعارف على ما شرط فى العلم ، ولم يوافَق على ذلك .

التأنيث

عَلاَمَةُ التأنيث تَـاٌ، أو ألـــف   وفى أَسَامٍ قَدَّرواُ التَّا : كالْكتِفْ
وَيُعْـرَفُ التقديـــرُ بِالضَّمِـيرِ   ونحـوِه ، كالـرَّدِّ فـى التَّصْغيـرِ

هذا الباب : وضعـه للكلام على التأنيث ، وهو فرع عن التـذكير ، ولذلك : افتقر إلى علامة .

فذكر المصنف فى البيت الأول : أن علامة التأنيث : إما تاء ، أو ألف .

والتاء فى التـأنيث هى الأصل ، بدليل كثـرة استعمـالهـــا ، ولذلك : تقدر [(١)] . دون غيرها ، وقد أشار المصنف إلى تقديرها بقوله :

....   وفى أسام قدروا التا   ....

ثم مثل ذلك « بالكتف» والكتف : مؤنثة ، والتاء فيها مقدرة .

ثم ذكر فى البـيت الثانى : أن الاسم يعـرف كون ة التـاء فيه مـقدرة : بإعادة الضمـير إليه ، فإن أعيد إليـه ضمير مؤنث علم أنه مؤنث ، والتـاء فيه مقدرة ، فتقول « الكَتِف نَهَسْتُهاَ » [(٢)] .

و« القِدْر طبخْتُها » وإلى هذا أشار بقوله :

ويعرف التقدير بالضمير

ثم قال : « ونحوه » أى : ونحو إعادة الضمير مما يدل على التأنيث .

وذكر من ذلك : رد التـاء فى التصغيـر ، فإذا أردت أن تعلم هل الاسم مؤنث ؟ فصغـره : فإن ظهرت فيه التاء فاحـكم بتأنيثه ، فتقول : « كـتيفة ،

(١) فى (جـ) : « يقدر » .

(٢) نهستـها : « . . ونهست اللحم : أخذته بمقدم الأسنـان للأكل . . » المصباح (نهس) : وفى اللسان مـادة (نهس) : « النهس : القـبض على اللحم ، ونثره ، ونهس الطعـام : تناول منه . . ونهس اللحم ينهسه نهسا ، ونهسا : انتزعه بالثنايا للأكل » .

وقديرة » فتعلم تأنيث المكبر بذلك ، وكـذلك الصفة ، كقولك : « يَد كَرِيمةٌ » والإشارة نحو : « هذه يَدٌ » وخلوّ لفظ العـدد من التاء ،نحو :« ثلاثة قدور »

قوله :

وَلاَتَلِـــى فَارِقَـــةً فَعُـــولاَ   أَصْلاً ، وَلاَ الْمِفْعَالَ ، والمفعيلاَ
كذاكَ مِفْعَــلٌ ، وَمَــا تَليـــه   تاَ الْفَرْقِ منْ ذى فَشُذُوذٌ فيــه
ومـنْ فَعيــلٍ كقَتيْلٍ إِنْ تَبِـعْ   مَوصْـوفهُ غَالبًـا التـَّا تمتَنـِعْ

تكلم فى هذه الأبيـات : على أن من صـفـات المؤنث مـا يخلو من تاء التأنيث ، الفارقة بين المذكر ، والمؤنث توسعاً من العرب فى ذلك .

فـذكر منهـا : « فَعُولا » الذى بمعنى « فَاعِل » نحو : « امـرأة صَبُور » بمعنى « صابرة » ، وقد أشار إليه بقوله:

ولاَ تَلِى فَارِقةً فعُولاَ   أصْـــلاً .....

يعنى : ولا تلى التاء فـعولا الأصل فى حال كـونها فارقـة بين المذكر ، والمؤنث .

وقيد « فَعُولا » بالأصل : تحرزا من « فَعُول » بمعنى « مَفْعُول » لأنه فرع لقلتـه « كركـوية » بمعنى « مَرْكُوبَة » وتحرز « بفـارقة » من التـاء ، التى تجىء للمبالغة ، لا للفرق بين المذكر ، والمؤنث ، نحو : « علاَّمَة ، ونسَّابة » .

ثم ذكر « مِفْعَـــالاً » نحو : « مِذْكَار » للمرأة التى تلد [1] . الذكور ، و« مِئنَاث » للتى تلد الإناث .

وذكر « الْفَعيل » نحو : « عين كَحِيل » ؛ لأنه فى معنى « مكحُول » .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « تلد » .

وشرط « فعيل » الذى لا تدخله التاء أن يكون بمعنى« مَفعُول » .

ثم ذكر فى البيت الثانى « مِفْعَلاً » نحو : « مِغْشَم » [1] .

ثم ذكر أنه مهما وليت هذه الأوصاف تـاء التأنيث ، فهو شذوذ ، وإليه أشار بقوله :

.... وما تليه تا الفرق من ذى فشذوذ فيه

فالإشارة « بذى » إلى الأوصاف المتقدمة الذكر ،وقصر « تا » للضرورة.

ثم ذكر فى البـيت الثالث : أنَّ « فَعِيلاً » من الأوصاف المتـقدمة إذا تبع موصوفه أخلى من تاء التأنيث فى الغالب .

فإذا ذكـرت امرأة قلت : « قَتـيل » ـ فى الغالـب ـ ويجوز « قتـيلة » ـ بالتاء ـ .

وإن لم تذكر المرأة ، وأتيت بالصفة وحدها قلت : « قَتِيل » ـ بغير تاء ـ حتما ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

ومن فَعِيل كقَتِيل إنْ تَبِعْ .... البيت .

قوله :

وَأَلِـفُ التَّأنيـــث : ذَاتُ قَصـــْرِ ... وَذَاتُ مَـدّ ، نحــو : أُنثَـى الغــُرِّ

والاشتهـــارُ فـِي مَبَانـــِي الأُولـــى ... يُبْدِيـه وَزْنُ : أُرَبـــَى ، وَالطُّولَـــى

ومَرَطَـــى ، وَوَزْنُ فَعْلَـــى جَمْعــاً ... أو مصْـدَراً ، أَوْ صِفَةً كشَبْعَـــى

وكحُبَارَى ، سُمَّهَى ، سبَطْـرَى ... ذكْرَى ، وَحِثِّيثَى ، مَـعَ الكُفُرَّى

---

(١) مغْشَم : « والمغشم ـ كمنبر ، والغشمشم : من يركب أسه فلا يثنيه عن مراده شيء » قاموس (الغشم) .

كذاك خُلَّيْطَى ، مع الشُّقَارى   واعْزُ لغيرِ هذِهِ اسْتِندَارَا

نبه في هذه الأبيات : على أن ألف التأنيث مقصورة ، وممدودة .

فلكلٍ واحدة منهما أوزان [1] . تعرف بها :

ففى البيت الأول قسمها إلى : مقصورة ، وممدودة ، فقال :

وألف التأنيث : ذات قصر   وذاتُ مّد ....

ثم مثل الممدودة « بِالْغَرَّاء » التى هى أنثى« الغُرِّ» وإلى هذا أشار بقوله : « كأنثى الغُرِّ » .

فمراده « بالغر » : جمع « أغر » [2] .

ثم شرع فى البيت الثانى يبين ما اشتهر من أوزان ألف التأنيث المقصورة فقال :

والاشتهار فى مبانى الأولى ....

يريد : « بالأولى » : المقصورة .

و « الاشتهار» منصوب [3] . « بيبديه » و « وزن» فاعل به .

فذكـر من الأوزان فى هذا البيت : وزن « أُرَبى » وهو « فُعَلَى » ـ بضم الفاء ، وفتح العين ـ وهى : الداهية .

ووزن « فُعْلَى» ـ بضم الفاء ،وسكون العين ـ وكنى عنه « بالطُّولَى » .

ثم ذكر فى البيت الثـالث وزن « مَرَطَى » وهى « فَعَلَى » ـ بفتح الفاء ، والعين ـ وهى : ضرب من المشى .

ثم ذكر وزن « فَعْلَى » ـ بفتح الفاء ، وسكون العين ـ .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « أوزان » .

(٢) فى المصباح (غرر » : « والغـرة فى الجبهة ، بياض فوق الدرهم وفرس أغـرّ ، ومهرة غراء ، مثل أحمر : وحمراء ، ورجل أغر : صبيح أو سيد فى قومه » .

(٣) المشهـور فى ضبط « الاشـتهـار » ـ بضم الراء على أنه مبـتدأ ، وإلى ذلك ذهب الشـيخ خالد

ونبه أنه : يجيء جمعا « كَصَرْعَى ، وهلْكَى » ومـصدراً ، « كدَعْوَى » وصفة « كشَبعىَ ، وغَرْثى » ضده .

وقد أشار إلى الأنواع الثلاثة بقوله :

.... ووزن فعلى جمعا أو مصدراً ، أو صفة كشبعى

ثم ذكر فى البيت الرابع وزن « حُبَارىَ » لطائر ، وهو « فُعَالَى» ـ بضم الفاء ، وفتح العين ، دون تشديد .

ووزن « سُمَّهى » وهو : الباطل ، وهو : « فُعَّلَى » ـ بضم الفاء ، وفتح العين وتشديدها ـ .

ووزن « سِبَطْرَى » : لنوع من المشى ، ووزنه « فِعَلَّى » ـ بكسـر الفاء ، وفـتح العين ، وتخفيفها ، وتشديد اللام ـ .

وعدد منها « ذِكْرىَ » ووزنه « فِعْلَى » ـ بكسر الفاء ، وسكون العين ـ .

ثم ذكر « الحِثِّيثى » : وهو كثـرة الحث على الشىء ، ووزنه « فعِّيلَى » ـ بكسر الفاء ، والعين ، مع تشديدها ـ .

ثم ذكر « الكُفُرَّى » ، وهى غشـاء الطلع ، ووزنها : « فُعَلَّى » ـ بضم الفاء ، وفتح العين ، وتشديد اللام ـ .

و « الكفرى » مـن الألفاظ التى وقع فى تأنيـثها الـتثليث ، فوزنـها إذن على حسب تأنيثها [1] .

ثم ذكر فى البيت الخامس : « خُلَّيْطَى » : للاختلاط ، وهى : « فعَّيْلَى » ـ بضم الفاء ـ وفتح العين ، وتشديدها ، وياء ساكنة بعدها ـ .

وذكر وزن « شُقَّارى » : لضرب من النبـات ، وهى « فُعَّالَى » ـ بضم الفاء ، وفتح العين ، وتشديدها ـ .

---

(١) فى القاموس المحيط (الكفر) : « .. والكفرى » وتثلث الكاف، والفاء ، معا » .

وذكر أنه مهما جاءت ألف التأنيث في غير هذه الأوزان التي ذكرها فذاك نادر ، وإلي هذا أشار بقوله :

. . . .   واعز لغير هذه استندارا

وموضع مانذر من ذلك كتب اللغة قوله :

لمدهـا فعـلاءُ أفعـلاء   مثلث العين ، وفعـللاءُ

ثم فعـالا فعـللا فاعولا   وفاعـلاء فعليـا مفعـولا

ومطلق العين فعالا ، وكذا   مطلق فاء فعـلاء أخـذا

تكلم في هذه الأبيـات علي الأوزان التي تختص بألف التـأنيث الممدودة وهي سبعة عشر وزنا ـ فيما ذكر هنا ـ ولها أوزان غير هذه السبعة عشر ، لم ينبه عليها فذكر في البيت الأول خمسة أوزان ، وهي :

« فعلاء » بفتح الفاء ، وسكون العين : اسما « كصحراء » أو مصدرًا « كرغباء » أو صفة في مقابلة « أفعل » كحمراء » .

أولا في مقابلته « كديمة هطلاء » أو جمعا فى المعنى « كَطَرْفاَ » .

و « أَفعُِلَاَء » ـ بضم العين ، وفتحها ، وكسرها ـ كيوم « الأربعاء » فإنه يقال بالحركات الثلاث فى الباء .

و « فعلَلاء » ـ بفتح الفاء ، واللام الأولى ، وسكون العين ـ نحو : « عقرُباء » : لموضع خارج دمشق [1] .

وقد أشار إلى هذه الأوزان الخمسة بقوله فى البيت :

لمدها فعلاء أفعلاء ... ... البيت .

(١) سقط من (جـ) لفظ : « دمشق » .

ونبه بقوله : « مثلث العين » على الوجوه الثلاثة فى « أفعلاء ».

ثم نبه فى البيت الثانى على ستة أوزان ، وهى :

« فِعاَلاَء » ـ بكسر الفاء ـ نحو : « قِصاَصاَء » : من القصاص .

و « فُعْلُلاَء » ـ بضم الفاء ، واللام الأولى ـ نحو : « قُرْفصاَء » لجلسة

و « فَاعُولاَء » ـ بضم العين ـ نحو : « عاَشُوراَء » .

و « فَاعِلاَء » ـ بكسر العين ـ نحو : « قاَصِعاَء » : لباب من أبواب جحر اليربوع .

و « فِعلِيَاء » ـ بكسر الفاء ، وسكون العين ـ نحو : « كبْرِيَاء » .

و « مفَعُولاَء » ـ نحو : « مشيوخاء » ـ بالخاء المعجمة .

وقد أشار إلى هذه الأوزان الستة بقوله :

ثم فِعاَلا .... البيت .

والأوزان ـ فى البيت ـ مقصورة ضرورة ،إلاَّ الوزن الرابع فقط .

ثم ذكر فى البيت الثالث : ستة أوزان ـ أيضا ـ وهى : « فَعاَلاء » ـ بفتح الفاء والعين ، من غير تشديد ـ نحو : « بَراَساَء » : للناس .

و « فَعِيلاَء » ـ بفتح الفاء،وكسر العين ـ نحو:« قريثاء »[1] لنوع من البسر.

و « فَعُولا » ـ بفتح الفاء ، وضم العين ـ نحو : « دَبُوقاَء »[2] .

« وفَعَلاَء » ـ بفتح الفاء ، والعين ـ « كجَنَفاَء » ـ بالجيم ، والنون ـ : اسم[3] موضع .

---

(١) قريثاء : « .. وتمر ، وبسر ، ونخل قراثاء ، وقريثاء : لضرب من أطيب التمر بُسْراً » قاموس (القرث) .

(٢) دبوقاء : « .. والدبوقاء : العذرة » قاموس (الدبق »

(٣) سقط من (ب) لفظ : « اسم »

و « فِعَلاَء » ـ بكسر الفاء ، وفتح العين ـ كحُلَّة سِيَرَاء » [1] .

و « فُعَلاَء » ـ بضم الفاء ، مع فتح العين ـ نحو : « خُيَلاَء » .

وقد أشار المصنف إلى هذه الأوزان الستة بقوله :

ومطلق العين « فعالا » .

فدخل فيه الأوزان الثلاثة المتقدمة .

وقصر « فعالاء » ضرورة .

وبقوله :

.... وكذا مطلق فاء « فعلا » أخذا

تَدْخُلُ الأوزان الثلاثة الباقية [2] .

---

(١) سيراء : « . . . والسيـراء ـ كالعنباء ـ : نوع من البرود ، فيه خطوط صـفر ، أو يخالطه حرير ، والذهب الخالص . . » قاموس (السير) .

وفى لسان العرب (سير) : « حلة سيراء : قال ابن الأثير : هو نوع من البرود يخالطه حرير كالسيور . . . . . »

.(٢) يقول الأشمونى : « وقد بقى منها أوزان ذكرها فى غير هذا الكتاب :

منها : س فعيلاء » نحو : « دكيساء » لقطعة من الغنم .

و « يفاعلاء » نحو : « ينابعاء » لمكان .

و « تفعلاء » « كتركضاء » لمشية المتبختر

و « فعنالاء » نحو : « برناساء . . . »

وانظر الأوزان الباقية ٤ / ١٠٤ ، ١٠٥ شرح الأشمونى .

المقصور، والممدود

إذاَ اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ   فَتْحاً ، وكاَنَ نَظِيرٍ كالأَسَفْ

فَلِنَظِيرِهِ المعلِّ الآخرِ   ثُبُوتُ قَصْرٍ بقِياسٍ ظاهرِ

كَفِعَلٍ ، وَفُعَلٍ في جَمْعِ ماَ   كفعلَةٍ ، وفُعْلَةٍ ، نحو الدُّمَي

هذا الباب وضعه لبيان المقصور ، والمدود ، وكلاهما يعرف بالقياس ، والسماع .

فبدأ المصنف بالكلام على المقصور القياسى ، فذكر أنه : كل اسم استوجب أن يكون ما قبل طرفه مفتوحا ، وله نظير من الصحيح قد اطرد فتح ما قبل آخره .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

إذاَ اسمٌ اسْتَوْجَبَ من قبل الطرف فتحا .... البيت .

ومثل النظير من الصحيح « بالأسف » : فيحكم على [1] « أسَارٍ » بأنه مقصور لأن نظيره من الصحيح مفتوح ما قبل الآخر « كالأسف » .

وقد نبه المصنف : على أن نظير الصحيح إذا كان على الهيئة المذكورة حكم بقصره ، وهو المراد بقوله :

فلنظيره المعلِّ الآخر .... البيت

ونص على أن مثال هذا قياسى

(١) سقط من (جـ) لفظ : « على » .

ثم مثل فى البيت الثالث : « بِفِعلة » ـ بكسر الفاء ، وفتح العين ـ جمع « فِعْلة » بكسر الفاء ، نحو : « مِرْيَة ، ومِرًى » .

ومثل ـ أيضاً ـ « بفُعَل » ـ بضم الفاء ، وفتح العين ـ جمع « فُعْلَة » ـ بضم الفاء ـ « كمُدْيِة ، ومُدًى » .

وحكم بقصر الجمعين المذكورين ؛ لأن نظيرهما من الصحيح مفتوح ما قبل الآخر .

فنظير الأول : « قربة ، وقرب : لوعاء الماء ، ونظير الثانى :

« قُربة ، وقُرَب » : من التقرب .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

كفعل ، وفعل فى جمع ما .... البيت .

وقوله : « نحو : « الدُّمَى » [1] . تمثيل للجمع الثانى ، وهو : جمع « دُمْيَة » وهى الصورة المصنوعة على صورة الإنسان من الرخام ، ونحوه قوله :

وما اسْتَحقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالمدُّ فى نظيره ـ حَتْماً ـ عُرِفْ
كمَصْدَرِ الفِعْلِ الَّذِى قَدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ : كارْعَوَى ، وكارْتَأَى

لما فرغ من المقصور قياساً تكلم فى هذين البيتين على الممدود قياساً ، فذكر أن : كل ما استحق أن يكون قبل آخره ألف من مصادر الفعل الصحيح كان نظيره من المعتل ممدوداً ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

---

(١) الدمى : « الدمية : الصنم ، والجمع « الدُّمى » : وهى الصورة من العاج ونحوه » مختار (د م ا) وفى لسان العرب ، مادة (دمى) : « والدمية : الصنم ، وقيل : الصورة المنقشة من العاج ، ونحوه . . . »

وما استحق قبل آخرٍ ألفْ ....   البيت .

و « ألف » مفعول « باستحق » ولكن وقف عليه بغير إبدال ، وهى لغة

ثم مثل فى البيت الثانى ، فقال :

كمصدر الفعل الذى قد بدئا . . . .

فذكر أن ذلك يجرى فى مصدر كل فعل أوله همزة وصل ، ومثل ذلك بقوله : « ارْعَوَى ، وَارْتَأَى» فتقول فى مصدرهما :

« ارْعِواَء ، وارتئاءً » ـ بالمد ـ لأن نظيرهما من الصحيح : « انطلق انطلاقا ، واقْتَدَرَ اقتداراً » .

قوله :

والْعَادِمُ النَّظِيرِ ذاَ قَصْرٍ ، وَذاَ   مَدٍّ بِنَقْلٍ : كَالْحِجَا ، وكَالحِذاَ
وقصر ذِى المدِّ اضْطِرَاراً مجمَعُ   عَلَيْهِ ، والعكسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

لما فرغ من المقصور ، والممدود قياساً ، ذكر أن ما عدا ما ذكره إنما يكون سماعاً ، وإلى ذلك أشار بقوله :

والعادم النظير .... البيت .

فقوله : « بنقل » يعنى : أنه لا يستفاد إلا من كتب اللغة .

وقوله : « كالحجاَ ، وكالحذاَ » : الأول مثال للمقصور سماعا ، وهو : العقل ، والثانى : مثال [1] . للممدود ، وسماعا ، وهو : الفعل .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « مثال » .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أنه يجوز قصر الممدود ضرورة [1] .

وهو أمر مجمع عليـه عند البصريين ، والكوفيين ، وأن العكس ، وهو مد المقصور مختلف فيه .

فالكوفيون : يجيزونه ـ بخلاف البصريين ـ وقد أشار المصنف [2] .إلى ذلك بقوله :

وقصر ذى المد اضطرارا مجمع .... البيت .

(١) سقط من (ب) ، لفظ : « ضرورة » .

(٢) سقط من (أ ، جـ) لفظ : « المصنف » .

كيفية

تثنية المقصور ، والممدود ، وجمعهما تصحيحا

آخـرَ مـقـصُور تُثْنى اجْعَله يَا   إنْ كَانَ عَنْ ثَلاَثَة مُرْتَقِيـا
كذا الَّذِي الْيَا أَصْلُه ، نحو : الْفَتَى   والجـامـدُ الذى أُميلَ « كـمـتَى »

هذا الباب تكلم فيـه على كيفية التثنيـة للمقصور ، والممدود وجمـعهما على حد التثنية .

فبدأ بتثنية المقصور : فذكر أن الاسم المقصور : إن زاد على ثلاثة أحرف أو كان ثلاثيا ، وألفه منقلبة عـن ياء ، أو كان ثلاثيا جهل أصل ألفه ، إلا أنه سسمعت فيه الإمالة : فإن الألف فى ذلك تقلب ياء فى التثنية .

وقد أشار إلى إبدال ألف [1] . ما زاد على الثلاثة ياء بقوله :

آخر مقصور تثنى اجعل يا .... البيت .

وإلى إبدال ألف الثـلاثى ياء ، إذا علم أن أصله اليـاء ، أو جـهل ، وأميلت بقوله :

كَذاَ الَّذِي اليَا .... البيت [2] .

فبتمثيله « بالفـتى » يعلم أن المراد الثلاثى ، وقوله : « الجامد » يعنى : الذى لا اشتقاق له ، فلا يعلم أصل ألفه ، ومثله « بمَتَى » : فلو سميت رجلا

---

(١) فى (ب) : « الألف » .

(٢) سقط الآتى من (ب) : « وإلى إبدال ألف الثلاثـى ياء ، إذا علم أن أصله الياء ، أو جهل ، وأميلت ، بقوله : « كذا الذى اليا .... البيت » .

« بمَتَى » وتثنيته ، قلبت ألفه ياء .

ثم نبه فى البيت الثالث : أن ما عدا ما ذكر تقلب ألفه واوا ، وهو : الثلاثى ، الذى ألفه منقلبة عن واو « كالعصا » والذى ألفه من الثلاثى مجهولة ولم تمل «كإلى » فتقول فى تثنية الأول : « عَصَوان » لأن الأصل الواو ،

وفى تثنية الثانى ، إذا سميت به : « إِلَـوَانِ » لأن الألف مجهولة الأصل ، ولم تمل .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

فى غير ذا تقلب واوا الألف ....

فالإشارة « بذَا » إلى المواضع التى ذكر أن الألف تقلب فيها ياء .

ثم ذكر أن بعد قلب الألف ياء ، أو واوا تلحق علامة التثنية . وإلى هذا أشار بقوله :

.... وأَوْلِهاَ مَا كانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

يعنى : ما ألف قبل هذا من علامة التثنية المذكورة فى أول الكتاب .

قوله :

ومَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا وَنَحْوُ : عِلبَاءَ ، كسَاء ، وَحَيَا

بِوَاوٍ ، اوْ هَمْزٍ ، وغَيْرَ مَا ذُكِرْ صَحِّحْ ، وَمَا شَذَّ عَلَى نقْلٍ قُصِرْ

لما فرغ من تثنية المقصور شرع فى تثنية الممدود .

فقسَّم الممدود بالمثل ، فذكر أن ما كانت همزته زائدة قلبت واوا فى التثنية ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وما كصحراء بواو ثنيا ....

وما كانت همزته للإلحاق « كعِلْبَاء »[1] . أو بدلا من واو أصلية

« ككساَء » أو ياء أصليـة « كحَيَاَء » : من حـياء الوجه : فإن الهـمزة يجوز فيها القَلب واوا ، وإثبات الهمزة ، وإلى هذا أشار بقوله :

ونحو: علباء ، كساء ، وحيا بواو ، او همز[2] ....

« فنحو » مبتدأ ، خبره س بواو ، أو همز » .

وأطلق المصنف جواز الوجهين فيمـا ذكر من المثل ، والإبدال فى بعضها أولى من بعض :

فالإبدال فى الزائدة للإلحـاق أولى من إثباتها همـزة ، والمبدلة من أصل بالعكس .

ولما ذكر أنواع الهـمزة الثلاثة : بقى عليه نوع واحـد ، وهى الأصلية ، نحو : « قرّاء » فنبه عليه بقوله :

وغير ما ذكر صَحِّحْ .... .

فذكر أن حكمه : إثبات الهمزة ، وهو المراد بقوله: « صحح » .

ثم نبـه على أن ما جـاء من إبدال الأصليـة ، أو تصحـيح الزائدة ، أو نحوه ، فهو شاذ ، مقصور على السماع ، وإليه أشار بقوله :

.... وَماَ شذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

قوله :

---

(١) علباء : « ... علباء البعير : عصب عنقه » قاموس (العلب)

(٢) فى (جـ) : « بواو ، وهمز » .

واحْذفْ منَ المقْصُورِ فـي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ المـــثـــنَّى مَابه تـــكَمَّلاَ
وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمـــــا حُذِفْ وَإنْ جَمَعْتَهُ بِــــــتَاء ، وأَلِفْ
فَالأَلفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فـي التَّثْنِيـــهْ وتَاءَ ذِي الـــتَّا الْزَمَنَّ تَنْحِيَهْ

لما فرغ من تثنية المقصور ، والممدود أخذ يتكلم فى جمعهما جمع سلامة فذكر أن المقصور إذا جمعته بالواو ، والنون حذفت منه الألف ، فتقول فى « مُوسَى » : « موسَوْن » ـ رفعا ـ و « مَوْسَيْن» ـ نصبا ، وجرا ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

واحذف من المقصور فى جمع على حد المثنى .... البيت .

فقوله : « على حد المثنى » أى : الجمع الذى يكون بالواو ، والنون ، كما هى التثنية بالألف ، والنون ، وقوله : « ما به تكملا » يعنى : الألف ؛ لأنه بها يتكمل الاسم .

ثم نبه فى البيت الثانى : أنك إذا حذفت الألف أبقيت الفتحة التى قبلها دليلا عليها ، وإلى ذلك أشار بقوله :

والفتحَ أبْق مشعراً بما حُذِفْ ....

ثم نبه على كيفية الجمع بالألف ، والتاء ، فقال :

.... وإن جمعته بتاء ، وألف

ثم ذكر الكيفية فى البيت الثالث فقال :

فالألف اقلب قلبها فى التثنيهْ

فأجرى الجمع بالتاء على الحكم الذى تقدم فى التثنية، تقول فى « مشترى » « مشتريات » وفى « رحى » : « رحَيَات » وفى « متى » : اسم امرأة : « متيات » : فتقلب [1] .الألف ياء فى ذلك كله ، ـ على ما تقدم ـ .

وتقول فى « عَصاً » : « عصوَات » وكذلك ما أشبهه من الثلاثى الذى أصل ألفه واو ، على حكم التثنية .

وكذلك ما آخره همزة تجريه على حكم التثنية فى الوجوه المتقدمة .

ثم نبه على أنه : إن كان فى الاسم تاء التأنيث ، نحو : « مسلمة » أزلتها ؛ لأجل تاء الجمع [2] ،فراراً من اجتماع تاءى تأنيث .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وتاء ذى التا الزمَنَّ تنحيهْ

يريد : وتاء الاسم ، ذى التاء ألزمنها الإسقاط .

وقصر التاء الثانية ضرورة و « ألزمنَّ » فعل أمر من « ألزم » فألفه ألف قطع .

قوله :

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاَثى اسْماً أَنِلْ … إتْباعَ عَيْنٍ فَاَءهُ بِماَ شُكِلْ

إنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مؤَنَّثًا بَدَا … مُختَتَمًا بالتاء ، أَو مجرَّداَ

وسكّين التَّالِى غَيْرَ الفَتْحِ أوْ … خَفِّفْه بالفتْح ، فكلا قد رَوَوْا

وَمَنَعُوا إتْباعَ نحْوِ ذرْوَهْ … وَزُبْيَة ، وَشَذَّ كسْرُ جِرْوَهْ

وَنَادِرٌ أو ذو اضطِرارٍ غَيرُ مَا … قَدَّمتُه ، أَوْ لأُنَاسٍ انتَمَى

(١) فى(ب) : « فقلبت »

(٢) فى (جـ) : « ياء الجمع »

نبه فى هذه الأبيات : على جمع الثلاثى بالألف ، والتا ، فذكر أنه إذا كان اسما ، سالم العين من الاعتلال تبعت عينه حركة فائه ، سواء كانت فيه تاء التأنيث ، أو لم تكن ، فتقول فى « جَفْنَة » : « جَفَنَات » وفى « سدْرَة » « سدِرات » وفى : « غُرْفة » : « غُرُفات » : تحرك فى الجمع العين بحركة الفاء إتباعا .

وتقول فى الخالى من تاء التأنيث « وعد » : « و « وعدات » [1] .

و « هند » : و « هندَات » ، و « جمل » و « جملات » : فتحرك العين بحركة الفاء إتباعا ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

والسَّالم العيْن الثلاثِى اسْماً أنِلْ .... البيت .

فقوله : « والسَّالِمَ العَيْن » تحرز به من المعتل العين « كبيضة ، وجَوْزَة » فإنه يسكن ، فيقول : « بَيْضات ، وجَوْزات » .

وتشديد العين - عندهم - يجرى مجرى الاعتلال تقول : « عُدَّة ، وعُدَّات » وقوله : « اسما » تحرز به من أن يكون صفة فإنها تسكن ، صحت عينها « كصعبة ، وصعبات » أو اعتلت ، نحو : « هينة ، وهينات » وخفف ياء الثلاثى ضرورة .

وقوله : « إتباع عين فاءه » : هو مصدر ، مضاف إلى مفعوله الأول ، و « فاؤه » هو المفعول الثانى ، وقوله : « بما شكل » يعنى : بما شكلت به الفاء من الحركة .

فمراده : أن العين تتبع الفاء بحركتها .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن هذا الحكم إنما هو بشرط أن يكون

---

(١) فى (أ) : « دعات »

الاسم ساكن العين مؤنثا ، كالمثل التى تقدمت ، وهذا هو المراد بقوله :

إن ساكن العين مؤنثا بدا ....

« فساكن العين » و « مؤنثا »حالان مقدمان من ضمير الفاعل فى « بدا » ثم نبه على أنه لا فرق فى ذلك بين ما فيه تاء التأنيث ، وبين ما هو مجرد عنها ، وهو المراد بقوله :

.... مختتما بالتاء ، أو مجردا

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن ما كانت العين فيه تتلو غير مفتوح « كهِنْدْ ، وجُمْل » فإنه يجوز فيه الإسكان ، والتخفيف ـ بالفتح ـ وقد تقدم فيه وجه الإتباع :

فتحصل فى المكسور [1] .الأول ، والمضموم ثلاثة أوجه وفى المفتوح الأول وجه واحد ، وهو الإتباع .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وسكن التالى غير الفتح ، أو خففه بالفتح ....

ونبه على أن ذلك كله مروى بقوله :

.... فكلا قد رووا

ولما تقرر من كلامه : أن المكسور الأول ، والمضموم يجوز فيه الإتباع فيما يجوز من الوجوه احتاج إلى أن يستثنى من ذلك ما كان معتل اللام[2] ، فإنه لا يجوز فيه الإتباع ، فقال فى البيت الرابع :

---

(١) فى (ب) : « من المكسور » .

(٢) فى (جـ) : « معمل اللام »

ومنعوا إتباع نحو : « ذروة وزبية » ....

ثم نبه على أنهم شذوا ، فقالوا : « جروات » - بكسر الراء - : إتباعا ، مع أنه معتل اللام .

ثم نبه في البيت الخامس : على أنه إن ورد شيء [1] .على خلاف ماتقدم من القاعدة ، فهو :

إما قليل ، وإليه أشار بقوله : « ونادر » .

أو ضرورة ، وإليه أشار بقوله : « أو ذو اضطرار » .

أو منسوب إلى لغة قليلة للعرب [2] .

وإليه أشار بقوله :

.... أو لأناس انتمى

أي : انتسب .

---

(١) في (جـ) : « يبنى » .

(٢) في (ب) عند « العرب » وفي (جـ) : « العرب » .

جَمْعُ التكسِير

أَفْعِلَة ، أَفْعُل ، ثم فِعْلَهْ   ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ

وبَعْضُ ذى بكثرةٍ وضْعًا يَفِى   كأرْجُلٍ ، والعكسُ جَاءَ كَالصُّفِى

وضع هذا الباب للكلام على جمع التكسير ، وهو الذى : يتغير فيه بناء الواحد ، تغييرا ظَاهِراً « كرِجَال » أو متوهما « كفلك » : للواحد والجماعة .

وجموع التكسير على قسمين: جمع قلة ، وجمع كثرة ، فبدأ بجمع القلة :

ومدلوله : الثلاثة ، فما فوقها إلى عشرة ، ولا يتجاوز العشرة ، ولا ينقص عن الثلاثة بطريق الحقيقة .

وذكر المصنف له أربعة أوزان :

« أَفْعِلة » نحو « أغلمة » .

و « أفْعُل » نحو : « أكْلُب » .

و « فِعْلَة » نحو : « غلمة » .

و « أفْعَال » نحو : « أجمال » .

وإلى ذلك أشار بقوله :

أفعلة ، أفعل ، ثم فعلة ....

وحذف تنوين « أَفْعُل » ضرورة .

وتقدير البيت : جموع القلة هذه الأوزان الأربعة .

ثم نبـه فى البيت الثـانى : على أن بعض الأوزان التى للقلة قـد توضع موضع الكثـرة مجازا ، وكـذلك العكس ، فقـد توضع جموع الكثـرة موضع القلة مجازا ، وإلى الأول أشار المصنف بقوله :

وبعض ذى بكثرة وضعا يفى

فالإشارة « بذى » إلى الأوزان المتقدمة .

وقوله : « وَضْعًـا » يعنى : الوضع المجازى ، ثم مثل ذلك « بأَرْجُل » جمع « رِجْل » : للقدم ، يطلق ، ويراد به الكثرة .

وقد أشار إلى الثانى بقوله :

.... والعكسُ جَاءَ كَالصفِّى[1] .

يريد : جمع : « صفاة » : للحجر الأملس .

فظاهر كلامه : إطلاقها فى موضع للقلة ، مجازا .

ولا يحمل كلامه : على أنه عدم جمع القلة من « صفاة » واستغنى عنه « بصفُىّ » لأن أهل اللغة قد نقلوا : « أصفاء » منهم الجوهرى .

ولم يكن المصنف بحيث يخفى عليه ذلك .

قوله :

لفعْلِ : اسـما صحَّ عـينا « أَفْعُلُ » وللرُّبَاعىِّ اسْمًا ايضـاً يُجْعَلُ

إن كـان كـالعـناق ، والذراع في مـدٍّ ، وتأنيثٍ ، وَعَدِّ الأَحْرُفِ

لما فرغ من جموع القلة ، شرع فى ذكر مفرادتها ، وأتبعهاجموع الكثرة

(١) الصفى : « والصفاة : صخرة ملساء ، والجمع : صفا مقصور ، وأصفاء ، وصفى على فعول »

وهى ثلاثة ، وعشرون بناء ، وذكر أربعة لجمع القلة : فالمجموع سبعة ، وعشرون وزنا .

فتكلم فى هذين البيتين : على أول بناء منها ، وهو : « أَفْعُل » فذكر أنه يكون جمعا لاسم صحيح العين على وزن « فَعْل » « كفلس » فتقول

« فَلْسٌ ، وأفلُسٌ » و « ظبى ، وأَظْبٍ ، ودلو ، وأدلٍ » ويجرى هذا المجرى الصفة ، إذا غلبت عليها الاسمية ، نحو : « عَبْد ، وأَعْبُد » .

وشذَّ فى المعتل العين : « عَيْنٌ ، وأَعْيُن » و « ثوبٌ ، وأَثْوُبٌ » .

قال الشاعر (١) :

٣٠٨ ـ لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوباَ ....

وكذلك : « سَيْفٌ ، وأَسْيُفٌ » ، قال الشاعر (٢) :

٣٠٩ ـ كَأَنَّهُمْ أَسْيُفٌ بِيضٌ يمَانِيَةٌ عَضْبٌ مَضَارِبُهاَ ، بَاقٍ بِهاَ الأُثُرُ

---

٣٠٨ ـ (١) القائل : هو معروف بن عبد الرحمن ، والبيت من الرجز : وبعد البيت :

.... حتى اكتسى الرأس قناعاً أشيباَ

والبيت من شواهد الكتاب ٢ / ١٨٥ ، والمقتضب ١ / ٢٩ ، ١٣٢ ، ٢ / ١٩٩ ، ومجالس ثعلب ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، والمنصف ١ / ٢٨٤ ، ٣ / ٤٧ ، والتصريح ٢ / ٣٠١، والأشمونى ٤ / ١٢٢ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (ثوب ٢٣٨) .

اللغة :

دهر : « الدهر : الزمان ، وجمعه دهور. .» مختار (د هـ ر).أثوابا : جمع ثوب ، على غير قياس

والمعنى :

يقول الشاعر : إنه مجرب ، فطن ، يلبس لكل حالة لبوسها ، ولكل زمان ما يناسبه من الثياب .

الإعراب :

« لكل » متعلق بقوله « لبست » كل : مضاف ، و « دهر » مضاف إليه ، « قد » حرف تحقيق « لبست » فعل ، وفاعل « أثوبا » مفعول به . . .

والشاهد فيه :

قوله : « أثوبا » حيث جمع « ثو » المعتل العين على « أفعل » شذوذا .

٣٠٩ ـ (٢) : البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط

وقد أشار المصنف إلى أن « أَفْعُل » جمع « فَعْل » الاسم الصحيح العين بقوله :

لفَعْل اسما صحَّ عيناً أفْعلُ ....

ثم نبه فى آخر البيت : أنه يكون ـ أيضاً ـ للرباعى بشروط ، يذكرها فى البيت الثانى ، فقال :

إنْ كَانَ كَالعنَاَقِ ، والذِّرَاعِ .... البيت

فشــرط أن يكون قبل آخره مــدة ، وأن يكون مؤنثا وأن يكون رباعـيا ، وهو المراد بقــوله : « وعدِّ الأحـرف » فتقــول : « عنَاَق ، وأَعْنُق ، وذِرَاع ، وأَذْرُع ، وعُقَاب ، وأَعْقُب ، ويمين ، وأَيْمُن » .

وشذ من المذكر : « شِهَابٌ ، وأَشْهُب ، وغُرَابٌ ، وأَغْرُب » .

= وهو من شواهد العينى ٤ / ٥٢٣ ، والتصريح ٢ / ٣٠٢ ، والأشمونى ٤ / ١٢٣ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (أثر ٤) .

اللغة :

\بيض : جمع أبيض ، يمانية ، نسبة إلى يمان ، عضب : قاطع . . .

والمعنى :

كأن هؤلاء سيوف بيض منسوبة إلى اليمن صناعة ، حديدة المضارب . قاطعة ، باق بها آثار الجرح بعد الالتئام. . .

الإعراب :

« كأن » حرف تشـبيه ، ونصب ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبـر وضمير الغائبين اسـمه ، فى محل نصب « أسيف » خبر « كأن » مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بيض » نعت « لأسيف » ، « يمانية » نعت ثان لأسيـف . . « غضب » صفة ـ أيضاً ـ « مـضاربها » مرفوع بعـضب ، ومضاف إليه « باق » صـفة ـ أيضاً ـ « بهـا » جار ، ومجـرور ، متعلق بقـوله : « باق » « الأثر » فاعل ، لاسم الفاعل ، وهو : « باق » .

والشاهد فى البيت :

قوله : « أسيف » فإنه جمع « سيف » وهو شاذ لاعتلال عين المفرد ، والقياس : سيوف ، وأسياف

قوله :

وغيرُ ما أفْعُلُ فيه مطَّرِدْ   منَ الثلاثيِ اسما بأفْعال يَرِدْ
وغالبا أغناهمُ فِعْلانُ   فى فُعَلٍ كقولِهم صِرْدَانُ

تكلم فى هذين البيتين على البنية الثانية ، وهى « أَفْعَال » وهى : من جموع القلة .

فذكر أنها تكون جمعا لغير ما اطرد فيه « أفْعُل » من الثلاثى :

بشرط أن يكون اسما .

والذى لم يطرد فيه « أَفْعُل » :

إما « فَعْل » معتل العين ، نحو : « ثوب ، وأثواب ، وسيف ، وأسياف » .

وإما « فِعْل » ، « كحِملْ ، وأَحْمَال » .

وإما « فُعْل » ، « كقُفْل ، وأقفال » .

وإما « فَعِل » ، « كَنمر ، وأنمَار » (١) .

وإما « فَعَل » ، « كجَمَل ، وأَجْمَال » .

أو « فَعُل » ، « كعَضُد ، وأَعْضَاد » .

أو « فُعُل » ، « كعُنُق ، وأعْنَاق » .

أو « فِعِل » ، « كإبل ، وآبَال » .

أو « فِعل » ، « كعنب ، وأَعْنَاب » .

---

(١) سقط من (جـ) : وإما « فعل » ، « كنمر ، وأنمار » .

أو « فَعِل » ، « ككَبِد ، وأكْبَاد » .

وأما « فُعلَ » فقالوا فيه : « رُطَب ، وأرطاب » .

والغالب فيه : « فُعْلاَن » كما يذكر فى البيت الثانى .

وأما « فَعلْ » ـ الساكن العين ، الصحيح ـ « فأفْعاَل » شاذ فيه ، نحو : « فَرْخ ، وأَفْرَاخ ، وزنَدْ ، وأَزنْاَد » .

فالحاصل من هذا : أن أمثلة الثاثى جميعها غير « فَعْل » الصحيح « كَفَلْس » تجمع على « أَفْعاَل » ، ما لم يكن صفة .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وغيرُ ماأفْعُل فيه مطرد .... البيت .

فخرج بقوله : « ما أفعل فيه مطرد » : « فَعْل » الصحيح العين ، « كَفَلْس » وبقوله : « اسْماً » : الصفات .

فبقى « لأَفْعاَل » ما عدا ذلك من أوزان الثلاثى .

وسكَّن ـ فى البيت ـ ياء الثلاثى .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن « فعلا » الغالب فيه « فعلان » فقال :

وغالبا أغناهم فِعْلاَن فى فُعلَ ....

ومثله : « بصِـرْدَان » : وهو جمع « صُردَ » : اسم طائر (١) .

---

(١) فى (ب) : « صرد لطائر » .

قوله :

فــيِ اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبـــاَعِيٍّ بمَد   ثَالث أفْعِلَةٌ عَنْهــــــمُ اطَّرَدْ
وَالْزَمــــه فى فَعَالٍ ، اوْ فِعَالِ   مُصــاَحِبَىْ تضْعِيـفٍ لوْ إِعْلاَلِ

تكلم فى هذين البيتين : على البناء الثالث ، وهو : « أَفْعِلَة » فذكر أنه يكون جمعا لثلاثة أشياء .

الأول (١) : الاسم المذكر الرباعى ، الذى يكون ثالثه حرف مد ، نحو « قذال ، وأقذلة ، ورغيف ، وأرغفة ، وعمود ، وأعمدة » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

فيِ اسمٍ مذكَّرٍ ، رُبَاعِيِ بمَد ....   البيت .

« فثالث » : مضاف إليه ،ويحتمل أن يكون نعتا « لمد » (٢) .و« أفعِلة » مبتدأ ، خبره « اطرد » .

وحذف تنوين « أفعلة » ضرورة، ونقل حركة همزته إلى تنوين « ثالث » . الثانى : مما يجمع على « أفعلة » : « فَعـاَل » ـ بفتح الفاء ـ المضاعف ، أو المعتل اللام ـ نحو : « بتات ، وأَبِتَّة ، وقباء : وأقبية » .

الثالث : « فِعاَل » ـ بكسر الفاء ـ مضاعفا ، أو معتل اللام ـ نحو : « إمام ، وأئمة ، وإِناَء ، وآنِيَة » .

وقد أشار المصنف إلى النوع الثانى ، والثالث بقوله :

---

(١) فـ« (جـ) : « الأولى »

(٢) « ثالث » مضاف إليه . ويحتمل أن يكون نعتا « لمد » . وقد أعرب الشارح الأندلسى « ثالث » مفعول ، لم يسم فاعله ، بناء على أنه جرى على قراءة قول ابن مالك « يُمدَّ » ـ بالياء ـ وبناء الفـعل للمجهول ، لا على المشهور عند كـثير من الشراح « بمدّ » ـ بالياء وقد سرت على المشهور فى القراءة ، والإعراب .

والزمه فى فَعاَل ، أو فِعاَل .... البيت

ونبه على أن هذا الجمع ملتزم فى هذين النوعين ، بخلاف الأول .

قوله :

فُعْلٌ لنحوِ : أَحْمَرَ ، وحَمْرَا وفِعْلَةٌ جمعاً نقل يُدْرى

ذكر فى هذا البيت من الأوزان الرابع ، والخامس ، وهما : « فُعْلٌ » نحو : « حُمْر » ، و « فعلَة » نحو « غِلْمَة » .

فأما « فُعْل » فهو من جموع الكثرة ، وأما « فِعْلَة » فهو من الباقى من جمع القلة .

فنبه على أن « فُعْلاً » يكون جمعا « لأفْعَل » الذى فى مقابلة « فعلا » ، و « لِفُعْلَى » التى فى مقابلة « أَفْعلَ » سواء ، كان المقابل موجوداً ، أو مقدراً

فيجمع « أحمر ، وحمراء » على « حُمْر » ومقابل كل واحد منهما موجود .

وتجمع « أكْمَر » عَلَى « كُمْر » ومقابله غير موجود ؛ لأنه لا يقال للأنثى « كمراء » ، ولكنه مقدر .

وتجمع « عجزاء » على « عجز » ومقابلها غير موجود ؛ لأنه لا يقال : للرجل « أعجز » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

فُعْل : لنحو أحمر ، وحمرا ....

ثم ذكر « فُعْلَة » ، ونبه على أن مفرده لا يجرى على قياس ، وإنما هو محفوظ فى ألفاظ :

منها : « ولد ، ووُلْدَة ، وصَبىّ ، وصبـية ، وفَتَى ، وفِتية ، وشَيخٌ ، وشِيخـة ، وثَور ، وثِيرَةَ ، وغُلام ، وغِلْمَة ، وغَزَال ، وغِزالَة ، وخـصى ، وخِصيَة ، وثَنِى ، وثِنْيَة » .

قوله :

وَفُعُـــلٌ لاســـْم رُبَاعِى بِمَدّ ... قَدْ زِيد قَبْلَ لام اعْلاَلاً فـــقـــد

مَا لَم يُضاَعَفْ فى الأعمِّ ذُو الألِفْ ... وفُعَــلٌ جـمـعــاً لفُعْلَة عُرِفْ

وَنـحْوِ كُبْرىَ ، ولِــفِعـلَة فِعَلْ ... وقـــد يَجىء جَمـعُهُ عَلَى فُعَــلْ

ذكر فى هذه الأبيات (١) .البناء : السادس ، والسابع ، والثامن ، وهى « فُعلُ » ـ بضم الفاء ، والعين ـ و « فُعلَ » ـ بضم الفاء ، وفتح العين « فِعلَ » ـ بكسر الفاء ، وفتح العين ـ .

فأما « فُعلَ » : فذكر أنه يكون جـمعا لاسم رباعى ، قد زيد حرف المد قبل لامه ، بشرط ألا تكون اللام معتلة ، وذلك نحو :

« كتاب ، وكُتـب ، وسرير ، وسُرُر ، وعمود ، وعُمـدُ » وسواء كان مذكرا، أومؤنثا ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وفَعَلٌ لاسمِ رُبَاعىٍّ بمدّ .... البيت .

فقوله: « بمد » جار ، ومجرور ، والضمير فى « زِيدَ » عائد على «مد» و « إعلالاً » مـفعول « بفـقد » (٢) .وفاعل « فـقد » ضميـر يعود على

(١) فى (ب) : « ذكر فى هذا الباب » .

(٢) فى (ب) : « بقد » .

اللام .

التقدير : قبل لام فقدت إعلالا .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن هذا الاسم الرباعى ، المذكور ، إن كان حرف المد فيه ألفا اشترط فيه ألا يكون مضاعفا ، فإن كان مضاعفا فجمعه على « فعل » قليل ، نحو : « عنان ، وعُنُن » .

والكثير فيه « أفعِلة » نحو : « أعنَّة ، وأزِمَّة ، وأئِمةَّ » .

وإلى ذلك أشار بقوله :

مالم يُضاعَفْ فى الأعمِّ ذو الألِفْ ....

وأما « فُعلَ » ـ بضم الفاء ، وفتح العين ـ فذكر أنه يكون جمعا لشيئين « لفُعْلَة » : نحو : « غرفة ، وغُرف ، و « لفُعْلَى » ـ مؤنث أفعل ـ نحو : « كبرى ، وكبر ، وصغرى ، وصغر » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

.... وفُعَلٌ جمعاً لفُعْلَةٍ عُرِفْ

ونحوِ كُبْرَى ....

وأما « فِعلَ » (١) . ـ بكسر الفاء ، وفتح العين ـ فذكر أنه يكون جمعا « لفعلة » نحو : « سدرة ، وسدر ، وكسرة ، وكسر » وإليه أشار بقوله « ولفعلة فِعلَ » .

ثم ذكر أن « فِعْلَة » ـ بكسر الفاء ، وسكون العين ـ قد يجىء جمعه

(١) سقط من (ب) : « وأما فعل » .

شاذا على « فُعَل » ـ بضم الفاء ، وفتح العين ـ نحو : « حلية ، وحلى »
وإلى هذا أشار بقوله :

وقد يجيء جمعه على فعل

فالضمير فى قوله : « جمعه » عائد إلى الوزن الأخير ، وهو « فِعْلَة » ـ بكسر الفاء ، وسكون العين ـ.

قوله :

فِى نَحْوِ رَامٍ ذو اطِّرَادٍ فُعَلَه   وَشَاعَ نَحْوُ كامِلٍ ، وكَمَلَهْ

ذكر فى هذا البيت البناء التاسع ، والعاشر ، وهما :
« فُعَلَة » ـ بفتح العين ، وضم الفاء ـ و « فَعَلَة » ـ بفتحهما ـ فذكر أن الأول يكون جمعا « لفاعل » معتل اللام ، صفة لعاقل مذكر .

وهذه الشروط مأخوذة من مثاله ، وذلك : نحو : « رام ، ورماة ، وقاض ، وقضاة » .

وذكر أن الثانى يكون جمعا « لفاعل » الصحيح اللام لمذكر عاقل .

وهذه الشروط ـ أيضاً ـ مأخوذة من تمثيله ، نحو : « كامل ، وكملة »

وقد نبه على ذلك كله بالبيت .

قوله :

فَعْلَى : لِوَصْفٍ ، كَقَتِيلٍ، وَزَمِنْ   وَهَالِكٍ ، وَمَيِّتٍ بِهِ قَمِنْ

تكلم فى هذا البيت على البناء الحادى عشر، وهو « فَعْلَى » فذكر أنه يكون جمعا لوصف على « فَعِيل » بمعنى « مَفْعُول » نحو : « قتيل ، وقَتْلَى » لأنه

بمعنى « مَقْتُول » .

ثم نبه على أنه يلتحق به ما هو فى معناه : مما دل على توجع ، أو هلك .

ومثله « بزَمِن ، وهالَك ، وميّت » تقول : « زَمِن ، وَزَمْنَى ، وهالك ، وهَلكَى ، وميّت ، ومَوْتَى » .

وكذلك يلتحق به « فَعيل » بمعنى « فاَعل » نحو : « مَرِيض ، ومَرضى » وكذلك « أَفْعلَ ، وفَعْلاَن » نحو : « أَحْمقَ ، وحَمْقَى ، وسكْرَى » . وقوله : « زَمِنْ » وما عطف عليه : مبتدأ ، و « قَمِن » خبره ، ومعناه : حقيق .

قوله :

لِفُعْلٍ اسْماً صَحَّ لاَماً فعِلَهْ والوضع فى فَعْلٍ ، وفِعْلٍ قَلَّلَهْ

تكلم فى هذا البيت على البناء (١) . الثانى عشر ، وهو « فِعَلَة » ـ بكسر الفاء ، وفتح العين ـ فذكر أنه يكون جمعا « لفُعْل » ـ بضم الفاء ، وسكون العين بشرط أن يكون اسما صحيح اللام نحو : « قرط ، وقرطة ، ودرج ، ودرجة ، وكوز ، وكوزة ، ودبّ ، ودببة » وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

لفعل اسما ، صح لا ما فعلة

ثم نبه على أنه قد جاء هذا البناء قليلا جمعا « لِفِعْل » ـ بكسر الفاء ـ نحو : « قرد ، وقردة ، و « لفَعْل » بفتح الفاء ـ نحو : « عرد ، وعردة »

وإلى هذا أشار بقوله :

.... والوضع فى فعل ، وعل قلّلَهْ

وقد ندر هذا الجمع ـ أيضاً ـ فى « فاعل » نحو : « هادر ، وهدرة »

---

(١) فى (ب) : « على البيت » .

وفى « فَعَل » بفتح العين ، والفاء ، « كذكر ، وذكرة » .

قوله :

وفُعَّــــل لفَاعِــــلٍ ، وفاَعِلــــةْ   وَصْفَيْن ، نحو : عَاذِل ، وعاذِلَةْ

ومثلــه الفُعَّــــالُ فيمــا ذُكِّــراَ   وذانِ فــى المُعَــلِّ لاَمــاً نَــدَرا

تكلم فى هذين البيتين على البناء الثالث عشر ، والرابع عشر وهما :

« فُعَّل » - بضم الفاء ، وفتح العين ، وتشـديدها ، من غير ألف بعدها و « فُعَّال » - كذلك ، إلا أنه بألف بعد العين - .

فأما الأول : فذكر أنه يكون جمـعا « لِفَاعِل ، وفاعِلَة » بشرط أن يكونا وصفين ، صحيحى اللام ، ويفهم [1] . صحة اللام من مـثاله ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وفعَّل لفاعل ، وفاعلة   وصفـين ....

ثم مثل « بعاَذِلٍ ، وعـاذلة » فتقول : « عـاذل ، وعذَّل » و « عادلة ، وعدَّل » .

ثم نبه المصنف فى البيت الثانى على المثال الثانى ، فقال :

ومثله الفعَّال فيما ذُكِّرا ....

فظاهر كلامه : أن « الفعَّال » يكون جمعا مطردا فى « فاعل ، وفاعلة » بالشرطين المتقدمين .

---

(١) فى (جـ) : « وتفهم » .

وليس كذلك : بل هو مطرد فى « فاعل » نحو : « صائم ، وصوام »
ونادر فى « فاعلة » نحو : « صادَّة ، وصُدَّاد » .
قال الشاعر (١) .
٣١٠ ـ أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشبأن مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّى غير صُدَّادِ
ثم نبه على أن هذين البنائين قد ندرا جمعا « لفاعل » المعتل اللام ،
و « فاعلة » قالوا : « غاز ، وغُزَّاء » و «سار ، وسرَّاء » .
وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :
.... وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لاماً نَدَرَا
« فذان » إشارة إلى « فُعَّل ، وفُعَّال » .
وقد ندر ـ أيضاً ـ « فُعَّل » جمعا « لفعيلة » ، قالوا : « خريدة ، وخرَّد »

٣١٠ ـ (٢) **الشاعر** : هو القطامى ، والبيت من البسيط .
البيت من شواهد مجالس العلماء للزجاجى ٢٧ ، والعينى / ٢١ ، والتصريح ٢ / ٣٠٨ ، والأشمونى / ١٣٣ ، والشارح الأندلسى ، ويوانه ٧ .

اللغة :
أبصارهن : يريد ، استدامة النظر إلى الشبان لمبادلة الصبابة ، والوجد ، وقد كان ذلك دأبهن معه أيام فتوته ، وشبابه .

والمعنى :
أبصار الكواعب رانية ، مستديمة النظر إلى الشبان ، كما كن ينظرن إلى زمن الصبوة ، والقوة والشباب . . . أما اليوم فهن عنى غير مزورات .

الإعراب :
« أبصارهن » مبتدأ ، ومضاف إليه « إلى الشبان » متعلق بقوله : « مائلة » ، « مائلة » خبر المبتدأ « وقد » الواو : واوا الحال ، وقد : حرف تحقيق « أراهن » فعل مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا ، ومفعوله الأول ، على أن أرى علمية ، فإنا جعلنا أرى بصرية فيكون « هن » المفعول « عنى » متعلق بصداد « غيرَ » مفعول ثان ، لأرى ، أو حال من المفعول السابق ، غير : مضاف ، وصداد مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب حال .

والشاهد فى البيت :
قوله : « صداد » الذى هو جمع صادة حيث استعمل فعَّالا فى جمع فاعلة على جهة الندة .

و « لأفْعلَ » قالوا : « أعزل ، وعُزَّل » و « لفَعَلاَء » قالوا : « نفساء، ونفَّس » .قوله :

فَعْلٌ ، وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وَقلَّ فيما عَينهُ الْيَا منْهُمَا
وفَعَلٌ ـ أيضاً ـ له فعالُ ما لم يكُنْ فى لامه اعْتلاَلُ
أَوْيَكُ مُضْعَفاً ، وَمثلُ فَعَلِ ذُو التاً ، وَفعْلٌ ، مَعَ فُعْلٍ فاقْبَلِ
وَفِي فعيل وصْف فَاعِلٍ ورَدْ كَذاَكَ فى أُنْثَاهُ ـ أيضاً ـ اطَّرَدْ
وشاعَ فى وَصْف عَلَى فَعْلاَنَا أَوْأنْثَييه ، أو عَلَى فُعْلاَنا
ومثلُه فُعْلاَنةٌ ، والزمْهُ فِي نَحْوِ : طَوِيل ، وطويلة تَفِى

تكلم فى هذه الأبيات على البناء الخامس عشر ، وهو « فِعَال » ـ بكسر الفاء ـ : فذكر أنه يكون وزنا لثلاثة عشر وزنا : ذكر منها فى البيت الأول وزنين :

« فَعْل ، وفَعْلَة » ـ بفتح الفاء ، وسكون العين ـ : اسمين كانا ، أو وصفين ، نحو : « كعب و وكِعاَب » وصعب ، وصعاب وثوب ، وثياب وقصعة ، وقصاع ، وخدلة ، وخدال [1] » وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

فعل ، وفعلة فِعاَل لهما ....

وأطلق ، فلم يعين : اسما ، ولا وصفا ، ولا صحيحا ، ولا معتلا ، فدخل الجميع .

---

(١) فى (جـ) : « خدلة ، وخدال » ومعنى الخدلة : الممتلئة الساقين ، والذاعين » .

ثم استثنى من ذلك : ما كانت عينه ياء ، فإن جمعه على « فِعاَل » قليل ، قالوا : « ضيف ، وضياف ، وصيعة ، وصياع » وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

.... وقل فيما عينه اليا منهما

يعنى : من « الفعل ، وفَعْلة » ، وقصر « الياء » ضرورة .

ثم ذكر فى البيت الثانى الوزن الثالث ، وهو « فَعلَ » ـ بفتح الفاء ، والعين ـ نحو : « جَمَل ، وجمال » وشرط ألا يكون معتل اللام ، ولا مضاعفا ، نحو : « رَحَى ، وطَلَل » فإنهما يجمعان على « أفْعاَل » ، « كأرحاء ، وأطلال » وإلى جمع « فعل » على « فعاَل » أشار بقوله :

وفعل ـ أيضاً ـ له فعال ....

وإلى اشتراط صحة لا مه أشار بقوله :

ما لم يكن فى لامه اعتلال

وإلى اشتراط عدم التضعيف أشار بقوله ـ فى البيت الثالث ـ « أو يك مضعفا » .

ثم ذكر فى بقية البيت الوزن الرابع ، والخامس ، والسادس :

فالرابع : « فَعَلَة » ـ بالتاء ـ « كثمرة ، وثمار ، ورقبة ، ورقاب » .

والخامس : « فِعْل » ـ بكسر الفاء وسكون العين ـ نحو : « ذئب ، وذئاب ، وقدح ، وقداح » .

والسادس : « فُعْل » بضم الفاء ، وسكون العين ـ نحو :« دهن ، ودهان » وقد أشار المصنف إلى الأوزان الثلاثة بقوله :

.... ومثل فعل ذو التا ، وفعل مع فعل فاقبل

يعنى : ومثل « فعل » ذو التاء منه : فيشترط فيه ما اشترط فى « فعل » : من صحة اللام ، وعدم التضعيف .

فقوله : « مثل » مبتدأ ، و « ذو التا » خبره ، وقوله : « وفعلا » مفعول مقدم بقوله : « فاقبل » .

يعنى : ومثل « فعل » ذو التاء منه ، فيشترط فيه ما اشترط فى « فعل » من صحة اللام ، وعدم التضعيف .

فقوله : « مثل » مبتدأ ، و « ذو التاء » خبره .

ثم ذكر فى البيت الرابع الوزن السابع ، والثامن ، وهما : « فعيل » صفة بمعنى « فاعل » و « فَعِيلة » مؤنثة ، فذكر أنهما مما يجمعان على

« فِعَال » نحو : « ظراف ، وكرام » جمع ظريف ، وظريفة، وكريم ، وكريمة ، وإلى هذا أشار بقوله :

وفى فعيل وصف فاعل ورد   كذاك فى أنثاه ... البيت .

فقوله : « وصف فاعل » [1] . معناه : أنه بمعنى « فاعل » .

ثم نبه فى البيت الخامس على الوزن التاسع ، والعاشر ، والحادى عشر والثانى عشر ، وفى أول البيت السادس على الوزن الثالث عشر ، وهى :

« فعلان » ـ بفتح الفاء ومؤنثاه ، وهما : « فعلى ، وفعلانة » و « فعلان » ومؤنثة ، وهو : « فعلانة » بشرط أن يكون جميعها صفة .

فذكر أنه قد شاع جمعها على « فِعَال » نحو : « غضاب » جمع غضبان، وغضبى ، و « ندام » جمع : ندمان ، وندمانة ، و « خماص »

---

(١) سقط من (جـ) الآتى : « ورد ، كذاك فى أنثاه . . البت فقوله » .

جمع « خُمصْاَن » ـ بضم الخاء ـ و « خمصانة » .

وإلى « فعلان » ـ بفتح الفاء ـ ، وأنثييه أشار بقوله :

وشاع في وصف علي فعلانا   وأنثييه ......

وإلى « فعلان » بضم الفاء ـ أشار بقوله : أو علي فعلانا

وإلى أنثاه أشار بقوله فى البيت السادس :

ومثله « فعلانة » ....

ثم نبه فى بقية البيت : أن « فِعاَلاً » قـد التزم جمعا لنحو : « طويل ، وطويلة » مما عينه واو ، ولامه صحيحة ، وهو صفة ، فتقول فى الجمع :

« طويل ، وطويلة » : « طوال » .

ولايجوز غيره فيهما .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

....   والزمه فى   نحو : طويل ، وطويلة تفى

قوله :

وبِفُعُول فَعِلٌ نَحْوُ كبِــــــدْ   يخُصُّ غـاَلِبــاً ، كـذاَكَ يطَّرِدْ

فى فعْل اسما مطلق الفا ، وفَعَلْ   له ، ولـلفُعـــاَل فِعْلاَن حَصَلْ

وشـاَعَ فى حُوتٍ ، وقاَعٍ مَعَ مـاَ   ضاَهاَهُمـاَ ، وقلَّ فى غَيْرِ هِماَ

تكلم فى هذه الأبيات على البناء السادس عشر ، والسابع عشر ، وهما « فُعُول » ـ بضم الفاء ـ و « فِعْلان » ـ بكسـر الفاء ـ ، فذكر أن فـعولا يكون جمـعا « لفعل » « ككبـد » مختـصا به فى الغالب «ككبـد ، وكُبود » ونمر ،

ونمور ، ووعل ، ووعول » وإليه أشار بقوله :

وبفعول فعل نحو : كبد يخص غالبا ....

وقال : « غالبا » احتراز من قولهم [1] : « كبد ، وأكباد » .

ثم نبه على أنه يكون جمعا مطردا فى « فعل » مثلث الفاء ، إذا كان اسما فتقول : « حِمل وحُمُول » و « فَلْسٌ » و « جُند ، وجنود »

وإليه أشار بقوله:

.... كذاك يطَّرد

فى فعل اسما ....

و « مطلق الفاء » إشارة إلى أن المراد : « فعل » محرك الفاء بالثلاث ، وقصر « الفاء » ضرورة .

وأهمل من الشروط فى « فعل » - بضم الفاء - ألا يكون مضاعفا ، ولا معتل اللام ، فإنه لا يجمع على « فُعُول » إلا نادراً .

قالوا : « خص ، وخصوص [2] ، ونؤى ، ونئى » .

ثم ذكر أن « فعولا » - أيضا - يكون مفرده « فعلاء » - بفتح الفاء ، والعين - وإلى هذا أشار بقوله : « وفعل له » : أى : « لفُعُول » وسكت عن المراد ، فدل على أنه محفوظ ، قالوا : « ذكر ، وذكور ، وأسد ، وأسود ، وسجن ، وسجون ، وندب ، وندوب ، وساق ، وسوق » وسمع - أيضاً - فى « شاهد ، وشهود ، وصال ، وصلى ، وباك ، وبكى » .

ثم شرع يتكلم على [3] . البناء السابع عشر ، وهو « فعلان » - بكسر

---

(١) فى (ب) : « كولهم » .

(٢) فى (ب) : « حص ، وحصوص » .

(٣) فى (جـ) : « فى البناء » .

الفاء ـ فقال : .... **وللفعال فعلان حصل .**

فذكر أن « فعلان » يكون جمعا « للفعال » ـ بضم الفاء ـ نحو : « غلام وغلمان ، وغراب ، وغربان » .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن « فعلانا » أيضا ـ قد شاع جمعا فى « فُعُل » ـ بضم الفاء ، وسكون العين ـ وفى « فَعَل » ـ بفتح الفاء ، والعين ـ بشرط أن يكون عينهما واوا ، وذلك مأخوذ من تمثيله « بحوت ، وقاع » .

ثم نبه على أن « فعلان » قل جمعا لغير ما ذكر ، وإليه أشار بقوله :

.... **وقل فى غيرهما**

فمن القليل : « خروف ، وخرفان ، وخَرِب ـ بالخاء المعجمة » : ذكر الحبارى ـ وخربان ، وأخ ، وإخوان ، وغزال ، وغزلان ، وصوار ، وصيران فى قطيع البقر ، وقنو ، وقنوان ، وظليم ، وظلمان ، وحائط ، وحيطان »

قوله :

وفَعْلاً اسماً ، وفَعِيــلاً ، وفَعَلْ غَيْرَ مُعَـلِّ الْعَيْـنِ ، فُعْـلانٌ شمَـلْ

تكلم فى هذا البيت على البناء الثامن عشر ، وهو « فُعْلاَن » ـ بضم الفاء ـ فذكر أنه يكون جمعا لثلاثة أوزان :

« لفَعْل » ـ بفتح الفاء ، وسكون العين ـ نحو : «ظهر ، وظُهْران » .

و « لفَعيل » نحو « رغيف ، ورغفان » .

و « لفَعَل » ـ بفتح الفاء ، والعين ـ نحو : « حمل ، وحملان » :

وهو ذكر الغنم .

وشرط فى ثلاثتها أن تكون اسـما ، وأن يكون « فَعَل » المفتوح العين ، والفاء ـ صحيح العين ، وقد أشار إلى ذلك كله بقوله :

وفعلا اسما، وفعيلا ، وفعلَ .... البيت .

فقوله : « وفعلا » وما عطف عليه مفعول « بشمل » والفاعل فيه ضمير عائد عـلى « فعلان » ، و « غـير مُعَلّ العين » حـال من « فعل » وهـو المثال الآخر .

وقد ندر « فعـلان » فى « راكب ، وركبان » وفى « أفْعلَ » نحـــو : « أسود ، وسودان ، وأعـمى ، وعميان » ، وفى « فعـال » نحو : « زقاق ، وزقان » .

قوله :

وِلكَرِيم ، وبـخـــيـل « فُعَلاَ » كـذاَ لِمــاَ ضَاهاَهُمــاَ قَدْ جُعِلاَ
ونـــابَ عَنْهُ أفْعِلاَءُ فـــِي المُعَلّ لاَمــاً ، ومَضْعَفٍ ، وغَيْرُ ذاَكَ قلّ

تكلم فى هذين البيتين : على البناء التاسع عشر ، والعشرين ، وهما : « فُعل » ـ بضم الفاء ـ و « أفْعِلاَء » : فذكر أن « فُعلا » يكون جمـعا مقيسا « لفعـيل » صفة لمذكـر عاقل ، بمعنى « فاعل » بشـرط ألا يكون مضاعـفا ولا معـتل اللام ، نحو : « ظـريف ، وظرفاء ، وكـريم ، وكرماء ، وبخـيل ، وبخلاء » (1) .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

ولكريم ، وبخيل فعلا ....

(1) فى (جـ) : « ظريف ، وظرفان ، وكريم ، وكرمان ، وبخيل ، وبخلان » .

والشروط المذكورة فهمت من تمثيله .

ثم نبه على أن « فُعْلاَن » يكون جمعا لما أشبه المثالين ، المذكورين فى الدلالة على معنى هو [1] . كالغريزة ، نحو : « عاقل ، وعقلاء ، وصالح ، وصلحاء ، وشاعر ، وشعراء » وإلى ذلك أشار بقوله :

كذا لما ضاهاهما قد جعلا

فالضمير [2] . فى « ضاهاهما » عائد على المثالين اللذين ذكرهما .

والضمير فى « جعلا » عائد على « فعلا » .

ثم نبه فى البيت الثانى على المثال الثانى ، وهو « أَفْعِلاء » فذكر أنه ينوب عن « فعلاء » فى « فعيل » إذا كان المعتل اللام ، أو مضاعفا ، نحو : « ولى ، وأولياء ، وشديد وأشداء ، وغنى ، وأغنياء »

وإلى هذا أشار بقوله :

وناب عنه « أفعلاء » فى المعل   لاما ، ومضعفا ....

فالضمير فى عنه عائد على « فعلاء » .

ثم نبه على أن « أفعلاء » قل فى غير المعل ، والمضاعف من « فعيل » نحو : « نصيب ، وأنصباء ، وصديق ، وأصدقاء ، وهين ، وأهوناء » وإلى ذلك أشار بقوله : « وغير ذاك قل » والإشارة « بذاك » إلى مجىء « أفعلاء » جمعا « لفعيل » المعل ، والمضاعف .

وقوله : غير راجع إلى مجىء « أفعلاء » غير معتل ، ولامضاعف على

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « هو » .

(٢) فى (ب) : « والضمير » .

« أفعلاء » .

والضمير فى « قل » عائد على « غير » .

قوله :

فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ ، وَفَاعَلِ   وَفَـاعِلاءُ مَعَ نَحْوِ كَـاهِلِ
وحائضٍ ، وصاهِلٍ ، وَفَاعِلَهْ   وشذَّ فى الفارِسِ مَعْ ما مَاثَلَهْ

تكلم فى هذين البيتين : على البناء الحادى ، والعشرين ، وهو :

« فَوَعل » : فذكر أنه يكون جمعا « لفَوْعَل » نحو : « جوهر ، وجواهر ، وكوثر ، وكواثر » و « لفاعل » - بفتح العين - ، نحو : طابع ، وطوابع ، وقالب ، وقوالب » و « لفاعلاء » - أيضاً - نحو : « قاصعاء ، وقواصع » وهو من أبواب حجر اليربوع « ولفاعل » - بكسر العين - نحو : « كاهل ، وكواهل » .

وقد أشار إلى الأوزان الأربعة بقوله فى البيت الأول .

فَوَاعِل لِفَوْعَلَ .... البيت .

ويشترط فى أربعتها أن يكون اسما ، ولم ينبه المصنف عليه .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن « فواعل » يكون جمعا « لفاعل » صفة لعاقل ، مؤنث ، وذلك مأخوذ من تمثيله بحائض ، فتقول ، « حائض ، وحوائض ، وطامث ، وطوامث » و « لفاعل » - أيضا - صفة لما لا يعقل ، وذلك مأخوذ من تمثيله - أيضا - « بصاهل » فتقول : « صاهِل ، وصَوَاهِل ، وناعق ، ونواعق » و « لفاعلة » - أيضاً - سواء كان اسما أو صفة ، نحو :

« فاطمة ،وفواطم ، وصاحبة ، وصواحب » .

ولذلك أطلق المصنف « فاعلة » .

ثم نبه على أن « فاعلاء » إن كان صفة لعاقل جمعه على « فواعل » شاذ ، قالوا : « فارس ، وفوارس ، وشاهد ، وشواهد ، وسابق ، وسوابق ، وداجن ، ودواجن » صفة لعاقل : من دجن - بالجيم - إذا : أقام [1] ، وناكس ونواكس .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَشَذَّ فى الْفَارِسِ مَعْ مَاَ مَاثَلَهْ

أى : ما أشبهه من الأمثلة المسموعة فيما هو صفة لعاقل .

قوله :

وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ ، أوْمُزَالَهْ

تكلم فى هذا البيت على البناء الثانى ، والعشرين وهو :

« فَعائل » : فذكر أنه يكون جمعا لكل رباعى مؤنث ، قبل آخره مدة ، سواء كانت المدة ألفا ، أو ياء ، أو واوا ، وكان فى آخره تاء التأنيث ، أو لم تكن كان أو له مضموما ، أو مكسورا ، أو مفتوحا ، نحو : « سحابة » ، وسحائب ، ورسالة ، ورسائل ، وعقاب ، وعقائب ، وصحيفة ، وصحائف وحلوبة ، وحلائب ، وعجوز ، وعجائز » وإلى ذلك أشار بقوله :

وبفعائل اجمعن فعالة .... البيت .

---

(١) سقط من « ب ، جـ) الآتى : « صفة لعاقل ، من دجف - بالجيم - : إذا أقام » .

فقوله : « وشبهـه » يريد : الرباعى الذى قبل آخره واو أو ياء ، ثم سوى فى ذلك بين وجود التـاء ، وعدمها ، وسكت عـن حركة الفاء ، فـدل على أنها بالثلاث .

ويفهم من قوله : أن فـعيلا بغير تاء يجمع على « فـعائل». لأنه مندرج تحت ما قاله ، نحو : « سعيد » : اسم امرأة .

قال ابن المصنف : « وجمع » « فـعيل » على « فعائل » عـزيز ، لا يكاد يعثر عليه » [1] .

قوله :

وبالفَعَالِـــى ، والْفَعَـــالَى جُمِـــعاَ صَحْراءءُ ، وَالْعَذْراءُ ، وَالقِيس اَتْبَعَا

تكلم فى هذا البيت على البـناء الثالث ، والعشرين ، والرابع ، والعـشرين ، وهما :

« فَعَالِى » - بفتح الفـاء ، وكسر اللام - و « فَعَالَى » - بفـتح الفاء ، واللام - فذكر أنهما يكونان جمعا « لفعلاء » اسما كان « كصحراء » أو صفة « كعذراء » فتقول : « صَحْراء ، وصَحارٍ ، وصَحارَى » و « عَذْراء ، وعذار وعذارى » وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وبالفعالى ، والفعـالى جمـعا صحراء والعذراء ... البيت .

ثم أمر باتباع القياس فى ذلك ، فقال : « والقيس اتبعا » يعنى : القياس ، والألف فى « اتبعا » بدل من النون الخفيفة .

---

(١) وعبـارة ابن المصنف : « وهو من « فعـيل » عزيز ، ولا يكاد يعـثر عليـه » ص ٧٨ شرح ابن الناظم ، لألفية ابن مالك - بتحقيقنا .

ويجىءُ هذان البناءان جمعا لما فى آخره ألف مقصورة :

إمـا للتـأنيث « كحُبْلَى » أو للإلحـاق ، نحو : « ذِفْرَى » تقـول : « حبـال ، وحبالى ، وذفار ، وذفارى » .

والذفرى : ـ بالذال المعجمة ـ : و بالكسر : ما وراء أذن البعير ، وهو أول ما يعرف منه .

قوله :

وَاجْعَلْ « فَعَالىَّ » لِغَيْرِ ذِى نَسَبْ   جُدِّدَ كَالْكُرْسِــىِّ تَتْبَــعِ الْعَرَبْ

تكلم فى هذا البيت على البناء الخامس ، والعشرين ، وهو « فعالى » ـ بفتـح الفاء ، وتشديـد الياء ـ : فذكـر أنه يكون جمـعا لكل ثلاثـى آخره ياء مشددة ، لم يتجدد فيه للنسب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

واجعل فعالى لغير ذى نسب   جــدّد   ....

ومثل « بالكرسى » وذكر أنك إذا فعلت ذلك تبعت العرب ، فتقول :

« كرسىّ ، وكراسى ، وبختى ، وبخاتىّ » .

ولا تقـول فى « بصرى » : « بصـارى » ؛ لأن الياء فـيه مـجددة (١) للنسب .

وعلى هذا : لا يقـال فى « أناسىّ » إنه جـمع « إنسىّ » لأن اليـاء فيـه مجددة للنسب ، وإنما هو جمع « إنسـان » : أبدلت فيه النون ياء فى الجمع ، كما قالوا فى « ظربان » « ظرابىّ » .

وقد نطق بعض العرب بالنون ، فجاء فى ذلك على الأصل ، فقال :

---

(١) فى (ب) : « مجرد » .

« أناسين ، وظرابين » .

ولو كان « أناسيّ » جمع « إنسى » لقيل فى نحو : « جنّى ، وتركى »

« جنانىّ ، وتراكى » .

ولم يقله أحد .

قوله :

وبـفَعَلِلَ ، وَشِبْهِهِ انْطـقَـــــاَ   فِي جَمْعِ مـاَ فَوْقَ الثَّلاَثَةِ ارتْقَىَ
مِنْ غَيْرِ ماَ مَضـى ، وَمِنْ خُماَسِى   جــرِّدَ الآخِرِ انْفِ بِالْقـيــاسِ
والرَّابِـعُ الشَّبِـــيـــهُ بالمـزيد قَدْ   يُحْذَف ، دُونَ مــاَبِه تَمَّ الْعَدَدْ
وَزَائِدَ الْعـاَدِى الرباَعِى احْذِفْهُ مـاَ   لَمْ يكُ لَيْنـاً إثْرَهُ اللَّذْ خَتَمـــاَ

تكلم فى هذه الأبـيات عـلى البناء السـادس ، والعـشـرين ، والسـابع والعشرين وهما ختام [(١)] . الأبنية .

فالأول : كل جمع ثالثه ألف ، وبعدها حـرفان ، ومفرده كله أصول ، نحو : « جعفر ، وجعافر ، وزبرج ، وزبارج » .

والثانى : شبيهه ، وهو ما كان أحد حروف مفرد زائدا : إما للإلحاق ، نحو : « جوهر ، وجواهر » ، أو لغيره « كمسجد ، ومساجد » .

فـذكر أن هذين البناءين يكونـان جمـعا لما زاد على الثـلاثة ، وإلى هذا أشار بقوله :

(١) فى (ب) : « ختمان الأبنية » وفى ـ جـ) : « جسام الأبنية » .

وبفعالل ، وشبهه انطقا   ....

والألف فى « انطقا » بدل من نون التوكيد الخفيفة .

فنبه « بشبهه » على البناء الثانى ، ودخل تحت قوله :« ما فوق الثلاثة »

الرباعى ، والخماسى : مجردين ، أو مزيدا فيهما .

وقد تقدم مثال الرباعى المجَرد ، والمزيد فيه ، وسيأتى الخماسى .

ثم شرط فى البيت الثانى : أن يكون الزائد على الثلاثة من غير ما مضى من نحو : « كبرى ، وصغرى ، وأحمر ، وحمراء ، وسكران ، وسكرى ، وساحر ، ورام ، وصائم » فإنه قد تقدمت جموعها على ما ذكر هناك .

وإلى هذا أشار بقوله : « من غير ما مضى » : فدخل تحت قوله :

« من غير ما مضى » : الرباعى المجرد ، والثلاثى المزيد فيه ، إذا كان من غير ما مضى .

ثم قال : و « من خماسى » وهو متعلق بقوله : « انف » بعد هذا .

وليس معطوفا على غير فى قوله : « من غير ما مضى » .

وقسم الخماسى : إلى مجرد ، وهو الذى تجرد عن الزوائد .

فذكر أن حكمه فى الجمع حذف آخره ، فتقول فى « سفرجل » :

« سفارج » ـ بحذف اللام ـ وإلى هذا أشار بقوله : « الآخر انف بالقياس » .

وحركة همزة « الآخر » منقولة إلى اللام ، و « الآخر » منصوب « انف » .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن رابع الخماسي المجرد : إن كان شبيها بالزائد جاز حذفه ، وإبقاء الأخير ، فتقول كالنون فى « خدرنق » :

« خدارق » وفى « فرزدق » : « فرازق » .

ومعنى الشبه الزائد : أن يكون الحرف الأصلى من حروف الزيادة كالنون فى « خَدَرنَق » أو يكون من مخرج ما هو من حروف الزيادة ، كدال « فرذدق » .

وحذف الآخر ـ هنا ـ أولى من حذف الرابع .

وقد أشار المصنف إلى ما ذكرناه بقوله :

والرابع الشبيه بالمزيد قد يحذف .... البيت .

فقوله : « الرابع » يعنى : من الخماسى ، وقوله : « قد يحذف » تنبيه على قلة حذف الرابع فى مثل هذا بالنسبة إلى حذف الأخير .

و « ما به تم العدد » يعنى به : الحرف الخامس .

ثم لما فرغ من الخماسى المجرد تكلم فى البيت الرابع على الخماسى ، المزيد فيه :

فذكر أن حكمه : أن يحذف منه الزائد ، ما لم يكن الزائد حرف لين قبل الآخر ، تقول فى « سِبَطْرىَ » : « سَبَاطِر » وفى : « فدوكس » : « فداكس » فتحذف الزائد فيهما ، وهما الألف ، والواو .

وإلى هذا أشار بقوله :

وزائد العادى الرباعى احذفه ....

فقوله : « العادى الرباعى » معناه : المجاوز الرباعى ، فهو اسم فاعل من « عدا » أى : جاوز .

و « الرباعى » مفعول « بالعادى » .

وسكن ياءه فى النصب جريا على إحدى اللغتين .

ثم نبه على استثناء [1] . الزائد ، إذا كان حرف لين قبل الآخر ، فقال :

« ما لم يك لينا » وقوله : « إثره اللذ ختما » يعنى : إثر حرف اللين ، الحرف الذى ختم الكلمة .

وسكن ذال « اللَّذْ » بعد حذف الياء ، وهى لغة ، فتقول : فيما قبل آخره حرف مد ، ولين : « عصفور ، وعصافير ، وقنديل ، وقناديل ، وقرطاس ، وقراطيس » : فتثبت حرف المد ، واللين ، وتجعله فى الجمع ياء .

قوله :

وَالسِّينَ ، والتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ ... إذ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّ
والمِيمُ أُولَى مِنْ سِواهُ بِالْبَقَا ... والْهَمْزُ ، والْيَا مِثْلُه إِنْ سُبِقَا
وَالْيَاءَ ، لاَ الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا ... كَحَيْزَبُونٍ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا
وخَيَّروا فِى زائِدَىْ سَرَنْدَى ... وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنْدَى

تكلم فى هذه الأبيات على الاسم ، إذا كان فيه أكثر من حرف زائد :

فذكر أنه إذا كان فيه ثلاثة زوائد حذفت منها اثنين ، وتركت الأولى [2]

(١) فى (ب) : « فى استثناء الزائد » .

(٢) فى (أ ، جـ) : « الأول » .

بالبقاء .

وهو ما كان دالا على معنى ، أو فى محل ما دل على معنى ، فتقول فى « مستدع » : « مَدَاعٍ » : فتحذف السين ، والتاء ، وتبقى الميم ؛ لأنها الة على اسم الفاعل .

وإلى هذا أشار بقوله :

والسين ، والتا من كمستدع أزل

وقصر « التاء » ضرورة .

ثم نبه على أن سبب الحذف : إخلالهما بلفظ الجمع لو بقيا إذ يخرج بهما عن ألفاظ الجموع (1) .الموجودة .

وإلى ذلك أشار بقوله :

إذ بِبِنَا الجمع بقاهما مخل

وقصر « البناء ، والبقاء » ضرورة .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الميم من « مستدع » وشبهه أولى بالبقاء فى الجمع من غيره ، وإلى هذا أشار بقوله :

والميم أولى من سواه بالبقا ....

ثم نبه فى بقية البيت : على أن الهمز ، والياء ، إذا زيدا فى أول الكلمة كانا كالميم فى الأولوية بالبقاء ؛ لكونهما فى محل ما يدل على معنى ، وإلى هذا أشار بقوله :

والهمز ، واليا مثله إن سبقا

---

(1) فى (جـ) : « الجمع » .

فتقول فى « ألندد ، ويلندد » : « ألادّ ، ويلادّ » فتحذف النون منهما ، وتبقى الهمزة ، والياء فيهما ؛ لما ذكر .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أنه إذا اجتمع زائدان : أحدهما واو ، والآخر ياء ، حذفت الباء ، وتركت الواو ؛ لأن حذف الياء لا يؤدى إلى حذف الواو ، بخلاف العكس .

والقاعدة : أن الزائدين إذا كان حذف أحدهما يؤدى إلى حذف الآخر ، وحذف الآخر لا يؤدى إلى ذلك حذفت الذى لا يؤدى ، وتركت الآخر ، وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

والياء ، لا الواو احذف ان جمعت ما كحيزبون ....

فإذا جمعت مثل : « حيزبون » ، وهى : العجوز [1] ، حذفت الياء ، وتركت الواو ، فقلبتها ياء فى الجمع ، فتقول : « حزابين » ولا تحذف الواو ، وتترك الياء ؛ لأنه يؤدى إلى حذفها ؛ لأنك لو أبقيت الياء بعد حذف الواو لوقعت فى أن يكون بعد ألف الجمع المتناهى ثلاث متحركات ، فكنت تقول : « حيازبن » [2] . وذلك لا يوجد إلا حيث آخر الكلمة تاء « كصياقلة » فتكون صيغة منتهى الجموع ، فتحتاج إلى حذف الياء ؛ فرارا من هذا المحظور فيؤدى إلى حذف الواو ، والياء ، فكان حذف الياء أولى ؛ إذ لا يؤدى إلى شىء من ذلك .

---

(١) جميع الشروح التى اطلعت عليها فسرت كلمة « حيزبون » بالعجوز ، وقد فسرها الشارح الأندلسى بالداهية ، وقد اعتمدت في تفسيرها على ما جاء فى الشروح الآخرى ، وفيما استدرك على القاموس ، مادة (الحزب) ، « الحيزبون ـ كعضرفوت : العجوز ، والتى لا خير فيها ، صرح بذلك الجوهرى ، وغيره ، ونونه زائدة ، وقيل : أصلية ، كما فى المزهر » .

(٢) « حيازبن » بسكون الموحدة ، أو تحريكها « الصبان ٤ / ١٥١ . .

ثم نبه فى البيت الرابع : على أن الزائدين : إن كانا متكافئين لا يلزم من حذف أحدهما حذف الآخر ، ولا مزية لأحدهما على الآخر كنت مخيرا فى حذف أيهما شئت ، كالنون ، والألف من « سرندى » .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وخيروا فى زائدى سرندى [1] .

فتقول فى جمعه : « سراند » - بحذف الألف ، وإبقاء النون ،

و « سراد » - بحذف النون ، وإبقاء الألف ثم قبلها ياء ، ثم قال :

وكل ما ضاهاه كالعلندى [2] .

أى : وكل ما أشبهه ، هكذا تفعل فيه « كالعلندى » .

فإن شئت أن تقول : « علاند » وإن شئت أن تقول « علاد » [3] .

---

(١) السرندى : السريع فى أموره ، أو الشديد .

(٢) العلندى : الغليظ من كل شيء ، وشجر من العضاه له شوك . .

(٣) الألف التى تبقى هى ألف المقصور ، التى تكتب ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف ، فأكثر ، وستقع هذه الألف بعد كسرة الحرف ، الذى يلى ألف الجمع ، فتقلب هذه الألف ياء ، فيصير الاسم حال الجمع منقوصا ، فتعامل هذه الياء المنقلبة عن الألف معاملة الياء فى « جوار » وغواش ، ودواع »

التصغير

فُعَيْلاً اجْعَل الثلاثىَّ إذا صَغَّرْتَهُ ، نَحْوُ : قُذَىٍّ فى قَذَى
فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيل لِما فاقَ ، كَجَعْل درهَم دُرَيْهِماَ
وَمَابِهِ لُمنتهَى الجمعِ وُصِلْ به إلَى أَمْثلَة التَّصْغِير صِلْ
وجائزٌ تَعْويضُ ياقَبلَ الطرفْ إنْ كان بعْضُ الاسْمِ فيهما انْحَذَفْ
وَحَائِدٌ عن القياس كُلُّ ما خَالفَ فى البابَيْنِ حُكْماً رُسِماَ

هذا الباب : وضعه للتصغير ، وهو جار فى أحكامه على أحكام التكسير وقد قال سيبويه : التصغير ، والتكسير يجريان من واد واحد ، إشارة إلى أن أحكامهما واحدة .

وقد نبه المصنف فى هذه الأبيات على أن أبنية التصغير ثلاثة .

« فُعَيْل » وهو للثلاثى(١) ، نحو : « فُلَيْس » وإلى هذا أشار بقوله :

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاَثىَّ إذا صَغَّرتَه ....

ومثله « بقُذَى » فى تصغير « قَذىَ » .

البناء الثانى : « فُعَيْعِل » ـ بغير ياء قبل اللام ـ وهو للرباعى نحو : « جُعَيْفِر ، ودُرَيْهِم » فى تصغير : « جَعْفَر ، ودَرْهَم » وللخماسى إذا صغرته ، ولم تعوض من الحرف الخامس المحذوف ، فتقول فى « سفَرجَل »

---

(١) فى (ب ، جـ) : « الثلاثى » .

« سُفَيْرِج » .

البناء الثالث : « فعَيْعيل » ـ بياء قبل لامه ـ وهو للخماسى إذا عوضت من المحذوف ، فتقول فى « سَفَرجَلْ »[1] : « سُفَيْرِيج » ـ ياء ـ عوضا عن اللام المحذوفة ، وللخماسى الذى قبل آخره حرف مد ، ولين زائدا ، فتقول فى تصغير « عصفور » : « عُصَيْفير » وفى « قِنْديلِ » : « قُنَيْديل » وفى « مِصْبَاح » : « مُصَيْبِيح » .

فتقلب الواو ، والألف ياء ، لانكسار ما قبلهما ، وتدع الياء على حالها وقد أشار المصنف إلى جميع ما ذكرناه بقوله :

فعيعل مع فعيعيل لما   فاق

فجعل البناءين لما فاق الثلاثة فى عدده :

فدخل فيه الرباعى ، والخماسى ، الذى حروفه أصول ، والخماسى الذى رابعه حرف مد ، ولين ، زائدا .

ومثل « بدرهم » وهو من الرباعى :

وفى كلامه إجمال ؛ لأنه جعل البناءين المذكورين لما زاد على الثلاثة ، ولم يفصل ، فلم يعين حيث يكون « فُعَيْعِل » وحيث يكون : « فُعَيْعيلِ » وقد تقدم تفصيل ذلك .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن الذى توصلت به لمنتهى الجمع من التصرف فى المفرد ، بمثل ذلك تتوصل إلى أبنية التصغير .

---

(١) سفرجل : « ثمر معروف ، قابض ، مقو ، مشه ، مسكن للعطش . . والجمع « سفارج ، والواحدة بهاء . . . » قاموس (السفرجل)

فكمـا حذفت الآخر من نـحو « سَفَرْجَل » حين [١] . جمعته ، كذلك تفعل فى تصغيره ، فتقول : « سفيرج » كما قلت : « سفارج » وكما قلت : « سفارج » وكما قلت : « مَدَاعٍ » فى جمع « مستدع » ـ بحذف السين والتاء ـ كذلك تقول فى تصغيره « مُدَيْعٍ » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وما به لمنتهى الجمع وصل .... البيت .

ثم نبـه فى البـيت الرابع على أنه يجـوز أن يعـوض من المحـذوف فى التصغير ، كما يجوز ذلك فى التكسير ، وعين أن يكون التعويض قبل الطرف فتـقول « سُفَيْرِيج » ـ بـياء قبـل الجيم ـ عوضـا عن اللام ـ كـما عوضـوا فى التكسير فقالوا : « سفاريج » [٢] .

وإلى هذا أشار بقوله :

وجائز تعويض يا قبل الطرف ....

فـأضاف « التـعويض » إلى « ياء » قـبل الطرف ، وهى : من إضافـة الشىء إلى محلـه ؛ لأن المراد : أن ما قبل الطرف يكون مـحلا للتـعويض ، والضمير فى قوله : « راجع إلى التصغير ، والتكسير .

ثم نبه على أن ما خالف الحكم الذى ذكره فى التصـغير ، والتكسير فهو حائد عن القياس .

وإلى ذلك أشار بقوله :

وحائدٌ عَن القِيَاس ... ... البيت .

---

(١) سقط من (أ) لفظ : « حين » .

(٢) انظر وجوه تصغير ـ « سفرجل » فى كتابنا « التنوير فى التصغير » ص ٥٦ ، وما بعدها . . .

فمن الخارج عن القياس قولهم : « مُغَيْرِبَان » فى تصغير « مَغْرِب » و « عُشَيْشِيَة » فى تصغير « عَشِيَّة » وما أشبه ذلك [1].

كما خرج عن القياس فى باب التكسير : « أَرَاهِط » جمع « رهط » و « أبَاطِل » : جمع « باطل » و « أكَارِع » : جمع « كراع » و « أحاديث » : جمع « حَدِيث » و « أعاريض » جمع « عروض » و « أقاطيع » : جمع « قطيع » و « أمكُن » جمع « مكان » .

قوله :

لِتِلْوِيَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ ... تَأْنِيث ، او مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمْ

كَذَاكَ مَا مَدَةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ ... أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ ، وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

نبه فى هذين البيتين : على أن الحرف الذى قبل ياء التصغير : إن كان قبل علامة التأنيث ، نحو : « فاطمة ، وحُبْلَى » أو مدة تأنيث « كَحَمْرَاء » وجب فتحه ، تقول : « فُوَيطمة » [2]. « وحُبَيْلَى ، وحُمَيْرَاء » .

وإلى هذا أشار بقوله :

لتلْو يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ .... البيت

فقصر « ياء التصغير » ضرورة و « تلوها » هو الحرف الذى بعدها ، و « عَلَم » مضاف إلى تأنيث .

فالمراد : من قبل علامة تأنيث ، وقوله : « أو مدته » معطوف على « علم »

---

(١) انظر ما شذ عن التصغير فى كتابنا « التنوير فى التصغير » ص ٨٢ إلى ٩٩ .

(٢) فى (أ) « فطيمة » وفى (جـ) « نعيمة » وفى (ب) « فويطمة » .

والهاء : عائدة على « التأنيث » .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الفتح ـ أيضاً ـ حكم ما قبل ألف « أفْعَال » والألف ، والنون فى « سكران » وما التحق به « كعثمان » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

كذاكَ ماَ مدَّة أَفْعاَل سَبَق .... البيت .

يريد : كذاك الحرف ، الذى سبق مدة « أَفْعاَل » .

« فمدّة » مفعول « بسَبَق » والفاعل به ضمير يعود على « ما »

فتقول [1] : « أُجَيْمَال » فى تصغير « أَجْمَال » و « سُكَيْرَان » فى تصغير « سكْرانْ » و « عُثَيْمان » فى تصغير « عُثْمَان » .

وأماَّ « سِرْحاَن » فتقول فى تصغيره : « سُرَيْحِين » ؛ لأنهم قالوا فى تكسيره « سَرَاحِين » ولم يقولوا « سكَارين » فجعلوه مخالفا « لسكران » فى تكسيره ، والتصغير يتبع [2] التكسير .

فإن لم يكن ما بعد ياء التصغير قبل شىء مما ذكر وجب كسره « كدُرَيْهِم » ما لم يكن محل إعراب ، نحو : « فُلَيْس » فهو على نحو ما يقتضيه العامل .

قوله :

---

(١) فى (جـ) : « تقول » .

(٢) فى (أ ، جـ) : « تبع » .

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا   وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا
كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ   وَعَجُزُ الْمُضَافِ ، والمركَّبِ
وهكَذَا زِيَادَتَا فَعْلاَنَا   مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا
وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دلَّ عَلَى   تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تصحيحٍ جَلاَ

لما تقرر أن ما بعد ياء التصغير يكسر فيما زاد على الثلاثة ، واستثنيت منه المواضع المذكورة قبل .

ذكر ـ أيضاً ـ مواضع استثنيت من قوله : « ما زاد على الثلاثة يجيء على « فُعَيْعِل » أو على « فُعَيْعِيل » لأن هذه المواضع التى يذكرها ظاهرها مخالفة لك ، لما فى آخرها من الزيادة ولكنهم عدوا تلك الزيادة بمنزلة المنفصل [1] عن تلك الكلمة فلم يعتدوا بها .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وَأَلِفُ التأنيث حَيْثُ مُدَّا .... البيت .

وإنما ذلك : إذا كان ألف التأنيث الممدودة ، وما ذكر بعده قد تقدم قبله أربعة أحرف ، غير ياء التصغير ، فتقول فى « جُخدباء » [2] : « جُخَيْدِبَاء » وتقول فى « حنظلة » : « حُنَيْظِلَة » .

ثم نبه فى البيت الثانى على ثلاثة مواضع :

مافيه ياء النسب « كعبقرىّ » تقول : « عُبَيْقِرِىّ » .

---

(١) فى (جـ) : « بمنزلة المنزل » .

(٢) الجخدب :ـ بالضم ، والجخادب ، والجخادبة ، والخادباء ، ويقصرر .. : الضخم الغليظ ،

وعجز المضاف ، نحو : « عَبْد الله » تقول : « عُبَيْد الله » .

وعجز المركب : تركيب مزج ، نحو : « بَعْلَبَكّ » تقول : « بُعَيْلِبَك » فلا يعتد بياء النسب ، ولا بعجز المضاف ، والمركب .

وإلى هذا أشار بقوله :

كذا المزيد آخراً للنَّسَبِ .... البيت .

ثم نبه فى البيت الثالث على موضع آخر [١]، وهو : الألف ، والنون الزائدتان فى « فَعْلاَن » إذا كانت بعد أربعة أحرف ، نحو : « زَعفْرَان » تقول فيه : « زُعيفران » وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وهكذاَ زيادتاَ فَعْلاَنَاَ ... ... البيت .

ثم نبه فى البيت الرابع على موضعين ، وهما : المثنى ، والمجموع جمع تصحيح ، فتقول : « مُسَيْلمانِ ، ومُسَيْلمُونَ ، ومُسَيْلمات » : فلا يعتد بما زيد للتثنية ، والجمع .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وقدِّرِ انْفِصاَلَ مادَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ .... البيت .

قوله :

وَأَلفُ التأنيث ذُو الْقصْرِ متى زَادَ عَلَى أَرْبَعَة لَنْ يثبتاَ
وعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارىَ خَيِّرِ بين الحُبَيْرى ـ فَادْرِ ـ والحُبَيِّر

لما تقرر أن الزائد بعد أربعة أحرف يعد فى حكم المنفصل ولا يضر

---

(١) فى (ب) : « مواضع آخر » .

إبقاؤها عند التصغير نبه على أن ألف التأنيث المقصورة ليست من ذلك ؛ إذ لا تعتد فى حكم المنفصل ، لعدم استقلاق النطق بها وحدها ، بخلاف الممدودة

فتحذف المقصورة وإن جاءت بعد أربعة أحرف ، كقولهم فى « قَرْقَرى » « قُرَيْقِر » - بحذف الألف - ، وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وألفُ التأنيث ذُو القصْرِ مَتى .... البيت .

ثم نبه فى البيت الثانى على أنها إذا كان قبلها فى الكلمة مدة كنت مخيرا بين حذفها فى التصغير ، وإبقاء المدة ، أو بالعكس ، فتقول فى « حُبَارَى » : « حُبَيِّر » - بحذف ألف التأنيث - أو « حُبَيْرَى » بثباتها وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وعنْدَ تصغير « حُبَارىَ » خيِّر .... البيت .

قوله :

وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لَيْنًا قُلِبْ فَقِيمَةً صيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ
وشذَّ فى عِيدٍ عُيَيْد ، وَحُتِمْ للجمعِ من ذاَ ما لتصغيرِ عُلِمْ
والألفُ الثَّانِي المزيدُ يُجْعَلُ وَاواً ، كَذاَ ماَ الأَصْلُ فيه يُجهَلُ

تكلم فى هذه الأبيات على[(1)] . ثانى الكلمة إذا كان حرف مد ، ولين فذكر أنه يرد إلى أصله ، فتقول فى : « قِيمَة » : « قُوَيْمَةَ » : فترد الياء إلى الواو ؛ لأنها الأصل .

وشذ فى « عِيد » : « عُيَيْد » وكان الأصل : « عُوَيداً » لأنه من العود

(1) سقط من (ب) لفظ : « على » .

وتقول في «موسر» : « مُيَيْسِر » لأنه من اليسر ، وتقول في « ناب » : « نُيَيْب » : فرددته إلى الأصل ، وهو الياء .

فإن كان أصل الألف همـزة ، تلي همزة ، كألف « آدم » قلبت واوا ، فتـقول : « أُوَيْدِم » وقـد أشار المصنف إلى رد حـرف المد ، واللين إلى [1]. أصله ، إذا كان ثانيا بقوله :

وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لِيْناً قُلِب .... البيت .

ومثل « بقيمة » وهو ما أصله الواو .

فقوله : « ليناً » حال من « ثانيا » و « قُلِب » في موضع الصفة « لثانياً » وصحت الحال من « ثانياً » ـ وإن كان نكرة ـ لأنه موصوف « بقلب » فالتـقدير : واردد لأصل ثانيا مقلوبا عن أصل فـي حال كونه لين .

ثم نبه في البيت الثاني : على شذوذ قولهم : « عُيَيْد » في تصغير « عِيد » وكان حقه أن يقال : « عُوَيْد » لأنه من العود .

ثم نبه في بقية البيت : على أنه يتحـتم لجمع التكسير من القلب بمثل ما يتحتم للمصغر .

فكما قالوا « عُيَيْد » ـ باليـاء ـ في التصغيـر ، فكذلك قالوا ، « أَعْيَاد » في التكسير ، وكما قالوا « نُيَيْب » قالوا : « أَنْيَاب » .

ثم نبه في البـيت الثالث : على أن الألف الزائدة إذا وقـعت ثانيا قلبت

---

(١) في (أ) : « حرف اللين »

واوا ، وكذلك المجهولة الأصـل ، فتقول فى « ضَـارِب » : « ضُوَيْرِب » لأن الألف زائدة ، وتقول فى « عَـاج » : « عُوَيْج » لأن الألف مجهولة الأصل.

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

والألف الثَّانى المزيد يُجعلُ .... البيت .

قوله :

وكمِّلِ المنقوصَ فى التَّصْغيرِ ماَ لَمْ يَحْـوِ غيـرَ التاءِ ثالثاً كمـا

نبه فى هذا البيت :على أنك تكمل الاسم فى التصـغير : برد ما حذف منه ، ما لم يكن على ثلاثة أحرف ، وكان الثالث غير تاء التأنيث .

فتـقول فى « عضَة » : « عُضَيْهَة » وفى « شفة » : « شُفَيْهَة » : فـترد المحذوف ؛ لأن بنية « فُعَيْل » لا تتصور [1] . إلا من ثلاثة أحرف . ولا عبرة بالتاء .

فإن كان على ثلاثة أحرف لم ترد المحذوف ، فتقول فى تصغير « قـاض » : « قُوَيْضٍ » ولاترد المحذوف ، لأن بنـية « فُعَيل » تحـصل بدونه .

رقد أشار المصنف إلى رد المحذوف فيما لم يكن على ثلاثة أحرف بقوله :

وكمل المنقوص فى التصغير ما لـم يحو غيـر التاء ثالثا ...

يريد : ما لم يحو حرفا ثالثا ، ويكون ذلك الثالث غير تاء التأنيث ـ كما تقدم بيانه ـ .

---

(١) فى (جـ) : « لا يتصور » .

فإن كان الثالث تاء التأنيث لم يعتد بها ، ويرد المحذوف ، ومثل « بماء » :

فلو سميت بها ، وصغرتها كملت صيغة « فُعَيْل » فقلت : « مُوَيّ » .

وقـوله : « المنقـوص » : يريد : المحـذوف منه ، أو الوارد على حـرفين من البنيات ، فيكون قد نقص عن الثلاثة ، كمثاله فى البيت « بماً » .

قوله :

وَمَــنْ بتَرْخِيــم يُصَغــرُ اكْتَفَى بِالأَصْلِ ، كَالعُطَيْفِ ، يَعْنِي : الْمِعْطَفَاَ

هذا البيت تكلم فيه على تصغير الترخيم :

وهو : أن تجرد الاسم عن الزوائد : فإن كانت الأصول ثلاثة صغرته على « فعيل » فتقول فى « أَحْمَد » : « حُمَيْد » وإن كانت فيه ألف التأنيث ألحقت التاء فتقول فى « سوداء » : « سُوَيْدة » .

وإن كانت الأصول أربعة رددته إلى « فُعَيْعِل » فتقول فى « قِرْطَاس » : « قُرَيْطِس » وفى « عصفُور » : « عُصَيْفِر » .

وأما « إبراهيم » فقالوا فيه : « بُرَيْه » كما قالوا فى « إِسْمَاعيل » : « سُمَيع » ـ كما نص عليهما سيبويه .

كأنهم لما لم يعرفوا فيهما الأصل من الزائد لعجمتها عاملوهما معاملة ما أصوله ثلاثة ؛ إذ هى أقل ما يمكن من الأصول (1) .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وَمَنْ بتَرْخِيم يُصَغِّرُ اكْتَفَى .... البيت .

---

(1) سقطت من (ب) العبارة الآتية : « كما قالوا فى إسماعيل .. إلى قوله : من الأصول » .

فجعل تصغير الترخيم : التجريد من الزوائد ، والاكتفاء بالأصول ، ومثل بقولهم فى « المعطف » : « عُطَيْف » .

قوله :

واخْتِمْ بتاَ التأنيثِ ماَ صغَّرْتَ منْ   مُؤنَّث عَارٍ ثلاَثىٍّ كَسِن
مَا لمْ يكنْ بالتّا يُرىَ ذاَ لَبْس   كشَجَرٍ ، وبَقَر ، وخَمْس
وشَذَّ تَرْكٌ ، دُونَ لَبْسٍ ، ونَدَرْ   لَحَاقُ تاَ فيما ثُلاَثياً كَثَرْ

نبه فى هذه الأبيات على أن الاسم الثلاثى المؤنث ، العارى من تاء التأنيث ، إذا صغرته رددت إليه التاء ، وسواء : كان ثلاثيا فى الحال ، نحو : « دَار ، ودُوَيْرَة » أو فى الأصل ، ولكن حذف منه ، نحو :
« يدٌ ، ويُدَيَّة » .

وقدأشار إلى ذلك بقوله :

واخنم بتا التأنيث ما صغرت من   مؤنَث ، عارٍ ، ثُلاَثىٍّ ....

ومثل « بِسِنّ » تقول : « سُنَيْنَة » ولا تحذف هذه التاء فى تصغير المؤنث العارى من تاء التأنيث إلا فى شذوذ .

وذلك فى ألفاظ ، منها : « قُوَيس ، وذُوَيْد (1) ، وحُرَيْد ، وعُرَيْب ، ودُرَيْع ونُعَيْل » أو إذا خيف اللبس بإلحاقها ، نحو : « شجر ، وبقر ، وخمس » التى من ألفاظ عدد المؤنث ، فتقول : « شُجَيْر ، وبُقَيْر ، وخُمَيْس » لأنك لو ألحقت التاء لا لتبس بتصغير « شجرة ، وبقرة ، وخمسة » فى عدد المذكر .

---

(1) فى (ب ، جـ) : « دُوَيْد » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

ما لم يكن بالتَّا يُرَى ذا لَبْسِ ....

ومثل بالمثل المتقدمة .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أنه قد شذ ترك التاء من المؤنث الثلاثى ، العارى ، وإن لم يكن ثم لبس ، نحو ما مثلنا به من « قُوَيْسٍ » وما عطف عليه .

وإلى ذلك أشار بقوله :

وشذ ترك دُونَ لَبْسٍ ....

ثم نبه فى بقية البيت : على أنه قد ندر إلحاق التاء فيما زاد على الثلاثة قالوا : فى وَرَاء ، وقُدَّام » : « وَرَيْئة ، وقد يْديمة » وإلى ذلك أشار بقوله :

.... وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر

فقصر « التاء » ضرورة ، و « ثلاثيا » مفعول مقدم « بكثر » .

و « كثَر » - بفتح الثاء ، تقول : كثرت القوم ؛ إذا ردت عليهم كثرة .

فالتقدير : فيما كثر الثلاثى ، أى زاد عليه .

قوله :

وصَغَّرُوا شُوذاً : الَّذِى ، التى وَذَا « مَعَ الفُرُوعِ منْهاَ » تاَ ، وتىِ

نبه فى هذا البيت : على تصغير « الذى » وفروعها من الموصولات .

و « ذاَ » وفرعها من الإشارات .

وكان حقها ألا تصغر ؛ لأنها مبنيات ، والمبنى لا يتصرف فيه بتصغير .

وإنما صغر هذا النوع من المبنيات لشبهه بالمعرب ؛ لأنه يوصف ، ويوصف به

ولما كان غير [1] . مستحق للتصغير فى الأصل خالفوا بتصغيره تصغير المعرب فلم يضموا أوله ، وعوضوا من الضمة ألفا فى آخره ، وألحقوا ياء التصغير ثالثة فقالوا فى « الَّذِى » : « اللَّذَيَّا » وفى « ذاَ » : « ذَيَّا » .

والأصل [2] : « ذُيَيَّا » بثلاث ياءات : الأولى : عين الكلمة ، والثالثة لامها ، والوسطى : ياء التصغير ، فكرهوا اجتماع ثلاث ياءات ، فخففوا بحذف الأولى ، إذ لم يمكن حذف الآخرة ، لا حتياج الألف ، لانفتاح ما قبلها ، ولا حذف ياء التصغير ؛ لدلالتها على معنى .

وقد أشار المصنف إلى جواز تصغير هذين النوعين من المبنيات ، بقوله :

وصَغَّروا شُذُوذاً الَّذِى الَّتِى .... البيت .

ونص على أن التصغير شذوذ .

ونبه « بالتى » على فروع « الَّذِى » .

فيجوز تصغير « اللذان ، واللذيْن » .

ونبه على فروع « ذاَ » من أسماء الإشارة بالنص، وذكر من الفروع « تا ، وتى » .

ولم يذكر المصنف كيفية التصغير .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « غير » .

(٢) سقط من (ب) : « والأصل » .

النَّسَب

يـاءً كَيَا الـكُرْسـيِّ زادوا للـنَّسـبْ وَكُلُّ مـا تَليـه كَسْرُهُ وَجَبْ
ومـثلُه ممَّا حـواهُ احْذفْ ، وتَا تَأنيث ، اوْ مـدَّتَدُ لاَ تـثْبتَل
وإنْ تـكـنْ تَرْبَعُ ذَا ثَان سَكَنْ فَقَلْبَهـا واواً ، وحَذْفُهـاَ حَسَنْ
لشِبْهِهَا المـلحـقِ وَالأصـلـيِّ مَا لَهـاَ ، وللأصْلـيِّ قَلْبٌ يُعْتَمي

هذا الباب : وضعه للكلام علي النَّسَب ، فـذكر أنك إذَا اردّتَ أتنسب الاسم إليٌ « أب ، أو قـبيلة ، أو بلد ، أو شـبهـه » ألحق في آخـر الاسم المنسوب إليه ياء مشدَّدة ، كياء « الكرسيّ ».

فتقول في النسبة إلي « جَعْفَر » : « جَعْفَرِيّ » وإليْ « تميم » : « تميميْ » وإلي « دِمَشّق » : « دِمَشْقِيٍّ » وقد أشار المصنف إلي هذا بقوله :

ياءً كَياَ الكرسيّ زادوا للنَّسَبْ ....

وقصر « ياء » الكرسيّ ، وشبهٌ ياء النسب "بياء « الكرسّي »

في تشديدها ، وكسر ما قبلها ، إلا أن ياء الكرسيْ ليست للنَّسَب .

ثم نبه علي أن كل ما تليه ياء النسب يجب كسره .

وإلي ذلك أشار بقوله :

.... وكلُّ ما تليـه كَسْرُهُ وَجَبْ

أي : وكل ما تليه ياءُ النَّسَب .

ثم نبـه في البيت الثـاني : علي أنك إذا أردت أن تنسب إلي مـا فيـه ياء النَّسَب حَذَفت ياء النَّسَب ، وجئت بياء نسب أخري ، فـتقـول في النسبـة إلي

« شافعيّ » : « شافعيّ » .

وإلي هذا أشار بقوله :

ومثله مما حـــــواه احـــذف ... ...

« فمثله » مفعول مقدم « باحـذف » والضمير فيه عائد إلى ياء النسب ، و « الهاء » فى « حواه » عائد إلى « مثل » .

ثم نبه على أنه تحذف تاء التأنيث من الاسم المنسوب إليه ، فتقول فى « مكة » : « مكىّ » وكذلك ألف التأنيث ، وإلى ذلك (١) أشار بقوله:

وتا تأنيث ، او مدته لا تثبتاَ

والألف فى « لا تثبتا » : بدل من النون الخفيفة .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن ألف التـأنيث إن كانت رابعة وما هى فيـه ساكن الثـانى ، نحو : « حُبْلَى » : جاز فـيهـا القلب واوا ، والحذف ، فتقول : « حُبْلَوِىّ ، وحُبْلِى » وقد أشار المصنف إلى لك بقوله :

وإن تكن تربع ذا ثان سكن ....

فالضمير فى « تكن » : عائد إلى ألف التأنيث .

ومعنى « تَرْبَع » : تصير حروفه أربعة ، و « ذا » مفعول « بتربع » .

ثم نبه على الوجهين بقوله :

.... فقلبُهاَ واواً ، وحذْفُهاَ حَسَنْ

إلا أن الحذف أحسن .

---

(١) فى (ب) : « وإلى ها » .

وفيه وجه ثالث ، وهو القلب ، مع زيادة ألف ، بعد اللام فتقول : « حُبْلاَوِىّ » .

ثم نبه فى البيت الرابع : على أن لألف الإلحاق ، والألف المبدلة عن أصل ، ما لألف التأنيث من الحكم ، الذى ذكره ، فتقول فى « عَلقَى » :

« علقوى » أو « علقى » إلا أن القلب ـ هنا ـ أحسن ، بعكس ألف التأنيث .

ولايجوز الوجه الثالث ، الذى ذكرناه فى ألف التأنيث .

وتقول فى المبدلة عن أصل : « مَلْهَوِىّ ، أو مَلْهِىّ » إلا أن القلب ـ هنا هو [1] . المختار .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

لشبهها الملحق ، والأصلى ما .... البيت .

فالضمير فى « شبهها » عائد إلى ألف التأنيث .

والمراد بالشبه : كونه رابعا فى اسم ثانيه ساكن ، والضمير فى « لها » عائد على ألف التأنيث ـ أيضا ـ .

و « ما » مبتدأ ، خبره « لشبهها » و « الملحق » « صفة لشبهها » .

ومعنى « يعتمى » : يختار ، وهو بالعين المهملة .

وقد خصص الألف إذا كانت رابعة ، وثانى الاسم ساكن بجواز الوجهين ، فبقى ما زاد على الأربعة على الحذف فقط .

---

(١) سقط من (أ » لفظ : « هو » .

نحو : « حَبَرْكَى (١) ، ومَصْطفَى » .

وكذا إن كانت رابعة ، والثانى غير ساكن ، نحو : « المرَطَى » (٢) .

قوله :

وَالأَلفَ الجَائِزَ أَربْعاً أَزِلْ كَذَاكَ يَا المنْقُوص خَامساً عُزِلْ
والحذفُ في اليَا رَابعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْب ، وحَتْمٌ قَلْبُ ثَالث يَعِنْ
وَأَوْلِ ذا القلبِ انْفِتاحاً ، وَفَعِل وَفُعِل عَيْنَهُمَا افْتَح ، وفَعِلْ
وقيل فى المَرْمِىّ مَرْمَوِىٌّ وَاخْتِير فِي استِعْمالِهِم مَرْمِىٌّ

نبه فى أول هذه الأبيات : على أن الألف الزائد على أربع يحذف ، وقد تقدم مثاله ، وعلى حكم ياء المنقوص فى النسب : فذكر أنها إذا كانت خامسة تحذف ، نحو : « مُشْتَرٍ » تقول فى النسب « مُشْتَرِىّ » وإلى ذلك أشار بقوله :

.... كذاكَ يا المنقُوصِ خَامِساً عُزِلْ

ومراده « بعزل » : حذف .

وقصر « ياء » المنقوص ضرورة .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن ياء المنقوص إذا كانت رابعة كان الحذف فيها أحق ، فتقول فى « قَاضٍ » : « قاضِىّ » ـ على الأحسن ـ ويجوز « قاضوى » .

(١) حبركى : « الحبركى : القوم الهلكى ، والقراد ، وهى حبركاة » ... قاموس (الحبركى) .
(٢) المرطى : « وكجمزى : « ضرب من العدو » قاموس (المرط) .

وإلى هذا أشار بقوله :

والحذف فى اليا رابعا أحق من قلب ....

ثم ذكر أن قلبها إذا كانت ثالثة « يتحتم » فتقول فى « عَمٍ » : « عَمَوِى » وإلى ذلك [1] أشار بقوله :

.... وحتم قلب ثالث يعن

ومعنى : يعن : يظهر .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن الحذف المقلوب فى النسب يفتح ما قبله فتقول : « قاَضَوى » - بفتح الضاد - و « حبلوى » - بفتح اللام - وإلى هذا أشار بقوله :

وأَوْلِ ذاَ الْقَلْبِ انْفِتاَحاً ....

ثم تكلم على ما قبل آخره كسرة : فذكر أنه تفتح عينه ، فتقول فى « نَمِر » . « نمرَىّ » - بفتح الميم - وفى « دُئل » : « دؤلَىّ » - بفتح الهمزة ، وفى « إِبل » : « إِبَلى » - بفتح الباء - وقد أشار إلى الأمثلة الثلاثة بقوله :

.... وَفَعِل وفُعِل عينهما افتح ، وفِعِل

وفهم من تمثيله : أن ذلك فى اثلاثى .

فإن كان قبل الحرف المكسور حرفان : جاز الفتح، والكسر ، وذلك نحو : « تَغْلب » .

---

(١) فى (جـ) : « وإلى هذا » .

ثم ذكر فى البيت الرابع : أن ما فى آخره ياء مشددة ، نحو : « مُرْمِىّ » يجوز أن يقال فيه : « مَرْمَوِىّ » .

والمختار مرمىّ .

وقد تقدم الوجه الثانى فى كلام المصنف .

وإنما نبه ـ هنا ـ على جواز الوجه الأول ،ولا فرق فى ذلك بين أن تكون الياءان زائدتين ، نحو : « كرسىّ » أو إحداهما أصل ، نحو : « مَرْمِىّ » .

وقد أشار إلى الوجهين بقوله :

وقيل : فى المرمى مرموىّ .... البيت .

قوله :

ونحو حَىٍّ : فَتْح ثَانِيه يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاواً ، إنْ يكُنْ عَنْهُ قُلِبَ

نبه فى هذا البيت : على أن ما فيه ياء مشدده ، وليس قبلها إلا حرف واحد ، نحو : « حىّ » تقول فى النسب إليه : « حيوىّ » فترد الياء الثانية إلى أصلها ، وتفتح الأولى ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

ونحو حىّ : فتح ثانيه يجب .... البيت .

فإن كانت الياء المشددة بعد حرفين ، نحو : « على » جاز لك الوجهان تقول : « عَلَوِى ، وعَلَيِىّ » (١) . والأول أجود .

وإن كانت بعد أكثر من حرفين ، فقد تكلم المصنف عليه فى البيت قبل قوله :

---

(١) فى (أ) : « علوى عليى » .

وعَلَمَ التــثنيـة افْتحْ للنَّسَبْ وَمِثلُ ذاَ فى جَمْعٍ تصحيح وجَبْ
وَثَالـثٌ مـن نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ وَشَذَّ طـائـىٌّ مَقُولاً بـالأَلِفْ

تكلم فى الأول من هذين البيتين على النسبة إلى المثنى ، والمجموع جمع سلامة .

فذكر أنه يحذف علامة التثنية ، والجمع ، فتقول فى النسبة إلى « الزَّيْدَانِ » : « زَيْدِىّ » وفى النسبة إلى « الزَّيْدُون » كذلك .

هذا : فيمن أعربه بالحروف .

وأما من جعل إعراب ذلك فى النون ، فيقول فى النسبة إلى التثنية : « زَيْدَانى » كالنسبة إلى « حَمْدَانِىّ » وفى النسبة إلى الجمع « زَيْدِينىّ » كالنسبة إلى « غِسْلِين » وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وعَلَم التَّثْنِيَة افتح للنَّسَبْ .... البيت .

فذكر أحد وجهين فيهما ، وهو الفصيح .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أنه إذا كان قبل الحرف الذى تليه ياء النسب ياء مشددة مكسورة ، نحو : « طيِّب » حذفت الياء الثانية المكسورة ، وتركت الأولى الساكنة فتقول فى النسب « طَيْبِىّ » بسكون الياء كالنسب إلى « قَيْس » وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وثالثٌ من نحو : طيِّب حُذِفْ ....

ثم نبه على أن المسموع فى النسب إلى « طِيِّء » : « طَائىّ » ـ بألف بعد الطاء

وكان القياس « طَيْئِيّا » كالنسب إلى « كَعْب » لأن حكمه ، وحكم « طيى » سواء .

ولكن العرب شذت فيه [1] ،فأخرجته عن القياس .

وقد أشار المصنف إلى لك بقوله :

.... وَشَذَّ طَائىٌّ مقُولاً بالألِفْ

قوله :

وَفَعَلىٌّ فى فَعِيلَة الْتُزِمْ وَفُعَلِىٌّ فى فُعَيلَة حُتِمْ
وألْحَقُوا مُعَلَّ لاَمِ عرِياَ منَ المثَالَيْن بمَا التَّا أُولِياَ
وتَمَّمُوا ماَ كَان كالطَّوِيلهْ وهكذا ما كَان كالجليلهْ

تكَلَّم فى هذه الأبيات على النسب إلى « فَعِيلَة » - بفتح الفاء - وإلى « فُعَيْلَة » - بضم الفاء - .

فذكر فى البيت الأول : أن الوزنين المذكورين : إن كانا : صحيحى العين ، غير مضاعفين حذفت الياء منهما ، وفتحت العين ، فيقال فى النسب إلى « حَنِيفَة ، وقُرَيْظَة » : « حَنَفِىّ ، وقُرَظِىّ » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وفعَلِىّ فى فَعِيلة الْتُزِمْ ... ... البيت .

ويفهم أن مراده : غير المعل العين ، والمضاعف من كلامه فى البيت

---

(١) فى (أ) : « نشذت فيه » ، وفى (جـ) : « شذت فيها » .

الثالث .

وحكم « فَعُولة » نحو : « شَنُوءَة » كحكم « فَعِيلَة » .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أن المثالين ، المذكورين : إن كانت لا مهما معتلة ، وهما عاريان عن تاء التأنيث أجريا مجرى ما فيه تاء التأنيث .

فتحذف الياء الزائدة ، وتقلب الياء التى هى اللام واوا ، وتفتح العين ، فتقول فى النسب إلى « عَدِىّ ، وقصى » : « عَدَوِىٌّ ، وقُصَوِىّ » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِياَ .... البيت

يريد : عَرِياَ [1] . عن تاء التأنيث .

وقصر « التَّاءَ » ضرورة .

ففهم من كلامه : أن ما كان صحيح اللام من المثالين ، عاريا عن تاء التأنيث لا يلحق بما فيه التاء ، بل ينسب إليه على التمام ، فيقال فى النسب إلى « عُقَيل » ـ بفتح العين ، أو ضمها ـ عَقِيلِىّ ، وعُقَيْلِىّ » .

ثم ذكر فى البيت الثالث : أن « فَعِيلة » إن كان معتل العين ، نحو :

« طويلة » لم يحذف منه فى النسب شىء .

فتقول فى النسب إليه « طويلىّ » :

وسواء : كانت فيه تاء التأنيث ، أو لم تكن .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

(١) فى (ب) : « عريا » .

وتَّمموا ما كانَ كَالطَّوِيلَهْ ....

ثم ذكر أنه ما كان مضاعـفا مثل ذلك فى الحكم ، فتقول فى النسب إلى « جلَيِلَة » : « جَلِيلىّ » ـ فلا تحذف منه شيئاً ـ .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

.... وهكَذاَ ماَ كَانَ كالْجَلِلَه

وسواء كانت فيه تاء التأنيث ، أو لم تكن .

قوله :

وَهَمْزُ ذِى مدٍ يُنَالُ فى النَّسَبْ ماكـاَنَ فـى تَثْنِيَةٍ لَــهُ انْتَسَبْ

نبه فى هذا البيت : على أن ما فى (١) . آخره همزة ، ممدودة ، نحو :

« صَحْراء ، وحَمْراء » : فإنه يعطى فى النسب من الإبدال ، والتصحيح مثل ما يعطى فى التثنية .

فتقول فى « قراء » (٢) : « قرائّى » ـ بالهمز ـ ؛ لأنها الأصل .

وفى « حمراء » : « حمراوىّ » ـ بالإبدال واوا ؛ لأنها زائدة وفى

« كِساَء ، ورِداَء » : الوجهان ؛ لأنها بدل من أصل .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وَهَمْزُ ذِى مَدٍّ يُنَالُ فى النَّسَبْ .... البيت .

ومعنى ينال : يُعطى .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « فى »

(٢) : « قراء : « ... فهو قارىء من قرأة ، وقُرَاّء ، وقارين : تلاه .. » قاموس (القرآن) .

قوله :

وانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ ، وَصَدْرِ مَـــاَ رُكِّبَ مَزْجـــاً ، وَلِثَانٍ تَمِّـمَـــاَ
إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـــــابْنٍ أَوَ ابْ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ
فِـــيمَـــاَ سِوَى هَذَاَ انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ مَالَم يُخَفْ لَبْسٌ ، كَعَبْدِ لأَشْهَلِ

تكلم فى هذه الأبيات على النسب إلى المركب ، على اختلاف أنواعه :

فذكـر أنه إن كان المركب جـملة ، أو مركـبا تركيب مـزج : نسب إلى صدره ، وحذف عجزه ، تقول فى « بَرَقِىّ » وفى « بعلبك » : « بَعْلِىّ »

وإلى هذا أشار بقوله :

وانسُب لصدر جملةٍ ، وصَدْرِ ما ركبَ مزَجاً ....

ثم ذكر أنه إن كان المركب : مضافا ، ومضافا إليه :

فإن كان الأول معـرفا بالثنى ، أو كان الأول ابنا ، أو أبا [1] نسب إلى الثانى ، وحذف الأول ، فـتقول فى لنسب إلى « غُلاَمَ زَيْد » : « زَيْدِى » ؛ لأن الأول معرف بالثانى .

وفى النسب إلى « ابْنِ الزُّبَيْر » و « لأبى بَكْرٍ » : « زُبَيْرِىّ ، وَبَكْرِىّ »

لأن أول المضافين ابن ، وأب ، وقد أشار المصنف إلى لك بقوله :

.... ولثانٍ تَمِّماَ
- إضافةً مبدوءة بابن أو أب أو ماله التعريف بالثانى وجب

(١) العبارة الآتية ساقطة من (ب) : « إن كان المركب : فـإن كان الأول : معرفا بالثانى ، أو كان ابنا أو أبا » .

يريد : وانسب للجزء الثانى من المركبين إذا تمم إضافة .

« فإضافة » مفعول « بتمم » .

وشرط فى الإضافة أن تكون مبدوءة بابن ، أو أب ، أو يكون الأول معرفا بالثانى .

فالتقدير : أو مبدوءة بما له التعريف بالثنى .

ثم ذكر فى البيت الثالث : أن غير ما ذكر من المضاف ، والمضاف إليه ينسب فيه إلى الأول ، فتقول فى « امرئ القيس » : « امرئىّ » إلا أن يخاف لبس، فينسب إلى الثانى .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

فيما سوى هذا انسبن للأول .... البيت .

ومَثّل ما يقع فيه اللبس « بعبد الأشهل » فتقول فى النسب إليه :

« أشهلى » لأنك لو قلت : « عَبْدِىّ » لم يعرف : هل نسبت إلى عبد الأشهل ، أو إلى عبد الله ؟ وما أشبهه .

قوله :

وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللاَّمِ مَا مِنْهُ حُذِفْ   جَوَازاً انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ
فِى جَمْعَى التَصْحِيحِ ، أَوْ فى التثنية   وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِى تَوْفِيَهْ
وبِأَخٍ أُخْتًا ، وبِابْنٍ بِنْتَا   أَلْحِقْ ، وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا
وضَاعِفِ الثَّانِىَ مِن ثُنَائِى   ثانِيهِ ذُو لِين كَلاَ ، ولاَئِى
وَإِنْ يَكُن كَشِيَةَ مَا الْفَا عَدِمْ   فَجَبْرُهُ ، وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

تكلم فى هذه الأبيات على النسب إلى ما حذف منه اللام [1] . والنسب إلى ما كان على حرفين ، نحو : « لاَ ، وكَمْ » :

فذكر أن المحذوف اللام يجبر بردّ لامه فى النسب جوازاً ؛ إن لم ترد فى جمعى التصحيح ، أو التثنية .

ووجوبا : إن كانَ قـد ردت فى الجمع ، أو التثنية ، فـتقول فى النسب إلى « يَد » : « يَدَيِى » ـ برد اللام ـ و « يَدِىّ » ـ بعدم الرد ـ لأن لامه لم ترد فى التثنية .

وتقـول فى الـنسب إلى « أَخ » : « أَخَوِىّ » [2] ـ برد اللام وجـوبا ـ لأنها قد ردت فى التثنية ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

واجبُر بردِّ اللاَّمِ ماَ منْهُ حُذِفْ ....

ثم نبه على أن ذلك يكون جوازاً : إنْ لم ترد اللام فى جمـعى التصحيح ، أو التثنية بقوله :

.... جَوَازاً إنْ لَم يَكُ رَدُّه أُلِف

فى جمعى التصحيح ، أو فى التثنية ....

ففهم أن الـرد يكون وجوبا ، إن ثبت أنه رد فى الجمع ، أو فى التثنـية ، وقد نص المصنف عليه بقوله :

وحقُّ مجبُور بهذِى تَوْفِيَه

---

(١) سقط من (أ ، ب) لفظ « اللام » .

(٢) سقطت العبارة الآتية من (ب) : « يد : يدى ـ برد اللام ، ويدىّ ـ بعدم الرد ، لأن لامه لم ترد فى التثنية ، وتقول فى النسب إلى أخ : أخوىّ » .

فالإشارة بقوله : « هَذِى » إلى ما ذكر من الجمع ، والتثنية .

ثم ذكر فى البيت الثالث : أن « أُخْتاً » تلحق فى النسب « بأَخٍ »

و « بنتاً » : « بابن » فتقول فى النسبة إلى « أُخْت ، وبنْت » :

« أخَوىّ » « وبنوىّ » : فيستوى المذكر ، والمؤنث فيهما .

هذا مذهب سيبويه ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

بأخٍ أُخْتاً ، وبابْنٍ بنْتاَ   أَلْحِقْ ....

ثم نبه على أن مذهب يونس ، ألا تسقط التاء ، فيقول :

« أختِىّ ، وبنْتِى » وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَيُونُس أَبَى حَذْفَ التَّا

ثم نبه فى البيت الرابع على النسب إلى ما كان بناؤه على حرفين :

فذكر أنه يضاعف الحرف الثانى ، فتقول فى النسب إلى « كَمْ »

« كمِّىّ » ـ بتشديد الميم ـ .

ويجوز ألا يضاعف .

وتقول فى النسب إلى « لَوْ » : « لوّىّ » ـ بتشديد الواو ـ وجوبا (1) .

وإن كان الثانى ألفا ، نحو : « لاَ ، وماَ » : زدت عليه همزة .

فتقول : « لائىّ ، ومائىّ » .

وإن شئت قلبت الهمزة واواً ، فقلت : « لاَوِىّ » .

---

(1) العبارة الآتية ساقطة من(جـ) : « ويجوز ألاّ يضاعف ، وتقول في النسب إلى « لَوُ » : « لويّ » ـ بتشديد الواو وجوبا .

وقد أشار المصنف إلى تضعيف الثانى : مما بناؤه على حرفين بقوله :

وَضَاعِفِ الثَّانِى مِنْ ثُنَائِى   ثانيه ذُو لينٍ ... البيت .

فأوجب التضعيف فيما ثانيه حرف لين .

وسكت عما ثانيه حرف صحيح « كَكَمْ » .

وقد تقدم أن فيه وجهين .

ومثل المصنف « بِلاَ » ثم ذكر كيفية النسب إليه ، فقال :

.... ولائى

ثم تكلم فى البيت الخامس على النسب إلى المحذوف الفاء :

فذكر أنه : إن كان معتل اللام ، نحو : « شِيَة » [1] : وجب رد فائه وفتح عينه ، فتقول في النسب إليه « وشَوِىّ » - بفتح الشين ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وإِنْ يكنْ كشِيَةَ ماَ الْفَا عُدِم .... البيت .

فنص على فتح العين ، بعد رد الفاء .

وهو مذهب سيبويه .

ومذهب الأخفش : أن ترد العين إلى سكونها الأصلى ، فيقال :

« وشْيِىّ » - بسكون الشين - ؛ لأن الأصل « وشية » .

وإن لم يكن المحذوف ألفا ، معتل اللام لم ترد فاؤه ، فتقول فى

---

(١) شية : « وشى الثوب - كدعى - وشيا ، وشيّة حسنه : نمنمه ونقشه ، وحسنه ، كوشاه ... » قاموس (الوشى) .

« عِدَةَ » أو عِدِىّ » .

قوله :

وَالْوَاحِد اذْكُرْ نَاسِبــاً للْجَمْع   إنْ لم يُشــابَهْ واحِداً بِالْوضْعِ
وَمَعَ فـــــاعِلِ ، وفَعَّال فَعِلْ   فى نَسَبِ اغْنَى عَنِ اليَاَ ، فقُبلْ
وغــيــرُ مــا أسْلَفْتهُ مُقــرَّراَ   على الى يــنقل منه اقــتُصــراَ

نبه فى الأول من هذه الأبيات : على أن النسبة إلى الجمع كالنسبة إلي واحده ، فإذا نسبت إلى « زيُود » قلت : « زَيدى كالنسبة إلى الواحد .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

والواحدَ اذكر نَاسِباً للجَمْعِ . . . .

ثم ذكر أن ذلك : إنما يكون إذا لم يزل الجمع عن جمعيته : بنقله إلى العلمية « كأنْمار » أو بغلبته ، فيجرى مجرى العلم ، نحو : « أنْصَار » فينسب ـ حينئذ ـ إلى لفظ الجمع ، فيقال : « أنْماَرِىّ ، وأنْصاَرِىّ » وإلى هذا أشار بقوله :

. . . .   إنْ لم يشابهْ واحِداً بالْوَضع

يعنى : إن لم يخرج عن جمعيته ، بحيث يشابه الواحد .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أن « فاعِلاً ، وَفَعَّالاَ ، وَفَعِلاً » يغنى عن صيغة النسب ، فتعطى معناه

فمثال « فَاعِل » : لابِن ، وتاَمِر » أى : ذو لبن ، وذو تمر .

ومثال « فَعَّال » : تجار ، وخياط ، وما أشبهه .

ومثال « فَعِل » ما أنشده سيبويه (1) .

٣١١ ـ لَسْتُ بلَيْلِيٍّ ، ولَكِنِّى نَهِرْ   لاَ أَدْلُجُ اللَّيْـــلَ ، ولكـــنْ أَبْتَكِرْ

أى : ولكنى نهارىّ ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

ومع فاعِلٍ ، وفَعَّالٍ فَعِل .... البيت .

ثم ذكر فى البيت الثالث : أن كل ما خرج عما قدمه من القياس فى النسب فهو موقوف على السماع ، وإلى هذا أشار بقوله :

---

٣١١ ـ (١) الشاهد مجهول القائل ، وهو من الخمسين ، ومن الرجز . والبيت الأول من شواهد الكتاب

٢ / ٩١ ، والنوادر ٢٤٩ ، والمخصص ٩ / ٥١ ، والمقرب ٨٢ ، والعينى ٤ / ٥٤١ ، والتصريح ٢ / ٣٣٧ ، والأشمونى ٤ / ٢٠١ ، والشارح الأندلسى (ليل ٣٠ ، نهر ٩٧) .

والثانى من شواهد الكتاب ٢ / ٩١ ، والنوادر ٢٤٩ ، والمقرب ٢٨٢ ، والتصريح ٢ / ٣٣٧ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (ليل ٣٠ ، ، نهر ٩٧) .

اللغة :

ليلى : نسبة إلى ليل ، نهر : نسبة إلى نهار ، أدلج : أسير من أول الليل ، وأسير الليل كله ، انظر الأعلم ٢ / ٩١ الكتاب .

المعنى :

لست صاحب عمل بالليل ، وإنما أنا صاحب عمل بالنهار ولا أسير من أول الليل ، ولكنى أدرك النهار من أوله .

الإعراب :

« لست » ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « بليلى » الباء : حرف جر زائد ، ليلى : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولكنى »

الواو : حرف عطف ، لكنى : حرف استدراك ، ونصب ، وياء المتكلم : اسمه « نهر » خبر لكن مرفوع بالضمة الظاهرة وسكن من أجل الوقف « لا » نافية ، حرف ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب . « أدلج » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم ، وعلامة رفعه الضمة

وغيرُ ماَ أسْلَفْتُه مُقَرَّراَ .... البيت .

فمن الشاذ فى النسب : « عَبْدَرِىّ ، وعَبْشَمِىّ ، وعَبْقَسِىّ » فى : « عبد الدار ، وعبد شمس ، وعبد القيس » .

وكذلك قولهم : « صَنْعانَى » فى النسبة إلى « صَنْعاَء » و « مَرْوَزِىّ » فى النسبة إلى « مَرْو » .

إلى غير ذلك : مما يذكر فى كتب اللغة .

= الزمانية ، « ولكن » لكن : حرف استدراك « أبتكر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة ، وسكن لأجل الروى ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، تقديره : أنا .

والشاهد فى البيت :

قوله : « نهر » حيث بناه على « فَعِل » وهو يريد النسب ، فكأنه قال : ولكنى نهارى .

انظر الكتاب ٢ / ٩١ ، ٩٢ .

الوقف

تَنْويناً اثْر فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفًا ، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا
وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ
وأَشْبَهَتْ إِذاً مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفاً فِي الوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ
وَحَذْفُ يا المنقُوصِ ذِي التنوين مَا لَمْ يُنصَبَ اوْلَى من ثُبُوت فَاعْلَمَا
وغيرُ ذِي التَّنْوِينِ بالْعَكْسِ ، وفي نَحْوِ « مُرِ » لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

هذا الباب : تكلم فيه على الوقف .

فذكر أن التنوين إذا كان إثر فتح أبدل فى الوقف ألفا ، وسواء كانت فتحة إعراب « كرَأيْتُ زَيْداً » أو فتحة بناءٍ نحو : « إِيهًا » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

تنوياً اثْر فتحٍ اجعَلْ ألفا وقفاً ....

ثم ذكر أَنَّ التنوين إذا كان إثر غير الفتح حذف فى الوقف ، وسكن الحرف الذى قبله ، فتقول : « جاَء زَيْدْ » و « مَرَرْتُ بزَيْدْ » و « مَرَرْتُ بزَيْد » بسكون الدال ـ ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... وتلْوَ غَير فتح (١) . احْذِفاَ

والألف فى « احْذِفاَ » : بدل من النون الخفيفة .

وهذه اللغة التى ذكر هى أكثر اللغات .

---

(١) فى (ب) : « وتلو غير الفتح » .

ومنهم من يقف بالسكون فى الجميع ، ومنهم من يبدل فى الجميع.

ثم ذكر فى البيت الثانى : أنك إذا وقفت على الضمير حذفت صلته ، وسكنته إن كان مضموما ، أو مكسوراً ، ووقفت على الألف إن كان مفتوحا فتقول : « جاءَنَى غُلامُهْ ، ومررت بغُلاَمِهْ » ـ بسكون الهاء فيهما ، و « رأيت غلامَهاَ » : فتقف على الألف .

وقد أشار المصنف إلى لك بقوله :

واحْذِفْ لوقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرارٍ .... البيت .

تنبيه : على أنه يجوز فى الشعر : أن يوقف على صلة الضمير المضموم والمكسور .

ثم ذكر فى البيت الثالث : أن « نون » « إِذَنْ » فى الوقف بمنزلة تنوين المنصوب ، فتبدل ألفا ، وإلى هذا أشار بقوله :

وأشبهت « إذن » منونا نُصِبْ .... البيت.

ويجرى أيضاً مجرى تنوين المنصوب نون التأكيد الخفيفة ، إذا كانت بعد فتحة ، كقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ (١) .

فتبدل ألفا فى الوقف .

ثم نبه فى البيت الرابع : على أن حذف ياء المنقوص ، المنون ، ، غير المفتوح أولى فى الوقف من إثباتها ، فقولك : « جاءَنِى قَاض » و « مررتُ بقاضْ » ـ بالسكون وقفا ، أولى من « جانى قاضى » و « ومررت بقاضى » بإثبات الياء ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

---

(١) من الآية ١٥ من سورة العلق .

وحذف يا المنقوص ، ذى التنوين ما ... البيت .

ثم ذكر فى البيت الخامس : أن غير المنون بعكس المنون ، فيكون إثبات يائه أولى ، فتقول : « جَاءَنِى القاضىِ » وقفا ، و « مررت بالقاضى » و « رأيت القاضىَ » .

ولك أن تقف دون ياء..

وأطلق غير المنون ؛ ليدخل المرفوع ، والمنصوب ، والمجرور - كما مثل - ثم ذكر أن [1] . المنقوص ، إذا كان محذوف العين لزم الوقف عليه بالياء ، ولا تحذف ؛ لئلا يكثر الاعتلال .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

.... وفى نحو « مرٍ » لزوم رد اليا اقتفى

ومعنى اقتفى : اتبع .

ومثل « بمر » اسم فاعل من « أَرَى ، يُرِى » فهو « مُرٍ » .

الأصل : مرئى ، على وزن « مُكْرِم » ثم تصرف فيه ، فحذفت العين وهى الهمزة ، فصار « مر » .

ويجرى هذا المجرى ما كان محذوف الفاء ، نحو : « يَفِى » : فعل مضارع من « وفى » إذا سمى به ، فنوّن ، فقيل : « يف » : فإذا وقفت عليه قلت : « يفى » - برد الياء .

قوله :

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « أن » .

وغَيرَ هاَ التَّأنيث مِنْ مُحرَّك سَكِّنْهُ ، أَوْ قِف رائِمَ التَّحَرُّك
أو أشْمِم الضمَّةَ ، أَوْ قِفْ مُضْعِفاَ مَالَيْسَ همزاً ، أو عَليلاً إنْ قَفاَ
محَرَكاً ، وحَركَات انْقُلاَ لِسَاكِن تحريكُهُ لَنْ يُحْظلاَ
ونَقْلُ فتحٍ منْ سوَى المهمُوز لاَ يَراهُ بَصْرِىٌّ ، وكُوفٍ نَقَلاَ
والنَّقْلُ إن يُعْدَمْ نظِيرٌ ممتنعْ وذاَكَ فِى المهموزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

تكلم فى هذه الأبيات على أحوال لوقف : من السكون ، والروم ، والإشمام ، والتضعيف ، والنقل .

فذكر أن المحرك : إن كان غير هاء التأنيث ، جاز الوقف عليه بالإسكان والروم ، وهو : عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة عند الوقف .

وهو جائز فى الحركات الثلاث ، ومنعه الفراء في الفتح .

وقد أشار المصنف إلى جواز الوقف بالسكون ، والروم على المحرك ، إذا كان غير هاء التأنيث بقوله :

وغيرَ ها التأنيث من محرَّك .... البيت .

فأطلق الروم فى المحرك ، كيف كان فى غير هاء التأنيث .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الوقف بالإشمام ، والتضعيف .

والإشمام مختص بالضمة ، وهو : أن نقف بالسكون ، ثم تشير بالشفة إلى الضمة ، فهو يُرى ، ولا يسمع .

وأمَّا التضعيف فهو جائز فى الحركات الثلاث ، ما لم يكن الحرف الموقوف عليه همزة ، أو حرف علة ، أو حرفا صحيحا ، قبله ساكن .

فلا [1] يجوز التضعيف فى مثل « خبء » لأجل الهمزة ، ولا فى مثل « الرأى » لأجل حرف العلة ، ولا فى « دَهْر » لأجل الساكن .

وقد أشار المصنف إلى الإشمام بقوله : « أو أشمم الضمة » ثم أشار إلى التضعيف بقوله :

.... أو قف مُضْعِفاً ما ليس همزاً ، أو عَلِيلاً إن قَفَا

محركا ....

ومعنى « قفا » تبع ، « فمحركا » مفعول « بقفا » .

ثم تكلم فى بقية البيت الثالث على الوقوف بالنقل ، فقال :

.... وحَرَكَاتٍ انْقُلاَ .... البيت .

« فحركاتٍ » مفعول « بانقلا » والألف فى « انقلا » بدل من النون الخفيفة .

فجعل النقل فى حركات كلها حيث أطلق .

وشرط أن يكون قبل الحرف الموقوف عليه ساكن يقبل الحركة ، التى تنقل إليه ، وهو المراد بقوله : « تحريكه لن يُحْظَلاَ » أى : لن يمنع .

فلا يجوز النقل فى مثل « زمان ، وقضيب ، وخروف » لأن الساكن حرف علة ، لا يقبل الحركة .

وإنما يجوز النقل : إذا كان الساكن حرفا صحيحا ، نحو قول الشاعر .

---

(١) فى (ب) : « ولا يجوز » .

٣١٢ ـ أنا ابن ماوية إذا جد النقر

ثم ذكر فى البيت الرابع : أن البصرين : لا يرون نقل الفتحة من غير همزة .

والكوفيون : ينقلونها مطلقا .

فالفتحة فى قولك : « وضَعْتُ عِبئًا » جائزة النقل ـ باتفاق ـ ؛ لأنها من همزة ، وفى « رأَيْتُ عمراً » : جائزة النقل عند الكوفيين ، ممتنعة عند البصريين ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

ونقلُ فتحٍ من سوَى المهموزِ لاَ .... البيت .

فجعل الخلاف فى نقل الفتحة ، إذا كانت فى غير همزة ـ كما بينا ـ .

ثم ذكر فى البيت الخامس : أن النقل إذا أدى إلى مثال ، لا نظير له فى العربية امتنع ، وذلك : بأن يكون لنقل ضمة ، مسبوقة بكسرة ، كقولك :

« هَذاَ حِمَلٌ » : فإذا نقلت حركة اللام وهى ضمة إلى الميم صار

« حِملُ » على وزن « فِعلُ » ـ بكسر الفاء ، وضم العين ـ .

وذلك غير موجود .

---

٣١٢ ـ (١) القائل : هو فدكى بن أعبد ، أو عبيد الله بن ماوية الطائى ونسب لبعض السعديين فى الكتاب ، ولم يعين ٢ / ٢٨٤ ، والبيت من الرجز .

وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٢٨٤ ، والجمل ٣٠٠ ، والإنصاف ٧٣٢ ، والمغنى ٤٣٤ (٢٨٥) والعينى ٤ / ٥٥٩ ، والتصريح ٢ / ٣٤١ ، والهمع ٢ / ١٠٧ ، ٢٠٨ ، والدرر ٢ / ١٤١ ، ٢٣٤ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (نقر) . .

اللغة :

النقر : أصله : بفتح النون ، وسكون القاف : صوت من طرف اللسان ، يسكن به الفارس فرسه

وكذلك : لو كان المنقول كسرة مسبوقة بضمة ، نحو : « أتحفنى ببُرْدٍ » فلو نقلت كسرة الدال إلى الراء صار « بُرِدٍ » ـ بضم الفاء ، وكسر العين ـ .

وهو غير موجود .

وإلى مثل هذا أشار المصنف بقوله :

والنقل إن يعدم نظير ممتنع ....

ثم نبه إلى الخروج إلى غير نظير فى النقل مغتفر فيما آخره همزة ، وإلى هذا أشار بقوله :

ثم نبه إلى الخروج إلى غير نظير فى النقل مغتفر فيما آخره همزة ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَذَاكَ فِي المَهْمُوزِ لَيْس يَمْتَنِعْ

قوله :

= إذا اضطرب به .... وانظر الأعلم ٢ / ٢٨٤ بأسفل الكتاب .

والمعنى :

أنا ابن ماوية ، أنا البطل الشجاع ، إذا حتمت الخيول عن اشتداد الحرب ، واضطراب الخيول .

والشطر الثانى ، أو البيت لثانى : وجَاءَتِ الخيلُ أثافيَّ زُمَرْ .

الإعراب :

أنا : ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ابن مضاف ، و « ماوية » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية ، والتأنيث « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بخبر المبتدأ ، لأنه فى المعنى : أنا الشجاع ، المقدام .. « جد » فعل ماض ، مبني علي الفتح لا محل له من الإعراب « النقر » فاعل « جد » مرفوع بضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون المأتى به للوقف .

والشاهد فيه :

قوله : س النقر » فإن الأصل تسكين القاف ، والراء بعدها محركة بحركة الإعراب ، ولكنه لما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها ...

فِي الوَقْفِ تاَ تَأنيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ   إنْ لَـم يـكُنْ بِسَـاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ
وَقَلَّ ذاَ فِي جَمْعِ تصْحـيح ، وَمـاَ   ضـاَهَى ، وغيـرُ ذَيْنِ بالعكْسِ انْتَمَى

نبه فى هذين البيتين : على أن تاء التأنيث المختصة بالاسم تقلب فى الوقف هاء ، وإلى هذا أشار بقوله :

فى الوقف تا تأنيث الاسمِ هاَ جُعِلْ ....

فقصر « تاء ، وهاء » ضرورة ، وخصها بالاسم ؛ ليخرج التاء من « قَامَتْ » .

وشرط فى ذلك : ألا تكون التاء موصولة بساكن صحيح ، نحو : تاء « بنت ، وأخت » فإن قبلهما ساكنا صحيحا ، فلا يبدلان هاء فى الوقف وإلى هذا أشار بقوله :

إنْ لم يكن بساكنٍ صحَّ وُصِلْ

فتحصل من هذا : أن التاء التى يوقف عليها بالهاء هى التى قبلها متحرك ، نحو : « مسلمة » أو ساكن ، غير صحيح ، نحو : « فتاة » .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أن الوقوف بالهاء على تاء الجمع المؤنث السالم قليل .

والكثير الوقوف بالتاء ، وكذلك ما شابه جمع المؤنث السالم نحو : « أولات » وإلى هذا أشار بقوله :

وَقَلَّ ذاَ فِي جمْعِ تصحيح ، وماَ   ضاَهَى ....

فالإشارة « بِذاَ » إلى الوقف بالهاء .

ثم نبـه على أن غير جـمع المؤنث السالم ، ومـضاهيـه على العكس ، فالوقوف عليه بالهاء هو الكثير ، نحـو : « شجرة » فالوقوف بالهاء هو الكثير وقد وقف بالتاء نافع ، وابن عامر ، وحمزة ، وعاصم فى قوله تعالى :

﴿ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ ﴾ (1) .و ﴿امْرَأَتَ نُوحٍ﴾ (2) .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وغَيْر ذَيْن بالعكسِ انْتَمَى

انتمى : كثر (3) .

والإشارة « بذَيْن » إلى جمع المؤنث السالم ، ومضاهيه .

قوله :

وَقِفْ بِهاَ السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ المعَلْ بحـذف آخرِ كـأعْطِ مَنْ سَألْ
ولَيْسَ حَتـماً فى سِوَى مـا كَعِ ، أوْ كَيَعِ مـجـزُومـاً ، فـراعِ مـا رعَوا

تكلم فى هذين البيتين على الوقف بهاء السكت .

فذكر أن هاء السكت يوقف بها على الفعل ، الذى حذف آخره بالجزم ، أو ما جرى مجراه ، وإلى هذا أشار بقوله :

وقفْ بها السكْتِ على الفعلِ المعل بحَذْفِ آخرٍ ....

يريد : على الفعل الذى أعل بـحذف آخره ، ومثل « بأعْطِ » فـعل أمر

(1) من الآية ٤٣ من سورة الدخان . (2) من الآية ١٠ من سورة التحريم .

(3) كثر : هذا تفسير الشارح الأندلسى ، وفى الـقاموس ، مادة (نمى) : « وانتمى إليه : انتسب » وانظر عرض الأشمونى وشرحه ٤ / ٢١٤ ، والبهجة المرضية للسيوطى ص ١٣٠ .

من « أعْطَى » .

فإذا وقفت بهاء السكت ، قلت : « أعْطِهْ » .

هذا فيما جرى مجرى المجزوم .

وتقول فى المجزوم : « لَمْ يُعطِهْ » .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الوقف بهاء السكت لا يتحتم إلا فى الفعل الذى تصرف فيه بالحذف ، حتى لم يبق منه إلا حرف واحد ، أو بقى على حرفين :

أحدهما : زائد ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وليْسَ حتماً فى سِوَى ما كَعِ ، أَوْ كَيَعِ مَجْزُوماً ....

فمثل « بِعِ » وهو : فعل أمر من « وَعَى » فيجب الوقوف عليه بهاء السكت ؛ لأنه على حرف واحد ؛ لأنه لو سكت للوقف لم يمكن النطق به وحده .

ومثل « بِيَعِ » وهو : فعل مضارع مجزوم ، من « وَعَى » وقد بقى على حرفين :

أحدهما : زائد ، وهو حرف المضارعة ، فيتعين الوقوف عليه بهاء السكت لأنه فى حكم ما بقى على حرف واحد ، وقوله : « فَراعِ ماَ رَعَواْ » - حشو - .

قوله :

وماَ فى الاسْتِفْهاَمِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا ، وأولِهـــا الْهَا إن تَقِفْ
وليْسَ حتـماً فِي سِوَى ما انخفـضا باسمٍ كقـولك : « اقْتِضاَءَ م اقْتَضَى
وَوَصْلَ ذِى الْهَاءِ أَجِزْ بكُلِّ مـــا حُرِّكَ تحــريكَ بـنـاء لَزِمَا
وَوَصْلُهـا بـغـيْرِ تَحْرِيـكِ بِناَ أديم شَذَّ فِى الْمـدامِ اسْتُحْسِنا
وربُمَا أُعـطِىَ لـفـظُ الْوَصْلِ مَا للـوقْفِ نثـراً ، وفَشَا مُنْتَظِمــاً

ذكر فى أول هذه الأبيات أن « مَا » الاستفهامية ، إذا جرت حذف ألفها ووقف عليها بهاء السكت ، فتقول : « بِمَهْ ، ولِمَهْ » ؟ وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وما فى الاستفهام إن جرت حذف .... البيت .

وأطلق ؛ ليدخل الجر بالحرف ـ كما مثلنا ـ وبالإضافة ، وسيأتى مثاله .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أن الوقف بهاء السكت على « ما » الاستفهامية لا يتحتم ، إلا إذا جرت بإضافة الاسم إليها ، وإلى هذا أشار بقوله :

وليس حتما فى سوى ما انخفضا باسم ....

ومثل بقوله :

.... اقتضاءَ م اقتضى

« فم » استفهامية ، حذف ألفها ، وهى مخفوضة « باقضاء » ؛ لأنه

مضاف إليها ، فلو وقفت عليها لقلت : « اقتضاء مه » .

وأما المخفوضة [1] . بحرف الجر : فلا يتحتم الوقوف عليها بهاء السكت ، إلا أنه أحسن .

ثم ذكر فى البيت الثالث : أن هاء السكت ، إنما توصل بحركة بناء لازم فإن كان البناء غير لازم ، كبناء العلم المفرد فى النداء لم تقف عليها بهاء السكت .

فلا يقال : « يا زَيدُهْ » وكذلك : حركة بناء الفعل الماضى عندهم ؛ لأنه إنما بنى على الحركة تشبيها بالمعرب ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وَوَصْلُ ذِى الْهاَ أَجِزْ بِكُلِّ ماَ .... البيت .

فقوله : « ذِى الهاء » يعنى : هاء السكت ، و « ذى » اسم إشارة إلى الهاء ، وقصر « الهاء » ضرورة .

ثم ذكر فى البيت الرابع : أن وصل هاء السكت ، بغير حركة بناء لازم شذوذ ، ومنه قول الشاعر [1] .

٣١٣ - يَارُبَّ يوْمٍ لِى لاَ أُظَلَّلُهْ أُرْمَضُ مِنْ تَحتُ ، وأُضْحَى مِنْ عَلُهْ

فألحق هاء السكت فى قوله : « من عله » وبناؤه غير لازم .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

---

(١) فى (ب) : « المخنوض » .

وَوَصْلُها بغيرِ تَحْرِيك بناَ أُدِيمَ شذَّ ....

« فوصله » مبتدأ ، و« شذَّ » فـى موضع الخبر ، و « أُدِيم » فعل ماض لم يسم فـاعله ، من « الـدَّوَام » وهو فى مـوضع صـفـة « لبناَء » أى : بناء مستدام .

---

٣١٣ ـ (١) القائل : هو أبو ثروان ، والشاهد من الرجز.

والأول : من شواهد المخصص ١٤./ ٨٥ ، والمغنى ١٥٤ (١٥٣) ولعينى ٤ / ٥٤٥ ، والتصريح ٢ / ٣٤٩ ، والهمع ١ / ٢٠٣ ، والدرر ٢ / ١٧٢ ، ٢ / ٢١٠ ، والأشمونى ٢ / ٢٧١ ، ٤ / ٢١٨ ، والشارح الأندلسى . .

والثـانى : من شـــواهد ابن يعـيش ٤ / ٨٧ ، والمغنـى ١٥٤ (١٥٣) والتـصـريح ٢ / ٢٤٩ ، والأشمونى ٢ / ٢٧١ ، ٣ / ٢١٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

أرمض : من الرمض « والرمض ـ بفتحتين ـ : شدة وقع الشمس على الرمل ، وغيره » مختار (ر م ض) أى : احتـرقَ من الرمضـاء ، وأضحى : من : ضـحيت الشـمس : إذا برزت ، وفى اللســان (رمض) : « الرمض ، والرمضـاء : شدة الحـر ، والرمض : الحجـارة ، من شدة حـرّ الشمس ، وقيل : هو الحر » .

والمعنى :

ربما مر على يوم شديد الحر : احترق بالرمضاء من تحت أقدامى ، وأضحى بالشمس من فوقى . . .

الإعراب :

« يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير : ياهؤلاء ، أو يأصحاب مثلا . .

« رُبَّ » حرف تكثير ، وجر ، شبيه بالزائد ، « يوم » مبـتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « لى » متعلق بمحذوف صفة ليوم « لا » حرف نفى « أظلله » أظلل : فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، ونائب فاعله مسـتتر فيه وجوبا ، والضمير المتصل به مفعـول ثان على التوسع ، أو منصوب على نزع الخـافض « أرمض » مضارع مبنى للمـجهول ، ونائب فاعله مستتر فيه وجوب « من تحت » جار ، ومـجرور « وأضحى » مبنى للمجهول كسابقه ، ونائب فاعله مـستتر وجـوبا « من عله » جار ، ومجرور . انظر التـصريح ٢ / ٣٤٩ ، ويس ٢ / ٣٤٩

والشاهد فيه :

ثم نبه فى بقية البيت : على أن الوقوف بهاء لسكت على المبنى بناء دائما حسن ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

.... فى المُدَامِ استُحْسِنَا

أى : فى البناء الذى استمر ، ودام .

« فالمُدَام » : اسم مفعول ، من : أَدَمْتُه أُدِيمُهُ فهو مُدامَ ، أى : دائماً .

ثم ذكر فى البيت الخامس : أن الوصل قد يجرى مجرى الوقف فى النثر فتلحق هاء السكت فى غير الوقف ، كقوله تعالى :

﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ﴾ (١) . وقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ (٢) إلى غير ذلك ، وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

ورُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا فِي الْوَقْفِ نثراً ....

ثم ذكر أن هذا فى النظم فاش كثير ، وهو المراد بقوله :

.... وفَشاَ مُنْتَظِماَ

---

(١) الآية ٢٨ من سورة الحاقة .

(٢) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

الإمالة

ألفَ المبدلَ منْ « ياَ » فى طَرَفْ   أَمِلْ ، كَذاَ الواقعُ منهُ الْياَ خَلَفْ
ونَ مَزِيدٍ ، أَوْ شُذُوذٍ ، ولَماَ   تَلِيهِ هَا التأنيثِ ما الها عدِمَا

هَذاَ الْباَبُ : تكلم فيه على الإمالة :

وللإمالة أسباب يذكرها المصنف .

فمنها : أن تكون الألف مبدلة من ياء فى طَرَف ، نحو : « الهُدَى ، فتَى ، وهدَىَ ، واشْتَرىَ » وقد أشار إليه المصنف بقوله :

الألف المبدل منَ « يا » فى طرَف   أَمِلْ ....

« فالألف » مفعول مقدم « بأَمِلْ » وقصر « الياء »[1] ضرورة .

ثم نبه إلى الألف الراجعة إلى الياء فى بعض التصاريف تمال ـ أيضاً ـ إن لم يكن أصلها الياء ، كالألف فى « حُبْلَى » فإنها ترجع إلى الياء فى تثنية تقول : « حُبْلَيان » وهو المراد بقوله :

....   كذا الواقع منه اليا خلف

يريد : كذا الألف ، الواقع منه الياء .

ثم نبه فى البيت الثانى : أن وقوع الياء خلفا من الألف لا يعتبر ، إلا إذا كان دون شذوذ .

---

(١) فى (ب) : « التاء » .

وتحرز بذلك من انقلاب الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم ، مثل : « قَفَىّ ، وهَوَىّ » : فإن هذه لغة شاذة [1] .

وشرط ـ أيضاً ـ ألا يكون انقلابها بسبب زيادة فى الاسم ،نحو : « قفا » إذا صغرته « قُفَىّ » : فإنه بسبب زيادة ياء التصغير قلبت الألف ياء .

وقد أشار إلى الشرطين بقوله :

دون مزيد ، أو شذوذ ....

ثم نبه على أن ما فيه هاء التأنيث يعطى حكم ما ليست فيه ، فتعد ألفه طرفا ، نحو : « نَوَاة ، وفَتَاة » وإلى هذا أشار بقوله :

.... ولما تليه ها التأنيث ما الها عدِماَ

التقدير : ولما يليه هاء التأنيث حكم ما عدم هاء التأنيث .

قوله :

وَهَكَذاَ بَدَلُ عينْ الْفِعْلِ إنْ يؤُلْ إلَى « فِلْتُ » كماضى خَفْ ، ودِنْ

نبه فى هذا البيت :على أن من أسباب الإمالة : أن تكون الألف بدلا من عين فعْل ، إذا أسند إلى تاء المتكلم آلت حركة فائه إلى الكسر ، نحو :

« خاَفَ ، وَداَنَ » فإنك إذا أسندتهما إلى تاء المتكلم قلت :

« خِفْتُ ، ودِنْتُ » ـ بكسر الخاء ، والدال ـ ، وإلى هذا أشار بقوله :

وهكذا بدل عينِ الفعل إن يؤل إلى « فِلْتُ » ....

---

(١) هى لغة هذيل فى المضاف إلى ياء المتكلم .

ومثل بالماضى من « خِفْ ، ودن » فإنك إذا قلت : « خافَ ، ودَانَ » أملت ألفهما ـ لما بين ـ .

قوله :

كَذَاكَ تَالِى الْيَاءِ ، وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ بِحَرْفٍ ، أو مع ها كجيبها أَدِرْ

كَذَاكَ مَا يليه كَسْر ، أَوْ يَلِى تالى كَسْرٍ ، أوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِى

كَسْراً ، وفصلُ الها كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّ فَدِرْ هَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ

نبه فى البيت الأول : على أن من أسباب الإمالة :

أن يقع الألف بعد ياء : إما متصلة بالياء ، نحو : « يَافِع » أو منفصلة عنها بحرف « كَيَسَار » أو بحرفين ، أحدهما هاء ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... والفصل اغتفر بحرف ، أو مع ها ...

يعنى : بحرف وحده ، أو مع هاء ، ومثل ذلك بقوله : « جَيْبَهَا أَدِر» فالألف فى « جَيبهاَ » (1) . تمال : لأن قبلها ياء ، قد فصل بينهما حرفان :

أحدهما هاء .

و « أدر » فعل أمر ، من « أدار ، يدير » و « جيبها » مفعول مقدم .

والمراد : جيب القميص (2) ، وقصر الهاء مع قوله : « مع ها » ضرورة .

ثم ذكر فى البيت : أن الألف تمال ، إذا وليتها كسرة نحو :

---

(1) سقط من (جـ) الآتى : « أدر : فالألف فى « جيبها » .

(2) فى القاموس المحيط ، مادة (قمص) : « والقميص ، وقد يؤنث . . . »

« عَالِم » .

وإليه أشار بقوله :

كذاك ما يليه كسر ...

أو كانت الألف تلـى حرفا بعـد كسرة «ككتـاب » أو تلى حرفـا ، بعد ساكن ، والساكن بعـد كسرة ، نحو : « شِمْلاَل » [1] . وقد أشار المصنف إلى النوعين بقوله :

.... أو يلى تالى كسر ، أو سكون قد ولى

كسرا ....

التقدير : أو يلى تالى كسر ، أو تالى سكون قد ولى ذلك السكون كسْرًا « فكسرا » ـ فى أول البيت الثالث ـ مفعول « ولى » فى آخر البيت الثانى [2] والفاعل « بولَى » ضمير عائد على السكون .

ثم ذكر أن الفصل بالهاء ، لا يعد فصلا ، ومثل ذلك بقوله : « دِرْهَمَاكَ » :

فالألف : حكمها الإمالة ، لأجل كسـرة الدال ، فإنها تلى حرفا ، يلى ساكنا ، بعد كسرة ، ولا يعتد بالهاء فاصلة .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... دِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصدّ

أى : لم يمنع .

(١) شملال : ناقة شملال : سريعة قاموس (الشمال) .

(٢) فى (ب) : « الثانى » .

قوله :

وَحَرْفُ الاسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَراَ مِنْ كَسْرٍ اوْيَا ، وكَذاَ تكُفُّ رَاَ
إن كان ما يكفُّ بعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بعْدَ حَرْفٍ ، أَوْ بِحَرفَيْنِ فُصِلْ
كذاَ إذاَ قُدِّمَ ماَلَمْ ينْكَسِرْ أو يَسْكُنِ اثرَ الكْسر كالْمطواعِ مِرْ
وكفُّ مُسْتَعْلٍ ، وَراَ ينكَفُّ بِكَسْرِ رَا ، كغَارِماً لاَ أجفُو
ولاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لم يتَّصِلْ والكفُّ قدْ يوجِبُهُ ما يَنْفَصِلْ

نبه فى البيت الأول : على أن حَرْف الاستعلاء يكف سبب الإمالة : كسرة كانت ، أو ياء ، وكذا الراء ، إذا كانت مضمومة ، أو مفتوحة .

وحروف الاستعلاء يجمعها : « قظ خص ضغض » .

فإذا قلت : « ساَخِط » لم تجز الإمالة ، وإن كانت « ألفا » قبل كسرة ؛ لأجل حرف الاستعلاء .

وإلى كف سبب الإمالة بحرف الاستعلاء ، وبالراء أشار بقوله :

وَحَرْفُ الاسْتعَلاَ يكفُّ مُظهراَ .... البيت .

« فمُظْهراً » مفعول « بيَكُفّ » .

التقدير : يكف سببا مظهرا ، ونوَّعه إلى كسرة ، وياء .

وتحرز بالمظهر من السبب الخفى ، كسبب الإمالة فى « خاَف » ومن سبب الإمالة فى « أَتَى » فإنه ليس بظاهر ، وقوله : « وكَذاَ تكفُّ راَ » .

يعنى : المضمومة ، والمفتوحة ، بدليل قوله بعد هذا : إن الراء إذا

كانت مكسورة كفت المنع ، واقتضت الإمالة .

ثم اشترط فى الذى يكف سبب الإمالة : إن يكون بعد الألف ، متصلا به ، أو مفصولا بحرف ، أو حرفين .

ومثال المتصل : « نَا قف » [(١)] . ومثال المفصول بحرف « نَافِخ » .

ومثال المفصول بحرفين : « مَوَاثِيق » وقد أشار إلى ذلك كله بقوله :

إنْ كَانَ ما يكفُّ بعدُ متَّصِل . . . . البيت .

ثم ذكر فى البيت الثالث : أن المانع إن كان متقدما - أيضاً - أثر ما لم يكن مكسوراً ، أو ساكنا إثر كسرة ، فإنه - حينئذ - لا يعتبر .

فمثال المكسور « طِلاَب ، وغِلاَب » فتمال [(٢)] . الألف ، ولا اعتداد بحرف الاستعلاء فإنه مكسور .

ومثال الساكن بعد كسرة : « إصْلاَح » .

وقد أشار المصنف إلى لك بقوله :

كذاَ إذاَ قدّم ما لَمْ ينكسرْ .... البيت .

يعنى : كذا إذا قدم حرف الإستعلاء ، ومثل الساكن إثر الكسر « بالمطواع » .

ثم نبه فى البيت الرابع : على أن كف حرف الاستعلاء ينكف بكسر الراء ، ولا يكون - حينئذ - لحرف الاستعلاء تأثير ، ولا للراء .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

---

(١) ناقف : « النَّقْفُ : كسر الهامة من الدماغ ، وبابه نصر » مختار (ن ق ف) .

(٢) فى (ب) : « فمثال » .

وكَفُّ مستعل ، ورَاَ ينكَفّ .... البيت .

فقوله : « ورَاَ » معطوف على « مُسْتَعْلٍ » .

وقصر الراء فى الأولى ، والثانية ضرورة .

والتقدير : ومنع مستعل، وراء الإمالة يزول بكسر الراء ، ومثل ذلك بقوله : « غَارِماً » فلولا كسرة الراء لامتنعت إمالة الألف من وجهين : وقوع الراء بعدها وحرف الاستعلاء قبلها .

وإذا كانت كسرة الراء تزيل المانع ، فهى أحرى باقتضاء الإمالة ، إذا لم يكن ثمَّ مانع ، نحو : « دارِك ، وحِمَارِك »وقوله : « لا أَجْفُو » تتميم للمثال [1] .

و « غَارِماً » مفعول « بأجْفُو » [2] .

ثم ذكر فى البيت الخامس : أن الإمالة لا تحصل بسبب منفصل فى كلمة أخرى كقولك : « لِزَيْدٍ قال » : فالألف فى « قَال » لا تُمَال ، وإن كان قبلها كسرة دال « زَيْدٍ » ؛ لأنها فى كلمة أخرى .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ ....

ثم نبه على أن كف الإمالة قد يوجبه مانع منفصل كقولك :

« أتى كِتابُ قَاسِمٍ » : فألف « كِتَاب » لا تمال ، لوقوع حرف الاستعلاء بعدها ، وهو « القاف » وإن كان منفصلا .

---

(١) سقط من (ب) : « لا أجفو تتميم للمثال » .

(٢) سقط من (ب) : « و « غارما » مفعول « بأجفو » .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... والكفُّ قد يُوجبهُ ما يَنْفَصِلْ

وهذا الذى ذكره فى المسألتين فى البيت هو اختياره .

قوله :

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بلاَ دَاعٍ سِواَه ، كَعِمَاداً ، وتَلاَ
ولاَتُمِلْ مَالَمْ يَنَلْ تمكُّنَا دُونَ سمَاعٍ غيرَ « هاَ » وغير « ناَ »
والفتحُ قبلَ كسْرِ راَءٍ فى طَرَفْ أَمِلْ كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ
كذاَ الَّذِى تلِيه هاَ التأنيثِ فى وَقْفٍ إِذاَ ماَ كاَنَ غيْرَ أَلِفِ

نبه فى البيت الأول على أنهم قد يميلون سوى الحرف الممال ، ولا داعى سوى التناسب ، كقولك : « رأيت عماداً » فالألف التى بعد الميم ممالة لتقدم الكسرة ، وأمالوا الألف الثانية ، المبدلة من التنوين فى الوقف ، لتناسب الألف ، التى قبلها ، وإلى هذا أشار بقوله :

وقد أمالوا لتناسب بلا داع سواه . . . . . .

أى : بلا داع للإمالة سوى التناسب ، ومثل « بعمادا » يعنى : إذا كان منصوبا ، ومثل « بتَلاَ » من قوله تعالى : ﴿وَالْقَمَرِ إِذاَ تَلاهاَ﴾ (١) .

فأمالوا ألفه ، وإن كانت فى الأصل واوا ، لتناسب رءوس الآى فى الإمالة .

---

(١) الأية ٢ من سورة الشمس .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أنك لا تميل ما ليس بمتمكن إلا أن يثبت السماع بشىء [١] . من ذلك ، فيحفظ ، وإلى هذا أشار بقوله :

ولا تمل مالم ينل تمكنا دون سماع ....

واستثنى : « ها » و « نا » كقولك : « مرّ بِهاَ » و « بناَ » وهو المراد بقوله :

.... غير « ها » وغير « نا »

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن من أسباب الإمالة : أن يقع الحرف مفتوحاً ، قبل راء مكسورة فى طرف ، كقوله تعالى :

﴿غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾ [٢] .

فالراء الأولى من « الضرر » ممالة ؛ لوقوعها مفتوحة قبل راء مكسورة .

وإلى هذا أشار بقوله :

والفتح قبل كسر را فى طرف أَمِلْ كللأيسر مل تكف الكلف

فشرط أن تكون الراء طرفا .

وكلام سيبويه يقتضى خلاف ذلك .

ومثل بقوله : « كلِلأَيْسَر » وهو جار ، ومجرور ، فتمال فتحة السين ، لوقوعها قبل راء مكسورة .

ومعنى المثال : مل إلى الأيسر من الأشياء تكف الكلف ؛ لأن من مال إلى العسير كثرت كلفته .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « بشى »

(٢) من لآية ٩٥ من سورة النساء .

ثم نبه فى البيت الرابع : على أن الحرف المفتوح ـ أيضاً ـ يمال إذا وقع قبل تاء التأنيث فى الوقف ، نحو : « رَحْمَة ، ونِعْمة » إذا وقفت عليهما ، وإلى هذا أشار بقوله :

كذاَ الذى يليه هاَ التأْنيث فى وَقْف ... ... البيت .

يعنى : كذا الحرف المفتوح ، وقصر « هاً » ضرورة .

واكتفى من النص على فتحه[1] بتشبيهه[2] . بما قبله فى البيت المتقدم ، لأنه نص على فتحه هناك ، وفيه الإمالة بالوقف ، لأنها لا تجوز فى الوصل .

وأطلق فى البيت قبل ، فدل على جوازها هنالك : وصلا ، ووقفا .

وقوله :

.... إذاَ ما كَانَ غَيْرَ أَلِف

فدل على أن الألف لا تمال ، إذا وقعت قبل هاء التأنيث فى الوقف ، ولم يكن محتاجا لاستثناء الألف ؛ لأن كلامه فى الحرف المفتوح ، والألف لا تقبل الفتحة .

ولكن أراد أن يزيد فائدة ؛ لأنه خاف من دخول الألف عليه[3] .

---

(١) فى (أ) : « الفتحة » .

(٢) فى (أ) : « بتثنية » .

(٣) العبارة الآتية ساقطة من (ب ، جـ) من قوله : « وقوله : « وقوله : إذ ماكان غير ألف .. إلى قوله : من دخول الألف عليه » .

التصريف

حَرْفٌ ، وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِى   وَمَــا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيــفٍ حَرِى

هذا الباب : وضعه للتصريف .

وهو العلم بأحكام بنية الكلمة ، مما لحروفها من أصالة ، أو زيادة ، أو صحة ، أو إعلال .

ونبه المصنف فى هذا البيت : على أن التصريف لا يكون فى الحرف ولا فى الأسماء المشبهة لها ، الملازمة للبناء ، وإلى هذا أشار بقوله :

حَرف [(1)] ، وشبهُهُ منَ الصَّرْفِ بَرى ....

فعلم أن التصريف : إنما يدخل فى الأسماء المتمكنة ، والأفعال ؛ لأنها التى ينظر فى أصالة حروفها ، وزيادتها ، وصحتها ، واعتلالها [(2)] .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

.... وما سواهما بتصريف حرى

أى : حقيق .

والضمير فى « ماَ سِواَهما » عائد على الحرف ، وشبهه .

وَلَيْسَ أَدْنَى مِــنْ ثُلاَثِىٍّ يُرَى   قَابِلَ تَصْرِيفٍ ، سوَى ما غُيِّرَا

نبه فى هذا البيت : على أن كل [(3)] كلمة أقل من ثلاثة أحرف لا تجرى على قانون التصريف ، إلا أن تكون مغيرة بالحذف ، فيكون أصلها ثلاثة

(1) فى (ب) : « وحرف » .

(2) فى (جـ) : « وفتحها ، وإعلالها » .

(3) سقط من (أ ، جـ) لفظ : « كل » .

أحرف ، فحذف منها ، فبقيت على حرفين نحو « يد » فى الأسماء،و « قُلْ » فى الأفعال ، أو على حرف واحد ، نحو : « م » اللّه ، فى الأسماء و « قِ » فى الأفعـال ، فعل أمر من « وقى » وقد أشـار المصنف إلى ذلك بقوله ولَيْسَ أَدْنَى من ثُلاَثىٍّ يُرَى .... البيت .

فمعنى قوله : « قابل تصريف » : قابل حكم تصريف .

ففهم من كلامه : أن الأسماء ، والأفعال ـ بالأصل ـ لا تكون على أقل من ثلاثة أحرف ؛ لأنه الـبناء المشتمل على المقـصود : من : مـبدأ ، ووسط ومنتهى .

قوله :

وَمُنْتَهى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّداَ   وَإِنْ يُـزَدْ فِيهِ فَماَ سَبْعـًا عَداَ

نبه فى هذا البيت : على أن أكثر ما ينتهى إلى حروف الاسم المجرد عن الزوائد إلى خمسة ، نحو : « سَفَرْجَل » .

وأكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة إلى سبـعة أحرف ، نحو « اشْهِيبَاب » (١) ، ولا يتعدى السبعة إلا بتاء التأنيث .

وقد أشار المصنف إلى أن منتهى المجرد خمسة بقوله :

ومنتهى اسم خمس ان تجردا ....

وإلى أن الاسم المزيد فيه ، لا يتعدى سبعة بقوله :

.... وإن يُزَد فيه فَماَ سَبْعاً عَداَ

أى : جاوز .

---

(١) فى (ب) : « استهناب » .

قوله :

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاثى افْتَح ، وَضُم   وَاكْسِرْ ، وَزِدْ تَسْكِين ثَانِيه تَعُم

نبه فى هذا البيت : على جميع ما يتصور من أبنية الثلاثى المجرد ، وجعل الطريق لذلك : أنك تفتح ما [1] سوى الآخر ، وتضمه ، وتكسره ، وإلى هذا أشار بقوله :

وغير آخر الثلاثى افتح ، وضم   واكسر ....

واستثنى الحرف الآخر ، لأنه لا عبرة به فى وزن الكلمة ؛ إذ هو محل الإعراب ، فبقى الأول ، والثانى ، فيعطى كل واحد منهما حقه من الحركات الثلاث : فيفتح الأول ، ويجعل الثانى مثله ، نحو « حَمَل » أو مضموما ، نحو : « عَضُد » أو مكسوراً نحو : « كَبِد » فهذه ثلاثة أبنية .

ثم تضم الأول ، والثانى معه ، نحو: « عُنُق » أو تفتح الثانى ، نحو : « صُرَد » أو تكسره ، نحو : « دُئِل » .

فهذه ـ مع ما مضى ـ ستة أوزان .

ثم تكسر الأول ، والثانى ، نحو : « إِبِل » وتفتح الثانى ، نحو : « عِنَب » أو تضمه ، وهو وزن غير موجود ، لثقله .

فهذه ـ مع ما مضى ـ تسعة أبنية .

ثم تسكن الثانى ، مع الحركات الثلاث فى الأول ، فتصور ثلاثة أبنية ، نحو : « فَلْس ، قُفْل ، حِمْل » [2] : فتصير الأبنية اثنى [3] عشر بناء .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ « ما » .

(٢) فى (جـ) : لفظ « ما »

(٣) فى (أ) : « اثنا عشر بناء » .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وزد تسكين ثانيه تعم

أى تعم الأوزان كلها .

قوله :

وفِعُلٌ أُهْمِلَ ، والْعَكْسُ يَقِل   لقَصْدِهِمْ تخْصيصَ فعْلِ بفُعِلْ

نبه فى هذا البيت : على أنهم أهملوا من الأوزان المذكورة قبل :

« فِعُل » ـ بكسر الفاء ، وضم العين ـ وأن عكسه قليل ، وهو المضموم الفاء ،المكسور العين .

وإلى هذا أشار بقوله :

وفِعُل أُهملَ ، والعكس يقل ....

ثم بين أن قلة « فُعِل » إنما هو : لأنهم أرادوا أن يخصوه بالدلالة على الفعل ، الذى لم يسم فاعله ، نحو : « ضُرِبَ » واستعملوه فى الأسماء قليلا تنبيها على أن تركه ليس لأجل مانع .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... لقَصْدِهم تخْصِيصَ فِعْلٍ بفُعِل

يعنى : فعل ما لم يسم فاعله (١) .

قوله :

وافْتَحْ ، وضمَّ ، واكْسرْ الثانىَ منْ   فِعْلٍ ثُلاثىٍّ ، وَزِدْ نحوَ : « ضُمِنْ »

---

(١) فى (ب) : « فعل لم يسم فاعله » .

لما فرغ من أبنية الاسم الثلاثى المجرد شرع يتكلم فى أبنية الفعل الثلاثى المجرد .

وهى أربعة أبنية : ثلاثة لفعل الفاعل، وواحد لما لم يسم فاعله .

وقد أشار المصنف إلى الثلاثة التى لفعل الفاعل بقوله :

وافْتَح ، وضُمّ ، واكْسرِ الثانى مِنْ

فِعْلٍ ثُلاثى ....

فجعل الثانى على الحركات الثلاث، وسكت عن الأول ؛ لأنه غير مختلف فيه ، مفتوح على كل حال ، لخفة الفتحة ، فإذا فتحت الثانى كان « فَعلَ » نحو : « ضَرَبَ » وإذا ضممته كان « فَعُلَ » ، ظَرُفَ » وإذا كسرته كان « فَعِل » نحو : « عَلِمَ » .

ثم ذكر الوزن الرابع ، وهو الذى لم يسم فاعله ، فقال :

.... **وزد نحو : « ضُمِن »**

يريد : بضم الضاد ، وكسر الميم .

قوله :

وَمُنْتَهَـــاهُ أَرْبَـــعٌ إنْ جُرِّدَاَ وَإنْ يُزَدْ فيه ، فَماَ ستًّا عَدَاَ

نبه فى هذا البيت : على أنه [1] أكثر ما تنتهى إليه حروف الفعل المجرد من الزيادة أربعة ، نحو : « دَحْرَجَ » وإليه أشار بقوله :

ومنْتَهاهُ أَرْبعٌ إنْ جرِّداَ ....

(١) فى (جـ) : « أن »

ثم نبه على أن الفعل : لا يتعدى فى الزيادة ستة أحرف نحو : « اسْتَخْرَج » وإليه أشار بقوله :

وَإِنْ يزد [1] فيه فَماَ ستًّا عَداَ

أى : جاوز .

قوله :

لاسم مجرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ ، وَفِعْلَلٌ ، وَفُعْلُلُ
وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ ، وإنْ عَلا فَمعْ فَعَلَّلٍ حَوىَ فَعْلَلِلاَ
كذا فعَلَّلٌ ، وفُعْلَلٌ ومَا غَايَرَ للزَّيْد ، أو النَّقْصِ انْتَمَى

تكلم فى هذه الأبيات على أوزان الاسم الرباعى المجرد والخماسى المجرد فذكر للرباعى المجرد ستة أوزان .

« فَعْلَل » - بفتح الأول ، والثالث - ، نحو : « جَعْفَر » .

و « فِعْلِل - بكسر الأول ، والثالث - ، نحو : « زِبْرِج » وهو : السحاب الرقيق . . .

« فِعْلَل » - بكسر الأول ، وفتح الثالث ، نحو : « دِرْهَم » .

و « فُعْلُل » - بضم الأول ، والثالث - نحو : « دُمْلُج » [2] .

هذا ماتضمنه البيت الأول .

---

(١) فى (جـ) : « وإن تزد » .

(٢) الدملج : العضد ، قاموس (الدملج) وفى اللسان (دملج) : الدملجة : تسوية الشيء ، كما يدملج السوار ، والدملج ، والدملوج : المعضد من الحلى » .

ثم ذكر فى البيت الثانى لفظة « فِعَلّ » ـ بكسر الأول ، وفتح الثانى ، وتشديد اللام ـ ، نحو : « فِطَحْل » : وهو اسم لزمن خروج نوح عليه السلام من السفينة .

و « فُعْلَل » ـ بضم الأول ، وفتح الثالث ، نحو : « طُحْلَب » ولم يذكره سيبويه .

ونقله الكوفيون ، والأخفش .

وإلى الوزنين أشار بقوله : « ومع فِعَلّ فُعْلَل » .

ثم شرع فى ذكر أوزان الخماسى المجرد ، فقال : « وإِنْ عَلاَ » يعنى : وإن زاد على الأربعة ، فبلغ الخمسة فله أربعة أوزان :

الأول : « فَعَلَّل » ـ بفتح الأول ، والثانى ، مع التشديد ـ نحو : « سَفَرْجَل » .

الثانى : « فَعْلَلِل » ـ بفتح الأول ، والثالث ، وكسر الرابع ـ نحو : « جحْمَرِش (1) » ، وهى : الأفعى العظيمة .

وإلى الوزنين المذكورين أشار بقوله :

فَمَع فَعلَّل حَوى فَعْلَلِلاَ

ثم ذكر فى البيت الثالث : الوزن الثالث ، والرابع ، وهما : « فُعَلِّل » ـ بضم الأول ، وفتح الثانى ، وكسر الرابع ـ نحو : « قبعثر » : للأسد .

و« فِعْلَلّ » ـ بكسر الأول ، وفتح الثالث ، وتشديد الرابع ـ نحو :

(1) جحمرش : « العجوز الكبيرة ، والمرأة السمجة ، والأرنب المرضع ، ومن الأفاعى الخشناء » .

« قِرْطَعْب » وهو : الشىء ، الحقير .

ثم ذكر فى بقيـة البيت : أن ما خرج عن الأوزان المذكورة فـهو منسوب على أنه زيد فيه ،نحو « ظريف » و « منطلق » أو نقص منه « كيد [1]، ودم » وإلى ذلك أشار بقوله :

.... وما غاير للزيد ، أو النقص انتمى

أى : انتسب .

قوله :

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْل ، والَّذِى لاَ يَلْـــزَمُ الزَّائِدُ مثــلُ تاَ احْتُذِى

لما فرغ من أبنية الأصول [2] ، شرع يتكلم فيـما يعرف به الأصلى من الزائد .

فذكر أن الحرف مهما لزم تصاريف الكلمة حكم بأصالته ، نحو : ضاد « ضارب » فإنك مهما صـرفت هذه البنية ، وجدت الضاد لم تسقط ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فأَصْلٌ ....

ثم ذكر أن الزائد هو الذى لا يلزم ، فيسقط فى بعض تصاريف الكلمة وإلى هذا أشار بقوله :

والذى لا يلزم الزائد ...

« فالزائد » مرفوع خبر عن « الذى لا يلزم » .

---

(١) فى (أ) : « يد » .

(٢) فى (جـ) : « الأسطول » .

ومثل « بتاء » « احتذى » : فهى محكوم عليها بالزيادة ، لسقوطها فى بعض التصاريف تقول : « حَذاَ يحذو » وقصر « التاء » ضرورة .

قوله :

بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلٌ الأُصُولَ فِى ... وَزْنٍ ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِى

وَضَاعِفِ اللاَّمَ إذاَ أَصْلٌ بَقِى ... كَرَاءِ جَعْفَرٍ ، وقافِ فُسْتُقِ

وَإِنْ يكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ ... فَاجْعَلْ لَه فِى الْوزْنِ مَا لِلأَصْلِ

نبه فى هذه الأبيات على كيفية الوزن :

فذكر أنك إذا أردت أن تزن كلمة قابلت حروفها الأصول ، بما فى ضمن لفظة « فعل » : من الفاء ، والعين ، واللام ، وتذكر الزائد بلفظه ، فإذا وزنت « مكرما » قلت : « مفْعل » فتقابل الكاف ، والراء ، والميم الأخيرة بالفاء ، والعين ، واللام ؛ لأنها أصول ، وتذكر الميم الأولى بلفظها ؛ لأنها زائدة .

وقد أشار المصنف إلى مقابلة الأصول بالفاء ، والعين ، واللام بقوله :

بِضِمْنِ (١) .فِعْلٍ قابل الأصول فى وَزْنٍ ....

« فبضمن » جار ، ومجرور ، و « فعل » مضاف إليه ، و « قَابِلْ » فعل أمر ، و « الأصول » مفعول به .

ثم نبه على أن الزائد يذكر بلفظه ، فقال :

... ... وزائد بلفظه اكتفى

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الأصول إن كانت أكثر من ثلاثة :

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « بضمن » .

فقابلت الأول بالفاء ، والثانى بالعين ، والثالث باللام ، فبقى حرف ، إن كانت على أربعة أحرف ، أو حرفان ، إن كان على خمسة كررت اللام بحسب ما بقى .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وضاعف اللام إذا أصل بقى .... البيت .

ومثل براء « جعفر » وقاف « فُسْتُق » فتقول فى وزن « جعفر » :

« فَعْلَل » فتكرر [1] اللام ، لأن الراء تبقى بعد المقابلة بالفاء ، والعين واللام ،وكذلك « فُسْتُق » تقول فى وزنه « فُعْلُل » .

ثم ذكر فى البيت الثالث : أن الزائد إن كان مثل الأصل قابلته بما تقابل به الأصل ، فتقول فى وزن « اغدودن » : « افْعَوْعلَ » : فتقابل الدال الثانية الزائدة بما قابلت به الأولى الأصلية ، لأن الثانية عين الأولى مكررة .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وإن يك الزائد ضعف أصل .... البيت.

فمعنى المماثلة : أن يكون الزائد هو الحرف الأصلى كرر .

قوله :

واحكمْ بتأصيل حُرُوفِ سِمْسِمِ ونحوِهِ ، والخُلْف فى « كَلَمْلَمِ »

نبه فى هذا البيت : على أنه إذا تكرر الفاء ، والعين ، نحو :

« سِمْسِم » فإنه يحكم بأصالة الجميع ، لأبد من الحكم بأصالة الثالث ليكمل الفاء ، والعين ، واللام ، وليس الثالث أولى بالأصالة من الرابع وإلى

---

(١) فى (جـ) : « فكر » .

هذا أشار المصنف بقوله :

واحكم بتأصيل حروف سمسم ونحو ....

ولا يحكم بزيادة شىء من هذا إلا أن يدل عليه الاشتقاق .

ثم نبه المصنف على أنهم اختلفوا فى « لملمْ » فعل أمر من « لَمْلَمَ » وفيما أشبهه .

فالكوفيون :

يجعلون الحرف الثالث بدلا من ميم زائدة ، فلما توالت ثلاثة أمثال أبدلوا الثانى من الأمثال لاما من جنس فاء الكلمة .

وقال الزجاج : اللام هى الزائدة بنفسها .

وذهب البصريون : إلى أن الجميع أصول .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

... . والخلف فى « كلملم »

فالكاف للتشبيه .

أى : فى (١) . « لملم » وما أشبهه .

قوله :

فَأَلِفٌ أَكْثَـرَ مِـنْ أَصْلَيْـنْ صَاحَبَ ، زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنْ

نبه فى هذا البيت : على أن الألف إذا جاءت مع أكثر من أصلين ، نحو :

---

(١) سقط من (أ) لفظ : « فى » .

« ضارب » حكم بزيادتها ، وإلى هذا أشار بقوله :

فألفٌ أكثرَ من أصلَيْن صاحبَ ، زائدٌ ....

« فألف » مبتدأ ، و « زائدٌ » خبره ، و « أكثرَ » مفعول « بصاحب » وقوله : « بغير مَيْن » ـ حشو ـ .

قوله :

وَالْيَا كَذاَ ، وَالْوَاوَ إِنْ لَمْ يَقَعاَ كَماَ هُماَ فِي « يُؤيُؤ ، ووَعْوَعاَ »

نبه فى هذا البيت على أن الواو ، والياء لهما حكم الألف : فى أنهما إذا كانا مع أكثر من أصلين حكم بزيادتهما ، وإلى هذا أشار بقوله : « واليا كذا ، والواو » .

فالإشارة « بذا » إلى حكم الألف فى البيت المتقدم ، وقصر « الياء » ضرورة .

ثم استثنى الياء ، والواو ، إذا كانتا مكررتين ، نحو :« يؤيؤ » لاسم طائر ، « ووعوع » مصدر « وعوع » : إذا صوت .

فإن الياء ، والواو ـ هنا ـ يحكم بأصالتهما ، كما حكم بأصالة حروف « سِمْسِم » .

واعلم أن الياء تقع زائدة فى الأول ، نحو : « يَعْمَل » (١) . إذا كان بعدها ثلاثة أصول ، فإن كان بعدها ، أكثر حكم بأصالتها إلا فى المضارع .

وزيدت ثانيا ، نحو : « صَيْرف » وثالثا ، نحو : « قَضيب » وآخرا ، نحو : « حِذْرِيَة » (١) ـ بالحاء المهملة ، وذال معجمة ـ وهى القطعة الغليظة

(١) يعمل : اليعمل : البعير ، القوى على العمل ، والناقة يعملة .

من الأرض ، وكذلك الواو ، إلا أنها لا تزاد أولا .

وتزاد ثانية : « جَوْهَر » وثالثة ، نحو : « عَجُوز » .

قوله :

وَهَكَذَاَ همزٌ ، وَمِيمٌ سبَقَاَ ثَـلاَثَةً تأْصِيلُـهاَ تَحققَّـقاَ

نبه فى هذا البـيت : على أن الهمزة ، والميم إذا وقعا ، وبـعدهما ثلاثة أحرف قد تحققت أصالتها حكم [٢] .بزيادة الميم ، والهمز ، نحو :

« أَفْكَل » وهى الرعدة من برد ، أو غـيره ، و « أَحْمَد » ، و « مكرم » وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وهكذا همز ، وميمٌ سبقا .... البيت .

وقال : « تأصيلها تحققـا » تحرزا من أن تكون الثلاثة الأحرف لم تتحقق أصالتـها ، نحو : « أَوْلَق » وهو الجنون ، فإنهم اخـتلفوا فى الواو : هل هى زائدة ، أوأصل ؟ :

فمـن جعله من « ألق » فـالواو زائدة ، ومن جعله من « وَلَق » فـالواو أصل .

وما ذكره من زيادة الهمزة ، والميم ، مع الثلاثة الأحرف الأصول إنما هو ما لم يدل الاشتقاق على أصالتها ، نحو ميم « مِرْعِز » [٣] .

---

(١) العبارة الآتية ساقطة من (ب) : « بالحاء المهـملة ، وذال معجمة ، وهى :القطعة الغليظة من الأرض » .

(٢) سقط من (جـ) : لفظ : « حكم » .

(٣) (جـ) : « من عز » .

فإن وزنه « فِعْلَل » والميم أصل ، لقولهم : « ثوب مُمَرْعَز » ولم يقولوا : « مُرَعَزّ » .

قوله :

كَذاكَ همــزٌ آخِرٌ بعـدَ أَلِفْ أكْثَرَ منْ حرفَيْنِ لَفْظُهاَ رَدِفْ

نبه فــى هذا البيت : على أن الهــمز يحكم ـ أيضــاً ـ بزيادته ، إذا وقع آخرا بعــد ألف ، وقبل الألف أكثر من أصلين ، نحــو : « حَمْرَاء ، وعلباء » وإلى هذا أشار بقوله :

كذاك همزٌ آخرٌ بعدَ ألف .... البيت .

و « أكثر » مفعول « بردف » والضمير فى « لفظها » عائد إلى الألف .

فلو كانت الهمزة بعد ألف ، قبلهــا أصلان فقط ،نحو :« سماء » حكم بأصالتها .

قوله :

وَالنُّونُ فى الآخِرِ كَالْهمزِ ، وَفى نَحْوِ : « غَضَنْفَرٍ » أَصَالَــةً كُفِــى

نبه فى هذا البيت على أن النُّون إذا وقعت آخراً ، فلها حكم الهمز :

فيــحكم بزيادتها إذا كانت بــعد ألف ، وقبل الألف أكــثر من أصلين ، نحو : « نَدْمَان ، وزَعْفَرَان » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

والنُّون فى الآخر كَالْهَمْزِ ....

فلو وقعت بعد ألف ، ليس قبلها إلا أصلان حكم بأصالتها ، نحو

« زَمَان ، وأمَان » .

ثم نبه على أن النُّون تزاد - أيضاً - ساكنة ، إذا كان قبلها أصلان ، وبعدها أصلان ، نحو : « غَضَنْفَر »، وهو : الأسد .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وفيَ نَحو « غَضَنْفَرٍ » أَصالَةٌ كُفِي

فقوله : « كُفِي » : كَفَيْتُ الشيء ، وهو مبنى لما لم يسم فاعله ، والنائب عن الفاعل ضمير يعود على النون ، والمفعول الثانى « أصالة » .

فالتقدير : وفى نحو « غَضَنْفَرٍ » كفيت النون أصالة .

وإنما يحكم بزيادتها فى مثل « غضنفر » لوقوعها فى موقع ما هو معلوم الزيادة ، كياء « سَمَيْذَع » (١) . وواو « فدَوْكَس » (٢) .

قوله :

والتاءُ فى التَّأْنيثِ ، والْمضارَعَهْ ونَحْو الاسْتِفْعالِ ، والْمُطاوَعَهْ

نبه فى هذا البيت على مواضع زيادة التاء .

فذكر أنها تزاد للتأنيث ، نحو : « مُسْلمة » وحرف المضارعة ، نحو : « أنتَ تَضْرِب » ومع سين « الاستفعال » كيفما تصرف ، نحو : « استخرج ، ويستخرج ، واستخراجاً » وفى المطاوعة ، نحو :

---

(١) سميذع : من معانى سميذع - كما فى القاموس المحيط ، مادة (السميذع) : « السيد الكريم الشريف ، السخى ، الموطأ الأكناف ، والشجاع ، والرجل الخفيف فى حوائجه ، والسيف . . . » .

(٢) فدوكس : من مادة (الفدوكس) فى القاموس المحيط : « الفدوكس : الأسد ، والرجل الشديد » وفى اللسان ، مادة (فدكس) : « الفدوكس : الشديد ، وقيل الغليظ الجافى ، والفدوكس : الأسد ، مثل الدوكس .

« علمته فتعلم » ، و « ودحرجته فتدحرج ».

وقد أشار إلى المواضع الأربعة بقوله :

والتاء في التأنيث ، والمطاوعهْ .... البيت.

قوله :

والهاءُ وَقفاً ، كَلِمهْ ، وَلَمْ تَرَهْ والَلاَّمُ فيِ الإِشاَرةَ الْمشتْهَرهْ

نبه فى هذا البيت على وضع زيادة الهاء ، واللام .

فذكر أن الهاء تطرد زيادتها فى الوقف ، بعد « ما » الاستفهامية ، المجرورة ، أو الفعل المحذوف آخره للجزم ، وكذلك بعد كل حركة بناء لازمة .

وقد أشار إلى زيادة الهاء وقفا بقوله :

والهاء وقفا كلِمهْ ، ولم تَرَهْ ....

ومثل « بما » الاستفهامية المجرورة و « بلم تره » (١) . وهو فعل حذف آخره للجزم .

ثم نبه على أن اللام تزاد فى أسماء الإشارة ، نحو : « تلك ، وذلك ، وهنالك » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

.... والَلام فى الإشارة المشتهرة

قوله :

---

(١) فى (ب) : « ولم ترد » .

وَامْنَـعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْد ثَبَـتْ   إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ « كَحَظلَتْ »

لما فرغ من ذكر حروف الزيادة ، وتعيين المواضع التى تزاد فيها ، ذكر أنه يمنع الحكم بزيادة الحرف ، وإن كان من [1] . حروف الزيادة ، إلا بقيد من القيود ، التى ذكرها فى كل حرف من الحروف ، حسبما تقدم تفصيلها ، إلا أن تقوم حجة بينة من اشتقاق على أن الحرف زائد .

وقد أشار إلى ما ذكرناه بقوله :

وامنع زيادة بلا قيد ثبت   إن لـم تبين حجة ....

ومثل « بحظلَتْ » وهو من « حَظَّلت الإبل » : إذا أكلت الحنظل .

فيحكم بزيادة نون « حَنْظَل » بسقوطها فى قولهم : « حظلت الإبِل » : إذا أكلت الحنظل .

وكذا يحكم بزيادة همزة [2] . « شمأل » لسقوطها فى قولهم : « شملت الريح » [3] .

وكـذا يحكم بزيادة نون « سُنْبُل » لقـولهم : « أَسْبَل الزَّرْعُ » ـ بسقـوط النون ـ .

(١) سقط من (ب) لفظ : « من » .

(٢) سقط ن (ب) لفظ : « همزة » .

(٣) شملت الريح : أى : هبت شمالا .

والعبارة الآتية ساقطة من (جـ) :

« وكذا يحكم بزيادة همزة « شمأل » لسقوطها فى قولهم : « شملت الريح » .

فــصــل

فى زيادة همزة الوصل

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سابِقٌ ، لاَ يَثْبُتُ   إلاَّ إذاَ ابْتُدِى بِهِ « كَاسْتَثْبِتُوا »

هذا الفصل وضعه للكلام على همزة الوصل .

ولما كـان بعض الكلم مما يعرض لأوائـلها السكون ، ولم يمكن الابتـداء بالساكن أتوا بهمزة الوصل ، فلا حاجة بها إلا فى الابتداء .

ولهذا : تسقط فى الوصل .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

للوصل همز سابق ، لا يثبت   إلا إذا ابتدى به ....

ثم مثل ذلك بقوله : « استثبتوا » : فعل أمر للجماعة المذكرين ، من « اسْتَثْبَتَ » فإذا ابتـدأت ألحقت فى أوله هـمزة مكسورة ، وإذا وصـلته بكلام سقطت الهمزة .

قوله :

وَهْـوَ لفعْـلٍ مَاضٍ احْتَـوَى عَلَـى   أَكْثَـرَ مِـنْ أَرْبَعَـةٍ ، نَحْـوُ : « انْجَلَـى »

وَالأَمْـرِ ، والمَصْـدَرِ منْـهُ ، وَكَـذاَ   أَمرُ الثُّلاَثى، كَاخْشَ ، وامْضِ، وَانْفُذاَ

نبـه فى هذين البيـتين : على مـواضع همـزة الوصل فى الفعل ، ومـا تصرف منه .

فذكر أنها تكون فى الفعل الماضـى ، الزائد على أربعة أحرف ، فتدخل فى الخماسى ، نحو : « انْطَلَق » وفى السداسى ، نحو : « اسْتَخْرَجَ » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وهو لفعل ماض احتوى على أكثر من أربعةٍ ....

ومثل « بانجلى » وهو فعل ماض ، خُماَسِى .

وفهم من تقييده الفعل الماضى بالزائد على[1] . أربعة أحرف: أنها لا تدخل فى ماض رباعى ، ولا ثلاثى .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أنها تدخل - أيضاً - فى الأمر ، والمصدر من الفعل الماضى ، الزائد على الأربعة ، نحو : « انطلق انطلاقاً ، واستخرج استخراجا » والأمر ، والمصدر منه ، يعنى : من الفعل الزائد على أربعة .

ثم نبه على أن الأمر من الثلاثى : تكون همزته همزة وصل .

وإلى هذا أشار بقوله : « كذا أمر الثلاثى » ، ثم مثل : « باخْشَ ، وامْضِ ، وانفذا » : والألف فى « انفذا » بدل من نون التوكيد الخفيفة .

ولا تكون همزة الوصل فى الأمر من الثلاثى ، إلا إذا كان ثانى مضارعه ساكنا ، كالمثل التى ذكره فإن كان ثانى الضارع متحركا فليس فى الأمر همزة وصل ، نحو : « هَبْ ، ودَعْ ، وقُلْ » .

قوله :

وَفى اسْمٍ ، استْ ابْنٍ ، ابْنُم سُمِعْ وَاثْنَيْن ، ، وامْرِئٍ وتَأْنِيث تَبِعْ
وايْمُنُ ، هَمْزُ أَلْ كَذاَ وَيُبْدَلُ مَداًّ فى الاسْتِفْهَامِ ، أَوْ يُسَهَّلُ

ذكر فى هذين البيتين : ما ورد من همزة الوصل فى الأسماء ، والحروف : فذكر أنها وقعت فى الأسماء فى لفظ : « اسْم ، واسْت، وابن ،

---

(١) سقط من (أ) لفظ : « على » .

وابنُم ، وهو : ابن إلا أنه زيدت فيه الميم ، واثنين ، وامرئ .

وهذا كله معدود فى البيت الأول .

ثم قال : « وتأنيثٍ تَبِعْ » أى : وكذلك ما يؤنث من هذه الأسماء « كابنة ، واثنتين ، وامرأة » .

والمثنى من هذه الأسماء كالمفرد .

بخلاف الجمع : فإن ألفه قطع .

ثم ذكر فى البيت الثـانى : « ايمُن » فى القسم ، وألفه ألف وصل ، إلا أنها مفتوحة .

ثم ذكر ما وقع من ذلك فى الحروف ، فذكر همزة « ألْ » التى للتعريف وهى - أيضاً - مفتوحـة ، وقد أشار إلى « ايمن ، وال » بقوله : « ايمن ، همز أل كذا » (1) .

ثم ذكر أن همزة الاستفهام : إذا دخلت على « ألْ » كقوله تعالى : ﴿ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ﴾ (2) : فلك : أن تبـدل همـزة الوصل مدا ، أو تسهِّلَها ، وقد قرىء بهما ، وإلى ذلك أشار بقوله :

.... يُبَدلُ مَدا فى الاستفهام ، أَوْ يُسَهَّلُ

(1) فى (ب) : « كذا ، ويبدل » .

(2) ن الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

الإبْـدال

أَحْرُفُ الإِبْدَالِ « هَدَأْتَ مُوطِيـا »　　　فَأَبدِلِ الهـــمـزةَ منْ واَوٍ ، ويَا

آخِراً اثـــرِ ألفٍ زِيـــدَ ، وَفـــى　　　فَاعِلِ مـــاَ أُعِلَّ عيْـناً ذا اقْتُفِى

هذا الفصل : وضعه للكلام على حروف البدل .

وقد أشار إلى مجموعها بقوله :

أَحْرِفُ الإبدالْ « هَدَأْتَ مُوطِياَ »　.... ....

فذكر تسعة (١) . أحرف : « الهاء ، والدال ، والهمز ، والتاء ، والميم والواو ، والطاء ، والياء ، والألف » .

وَزاد هنا « الهاء » على ما ذكر فى التسهيل (٢) .

ومعنى « هدأت » سكنت ، و « موطـيا » ، اسم فاعل من أوطأته : إذا جعلته وطيئا ، فالياء فى آخره بدل من الهمزة .

ثم شرع فى الكلام على حروف البدل : واحداً ، واحداً ، فقال :

....　فأبدل الهمزة من واو ، ويا

آخراً اثر ألف زيد ....　.... ....

فشـرط فى إبدال الهمزة من الواو ، واليـاء : أن تقع طرفا ، وأن يكون

---

(١) فى (جـ) : « سبعة أحرف » .

(٢) عد ابن مالك حروف الإبدال القياسى المطرد فى التسهيل ثمانية أحرف ، وجعلها فى الخلاصة تسعة أحرف : فقد زاد الهاء فى الخلاصة أما فى التسهيل ، فقد تكلم عليها فى باب الوقف ، وبين قـياسيتها ، فلم يكررها فى باب الإبدال .

قبلها ألف زائدة ، نحو : « رداَء ، وكِساَء » الأصل : « رداى » بالياء - و « كساو » بالواو - .

فلو كانت الواو ، والياء غير طرف لم تبدل ، نحو : « تَعاَون، وتَباَيُن » وتاء التأنيث لا تخرج الواو ، والياء عن كونها طرفا ، نحو : « بنَّاءَة » - بفتح الباء ، والنون ، مع تشديدها - على وزن « فعَّالة » للمرأة ، التى تحسن البناء مالم تبن الكلمة على تاء التأنيث ، فلا تعد الواو ، والياء طرفا ، نحو : « إداَوةَ ، وهِداَيَة » .

ولو كانت الألف - أيضاً - غير زائدة لم يقع البدل فرارا من توالى الإعلال ، نحو : « آيَة ، ورَاَيَة » .

ثم ذكر أن الهمزة تبدل من الواو ، والياء فى اسم الفاعل من فعل معتل العين ، نحو : « قَائِل ، وبَائِع » فلو لم تعل العين لم تبدل همزة فى اسم الفاعل ، نحو : « عَاوِر » لأن فعله « عَوِرَ » و « عَاين » لأن فعله « عَيِنَ » .

وقد أشار المصنف إلى الإبدال فى اسم الفاعل بقوله :

.... وَفِي فاَعِلِ ما أُعلَّ عيناً ذاَ اقْتُفِى

يعنى : اقتفى إبدال الهزة من الواو ، والياء ، أى : اتبع .

قوله :

والمدُّ زِيد ثَالثاً فيِ الوَاحِدِ هَمْزاً يُرَى فيِ مِثْلِ كَالْقَلاَئِدِ

نبه فى هذا البيت : على أن المد إذا زيد ثالثا فى الواحد أبدل فى الجمع همزة ، وإلى هذا أشار بقوله :

والمدُّ زيدَ ثالثاً فى الوَاحد هَمْزاً يُرَى ....

فى الجمع ومثل « بالقَلاَئِد » جمع « قِلاَدَة » : فأبدل المدة الزائدة ثالثة ، وهى الألف فى « قلادَة » همزا فى الجمع ، وهو « قلائد » .

وقال « مَدا » ليشمل الألف ، والواو ، والياء ، نحو : « صَحِيفَة ، وصَحائِف ، وعَجُوز ، وَعَجائز ، وقَلادَة ، وقَلائِد » .

وتضمن كلامه شرطين : أن يكون مدا ، وأن يكون زائداً .

فلو كان مَدّاً غير زائد ، نحو : « مَفازَة ، ومفَاوز » لم يجز البدل ، وكذلك لو كان زائدا غير مد ، نحو قسْوَر [1] ، وقَساوِر » .

وشذ قولهم : « مَصائِب » ـ بالهمزة .

والأصل أن يكون بالياء .

وكذلك شذت﴿ مَعَايِشَ ﴾ [2] عن نافع بالهمز في غير السبع .

قوله :

كذاَكَ ثَانِى لينَيْنِ اكْتَنَفا   مَدَّ مَفاَعِلَ كَجَمْعِ نيِّفاَ

نبه فى هذا البيت : على أنه مما يبدل ـ أيضاً ـ همزة الثانى من حرفى لين ، توسطت بينهما مدة الجمع ، وإلى هذا أشار بقوله :

كذاك ثانى لينين اكتنفا   مد مفاعل ... ...

يعنى : كذاك يُبْدَل همزاً ثانى حرفين لينين .

وشرط أن يكونا مكتنفين لدة « مَفاَعِل » ومثل بجمع « نيِّف » فتقول فى جمعه : « نَيائَف » ـ بهمزة بعد الألف ـ .

---

(١) قسور : « والقسْوَر ، والقسورة » : الأسد ، مختار (ق س ر) .

(٢) من الآية ١٠ من سورة الأعراف .

والأصل : « نيايف » - بياءين - وقعت ألف الجمع بينهما ، فأبدلت الياء الثانية همزة .

وإنما فعلوا ذلك : كراهية اجتماع حروف لين ثلاثة ، متصلةبالطرف .

فلو انفصلت عن الطرف بمدة ظاهرة ، نحـو : « طَوَاوِيس » أو مقدرة ، نحو قول الشاعر [(١)] :

٣١٤ - .... وكَحلَ الْعينينِ بِالْعَوَاوِرِ

٣١٤(١) القائل: هو جندل بن المثنى المطهوى ، والشاهد من الرجز، وقبل بيت الشاهد (المشطور) :

غرك أن تقاربت أبا عرى وأن رأيت الدهر ذا الدوائر

حتى عظامى ، وأراه ثاغرى ....

والبيت من شواهد الكتاب ٢ / ٣٧ ، والخصائص ١ / ١٩٥ ، ٣ / ١٦٤ ٣٢٦ ، والمحتسب ١ / ١٠٧ ، ٢٩٠ ، والمصنف ٢ / ٤٩ ، ٣ / ٥٠ ، والإنصاف ٧٨٥ ، وابن يعيش ٥ / ٧٠ . ١٠ / ٩١ ، ٩٢ ، والشافية ٣٧٤ ، والتصريح ٢ / ٢٦٩ ، والأشمونى ٤ / ٢٩٠ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (عور ٢٩٣)

اللغة :

« كحل » فى الفعل تخفيف الحاء ، وتشديدها ، والمراد : وضع فيها الكحل ، وكانوا يتخذون الكحل من غبرة حجر الإثمد ، أو غبرة حريق الشحم ، ... ويضعونه فى العين ، لتزيينها ، واستعمله هنا استعالا مجازا عن الألم ، والوجع . « بالعواور » جمع : عُوَّار : وهو وجع العين ، أو ما يسقط فيها من الأقذاء ، والرمد الشديد ..

والمعنى :

حنى الدهر عظامى ، وأراه قاتلى ، وأصاب العينين برمد شديد ، ووجع أليم ...

الإعراب :

« وكحل » الواو : حرف عطف ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب « كحل » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل من الإعراب وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، تقديره هو ، يعود إلى الدهر « والعينين » مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة ، لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « بالعواور » الباء : حرف جر . . العواور : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار ، والمجرور متعلق بقوله : « كحل » .

الأصل : « بالْعَوَاوِير » لأنه جمع « عُوَّار » وهو الرمد .

فلا يبدل همزة .

وهذا مفهوم من كلام المصنف ، لأنه شـرط مدة « مَفَاعِل » من غير ياء بعد العين .

و « طَوَاوِيس » وَمَاَ أشبهه بياء بعد العين ، فلا يدخل تحت قوله ونصب المصنف « نيِّفا » وهو مضاف [1] .

ووجهه أن يكون حكاه على النصب .

قوله :

وَافْتَحْ ، وَرُدَّ الهـمـزَ يَاَ فـيـمـاَ أُعِل لاَمًا ، وفــى مِثْـــل هِرَاوَةَ جُعِلْ

وَاَواً ، وهـمـــزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُد فــــــى بَدْءِ شِبْهِ وُوفِىَ الأَشُدْ

نبه فى هذين البـيتين : على أن الهـمزة تبدل ياء ، بعـد أن تفتح فيـما كانت لامه معتلة ، نحو : « قضية ، وقضايا » .

الشاهد فيه :

قوله : « بالعواور » فإن هذه الكلمة جمع « عُوَّار » وزان رمـان ـ وهو اسم على خمسة أحرف رابعها ألف « كقرطاس » فحقه أن تقلب ألفه فى الجمع ياء ، لانكسـار ما قبلها ، فيقال : « عواوير » إلا أن الراجز قد اضطر إلى حذف الياء ، اجـتزاء بكسر ما قبلها ، وهو مع حذفها يعـتد بها كالموجودة تماما ، وعلى ذلك : فالمدة مقدرة .

(١) أعرب الشيخ خالد الأزهرى « كـجمع » ـ بالتنوين ـ على أنه خبر لمبتدأ مـحذوف ، و « نيفا » مفعول لقوله « جع » لأنه مصدر « جـمع » وذكر أن إعراب المكودى مثل ذلك ، وذكر الشيخ خالد أن هذا الموضع من المواضع التى يجوز فـيها حذف الفاعل ، والتـقدير : وذلك لجمعـهم نيفا . . . وهذا الإعراب أقرب من إعراب الشارح الأندلسى . . انظر تمرين الطلاب . . . ص ١٤٥ .

الأصل : « قضايِى » ـ بياءين .

فأبدلت الأولى همزة ، لوقوعهـا بعد ألف الجمع ، وهى فى المفرد مدة فى الأصل .

ثم فتحت الـهمزة تخفيـفا ، فانقلبت الياء الأخـيرة ألفا ؛ لانفتـاحها ، وتحرك ما قبلها ، فصار « قضاءا » ـ بألف بعد الهمزة .

فاستثقلوا اجتماع الأمثال ، فقلبوا الهمزة ياء ، فصار « قضايا » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وافْتَحْ ، وَرُدَّ الهمزَ ياَ فيما أُعَلِ لاَماً ... ...

فقصر « ياء » ضرورة .

ثم نبه على أن مثل « هِراَوة » إذا جمع قلبتِ الهمزة فيه واوا ، لأنك إذا جمعته صار « هَرَائو » ـ بهمز ، بعده واو ـ ثم استثقلواْ كسرة الهمزة ، ففتحوها ، فانقلبت الواو ألفا ، لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، ثم كرهوا اجتماع الأمثال ، فجعلوا الهمزة واوا ؛ ليناسب ما ظهر فى الواحد ، فقالوا : « هَرَاوىَ » .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وفى مثل هراوة جعل

واوا ....

« فواَواً » فى أول البيت الثانى مفعول ثان « لجعل » فى آخر البيت الأول أى جعل الهمز واوا (1) .

ثم نبه على أن أول الواوين ، الواقعين فى بدء الكلمة يرد همزاً

« كأواصل » الأصل : « وَواَصِل » إلى هذا أشار بقوله :

وهمزاً أوّلَ الواوين رُدّ ....

ثم شرط ألا تكون الواو الثانية مدة زائدة ، وإلى هذا أشار بقوله :

فى بدء غيْرِ شبه ووفِى الأَشَدْ

يعنى : ترد أول الواوين همزاً فى بدء غير كلمة تشبه « ووفى الأشد » أصل « ووفى » : « وَافَى » :

فالواو الثانية : هى مدة « فاعل » ، وهى زائدة فى الأصل .

فلو كانت الواو الثانية مدة غير مدة فاعل أبدلت الواو ـ أيضاً ـ همزة نحو « الأولى » مؤنث « الأول » .

أصله « الوُولى » ـ بواوين ـ .

وَمَدا ابْدِلْ ثَانِى الْهَمْزَيَن مِنْ كِلْمَةٍ انْ يسْكُنْ كـآثِرْ ، وائْتَمِنْ
إنْ يُفْتح اثْرَ ضمٍّ ، اوْ فتح قُلب واَواً ، ويَاءً إثرَ كسْرٍ ينْقَلِبْ
ذو الكسرِ مطلقاً كذاَ ، وَمَايضَم وَاَواً أَصِرْ ، ما لم يكنْ لفظاً أتَم
فذاَكَ ياءً مطلقاً جَا وأَؤُم ونحْوه وَجْهَيْنِ فى ثانيه أُم

نبه فى هذه الأبيات : على حكم إبدال الهمزة إذا التقت مع همزة أخرى فى كلمة .

---

(١) العبارة الآتية ساقطة من (ب) : « وفى مثل هراوة جعل واوا ، فى أول البيت الثانى . مفعول ثان « لجعل » فى آخر البيت الأول ، أى : جعل الهمز واوا » .

فذكر أن الـهمزة الثانيـة إذا سكنت أبدلت مدة من جنس حركة الـهمزة التى قبلها .

وإلى هذا أشار بقوله :

ومدا ابدل ثانى الهمزين من كلمة ....

ومثل « بآثر » فعل أمر من « أثر » و « بائتُمن » : فعل ماض ، مبنى لما لم يسم فاعله .

فالهمزة الأولى من المثال الأول مفتوحة ، فقلبت الثانية ألفا .

والهمزة الأولى من المثال مضمومة ، فقلبت الهمزة بعدها واواً .

ومن هذين يعلم : أن مراده إذا كانت الهمزة الثانية (١) .ساكنة .

ومثال الساكنة بعد الكسرة « إيثاَر » مصدر « آثر » .

وقد صحح مثل هذه الهمزة الساكنة بعد كسره فى قوله تعالى : ﴿ إِئلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴾ (٢) . وهى قراءة شاذه .

ثم تكلم فى البيت الثانى : على الهمزة الثانية إذا كانت متحركة ، فذكر أنها : إن كانت مفتوحة بعد ضـمة ، أو فتحة قلبت واوا ، ومثال ذلك « بعد ضمة » ـ « أُوَيْدِم » تضغير « آدَم » .

ومثالها بعد فتحة « أَوَادِم » جمع « آد م» .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « الثانية » .

(٢) من الآية ٢ من سورة قريـش ، والقراءة بتحقيق الهـمزتين ، كما قـال الأشمونى ٤ / ٣١٤ ، وفى الجمل ٤ / ٥٩٠ : « ائلافـهم -- بهمزتين : الأولى مكسـورة ، والثانية سـاكنة ، وهى قراءة شاذة لأنه يجب فى مثله إبدال حرفا مجانسا . كإيمان » .

وإلى هذين أشار بقوله :

إِنْ يفتح اثرَ ضمٍّ ، أو فتحٍ قلب   واوا ....

ثم نبه على أنه إن كان مفتوحا بعد كسر ، فإنه ينقلب ياء .

وإلى هذا أشار بقوله :

....   وياء أثر كسر ينقلب

يعنى : إذا كان مفتوحا .

ومثاله : إذا بنيت من « امّ » مثل « إِصبَع » - بكسر الهمزة ، وفتح الباء فيقال : « إِيَمّ » - بكسر الهمزة ، وفتح الياء ، وتشديد الميم - .

والأصل : « إئْمَم » فنقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية وأدغموا الميم فى الميم ، فصار « إئم » فقلبوا الهمزة الثانية ياء ، لوقوعها مفتوحة بعد كسرة .

ثم تكلم فى البيت الثالث : على الهمزة الثانية المكسورة فذكر أنها تقلب ياء مطلقا ، سواء كانت الأولى مفتوحة ، أو مضمومة أو مكسورة ، وإلى هذا أشار بقوله : « ذو الكسر مطلقا كذا » أى مثل ما تقدم فى الإبدال ياء .

« فذو الكسر » مبتدأ ، و « كذا » فى موضع الخبر .

فمثالها مكسورة بعد فتحة قولك : « أَينّ » مضارع « أَنَّ » ومثله « أيمة » وقد قرئ بالتصحيح فى هذا الحرف خصوصا فى السبع .

ومثالها مكسورة بعد ضمة « أُيِن » مضارع « أَأْنَنْتُه » إذا جعلته يئن ، وكان الأصل فى المضارع « أئن » مثل « أعلم » فنقلت حركة النون الأولى إلى الهمزة الثانية فأدغمت النون فى النون ، وقلبت الهمزة الثانية ياء لوقوعها

مكسورة ، بعد ضمة فصار « أُيِن » .

ومثالها مكسورة ، بعد كسرة ، إذا بنيت مثل « إصبع » - بكسر الهمزة - والياء - من « أَمّ » فتقول : « إِيمّ » - بكسر الهمزة ، والياء ، وتشديد الميم - .

والأصل : « إئمِم » فدخله النقل ، والإدغام .

ثم تكلم علي الهمزة الثانية الضمومة : فذكر أنها تقلب واوا ، سواء كان ما قبلها مفتوحا ، أو مضموما ، أو مكسوراً ما لم تكن الهمزة آخر الكلمة فإنها تفلب ياء - حينئذ - وإلى هذا أشار بقوله :

وما يضم واوا أصر ما لم يكن لفظا أتم

(فذاك ياء مطلقا جاء ....)

يعنى : واوا صيره ما لم يكن الهمز أتم الكلمة ، أى لام الكلمة .

وقوله : « مطلقا » يعنى : أنها إذا كانت لام الكلمة قلبت ياء ، سواء كان ما قبلها متحركا ، أو ساكنا .

فمثالها بعد متحرك ، إذا بنيت من « قرأ » مثل « سَفَرجْلَ » فتقول :

« قرأ أ أ » - بثلاث [1] . همزات : الأولى ساكنة ، والثانية مفتوحة والثالثة لام الكلمة ، فتقلب ياء ، فتقع متحركة ، بعد فتحة فتقلب ألفا ، فيصير « قرأأ أأيا » .

ومثالها بعد ساكن : إذا بنيت من « قرأ » مثل « قمطر » فتقول :

« قرأْ أ » - بهمزتين : الأولى ساكنة ، والثانية لام الكلمة ، فتقلب ياء وإلى هذا أشار بقوله :

(١) فى (جـ) : « بثلاث همزات » .

.... وأؤمّ ونحوه وجْهَين فيِ ثانيه أُمّ

أى : اقصد .

وقوله : « أؤم » مضارع « أَمَّ » : فلك فى ثانـيته الهمز تشبيـهاً للهمزة الأولى ، بهمزة الاستفهام ، فهى منفصلة ، والقلب واوا ، لوقوعها مضمومة بعدفتحة .

قوله :

وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفـاً كَسْراً تَلاَ أَوْيَاءَ تَصـغِيرٍ بواَوٍ ذا افْعَلاَ

فيِ آخِرٍ ، أو قبلَ تاَ التأنيث أَوْ زِيادَتَيْ فَعْلاَنَ ذا أيضاً رَأَواْ

فى مصدرِ المعتل عَيْناً ، والفِعَلْ مِنْهُ صحيحٌ غَالِباً ، نحوُ : الحِوَلْ

تكلم فى البيت الأول : على حكم الألف ، إذا وقعت بعد كسرة ، أو بعد ياء التصغير .

فذكر أنها تبدل ياء فى الموضعين :

فمثال إبدالها ياء بعد كسرة « مَصاَبيح » جمع « مِصبْاَح » : لما كسرت الباء (1) . فى الجمع قلبوا الألف التى بعدها ياء ، لوقوعها بعد كسرة .

ومثال قلبها بعد ياء التصغير : قولهم فى تصغير « غَزاَل » : « غُزَيِّل » ألحقوا ياء التصغير بعد الزاى ، وهى ساكنة ، ولم يمكن النطق بها مع الألف ، فأبدلوا الألف ياء ، وأدغموا .

وقد أشار إلى المسألتين بقوله :

(1) فى (جـ) : « التاء » .

وياء اقلب ألفاً كسراً تَلاَ   أوَ يَاءَ تَصْغِيرٍ   ....

ثم ذكر مسألة أخرى : وهى أن الواو تقلب ياء ، إذا وقعت آخرا ، بعد كسـرة ، نحو : « رَضِىَ ، وقـوِىَ » الأصل : « رضو ، وقـووَ » لأنه من « الرضوان ، والقوة » إلا أنه لما وقعت الواو طرفا ، بعد كسرة قلبت ياء .

وإلى هذا أشار بقـوله : « بواوٍ افْعَلاَ فِي آخِرٍ » أى : افعلن مـا ذكر من القلب ياء ، وقوله : « فى آخـر » يعنى : بعد كسر ، والألف فـى « افعلا » بدل من النون الخفيفة .

ثم ذكر أن الواو تقلب ـ أيضا ـ ياء (1) . إذا وقعت قبل تاء التأنيث . أو قبل الألف ، والنون فى « فعلان » ولا يخرجها ذلك عن كونها طرفا ، لأن ذلك فى حكم الانفصال .

فتقول : « امرأةٌ شَجِـية » ـ بالياء ـ والأصل : « شَجوةَ » : فلما وقعت الواو بعد كسرة ، وهى فى طرف قلت ياء ، ولم يعتد بتاء التأنيث .

وكـذلك : إذا بنيت من « الغَزْو » مثل « ظربَان » فـتقـول : « غَزِيَان » والأصل : « غَزِوَان » إلا أن الواو وقعت فى طرف ، بعد كـسرة فقلبت ياء ، ولـم يعتد بالألف ، والنون .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

....   أو قبلِ تا التأنيث، أوْ   زيادتى فَعْلان ذا ـ أيضاً ـ رَأوْا (2) .

وقصر تاء التأنيث ضرورة .

ثم نبه فى بـقية هذا البـيت ، والبيت الثـالث ، على أن مصـدر الفعل

(1) فى (جـ) : « تقلب ياء ـ أيضاً ـ .

(2) فى (أ) : « رووا » .

المعتل العين ، تقلب فيه الواو ياء ، نحو : « صَامَ صِيَاماً » و « قَامَ قياماً » والأصل : « صـواما ، وقوامـا » : حملوا المصـدر فى الاعتـلال على الفعل ليجريا مجرى واحداً ، فأعلوا الواو ، بقلبها ياء ،لوقوعها بين الكسرة ، والألف .

وقـد أشار المصنـف إلى ذلك بقوله : « ذا ـ أيضـاً ـ رَأَوْا » فى البـيت المتقدم ، مع قوله فى هذا البيت :

فى مصدر المعتل عينا . . .

فقوله : « فى مصدر المعتل » تعلق « برأوا » فى البيت قبل هذا .

وقد شذ قوله : « نَارَ نِوَاراً » أى نفر نفارا : فتركوا الواو على حالها فى المصدر ، منبهة على الأصل .

ثم نبه عـلى أن المصدر من الفعل المـعتل العين إذا كان علـى وزن الفعل بغير ألف بعد العين صحت الواو ، وتركت على حالها غالبا .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... والفِعل منه صحيحٌ غَالباً ....

أى : من الفعل المعتل .

ومثل « بالحولَ » وهو مصدر « حال [1] . عن المكان حولا » إذا تحول عنه ومنه قولهم : « عَاد المريضَ عِوَداً » .

قوله :

(١) فى (جـ) : « خال » .

وجمعُ ذِي عَين أُعِلَّ ، أَوْ سكَنْ   فـاَحْكُمْ بِذا الإعْلاَل فِيه حيث عَنْ
وصَحَّحُوا فِعَلَة ، وَفـــيِ فِعَلْ   وجهان : و الإعْلاَلُ أولى ، كالحِيَلْ

نبه فى البيت الأول : أن الواو إذا وقعت فى الجمع بعد كسرة ، وبعدها ألف ، وكانت فى المفرد معتلة ، أو ساكنة بعد فتحة قلبت فى الجمع ياء ، نحو : « دار ، ودِيَار » الأصل « دِوَار » : وقعت الواو بين الكسرة ، والألف فى الجمع ، وهى فى المفرد معتلة فقلبت ياء فى الجمع .

ومثال ما هى فيه ساكنة ، بعد فتحة قولهم : « ثَوبٌ ، وثيَاب » .

وقد أشار المصنف إلى النوعين بقوله :

وجمعُ ذِي عَين أعلَّ ، أَوْ سَكَنْ   ....   البيت .

يعنى : وسكن بعد فتحة ، وقوله : « بذاَ الإعْلاَلِ » إشارة إلى قلب الواو ياء ، المذكور فى البيت المتقدم . وقوله : « عَنَّ » معناه : ظهر .

ولم ينبه فى هذا البيت : على أن القلب مشروط بوقوع الألف ، بعد الواو ، ولكنه يفهم من البيت الثانى ، لأنه جعل فعله الخالى من الألف مصححا ، فلا تقلب فيه الواو ياء ، وجعل « فعلا » من غير تاء ، ولا ألف يجوز فيه الوجهان .

فدل على أن مراده فى البيت المتقدم « فعال » ـ بألف ـ وقد أشار إلى تصحيح الواو فى « فعلة » بقوله :

وَصَحَّحوا فِعَلَة   ....

وذلك نحو قولهم : « كوز ، وكوزة » .

وأشار إلى جواز الوجهين فى « فعل » بقوله : « وفى فعل وجهان » يعنى : تصحيح الواو ، أو قلبها ياء ، فقالوا : « حاجة ، وحِوَج » فصححوا و « قَامَة ، وقِيمَ » فأعلوا .

ثم نبه على أن الإعلال أولى فقال :

.... والإعلال أولى ، كالحيل

وهو جمع « حيلة » .

قوله :

والواوُ لاماً بَعْدَ فَتْحٍ ياَ انْقلبْ ... كالمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ ، ووَجَبْ
إِبْدَالُ واوٍ ، بَعْدَ ضمٍ مِنْ ألِفْ ... وَيَا كَمُوقِنٍ بذَا لَهَا اعْتُرِفْ

نبه فى هذين البيتين على ثلاث مسائل :

الأولى : أن الواو إذا كانت لام الكلمة ، بعد فتحة ، وهى رابعة ، فما زاد قلبت ياء ، وإلى هذا أشار بقوله :

والواوُ لاماً بعد فتحٍ يا انقلَبْ

« فانقلب » فعل ماض ، و « يا » منصوب على التمييز[1] . مقدما وقصره ضرورة ، والتقدير : انقلب ياء .

ويفهم كون الواو رابعة من تمثيله .

---

(١) إعراب الشارح الأندلسى مخالف لإعراب الشاطبى الذى أعرب « يا » على المفعولية وكذلك إعراب المكودى ، فقد جعل « يا » حالا من ضمير انقلب ، وجعل الشيخ خالد إعراب الشاطبى متعينا ، لأن الفعل « انقلب » مطاوع فيتعدى لواحد انظر ١٤٧ تمرين الطلاب . .

ومثل بمثالين : الأول [1] . « المُعْطَيَان » وهو اسم مفعول من « أعطى »

والأصل « المعطوان » فقلبت الواو ياء ، وإن كانت بعد فتحة ؛ لأنه حمل اسم المفعول على اسم الفاعل ؛ لأن موجب القلب فى اسم الفاعل حاصل ، وهو :

وقوع الواو بعد كسرة ، فأرادوا أن تكون المادة كلها واحدة ، كما قالوا

« أعطيت » والأصل : « أعطوت » حمل على « يعطى » .

والثانى مما مثل به « يُرْضَيَان » : فعل مضارع ، مبنى لما لم يسم فاعله .

والأصل : « يرضوان » فحل الفعل المبنى لمفعول على الفعل ، المبنى للفاعل .

المسألة الثانية : أن الألف إذا وقعت بعد ضمة وجب أن تقلب واواً وذلك نحو : « ضُورِب ، وقُوتِل » الأصل : « ضارب ، وقاتل » فلما بنى الفعل للمفعول ضم أوله ، فانقلبت الألف واوا ، لوقوعها بعد ضمة ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... ووجب

إبدال واو بعد ضم من ألف ....

المسألة الثالثة : أن الياء إذا وقعت ساكنة بعد ضمة قلبت واوا ، نحو :

« مُوقِن » الأصل : « ميقن » لأنه من اليقين ، فقلبت الياء واوا ، لوقوعها ساكنة بعد ضمة .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

---

(١) سقط من (ب) : « بمثالين : الأول » .

.... ويا كموقن بذا لها اعترف

فالإشارة « بذا » إلى قلب الياء ، واواً .

فلو تحركت الياء ، أو كانت مضاعفة لم تنقلب ، نحو : « هيَام ، وحيَّض » .

قوله :

وَيُكْسر الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَماَ يُقَال : « هِيمٌ » عند جمع « أهْيَما »

نبه فى هذا البيت : على أن الياء الواقعة فى المفرد غير منقلبة ، إذا اقتضى القياس أن تقع فى الجمع ساكنة بعد ضمة لم تقلب واوا ، ولكن يخفف الجمع بقلب الضمة كسرة ، نحو : « أَبْيض ، وبِيض » الأصل : « بُيْض » - بضم الباء ، وسكون الياء - ؛ لأنه نظير « حُمْر » : فقلبوا الضمة كسرة ، ولم يقلبوا الياء واوا ، ويتركوا الضمة ؛ لأن الجمع أثقل من المفرد ، فلم يزيدوه ثقلاً [1] . بقلب الياء واوا .

وقد أشار المصنف إلى ما ذكرناه بقوله :

ويُكسر المضموم فى جمع ....

ومثل « بهيم » جمع « أهيم » .

وَوَاواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْياَ مَتَى أُلْفِي لاَمَ فِعْلٍ ، أَوْ مِنْ قَبْلِ تــاَ

كَتاَءِ بَانٍ منْ رَمَى « كَمقْدُرَهْ كَذاَ إِذاَ « كَسَبُعــاَنَ » صيَّرَهْ

نبه فى هذين البيتين على ثلاثة مواضع ، تقلب فيها الياء واوا :

(١) فى (ب) : « فلم يزيدوا » .

الأول : إذا كانت لام فعل بعد ضمة ، نحو : « نَهُوَ الرجُلُ » أصله : « نهى » ومنه « قَضُوَ الرجلُ » بمعنى : ما أقضاه ! أصله : « قضى » .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

وواواً اثر الضمِّ رد اليا متى ألفى لام فعل ....

وقصر « الياء » ضرورة .

الموضع الثـانى : أن تقع الياء لام اسم ، بـعدها تاْء التـأنيث ، وقبلهـا ضمة .

ومثال ذلك :أن تبنى من « رَمَى » مثل « مَقْدُرَة » ـ بضم الدال ـ فتقول « مَرْمُوَة » الأصل : « مَرْمِيَة » وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله : « أو من قبل تا » يعنى : فى الاسم .

ومثل ذلك بالياء فى قول من بنى من « رَمَى » مثل « مقدرة » فقال : « كيَاء بَانٍ » (١) .

فليس مراده : اليـاء التى فى « بان » بل الياء التى تصير فـى « مَرْمية » على وزن « مَقْدُرَة » فى قول من بنى ذلك من « رمى » .

الموضع الثالث : أن تقع الياء قبل ألف ، ونون زائدتين ، وقـبلها ضمة مثل أن تبنى « فَعُلاَن » ـ بضم العين ـ من « رَمَى » فيقال : « رَمُوَان » ـ بالواو ـ والأصل « رميان » باليـاء ، لكن قلبت واوا ، لوقوعها بعد الضـمة ، وقبل الألف ، والنون الزائدتين ، وإلى هذا أشار بقوله :

كذا إذا « كسبعان » صيره

---

(١) فى (جـ) : « كتاء بان » .

يعنى : كذا إن صير اللفظ « كسبعان » من « رمى » .

و « سُبعَان » موضع ، وهو بضم الباء .

وإنما شرط فى إبدال الياء واوا إذا كانت لام اسم ، بعد ضمة ، أو يكون بعدها التاء ، والألف ، والنون الزائدتان ، لتخرج بذلك عن كونها طرفا ، إذ ليس فى الأسماء المتمكنة واو متطرفة بعد ضمة ولذلك لو وقعت الياء المذكورة عارية عن الياء ، أو الألف ، والنون صحت الياء ، وقلبت الضمة كسرة ، نحو قولهم : « توانَى تَوَانِياً » على وزن « تَدَارُكاً » فتركوا الياء عَلَى حَالِهاَ ، وقلبوا ضمة النون كسرة .

قوله :

وإن تكُنْ عَيْناً لِفُعْلَى وَصفًا   فذاَكَ بالوجْهَيْنِ عَنْهُم يُلْغَى

نبه فى هذا البيت : على أن[2] . الياء إذا كانت عين « فُعْلَى » على وزن « كُبْرَى » وكان وصفا ففيها وجهان : كمؤنث « أَكْيَس » فإنك تقول : « كُوسَى ، وكِيسَى » .

فمن قلب الياء واواً ، وضم ما قبلها راعى وزن الكلمة :

ومن أبقى الياء ، وقلب الضمة كسرة راعى لفظ المذكر ، وأبقى الياء فى المؤنث ، كما فى المذكر .

وقد أشار المصنف إلى الوجهين بقوله :

وإن تكن عينا لفُعْلَى وصفا .... البيت .

---

(١) فى (جـ) : « كتاء بان » .

(٢) سقط من (جـ) لفظ : « أنَّ » .

(٣) فى (أ) : « اسم شجرة » .

وجاء فى القاموس المحيط ، مادة (طاب) :

« والطوبى : الطيب ، وجمع الطيبة ، وتأنيث الأطيب ، والحسنى ، والخير ، والخِيرة ، وشجرة فى الجنة ، أو الجنة بالهندية ، كطيبى ، وطوبى لِك ، وطوباك ، لغتان ، أو طوباك لحن . »

فصــل

مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْماً أتَى الواوُ بَدَلْ   يَاءٍ ، كَتَقْوَى غَالباً جَا ذاَ الْبَدَلْ

نبه فى هذا البيت : على أن الواو تبـدل من الياء ، إذا كانت الياء لام « فَعْلَى » وكان اسما « كَتقْوَى » أصله « تَقْيا » لأنه من « وَقَيْتُ » .

فأبدلوا الواو ياء فـرقا بينه ، وبين الصفـة ، نحو : « صَدْيا » وإلى هذا أشار بقوله :

مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْماً أتَى الواوُ بَدَلْ   يَاءٍ ، كَتَقْوَى ....

ثم نبه على أن هذا البدل إنما جاء فى الغالب ، فقال :

....   غالباً جَا ذاَ الْبَدَلْ

وتحرز « بغَالباً » من قولهم لموضع معين « سَعْيا » ولولد البقرة الوحشية « ظغيا » :

قوله :

بِالْعَكْس جاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفاَ   وكون قُصْوَى نَادراً لايَخْفَى

نبه فى هذا الـبيت على أن حكم الواو ، إذا وقعت لام « فـعلى » على العكس من الياء ، المنصوص عليها فى البيت المتقدم .

فإذا كانت الواو فى « فُعْلَى » التى هى صفـة قلبت ياء فيقال : « دُنْيَا ، والعُلْياَ » .

والأصل : « دُنْوَا » و « الـعُلْوَا »(١) . لأنهمـا من « الدنُوّ ، والعُلُوّ » وشذ من ذلك قول أهل الحجاز « قُصْوَى » .

---

(١) فى (جـ) : « والعلو » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

بالْعَكْسِ جَاءَ لاَمُ فعْلَى وصفاً .... البيت .

فإن كان « فعلى » اسما صحت الواو « كحُزْوَى »[1] : اسم موضع .

(١) حزوى : اسم موضع بعينه ، وورد فى شعر ذى الرمة ، ومن ذلك قوله :

أداراً بحُزْوَى هجتِ للعَيْن عبْرَةً فماءُ الهوى يرفضُ ، أو يترقرقُ

فصــل

إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ واَوٍ ، ويَا وَاتَّصَلاَ ، وَمِنْ عُرُوض عَرِيَا
فَيَاءً الواوَ اقْلبنَّ مُدْغِمَا وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مـا قَدْ رُسِمَا

نبه فى هذين البيتين : على أن الواو ، والياء ، إذا التقتا فى كلمة واحدة وسبقت إحداهما ساكنة سكونا غير عارض ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت إحداهما فى الأخرى ، وذلك نحو : « هيّن ، وميّت » الأصل : هيون ، وميوت .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

إن يسكن السابق من واو ، ويا واتصلا ....

فشرط اتصالهما فى كلمة : تحرزا من قولك : « يعطى وافد » فلا يدغم لأنهما فى كلمتين .

ثم قال: « ومن عروض عريا » فشرط ألا يكون فيهما عروض ، لا ذاتا ، ولا سكونا .

فمثال العارض الذات : « روية » تخفيف « رؤية » : فالواو فى الأصل همزة .

ومثال العارض السكون « قوى » ـ بسكون الواو ـ تخفيف « قوى » : فعل ماض ، فالسكون عارض ؛ لأن الواو كسورة أصلا .

ثم نبه على الحكم عند حصول ماذكر من الشروط ، فقال :

فياء الواو اقلبن مدغما ....

ثم قال :

وشذ معطى غير ما قد رسما

يعنى : وشذ لفظ جاء عن العرب يعطى من الحكم خلاف ما رسمته لك أولا .

والشاذ من ذلك : ثلاثة أنواع :

نوع شذَّ إدغامه، لكونه لم يستوف الشروط، كقراءة من قرأ ﴿ إِنْ كُنتُمْ للرُّيا تَعْبُرُونَ ﴾ (١) .

فأدغم ، مع أن الواو عارضة ؛ لأن أصلها الهمزة (٢) .

النوع الثانى : أن يستوفى الشروط ، لكن لم يدغم ، نحو : « ضَيْوَنَ » للسنور (٣) ، و « عَوَى الكلبُ عَوْيَة » ، وَ « يَوْمٌ أيْوَم » .

النوع الثـالث : إبدال اليـاء واوا ، وإدغامـهـا فى الواو عكس الحكم المتقدم ، نحو : « عَوَى الكلُب عَوَّة » .

كان حقـه أن يقول : « عيَّة » ومنه قولهم « نهو عـن المنكر » فإن التقت الواو ، والياء فى الاسم المصغر نظرت إلى جمـع التكسير : فإن جمع علـى « مَفاَعِل » جاز لك الوجهان ، فتقول فى تصغير « جَدْوَل » « جُدَيِّل ، وجُدَيْوِل » .

---

(١) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٢) فى (أ) : « لأن أصلها الهمز » .

(٣) فى (أ) : « للسنون » .

وإن لم يكسر على « مفاعل » أدغمت فقط ، فتقول في تصغير « أَسْوَد » : أسيِّد » لأنهم لم يقولوا في تصغيره « أسَاوِد » .

مِنْ يَاء اوْ واَوٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ   أَلفًا ابْدِلْ ، بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ
إنْ حُرِّكَ التالى ، وإنْ سُكِّن كَف   إعْلاَلَ غيرِ اللَّمِ ، وهْيَ لا يُكَف
إعْلاَلُهَا بسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ   أَوْ يَاءٍ التشديدُ فيها قد أُلِفْ

نبه في هذه الأبيات على حكم الياء ، والواو إذا تحركا ، وانفتح ما قبلهما :

فذكر أنهما يقلبان ألفا بالشروط التي نص عليها ، وإلى هذا أشار بقوله

مِنْ ياَءٍ اوْ واوٍ بتحريك أُصِلْ .... البيت .

هو من الأصالة .

فشرط أن يكون تحريك الواو ، والياء أصيلا ، تحرزا من أن يكون عارضاً كتحريك الياء ، والواو ، من « جَيَل ، وتَوَم » فإن الأصل : « جيْأل وتَوْأم » فخفف ذلك : بنقل الحركة من الهمزة إلى الياء ، والواو .

وقوله : « بَعْدَ فتحٍ مُتَّصِلْ » : شرط لاتصال الفتح بهما .

ثم ذكر في البيت الثاني : أنه يشترط أن يكون الحرف التالي بعدهما متحركا ، تحرزا من نحو « بَيَان ، وطَوِيل » صحت الواو ، والياء ، لسكون ا بعدهما .

---

(١) سقط البيت بتماه من (جـ).

وإلى هذا أشار بقوله :

إنْ حُرِّكَ التالى ، وإن سكن كف ....

ثم نبه على أن هذا الشرط إنما هو ، إذا لم تكن الواو ، والياء لاماً فإنها ـ حينئذ ـ لا يمنع سكون ما بعدها من إبدالها ، نحو : « يَخْشَوْنَ » « ويَمْحُونَ » الأصل : يَخْشَيُونَ ، ويَمْحَوُونَ » تحركت الياء والواو ، وانفتح ماقبلها ، وهما لاما الكلمة ، فقلبا ألفا ، ولم يضرهما سكون ما بعدهما ، ثم حذفت [1] . الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، فصارا : « يَخْشَوْنَ ، ويَمْحَوْنَ » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله : « إِعْلاَلُ غَيْرِ اللاَّم » يعنى : وإن سكن بعد الياء ، والواو كف إعلالهما ، ما لم يكونا لام الكلمة .

« فإِعْلاَل » مفعول « بكف » وقوله :

.... وهـــى لا يكـــف

إعلالها بساكن غير ألف .... البيت .

يعنى : واللام إذا كانت ياء ، أو واواً لا تكف إعلالها بساكن يقع بعدها إلا أن يكون الساكن ألفا ، أو ياء مشددة .

وقد تقدم تمثيل الساكن بعد اللام إذا كان غير ألف أو ياء مشددة .

فمثال الألف : « فَتَيَان » صحت الياء ؛ لأن الساكن بعدها ألف .

ومثال الياء المشددة « علوى » صحت الواو ؛ لأن الساكن بعدها ياء مشددة ، وهو المراد بقوله :

---

(١) فى (ب) : « ثم حذف الألف » .

.... أو ياء التشديدُ فيها قد ألف

قوله

وصحّ عَيْنُ فَعَلٍ ، وفَعِلاَ ذاَ أفْعَلٍ ، كأغْيَدٍ ، وأحولا

نبه فى هذا البيت على أن الواو تصح فى المصدر ، والفعل مما جاء اسم فاعله على « أَفَعَل » نحو : « هَيِفَ هَيَفاً » فهو « أهْيَف » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وصح عين فعل ، وفعلا ذا أفعل ....

فأراد « بفعل » الأول : المصدر ، وبالثانى : الفعل .

و « ذاَ » منصوب على الحال ، أى : فى حال كون اسم فاعله على « أَفْعَل » .

ومثل اسم الفاعل « بأَغْيَد ، وأحْول » تقول : « غَيِدَ غَيَداً » و حَوِل حَوَلاً » .

وإنما صححوا مثل هذا الفعل ، لأنهم أجروه مجرى أفعال الألوان « كأسود ، وأبيض » .

فلما لم يكن للياء ، والواو موجب للانقلاب فى هذين المثالين ، وما أشبهها صححوهما فى نحو : « عَوِرَ عَوَراً » ـ حملا على ذلك ـ .

قوله :

وَرنْ يَبِن َتفاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ والْعَيْنُ واواً سَلِمَتْ ، ولم تُعَل

نبه فى هذا البيت : على أن « افْتَعَل » إذا كانت عينه وَاواً قلبت ألفا

لتحركها ،وانفتاح ما قبلها ، وعدم المانع من الإبدال ، وذلك نحو : « اعْتَادَ » الأصل : « اعْتَوَدَ » ، إلا أن يفهم منه « التفاعل » ، وهو التشارك ، نحو :

« اجْتَوَرُوا » من المجاورة ، و « اشتوروا » من المشاورة ، فإن العين فى ذلك تصح ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

إن يبن تفاعل من افتعل والعين واوا ... البيت .

يعنى : وإن يظهر معنى التفاعل من « افتعل » صحت الواو .

وشرط أن تكون العين واوا تحرزا من أن تكون تاء ، فإنها تنقلب ألفا ، وإن فه منها معنى التفاعل ، نحو : « ابتاعُوا » من « التبايع » و « اسْتَافُوا » من المضاربة بالسيوف ، لقرب الياء [1] . من الألف ، فأبدلوا ، بخلاف الواو .

قوله :

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلاَلُ اسْتُحِق صُحِّحَ أَوَّلٌ ، وَعَكْسٌ قد يحق

نبه فى هذا البيت : على أنه إذا اجتمع فى الكلمة حرفا علة ، كل واحد منهما يستحق الإعلال ، لتحركه ، وانفتاح ما قبله صحح الأول ، وأعل الثانى فى الأكثر ؛ لئلا يجتمع على الكلمة إعلالان .

وجعل الإعلال فى الثانى ؛ لكونه طرفا ، والطرف محل التغيير .

ومثال ذلك : « الْهَوَى ، والْحَيَا » الأصل : « هَوَىٌ ، وحَيَىٌ » : فكل واحد من الواو ، والياء فى الكلمتين متحرك ، وقبله فتحة ، فحقه الانقلاب ألفا ، إلا أنهم صححوا الأول ، لما ذكرناه .

---

(١) فى (جـ) : « التاء » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وإن لحرفَيْنِ ذا الاعلالُ استُحق   صحح أوّلٌ ....

فالإشارة بقوله : « ذاَ » « الإعْلاَلُ » إلى ما تقدم من إعلال الواو ، والياء ، بسبب تحركهما ، وانفتاح ما قبلهما .

ونقل حركة همزة « إعلال » إلى لام التعريف .

ثم نبه على أنه قد يصح الثاني ، ويعل الأول ، فقال :

....   وعكسٌ قد يحق

نبه على قلته « بقد » .

فمن ذلك قولهم : « غَايَة » الأصل : « غَيَيَة » و « طَايَة » [1] وهو : السطح ، و « ثَايَة » وهى : حجارة صغار يجعلها الراعى عند متاعه ، ليثوى عندها ، أى : يقيم .

قوله :

وعِين مَاآخِرهُ قَدْ زِيـد مَا   يَخُصُّ الاسْمَ واَجِبٌ أَنْ يَسْلَماَ

نبه فى هذا البيت : على أن عين الكلة إذا كان واوا ، أو ياء قد تحرك ، وانفتح ماقبلها ، وكان فى آخر الكلة زيادة تختص بالأسماء ، فإن ذلك موجب لأن تسلم عين الكلمة من الإعلال ، نحو : « جَوَلاَن » لأن زيادة الألف ، والنون فى آخر الكلمة ما يختص بالأسماء .

وكذلك قولهم : « حَيَدَى » [2] . لأن زيادة ألف التأنيث مما يختص بالأسماء .

---

(١) فى (ب) : « طاية » .

(٢) سقط من (جـ) : « وكذلك قولهم : حيدى لأن زيادة ألف التزنيث مما يختص بالأسماء » .

فكانت هذه الزيادة مباعدة عن الفعل الذى هو أصل فى الإعلال .

فاقتضى ذلك : أن تسلم عين الكلمة .

وشذ من ذلك : « ما هان ، وداران » فى الإعلال ، كما شذ تصحيح « الحركة ، والخونة » وقد أشار المصنف إلى سلامة العين عندما ذكر من الزيادة بقوله :

وعين ما آخره قد زيد ما .... البيت .

« فزيد » مبني لما لم يسم فاعله ، والنائب عن الفاعل ضمير يعود إلى قوله : « آخره » وقوله : « ما يخص الاسم » : مفعول ثان ، « لزيد » .

ويحتمل أن يكون هو النائب عن الفاعل ، و « آخره » ظرف . فالتقدير : وعين الاسم الذى زيد فى آخره زيادة تختص بالأسماء مقتض لأن تسلم عينه .

قوله :

وَقَبْلَ يَا اقْلِبْ مِيمًا النُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّناً كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

نبه فى هذا البيت : على أن النون الساكنة إذا وقعت قبل الياء قلبت ميماً لما بين النون الساكنة ، والباء من اختلاف المخرج ، والمنافرة : بسبب لين النون ، وشدة الباء ، فيعسر الجمع بينهما ، فأبدلوا النون ميما ، لموافقتها الباء فى المخرج .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وقبل يا اقلب ميما النون إذا كان مسكنا ....

فقصر الباء ضرورة ، ومثّل بمثالين : منفصل ومتصل .

فالمنفصل : « مَنْ بَتَّ » ومعنى « بت » : قطع ، والمتصل : « انبذا » ، ومعناه : اطرح ، والألف فيه بدل من النون الخفيفة .

فَصـــــــل

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التـــحـــريكَ مِنْ ... ذِي لِينٍ آتٍ عَينَ فـــعْلٍ كـــأبِنْ

مــا لم يكــنْ فــعلَ تعــجُّبٍ ، ولاَ ... كَابْيَضَّ ، أو أهْوَى بِـــلاَمٍ عُلِّلاَ

نبه فى هذين البيتين على حكم الياء ، والواو ، إذا وقعا عين الفعل ، وقبلهما ساكن صحيح .

فذكر أنهما تنقل حركتها إلى الساكن قبلهما ، كقولك : « يَبِينُ ، ويَقُولُ » أصلهما : « يَبْيِن ، ويقْوُل » فنقلت [1] حركة الياء ، والواو الساكنين قبلهما ، وهما : الياء ، والقاف .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

لساكن صحَّ انقل التحريكَ من .... البيت .

فشرط [2] . أن يكون الساكن صحيحا ، تحرزا من أن يكون معتلا ، نحو : « بَايعَ » : فلا نقل .

ومثل « بـأبِنْ » فعل أمر من « أَبَانَ » أصلـه : « أَبْيِن » نحو : « أَكْرِمَ » فنقل حركة الياء إلى الباء ، فقيل : « أبِن » .

ولو كانت الحركة المنقولة غير مجانسة للواو ، أو الياء قلبا من جنس الحركة ، نحو : « أَقَامَ » أصله : « أَقْوَم » فلما كانت الفتحة لا تجانس الواو قلبوها من جنسها ألفا .

---

(١) فى (جـ) : « فتقلب » .

(٢) سقط من (جـ) لفظ : « فشرط » .

فحصل فيه نقل ، وقلب .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن هذا الحكم الذى ذكره من النقل إنما هو ما لم يكون الفعل فعل تعجب ، نحو : « ماَ أَقْوَمه » ! و « أَقْوِمْ به » !

حملوه فى عدم الإعلال على « أَفْعَل » التفضيل ، لما بينهما من الشبه .

ولا مضاعفا ، نحو : « ابْيَضَّ » لأنه لو أعلوه التَبس « بفاعل » لأنهم كانوا يقولون : « بَاض » بسقوط ألف الوصل للاستغناء عنها بحركة الباء ، ولا معتل اللام « كأهْوَى » لأنه لو أعلوه لتوالى عليه الإعلال .

وقد أشار الصنف إلى اسثناء الثلاثة بقوله :

ما لم يكن فعل تعجب ، ولا .... البيت .

قوله :

ومثل فِعْل فى ذاَ الاعْلاَلِ اسْمٌ ضَاَهَى مضارِعاً ، وفيه وَسْمُ

نبه فى هذا البيت : على أن الاسم يجرى مجرى الفعل فى الإعلال بالنقل ، حسبما تقدم ، وذلك إذا كان الاسم مشبها للفعل المضارع ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم .... البيت .

فنقل حركة همزة « اعلال » إلى لام التعريف .

وشرط فى الاسم : أن يكون مشبها للفعل المضارع ، وهو المراد بقوله : « ضَاَهَى مُضاَرِعاً » وقوله : « وَفِيه وَسْم » : يعنى : وفيه علامة من علامة المضارع :

إما زيادة من زيادة الفعل المضارع ، دون وزنه ، وإما وزنه دون زيادته .

فمثال الأول : « رجل يَبِيع » من « البيع » : فإنه أشبه المضارع فى زيادة أوله ، لا [1] . فى وزنه .

ومثال الثانى : « قام » فإنه أشبه المضارع فى وزنه ، لا فى زيادته ؛

لأن الميم ليست من حروف المضارعة .

فلو اجتمع الشبه : وزنا وزيادة ، فإن كان فى الأصل فعلا ، وسمى به أُعِلّ نحو : « يَزِيد » فإنه ، وإن لم يكن فعلا « كأبيض ، وأسود » لم يعل ، فرقا بينه ، وبين الفعل .

قوله :

ومِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ وَأَلِفَ الإفْعَالِ ، واسْتِفْعَالِ
أزِلْ لِذَا الإعْلاَلِ ، والتَّا الْزَمْ عِوضْ وَحَذْفُهَا بالنقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

نبه فى البيت الأول على أن « مِفْعَلاً » بغير ألف ، بعد العين لا يعل بالإعلال الذكور فيما تقدم ، وإن كان قد أشبه الفعل المضارع فى زنته ، لأنه على وزن « تعلم » فكان حقه الإعلال .

ولكنهم حملوه فى عدم الإعلال على « مِفْعَال » ـ بألف ـ نحو :

« مِسْوَاك » ، « ومِخْيَاط » .

وقد أشار المصنف رلى ذلك بقوله :

ومفعل صحح كالمفعال

---

(١) سقط من (ب) لفظ : « لا » .

وإنما صحح « المفـعال » لكونه لم يشـبه الفـعل المضارع فى وزن ، ولا زيادة .

ثم نبه على أن ألف « إفعال » « واستفعال » مصدر « أفعل، واستفعل »

نحو : « إقامة ، واستقامة » تحذف لأجل الإعلال بالنقل ، لأن الأصل « إِقْوَام ، وَاسْتِقْوَام » : فنقل حركـة الواو إلى القاف فيـهما ، فـصارت الواو ساكنة ، بعد فتحة فقلبت ألفا ، فالتقى ألفان ، فحذفت إحداهما ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... وألف الإفْعَال ، واسْتِفْعَال

أزل لذا الإعلال ......

ثم نبه علـى أنه إذا حذفت الألف منهمـا للإعلال المذكـور جىء : بتاء التأنيث عوضا عن الألف ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... والتا الزم عوض ....

فقصر « التاء » ضرورة .

ثم نبه على أن هذه التـاء المعوضة قـد نقل عن العرب حذفـها ، حكى الأخفش : « أَرَاهُ إِرَاءً ، وأجابَه إِجَاباً » .

ويكثر ذلك مع الإضافة، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِقَامِ الصَّلاةِ ﴾ (1) .

وقد أشار المصنف إلى نقل الحذف لهذه التاء بقوله :

.... وحذفها بالنقل ربما عرض

---

(1) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة النور .

ونبه « ربَّماَ » على القلة فى ذلك .

وقوله :

وَمَـــاَ لإِفْعَالٍ من الْحَذْفِ ، وَمِنْ   نَقْلٍ ـ فَمَفْعُولٌ بِـــهِ ـ أَيْضـاً ـ قَمِنْ

نَحـــو : « مَبِيع ، ومـصُونٍ » وَنَدَرْ   تصحيحُ ذِي الْواَوِ ، وَفِي ذِى الْيَا اشْتَهَرْ

نبه فى هذين البيتين : على أن ما حكم به « لإِفْعَالٍ » مصدر « أَفْعَل » المتـقدم من الحـذف ، والنقل يحكم به « لفـعـول » نحو : « مَبـيع ، ومَصُون » .

الأصل : « مبيوع ، ومصـوون » : نقلت حركة الياء ، والواو إلى الياء والصاد فـيهما ، فـبقيت الياء ، والواو سـاكنتين ، فالتقى ساكنـان ، فحذف أحدهما ، فصار « مَصُوناً » .

وأما « مَبِيع » فـكان حقه أن يـكون « مَبُوعاً » لوقوع الـباء ساكنـة بعد ضمة ، ولكنهم لم يريدوا أن يزيدوا الياء إعلالا بقلبها واواً فقلبوا الضمة قبلها كسرة ، فقالوا « مبيع » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وما لإفعال من الحذف ، ومن نقل .... البيت .

أى : وما لإفعال المتقدم الذكر من الحكم فمفعول حقيق به .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن تصحيح « مفعول » إذا كان من ذوات الواو نادر ، قالوا : « ثَوْبٌ مَصْوُون ، وفَرَسٌ مَقْوُودٌ » .

وأن تصحيحه إذا كان من ذوات الياء كثير .

وهى لغة تميم ، قالوا : « مَبيع ، ومخيُوط » (١) .

وقد أشار المصنف إلى المسألتين بقوله :

.... وندر تصحيح ذى الواو ، وفى ذى اليا اشتهر

وقصر « الياء » ضرورة .

قوله :

وَصحِّح الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَاَ وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَ الأَجْوَدَاَ

نبه فى هذا البيت : على أن « مفعولا » إذا بنى من « فَعَل » ـ المفتوح العين ، والمعتل اللا بالواو ـ صحح ، فتقول : « مَعْدُوّ » من « عَدَاَ » (٢) .

وإلى هذا أشار بقوله :

وصحح المفعول من نحوِ عَدَاَ ....

ـ ومن تمثيله « بَعَدَا » يعلم : أن المراد : الفعل المفتوح العين ، الذى لامه واو .

ثم نبه فى بقية البيت : على أنك إن لم تقصد الوجه الأجود أعللت « مَفْعُولا » من هذا الفعل ، فتقول : « مَعْدِىّ » ـ بقلب الواو ياء ، وهو المراد بقوله :

---

(١) فى (جـ) : « ومخيط » .

(٢) فى (جـ) : « ومن عدا » .

.... وأعلل انْ لم تتحر الأجودا

فنقل حركة همزة « إنْ » إلى لام « أعْلِل » .

ولو كان الفعل « فَعِلَ » ـ بكسر العين ـ نحو : « رَضِيَ » أعل اسم المفعول منه ، فيقال : « مَرْضِيّ » إلا فى لغة قليلة .

قالوا : « مَرْضُوّ » .

ولو كانت اللام ياء فلابد من الإعلال بقلب الضمة كسرة ، والواو التي بعدها ياء ، فتدغم فى اللام ، فيقال : « مَهْدِيّ ، ومَرْمِيّ » (1) .

قوله :

كَذَاكَ ذاَ وَجْهَيْــنِ جاَ الفُعُــولُ مِنْ ذِي الْواَوِ، لاَمَ جَمْـعٍ، اوْ فَرْدٍ يَعِـن

نبه فى هذا البيت : على أن « الفُعُول » إذا كان جمعا ، أو منفردا ، واللام واوا فإن فيه وجهين : الإعلال ، والتصحيح .

فمثال الجمع : « عصِيّ ، وقُفِيّ » .

وقد جاء تصحيحه ، قالوا : « نحو ، ونُحُوّ ، وأب ، وأُبُوّ ، ونجو ، ونُجُوّ » : للسحاب ، الذى أراق ماءه .

والأكثر الإعلال فى الجميع .

ومثال المفرد : « عَلاَ عُلُوا ، وسما سُمُوا » .

وقد جاء إعلاله ، نحو : « عَتَى عتياً » وقسى قِسيا » .

---

(1) فى (جـ) : « مرضى » .

والتصحيح فى المفرد أكثر .

وقد أشار المصنف إلى جواز الوجهين فى الجمع ، والمفرد بقوله :

كذَاكَ ذاَ وجهين جا الفعول .... البيت .

فقصر « جاء » ضرورة .

وأطلق الوجهين فى الجمع ، والمفرد ، ولم يفصل فى القلة ، والكثرة ، كما قدمنا ـ .

و « لام جمع » منصوب على الحال من الواو من قوله : « ذى الواو »

وقوله : « يعن » معناه : يظهر .

قوله :

وشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فى نُوَّمِ ونحوُ نُيَّامٍ شذوذُه نُمِى

نبه فى هذا البيت : على أن « فُعْلى » جمعا بغير ألف من ذوات الواو تقلب عينه ياء ، نحو : « نُيَّم ، وصُيَّم » ويجوز إبقاؤها واوا على الأصل ، فتقول : « نوَّم ، وصوَّم » .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فى نُوَّمِ ....

فجعل قلب الواو شائعا ، فدل على أن تركها واوا أقل .

وإنما فعلوا ذلك لقرب العين من الطرف ، فقبلت التغيير ، فلو بعدت العين عن الطرف بألف حائلة [1] . بينهما كان الإعلال شذوذا [2] لحصول

(١) فى (ب) : « خالية » .

(٢) سقط من (جـ) لفظ : « شذوذا » .

البعد عن الطرف .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

ونحوُ نُيَّامٍ شذوذُه نُمِى

أى : روى

فجعل قلب الواو ياء شذوذاً .

وفهم أن الأكثر « نوام » ـ بالواو ـ .

فصــل

ذُو اللِّين فا تاَ في افْتِعَــــال أُبدلاَ   وَشَذَّ في ذِي الْهَمْزِ ، نَحْوُ ائْتَكَلاَ

نبه فى هذا البـيت : على أن فاء « افتعل » وما تصـرف منه ، إذا كانت واوا ، أو ياء فإنها تبـدل تاء ، لما بينها ، وبين التاء من المناسـبة في المخرج ، وذلك نحو : « اتَّصلَ يتَّصِل اتِّصاَلاً ، فهو متَّصِل » .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

ذُو اللِّين فا تاَ في افْتَعَال أُبدلاَ   ....

يريد : حرف اللين ، إذا كـان فاء أبدل تاء ، فقصر « الـفاء ، والتاء » ضرورة .

وهذا الذى ذكره هو الغالب فى كلام العرب .

وقوم من أهل الحجاز لا يبدلون ، وينطقون بحرف اللين ، فيقولون : « ايتصل ، ياتصل فهو موتصل » (١) .

ثم نبه على أن فاء الافتعال إذا كانت همزة فإبدالها تاء شذوذ .

وإلى هذا أشار بقوله (٢) :

....   وشذ فى ذى الهمز نحو : ائْتَكَلاَ

فمثل ما فاؤه همزة « بايتكل » وهو « افْتَعَل » من الأكل وليس مراده أن

---

(١) هؤلاء القوم : لا يبدلون ، ويجعلون فـاء الكلمة على حسب الحركات قبلها كـما مثل الشارح الأندلسى ، وحكى الجـرمى : أن من العـرب من يقول : « ائتـصل ، وائتسر - بالهـمز - ويقـول الأشمونى : « وهو غريب » انظر / ٣٣٠ الأشمونى .

(٢) العبارة من قوله : « ايتصل .. إلى قوله : ... أشار بقوله : » ساقطة من (جـ).

« إيتكل » مما شذ إبدال فائه تاء ، وإنما شذ فى غير هذا اللفظ ، وهو قولهم :

« اتَّزَر » أى : لبس الإزار .

قوله :طَا تاَ افتعَال رُدَّ إِثْـرَ مُطْبَقِ فى ادَّان ، وازْدَدْ ، وادَّكر دَالاً بقِى

نبه فـى هذا البيت : على أن تاء الافـتعـال تبدل طاء ، إذا وقعـت بعد حروف الإطباق ، وهى : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء » نحو :

« اصْطَبَر ، اضطَرَبُوا ، اطعنُوا ، واظَّلَمُوا » من « صَـبَـر ، وضـرب ، وطعن ، وظلم » .

وإنما فـعلوا ذلك : لعسـر النطق بالتـاء ، مع هذه الحروف ، فـأبدلوها حرفا يزول به عسر النطق .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

طا تا افتعال رد إثر مطبق

تقديره : رد تاء الافتعال طاء إذا وقعت إثر حرف من حروف الإطباق .

وقصر « التاء ، والطاء » ضرورة .

ثم نبه على مسألة أخرى :

وهو : أن تاء الافتعال تبدل دالا ، إذا وقعت بعد الدال وهو المراد بقوله « فى ادان » وبعد الزاى » .

وهو المراد بقـوله : « وازدَدْ » (١) . وبعد الذال المعـجمة ، وهو المراد بقوله :« واذَّكْرِ » .

(١) العبارة الآتية ساقطة من (ب) : « فى « ادَّان » وبعد الزاى ، وهو المراد بقوله » .

وقوله « دالًا بَقِى » يريد : دلا بقى تاء الافتعال فى الأمثلة الثلاثة (1) .

و « بقى » ـ هنا ـ أراد به معنى « صار » .

(1) وقد علل الأشمونى لذلك فقال :

« . . . استثقل مجىء التاء بعد هذه الأحرف ، لأن هذه الأحرف مجهورة ، والتاء مهموسة ، فجىء بحرف يوافق التاء فى مخرجه ويوافق هذه الأحرف فى الجهر ، وذلك الدال » / ٣٣٢ شرح

فصـل

فَاَ أَمْرٍ ، اَوْ مضارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ احْذِفْ ، وفى كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

نبه فى هذا البيت : على أن فاء المضارع ، والأمر تحذف إذا كان الماضى مفتوح العين ، وفاؤه واو ، نحو : « وَعد » تقول فى المضارع والأمر : « يَعِدُ ، عِدْ » .

الأصل : « يَوْعِد ، أَوْعِد » : حذفت الواو فى المضارع ، لوقوعها بين ياء ، وكسرة .

وحمل الأمر على المضارع (1) . ، كما حمل ما فى أوله غير الياء من حروف المضارعة ، على ما فى أوله الياء .

وقد أشار المصنف إلى ما ذكرناه بقوله :

فا أمرٍ ، أو مضارعٍ من كوَعَدْ احْذِفْ ....

ثم نبه على أن المصدر من مثل هذا الفعل محمول فى الحذف على المضارع إذا كان المصدر على « فعله » نحو : « عِدَة » والتاء فيه عوض عن الواو المحذوفة » (2) .

فلو كان « فعله» غير مصدر كان حذف الواو شاذا ،كقولهم فى الفضة : « رِقَة » الأصل : « ورقة » وفى « التِّرب » : « لِدَة » الأصل : « ولدة » وللأرض الموحشة : « حِشَة » الأصل : « وحشة » .

قوله :

---

(1) العبارة من قوله : « والأر : يعد ، عد ، إلى قوله : ... وحمل الأمر على المضارع » ساقطة من (جـ) .

(2) انظر / ٣٤٠ شرح الأشمونى .

وَحَذْفُ هَمْزِ أفْعَلَ استمرَّ فى مُضَارِعٍ ، وبِنْيَتَــــى مُتَّصِفِ

نبه فى هذا البيت : على أن همزة « أفعل » تحذف فى الفعل المضارع ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، نحو : « أكرمت ، أكرم ، فأنا مكرِم ، ومكرَم » .

والأصل حذفهما فى المضارع الوارد بهمزة المتكلم تخفيفا عند اجتماع الهمزتين ، ثم حملوا عليها باقى حروف المضارعة ، واسم الفاعل ، واسم المفعول .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وحذف همز أفْعَلَ استَمرَّ فى مُضَارِعٍ ....

وقوله :

..... وبنيتى متَّصِفِ

يريد بذلك اسم الفاعل ، واسم المفعول .

ولم تثبت هذه الهمزة إلا فى شذوذ كقوله (1) .

٣١٥ ـ فإنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

٣١٥ ـ (١) الشاهد لأبى حيان الفقعسى ، وهو من الرجز المشطور .
وهو من شواهد المقتضب ٢ / ٩٨ ، . والمنصف ١ / ٣٧ ، ٢ / ١٨ والخصائص ١ / ٤٤ ، والمخصص ١٦ / ١٠ ، والإنصاف ١ / ٢٣٩ ٣٧٥ ، والخزانة ١ / ٣٦٨ عرضا ، والتصريح ٢ / ٢٣٩ ، والأشمونى ٤ / ٣٤٣ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (كرم ٤١٥) .

اللغة :

أهل : مستحق ، وذو أهلية ، يؤكرم : أراد : يكرم وهو بالبناء للمجهول .

والمعنى :

فإن الممدوح أهل لأن يكرم ، أى : يستحق الإكرام ، أى : هو به جدير ، وقمين ، وحقيق . . . =

قوله : ظِلْتُ، وَظَلْتُ، فى ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ   وَقِرْنَ فى اقْرِرْنَ ، وَقَرْنَ نُقِلاَ

نبه فى هذا البيت : على حكم الفعل المضاعف ، المكسور العين ، إذا أسند إلى تاء الضمير ، أو نونه .

فذكر أنه يجوز فيه ثلاثة أوجه :

الأول : الأصل ، وهو : أن يستعمل تاما بفك الإدغام .

الثانى : أن تحذف لامه ، وتنقل حركة عينه إلى فائه فيقال : « ظِلْتُ » ـ بكسر الظاء ، ولامٌ واحدة مسكنة » .

الثالث : أن تحذف لامه ، ونسكن عينه من غير نقل حركتها إلى الفاء فيقال : « ظَلْتُ » ـ بفتح الظاء ـ .

وقد أشار المصنف إلى الوجوه الثلاثة بقوله :

ظِلْتُ ، وظَلْت ، فى ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ   ....

ثم نبه فى بقية البيت على مسألة « قرن » .

= **الإعراب :**

فإنه : الفاء : على حسب ما قبلها ، إنَّ : حرف توكيد ، ونصب ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر وضمير الغائب اسم « إن » مبنى على الضم فى محل نصب « أهل » خبر إن ، مرفع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لأن » اللام ، لام التعليل حرف مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب « أن » حرف مصدرى ، ونصب مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب « يؤكرما » فعل مضارع مبنى للمجهول ، منصوب بأن المصدرية ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، وأن المصدرية ، مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله : « أهل » .

والشاهد فيه :

قوله : « يؤكرم » حيث جاء بالفعل على الأصل الأصيل ، وأثبت الهمزة شذوذا ، مع أن الأصل مهجور .

وهو فعل أمر ، من قـرَّ فى المكان يَقِرَّ على « فَعلَ يَفْعِلُ » ـ بكسر العين فى المضارع .

فذكر أنه يجوز فى الأمْر منه ، إذا أسند إلى نون الإناث « قِرْنَ » ـ بكسر القاف ـ والأصل : « اقْرِرْنَ » ـ بكسر الـراء الأولى ـ : فحذفت اللام ، وهى الراء الثانية ، ونقلت حركـة الراء الأولى ، وهى العين إلى الفاء ، وهى القاف فزالت ألف الوصل ؛ للاستغناء عنها .

وإلى هذا أشار بقوله :

وقرن فى اقررن

يريد : واستعمل ـ ايـضاً ـ « قِرْن » ـ بكـسر القافَ ـ فـى « اقرِرْن » ـ بكسر الراء الأولى ـ .

ثم نبه على قراءة نافع ، وعاصم ، فقال : « وقَرْنَ نقلا » [1] . أى : بفتح القاف ، على أن الأصل « اقرَرْنْ » ـ بفتح الراء الأولى ـ وهى لغة حكاها ابن القطاع [2] ، فحذفت اللام ، ونقلت حركة العين إلى الفاء ، فصار

« قـرن » ـ بفـتح القاف ـ وهذا قـليل ؛ لأن النقل إنما هو فى المكسـور العين .

---

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٢) ابن القطاع :

كان إمام وقته بمصر فى علم العربية ، وفنون الأدب ، قرأ على أبى بكر الصقلى وروى عنه الصحاح للجوهرى ، مات سنة ٥١٤ هـ .

الإدْغَـــام

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِى كِلْمَةٍ ادْغِمْ، لاَ كَمِثْلِ صُفُفِ
وَذُلُلٍ، وكِلَلٍ، ولَبَبِ وَلاَ كَجُسَّسٍ، وَلاَ كَاخْصُصَ ابِى
وَلاَ كَهَيْلَلٍ، وشَذَّ فِى أَلِلْ وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ، فَقُبِلْ

هذا الفصل : وضعه للإدْغَام .

فذكر أن المثلين إذا التقيا فى كلمة أدغم أحدهما فى الآخر على ما شرط وإلى هذا أشار بقوله :

أَوَّلَ مِثْلَين محرَّكَيْن فى كلمة ادغم ....

وذلك نحو : « رَدَّ ، وشَدَّ » .

واستثنى أن يكون على « فُعَل » - بضم الفاء ، وفتح العين - .

وهو المراد بقوله :

.... لا كمثل صُفُف

وأن يكون على « فُعُل » - بضم الفاء ، والعين « وإليه أشار بقوله : « ولَبَب » .

أو يكون قبل أول المثلين حرف مدغم ، وإليه أشار بقوله :

« ولا كجُسس » جمع « جسّاس » (١) أو أن يكون حركة آخر المثلين عارضة وإليه أشار بقوله : « ولا كاخصص ابى » .

يريد : بنقل حركة « أبى » إلى الصاد الثانية ، فالحركة عارضة أو أن يكون لحقا ، وإليه أشار بقوله : « ولا كهَيْلَل » : إذا قال : لا إله إلا الله .

منع الإدغام ، لئلا يفوت صورة الملحق به .

وكان حقه أن يستثنى ـ أيضاً ـ وقوع المثلين فى أول الكلمة ، نحو :

« دَدَن » ، وهو اللعب ، فإن الادغام فى ذلك ممنوع ، لأنه لا يتأتى الابتداء بالساكن .

ثم نبه على أنه قد شذ عدم الإدغام فى أشياء استوفت شروط الإدغام ، فتحفظ ، ولا يقاس عليها ، وإلى ذلك أشار بقوله :

.... وفى ألِل ونحوه فك بنقل ، فقبل

ومعنى : « ألِلَ » تغير رائحة السقاء .

ومن ذلك : « دَبِبَ الإنسان » : إذا نبت فى وجنتيه (٢) . الشعر .

و« صَكِكَ الفرس » إذا اصطك عرقوباه (٣)

---

(١) فى المخطوطات (أ ، ب ، جـ) جمع « جَسَّاس » صيغة مبالغة من « جاسٍّ » والمادة (ج س س) وعلى ذلك فنقول : « إن « جُسُس » جمع « جاسّ » والأصل : جاسس . وعلى ذلك قال الأشمونى : « وهو جمع « جاسّ » اسم فاعل من جسّ الشىء ، إذا : لمسه ، أو من جسّ الخبر إذا فحص عنه ، وهو الجاسوس » ٤ / ٣٤٧ شرح الأشمونى .

(٢) يقول الشارح الأندلسى ، مفسرا « دَبِبَ الإنسان » « إذا نبت فى وجنتيه الشعر » ويقول الأشمونى (٤ / ٣٤٨) : « إذا نبت الشعر فى جبينه » والصبان يقول : « مثله فى الصحاح ، وعبارة الفارضى . فى « جبهته » .

وفى القاموس المحيط ، مادة (د ب) : « والدبب ، والدببان ـ محركتين : الزغب ، أو كثرة الشعر . . . » .

(٣) تبع الأشمونى الشارح الأندلسى فى هذا التفسير ، وتعقبه الصبان قائلا : « وراجعت المختار فلم أجد فيه « صك » بالمعنى الذى ذكره الشارح . . . . » انظر ٤ / ٣٤٨ . وفى اللسان مادة (صكك) « . . الصك احتكاك العرقوبين » وعلى ذلك : فتفسيرهما سليم .

و « ضبب البلد » إذا كثرت فيه الضباب ، و « لححت عينه » إذا التصقت { بالرمص } [1] .

وقوله :

وحَيِىَ افككْ ، وادغم دونَ حَذَرْ كذاكَ نحو : تَتَجَلَّى ، واسْتَتَرْ

لما ذكر ما يتحتم فيه الإدغام أتبعه فى هذا البيت بما يجوز فيه الإظهار ، والإدغام .

وذلك : فيما كان المثلان فيه ياءين ، نحو : « عَيِيَ الرجلُ » . فلك أن تدغم ، فتقول : « عَيَّ » اعتبارًا بالمثلين المتحركين .

ولك أن تفك ؛ لأن حركة آخر المثلين بمنزلة العارضة لزوالها فى المضارع وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وحيى افكك ، وادغم دون حذر

ولم ينبه على الحكم إلا بالمثال .

وأما مثل « لَنْ يستحيى » فإنه لا يدغم ، فإن حركته عارضة تزول بزوال الناصب .

(١) تفسير الشارح الأندلسى : « لححت عينه » إذا التصقت » فيه نقص { الرمص } ولذلك : أضفت كلمة « الرمص » تبعا لتفسير زميله ابن عقيل ٤ / ٢٤٩ ، والأشمونى ممن تأخر عنهما ٤ / ٣٤٨ ، وفى القاموس المحيط مادة (الح) « ولححت عينه ـ كسمع ـ : « لصقت بالرمص » وفى اللسان ، مادة (صكك) ـ عرضا ـ : « ... لححت عينه : إذا التصقت » .

ثم نبه على أن مما فيـه الوجهان الفعل ، إذا كان المثـلان ياءين مصدرين فى الكلمة ، نحو : « تَتَجلَّى » .

فمن فلك اعتبر تصدر المثلين .

ومن زدعَم : اعتـبر كونهـما مثلين محـركين ، وألحق ألف الوصل عند الإدغام ، فقال : « اتَّجلى » .

ونبه ـ أيضاً ـ على مثل « استتر » مما قبل المثلين فيه ساكن :

فمن أظهر اعتبر سبقها بالساكن .

ومن أدغم : نقل حـركة أول المثلـين رلى الساكن ، فـزال ألف الوصل فقال : « سَتَّر ستَّاراً » .

وقد أشار المصنف إلى المسألتين بقوله :

كذاك نحو : تتجلى واسْتَتَرْ

قوله :

وَماَ بِتاَءَيْن ابْتُدِى قَدْ يُقْتَصَرْ   فِيه عَلَى تاَ كَتَبَيَّنُ الْعبَرْ

نبه فى هذا البيت : على أن الفعل المضارع إذا كان فى أوله تاءان ، جاز أن يقتصـر على تاء واحدة ؛ فرارا من اجتمـاع المثلين أو من الإدغام ، المؤدى إلى جلب الوصل ـ كما تقدم ـ .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَماَ بِتاَءَيْن ابْتُدِى قَدْ يُقْتَصَرْ   فِيه عَلَى تاَ ....

---

(١) سقط من (ب) قوله : « الأصل » « تتبين العبر » وسقط لفظ « العبر » من (جـ) .

وقصر « تاء » ضرورة ، ومثل « بتبين العبر » الأصل :

تتبين العبر [1] .

وهذا التخفيف فى التاء هو الكثير ، وقد جاء فى النون .

وعليه حملت قراءة ابن عامر ، وعاصم ﴿ نجى المؤمنين ﴾ [1] .

الأصل : « ننجى » .

ولذلك : يسكن آخره .

قوله :

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ
نَحْوُ : حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ ، وَفِى جَزْمٍ ، وَشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِى

نبه فى البيت الأول : على أن الفعل الماضى المضاعف إذا أسند إلى ضمير الرفع فك [3] .

وإلى هذا أشار بقوله

وفكّ حيث مدغمٌ فيه سَكَنْ ..... البيت .

ثم مثل ذلك فى البيت الثانى بقوله :

نحو : حَلَلْتُ ما حَلَلْته

فأسند الفعل إلى ضمير المتكلم ، ثم إلى نون الإناث ، وكلاهما ضمير

(١) سقط من (ب) قوله : « الأصل » « تتبين العبر » وسقط لفظ « العبر » من (جـ) .
(٢) من الآية ١٠٣ من سورة يونس .
(٣) فى (أ) « فكاك » .

ثم نبه على أن هذا المدغم إذا جزم نحو قولك : « لم يَحْلل » فأنت فيه بالخيار : إن شئت فككت ، وإن شئت أدغمت وقد قرىء بهما فى قوله تعالى : ﴿ ومن يرتدد منكم عن دينه ﴾ (١) . ويجرى مجرى المجزوم الأمر ، نحو « رُدّ » فلك أن تقول : « رد ، واردد » .

وقد أشار المصنف إلى جواز الوجهين فى المضارع ، والأمر بقوله :

..... وفى جزم ، وشبه الجزم تخيير قُفى

وشبه الجزم : يعنى به : الأمر ، ومعنى « قفى » : اتبع .

قوله :

وَفَكُّ أَفْعِلْ فى التعجب الْتُزِمْ والْتُزِمَ الإدغامُ ـ أيضاً ـ فى هَلُم

نبه فى هذا البيت : على أن « أَفْعِل » الوارد فى التعجب على صيغة الأمر ، نحو : « أَعْزِزْ بزيدٍ » ! و « أَحْبِبْ به » ! يلتزم فيه التفكيك .

وإليه أشار بقوله :

وَفَكُّ أَفْعِلْ فى التعجب الْتُزِمْ ....

ثم نبه فى آخر البيت : على أن « هَلُمَّ » من أسماء الأفعال يلتزم فيه الإدغام .

وإليه أشار بقوله :

.... والْتُزِمَ الإدغامُ ـ أيضاً ـ فى هَلُم

---

(١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة

وهذا منتهى كلامه على علمى[1] : العربية ، والتصريف .

قوله :

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ... نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَهْ ... كَمَا اقْتَضَى غِنىً بِلَا خَصَاصَهْ

فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ ... وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

نبه فى البيت الأول : على أن ما يجمعه عنى قد كمل[2] ، وأنه مشتمل على جل المهمات فى هذا العلم .

ونبه فى البيت الثانى : على أن هذه الأرجوزة ، المسماة بالخلاصة أحصى من أرجوزته الكبيرة المسماة بالكافية الشافية فيكون ـ هنا[3] ـ « أحصى » المراد به أفعل التفضيل .

و « الخلاصة » مبتدأ ، و « أحصى » خبر مقدم ، التقدير : الخلاصة أكثر إحصاء من الكافية الشافية . . .

وإنما جعل هذه الخلاصة أحصى من الكافية بالنسبة إلى قلة أبيات الخلاصة ، وإلا فالكافية أكثر إحصاء لهذا العلم .

ويحتمل أن يكون « أَحْصَى » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر عائد على « ما » فى البيت المتقدم : « وما بجمعه عنيت » .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « علمى » .

(٢) فى (أ ، ب) : « على أنه ما جمعه قد كمل » .

(٣) فى (ب) : « فيكون على هذا » .

و « الخلاصة » مفعول « بأحصى » .

التقدير : أحصى ما عنيت بجمعه الخلاصة من الكافية .

وفى ذلك تنبيه على سبب [1] . تسيتها الخلاصة .

والقولان منقولان فى قوله تعالى : ﴿ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ [2] .

ثم حمد الله فى البيت الثالث ، وصلى على نبيه (ﷺ) .

ثم استتبع الصلاة فى البيت الرابع على آل النبى ، وأصحابه (وقد فرغ هذا الإملاء) .

وذلك بمكة (شرفها الله تعالى) فى سلخ شهر ذى القعدة من سنة ست وخمسين ، وسبعمائة .

وذلك : على حسب الاختصار ، وكلال الأفكار ، وشواغل الأسفار ، وقلة مطالعة الأسفار .

نسأل الله أن ينفع به ، ويجزل لنا الثواب بسببه .

وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله ، وصحبه ، وسلم تسليما كثيرا .

آمين .

---

(١) سقط من (أ) لفظ : « سبب » .

(٢) من الآية ١٢ من سورة الكهف .

في النسخة (ب) زيادة عما تقدم :

تم بحمد الله تعالى وحسن عونه ، وتوفيقه الجميل ، ويمنه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، على يد العبد الفقير الذليل الذى يرجو عفو الله ورحمته تعالى ، وغفرانه : عبد ربه محمد .

وكان الفراغ منه ضحوة يوم الجمعة فى ختم شوال عام أربعة وستين ، ومائتين ، وألف .

اللهم اغفر له ، ولوالديه ، ولأقاربه ، ولأحبابه ، ولأشياخه ولجميع المسلمين ، والمسلمات أجمعين : الأحياء منهم ، والأموات أجمعين .

قال المصنف (عفا الله عنه) وقد فرغ من هذا الإملاء ، وذلك بمكة (شرفها الله تعالى) فى منسلخ شهر ذى القعدة من سنة ست ، وخمسين وسبعمائة .

وذلك على حسب الاختصار ، وكلال الأفكار ، وشواغل الأسفار وقلة مطالعة الأسفار .

نسأل الله العظيم أن ينفع به ، ويجزل لنا الثواب بسببه .

وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

وإن تجد عيبا فسد الخللا	فجل من لا عيب فيه ، وعلا
والحمد لله على ما أولى	فنعم ما أولى ، ونعم المولى
ثم الصلاة بعد حمد الصمد	على النبى المصطفى محمد
وآله ، وصحبه الأخيار	ما اختلف الليل مع النهار

وفى ختام النسخة (جـ) :

يا من غدا ناظراً فـيما كتـبت ، وقد أضـــحى يـردد فى أفنـائه النـظرا
سـألتك الله مــا عــاينت مـن خطأ فاستر على ، فخير الناس من سترا

خاتمة

نسأل الله تعالى ـ برحمته التى وسعت كل شىء أن يرزقنا حسنها .

الحمد لله رب العالمين ، الذى بحمده تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وخاتم النبيين ، وعلى آله ، وصحبه أجمعين .

وإنى لأعتذر للقارئ الكريم عما كان فى ضميرى ، وعقدى : من تسجيل تحقيقات لغوية ، ونحوية ، وصرفية قد تمس حاجة الاتساع إليها . . .

وقد حال دون ذلك الرغبة الصادقة فى ألا يخرج الكتاب عما فعله صاحبه من الجنوح إلى الاختصار ، وعدم الاتساع فى النقول عن الأسفار .

وإنى لأعد القارىء الكريم بظهور تلك التحقيقات فى كتب أخرى ـ إن شاء الله تعالى ـ قصدا ، أو لمناسبة ، ومن الله تعالى التوفيق لأقوم طريق . .

والحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

والله تعالى أسأل ـ ضارعا إليه ـ أن ينفع به كل مطلع عليه ، وأن يجزل به الثواب ، وأن يتقبل العمل خالصا لوجهه الكريم ، فإنه نعم المولى ، ونعم النصير .

« وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت ، وإليه أنيب »

تم بعون الله تعالى الكتاب ، ويليه ـ بمشيئة الله تعالى الفهارس الفنية ، والله الرحمن المستعان .

فهرس

الجزء الرابع

الأول

فهرس الشواهد علي حسب ورودها في الجزء الرابع

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٩	٢٦٥	الوافر	سلام الله يا مطر عليها	وليس عليك يا مطر السلام
١٠	٢٦٦	البسيط	ليت التحية كانت لى ، فأشكرها	مكان يا جمل ، حييت يارجل ،
١١	٢٦٧	الرجز	فيا الغلامان اللذان فرا	إياكما أن تعقبانا شراً
١٣	٢٦٨	الرجز	إنى إذا ما حدث ألماً	أقول : يا اللهم ، يا اللهماً
٢٣	٢٦٩	الرجز	يا ابنة عما لاتلومى ، واهجعى	[لا يخرق اللوم حجاب مسمعى]
٢٥	٢٧٠	السريع	يا أمتا أبصرنى راكب	يسير فى مسحنفر لاحب
٣٠	٢٧١	الرجز	[تضل منه إبلى بالهوجل]	فى لجة أمسك فلانا عن فل
٣٣	٢٧٢	الخفيف	يا يزيدا لآمل نيل عز	وغنى ، بعد فاقة ، وهوان
٣٤	٢٧٣	الوافر	ألا يا قوم للعجب العجيب	وللغفلات تعرض للأريب
٣٥	٢٧٤	الرجز	واقعاً ، وأين منى فقعس ؟	[أ إبلى يأخذها كروس] ؟
٤١	٢٧٥	الرجز	ألا يا عمرو عمراه	وعمرو بن الزبيراه
٥٠	٢٧٦	الطويل	لنعم الفتى تقشو إلى ضوء ناره	طريف بن مال ، ليلة الجوع ، والخصر
٥١	٢٧٧	الوافر	ألا أضحت حبالكم رماما	وأضحت منك ساسلة أماما
٥٢	٢٧٨	الرجز	قواطنا مكة من ورق الحمى	
٥٩	٢٧٩	الطويل	أخاك أخاك إن من لا أخا له	كساع إلى الهيجا بغير سلاح
٦٠	٢٨٠	الخفيف	إن قوما منهم عمير ، وأشبا	ه عمير ، ومنهم السفاح
—	—	—	لجديرون بالوفاء ، إذاقا	ل أخو النجدة : السلاح ، السلاح
٧٠	٢٨١	الطويل	قليلا به ما يحمدنك وارث	[إذا نال مما كنت تجمع مغنما]
٧١	٢٨٢	المديد	ربما أوفيت فى علم	ترفعن ثوبى شمالات
٧٢	٢٨٣	الرجز	يحسبه الجاهل ما لم يعلما	شيخا على كرسيه معمماومهما تشأ منه
٧٣	٢٨٤	الطويل	فمهما تشأ منه فزارة تعطكم	ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٧٤	٢٨٥	الخفيف	ليت شعرى ، وأشعرن إذا ما	قربوها منشورة ، ودعيت
٩٠	٢٨٦	الطويل	كأن العقيليين يوم لقيتهم	فراخ القطا لاقين أجدل بازيا
٩٠	٢٨٧	الطويل	ذرينى ، وعلمى بالأمور ، وشيمتى	فما طائرى يوما عليك بأخْيَلاَ
١٠٦	٢٨٨	الكامل	ولا أنت أشجع من أسامة إذْ	دعيت نزّال ، ولج فى الذعرِ
١٠٩	٢٨٩	الرجز	قد عجبت منى ، ومن يعيليا	لما رأتنى خلقا مقلوليا
١١١	٢٩٠	المتقارب	وما كان حصن ، ولا حابس	يفوقان مرداس فى مجمع
١١٦	٢٩١	البسيط	كى تجنحون إلى سلم ، وما ثئرت	قتلاكم ، ولظى الهيجاء تضطرم ؟
١١٨	٢٩٢	البسيط	أن تقرآن على أسماء ويحكما	فى السلام ، وألا تشعرا أحداً
١١٩	٢٩٣	الطويل	لئن عادلى عبد العزيز بمثلها	وأمكننى منها ، إذن لا أقيلها
١٢٩	٢٩٤	البسيط	لا تنه عن خلق ، وتأتى مثله	عار عليك ـ إذا فعلت ـ عظيم
١٣٠	٢٩٥	الكامل	أبكيت ريان الجفون من الكرى	وأبيت منك بليلة الملسوع ؟
١٣٥	٢٩٦	الوافر	ولبس عباءة ، وتقر عينى	أحب إلى من لبس الشفوف
١٤٣	٢٩٧	البسيط	وإن أتاه خليل يوم مسألةٍ	يقول : لا غائب مالى ، ولا حرم
١٤٤	٢٩٨	الخفيف	من يكون بسيىء كنت منه	كالشجا بين حلقه ، والوريد
١٤٧	٢٩٩	البسيط	من يفعل الحسنات ، ا لله يشكرها	[والشر بالشر عند ا لله مثلان]
١٥٢	٣٠٠	الوافر	فطلقها ، فلست لها بكفءٍ	وإلا يعل مفرقك الحسام
١٥٣	٣٠١	الرجز	قالت بنات العم يا سلمى ، وإن	كان فقيراً معدما قالت : وإنْ
١٥٥	٣٠٢	الطويل	لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً	أصم فى نهارا لقيظ للشمس باديا
—	—	—	وأركب حماراً بين سرج ، وفروةٍ	وأعر من الخاتام صغرى شماليا
١٥٨	٣٠٣	الطويل	ولو أن ليلى الأخيلية سلمت	على ، ودونى جندل ، وصفائح
١٦١	٣٠٤	الكامل	لو يسمعون كما سمعت كلامها	خروا لعزة ركعا ، وسجودا
١٦٦	٣٠٥	الطويل	تعدون عقر النيب أفضل مجدكم	بنى ضوطرى ، لولا الكمى ، المقنعا
١٧٩	٣٠٦	الوافر	إذا عاش الفتى مائتين عاما	فقد ذهب المرة ، والفتاء
٢٠٠	٣٠٧	الوافر	أتوا نارى ، فقلت : منون أنتم ؟	فقالوا : الجن : قلت : عموا ظلاما
٢٢٤	٣٠٨	الرجز	لكل دهر قد لبست أثْؤبا	[حتى اكتسى الرأس قناعاً أشيبا]
٢٢٤	٣٠٩	البسيط	كأنهم أسيف ، بيض يمانية	عضبٌ مضاربها ، باق بها الأثر
٢٣٥	٣١٠	البسيط	أبصارهن إلى الشبان مائلةٌ	وقد أراهن عنى غير صدّاد
٢٨٥	٣١١	الرجز	لست بليلىٍّ ، ولكنى نهر	لا أدلج الليل ، ولكن أبتكر

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٢٩٢	٣١٢	الرجز	أنا ابن مـــادية إذا جـــد النقـــر	[وجـــاءت الخـــيل أثافى زُمَرْ]
٢٩٨	٣١٣	الرجز	يـــارب يـــوم لـــى لا أظـــلـــلـــهْ	أرمض من تحت ، وأضـــحى من علَهْ
٣٣٤	٣١٤	الرجز	[حتى عظامى ، وأراه ثاغـــرى]	وكـــحل العـــينين بالعـــواوِرِ
٣٧٤	٣١٥	الرجز	فـــإنه أهل لأن يؤكـــرمـــا	

(الفهرس الثانى)

فهرس أعلام النحاة ... الواردة في الجزء الرابع .

رقم	العالم	الصفحة	
١	ابن القطاع .	٣٧٦	

(الفهرس الثالث)

فهرس الموضوعات

تمت فهارس الموضوعات للجزء الرابع

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد ، وعلى آله ، وصحبه أجمعين .

المحقق

د / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ـ كلية الآداب بقنا ـ جامعة جنوب الوادى

دكتوراه بمرتبة الشرف الأولى من جامعة الأزهر الشريف .

كلية اللغة العربية ـ بالقاهرة .

عميد معهد إعداد الدعاة (الأسبق) بقنا .

☎ : ٣٣٣١٧٢ / ٠٩٦ قنا .